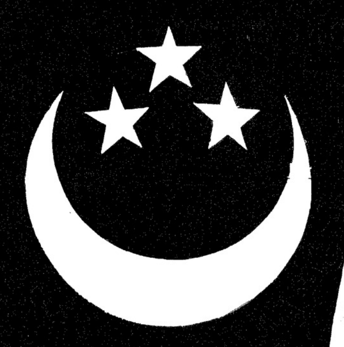
الوفد ودوره التاريخى

فى

الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية



تقديم

الأستاذ إبراهيم فرج

سكرتير عام حزب الوفد الجديد



تأليف

محمد فهيم أمين

المحامى بالنقض

الوفد ودوره التاريخى

فـى

الحركة الوطنية والعمالية والاجتماعية

تقديم

الأستاذ إبراهيم فرج

سكرتير عام حزب الوفد الجديد

تأليف

محمد فهيم أمين

المحامى بالنقض

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربى

الإدارة : ١١ شارع جواد حسنى

ص . ب ١٣٠ القاهرة – ت : ٣٩٢٥٥٢٣

٩٦٢,٠٤
م ح و ف

محمد فهيم أمين

الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمالية والإجتماعية/ تأليف محمد فهيم أمين؛ تقديم إبراهيم فرج. - القاهرة دار الفكر العربي، إيداع ١٩٩٢

٣٢٠ ص ؛ ٢٤ سم.

ببليوجرافية ص ٣١٩.

يشتمل على ملحق.

تدمك:

١- مصر - تاريخ - العصر الحديث. ٢ - مصر - حزب الوفد

أ- إبراهيم فرج ، مقدم. ب- العنوان

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

إلى الزعيم :

محمد فؤاد سراج الدين

الذى بفضل إصراره وعزيمته

وبحكمة خبرته وصلابة قيادته

حقق حلما كان مستحيلا

وأعــاد الوفــد من جــديد

أملا لمصر فى مستقبل أفضل



الزعيمان
سعد زغلول ومصطفى النحاس



الزعيمان
مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين



الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج
بملابس السجن وهما معتقلان فى سجن القناطر سنة ١٩٦١

الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير ابراهيم فرج سكرتير عام
الوفد الجديد سنة ١٩٩١ م

تقديم

للأستاذ المجاهد الكبير إبراهيم فرج

سكرتير عام حزب الوفد الجديد

تفضل صديقى العزيز الأستاذ محمد فهيم أمين المحامى وسمح لى بمطالعة كتابه القيم فى مسودته الأصلية قبل نشره وإنها ثقة أعتز بها وأعترف له أنها قد جاوزت القصد منها لأنى ألفيت نفسى أمام موسوعة ضخمة شاملة تسجل أحداث مصر ومراحل تطورها السياسى والحزبى والجماهيرى خلال فترة من أمجد فترات تاريخها الحديث، بدأت مع نشوب الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ حتى قيام الانقلاب العسكرى سنة١٩٥٢ . . .

ولقد أولى ثورة الشعب الكبرى سنة ١٩١٩ بأكبر نصيب من العناية والتفصيل منذ نشأة الوفد المصرى الذى حمل أمانة الكفاح بصفته الوكيل المختار من الأمة فى السعى لاستقلال وادى النيل استقلالا تاما، وفى تحقيق الحريات السياسية وكفالة حقوق الإنسان .

وسعدت بقراءة الكتاب وزاد من سعادتى أنه سجَّل الوقائع وحللها بصورة موضوعية لم يتأثر فى ذكرها أو سردها بميوله الحزبية وهو وفدى قديم وعضو فى الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد .

ولم ينس للأمة وشبابها فى الطليعة تلك التضحيات الجسام التى قدموها فى ساحة الجهاد إلى حد الاستشهاد، وسجل فى أسهاب ودقة وصدق إنجازات حكومات الوفد إبان تلك الفترة من أعمال جليلة فى كافة المجالات وخاصة بالنسبة للعمال والفلاحين والتعليم فى جميع مراحله .

إن هذا الكتاب الرائع سوف يسد فراغا كان ملحوظا فى المكتبة المصرية وأدعو الشباب العكوف على قراءته ودرسه تصحيحا للتاريخ وبيانا للحقائق وتمكينا للوقوف على اصالة الماضى وعبرة الحاضر ورجاء المستقبل .

ولكى يعرفوا ويتمثلوا سيرة زعمائهم الأبطال وقياداتهم الثلاثة الكبار سعد زغلول ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين وما بذلوه من الجهد والعناء وما قدموه للوطن من الخدمة والعطاء، وكذلك ما قدمه الشباب من عمال وفلاحين وطلاب من التضحيات والفداء

شكراً للمؤلف على هذا الجهد العظيم وأثابه عن الوطن العزيز خير الجزاء

إبراهيم فرج

مقدمة

كتابة تاريخ مصر مهمة صعبة وتصحيح التاريخ مهمة أصعب، ويسجل هذا الكتاب أحداثا عن تاريخ مصر حاول الكثيرون إخفاءها سنوات. وإنجازات قام بها الوفد ونسبها هؤلاء إلى غير أصحابها وتجاهلوا تاريخ الوفد الحافل بالبطولات والإنجازات وأغفلوا سجل زعمائه الملئ بالتضحيات .

نشأ الوفد حركة وطنية بقيادة الزعيم سعد زغلول وكيلا عن الأمة بتوكيلات شعبية مكتوبة للمطالبة بجلاء القوات البريطانية واستقلال مصر وحريتها واسترداد حقوقها وسيادتها. وخاض الوفد بزعامة الزعيم سعد زغلول فى مواجهة قوات الاحتلال والإمبراطورية البريطانية التى كانت لاتغيب عنها الشمس أعنف ثورة وطنية شعبية سنة ١٩١٩ اشترك فيها الشيوخ والشباب والأطفال والرجال والنساء والعمال والفلاحون والطلبة والتجار وكل طوائف الشعب وسقط الآلاف من الشهداء .

وفشلت بريطانيا فى ضرب الوحدة الوطنية فى مصر فكانت الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين أعظم إنجازات الثورة، لم تمزقها الخلافات العنصرية والطائفية والدينية سلاح الاستعمار دائما لتمزيق الشعوب والقضاء عليها . . .

وبفضل زعامة وصلابة الزعيم سعد زغلول ورفاقه المخلصين وعلى رأسهم الزعيم مصطفى النحاس وبفضل صمود الشعب وقوة إيمانه وتمسكه بحقوقه وحرياته والتفافه حول الوفد وزعيمه دون مبالاة بالموت أو الاعتقال نجحت ثورة سنة ١٩١٩ ودخلت ضمن تاريخ الثورات الشعبية الناجحة .

وألغيت الحماية البريطانية على مصر وأصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة رغم كل التحفظات .

ونجحت ثورة سنة ١٩١٩ فى إقامة نظام دستورى وحكم ديمقراطى، الأمة فيه مصدر السلطات وحقق للشعب الكثير من الحريات .

وخاض الزعيم سعد زغلول بعدها معركة الدستور وتحقيق الديمقراطية ضد الملك وأعوانه وانتصر الزعيم سعد زغلول لإرادة الأمة بعد أن امتلأت الشوارع بالجماهير تهتف (سعد أو الثورة) وخضع الملك لمطالب الشعب

وعندما انتقل الزعيم سعد زغلول إلى جوار ربه فى ١٩٢٧/٨/٢٣ خلفه فى زعامة الوفد الزعيم مصطفى النحاس فحمل الأمانة بحق وأدى الرسالة بصدق وكان عملاقا فى وطنيته عنيفا فى ثوريته من أجل حقوق مصر فى الاستقلال التام وحقوق الشعب فى الحرية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية حتى أنه تعرض فى نضاله من أجل الشعب ست مرات للاغتيال ولكن الله حماه ورعاه ليظل قائدا مخلصا للشعب فى تحقيق أمانيه .

واراد البعض أن يحذف زعامة الزعيم مصطفى النحاس من تاريخ مصر وكان واهما؛ لأن التاريخ الذى لايذكر فيه اسم الزعيم مصطفى النحاس زعيما لمصر وقائدا لشعب مصر ونصيرا لجماهير مصر بل وزعيما للزعماء فيها لايكون تاريخا لمصر

وخاض الزعيم مصطفى النحاس العديد من المعارك الضارية فى كل المجالات :

ضد الملك وأعوانه فى الانقلابات عندما عطل محمد محمود الدستور سنة ١٩٢٨ وعندما ألغى إسماعيل صدقى الدستور سنة ١٩٣٠ ونجح الزعيم مصطفى النحاس فى إعادة الدستور للشعب فى كل مرة

ضد أعوان الاستعمار وعملائه فى الوطن العربى من أجل تحقيق الوحدة العربية ونجح فى إنشاء الجامعة العربية والدفاع عن استقلال لبنان وعقد معاهدة الدفاع المشترك وتمسك بوحدة مصر والسودان ولم يفرط فيها مدى حياته .

ضد أطماع إسرائيل والمؤامرات الاستعمارية فمنع مرور إسرائيل فى قناة السويس وخليج العقبة دفاعا عن فلسطين ورفض الأحلاف العسكرية وتمسك بحياد مصر فى المنازعات الدولية

ضد الاحتلال البريطانى والنفوذ الأجنبى من أجل استقلال مصر فعقد مع بريطانيا معاهدة سنة ١٩٣٦ وألغى الامتيازات الأجنبية ثم ألغى المعاهدة ذاتها وقاد معركة شبه حربية والشعب من خلفه ضد قوات الاحتلال سنة ١٩٥١ لإرغامها على الجلاء

وحرص على تخليص مصر من السيطرة الاقتصادية الأجنبية فقام بتمصير البنك الأهلى المصرى وتحويل الدين الأجنبى إلى قرض وطنى ومنع تملك الأجانب للأراضى الزراعية وفرض الضرائب الجمركية على المصنوعات الأجنبية فازدهرت الصناعات الوطنية

وحرص الزعيم مصطفى النحاس على رعاية طوائف الشعب من العمال والفلاحين والطلبة وغيرهم وتخفيف الأعباء عنهم وتوفير حياة كريمة لائقة لهم :

فألغى السخرة فى البلاد وضريبة الخفر وخفف الضرائب على صغار الفلاحين ووفر الرعاية الصحية ومياه الشرب النقية لهم.

وأصدر القوانين العمالية بشأن نقابات العمال وعقد العمل الفردى والمشترك والضمان الاجتماعى وإصابات العمل وأمراض المهنة والتأمين عليها والتوفيق والتحكيم وإعانة غلاء المعيشة ومكافحة الأمية وغيرها كثير . . .

كما قرر مجانية التعليم الابتدائى والحضانة والثانوى والفنى وتوسع فى إنشاء المدارس والجامعات .

وأصدر تشريعات استقلال القضاء والصحافة ورجال الشرطة والكسب غير المشروع وديوان المحاسبة وغيرها من القوانين التى تحمى سائر طوائف الشعب .

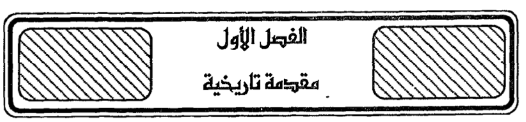
وكان الزعيم فؤاد سراج الدين وراء الكثير من هذه التشريعات عندما كان وزيرا للشئون الاجتماعية والزراعة والداخلية والمالية وكذلك سكرتيرا عاما للوفد .

وبذلك فإن الكثير مما قيل أن الشعب حصل عليه منذ سنة ١٩٥٢ هو من إنجازات الوفد وهو صاحب الفضل فيه أو له جذور أيام حكومات الوفد ويعتبر امتداداً لإنجازاته ولو ظل الوفد فى الحكم سنوات كافية لحقق للشعب الكثير ولكن الوفد لم يستمر فى الحكم رغم تأييد الشعب الدائم له سوى ست سنوات تقريبا على مدى ربع قرن .

ورغم الاعتقالات والتعذيب والهجوم المتواصل على الوفد والزعيم فؤاد سراج الدين على مدى أكثر من ثلاثين عاما عاد الوفد رغم اخفاء تاريخه واغفال بطولات زعمائه وبزغ الفجر فى بلادنا يزيح الظلام عن الحقيقة وينفض الغبار عن تاريخ الوفد العظيم ونضال زعمائه المجيد ليبعث فى النفوس الأمل من جديد فى حياة حرة كريمة، الأمل فى تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فى مواجهة كل المؤامرات والتزييف والأطماع

وفقنا الله جميعا لخير مصر وشعبها .

محمد فهيم أمين



ظلت مصر منذ سنة ١٥١٧ تابعة للدولة العثمانية وفى سنة ١٧٩٨ جاءت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت واحتلت مصر وعاد نابليون لفرنسا وخلفه كليبر الذى قتله سليمان الحلبى فخلفه مينو.

وتجمعت قوى الشعب المصرى لمقاومة الحملة الفرنسية وقامت بثورتين فى القاهرة بقيادة السيد عمر مكرم نقيب الأشراف وأجبرت فرنسا على الجلاء عن مصر سنة ١٨٠١ ودخل العثمانيون والمماليك القاهرة وعين خورشيد واليا على مصر فأثقل كاهل الشعب بالضرائب فثار الشعب المصرى ضده وأصر على عزله وتعيين محمد على محله وكان يتودد للشعب وزعمائه.

فاستجابت تركيا واعترفت سنة ١٨٠٥ بمحمد على واليا على مصر وسرعان ما تنكر للشعب ونفى زعيمه السيد عمر مكرم إلى دمياط وانفرد محمد على بحكم مصر حكما استبداديا مطلقا.

وكانت أراضى مصر موزعة على عدد من المماليك وأعيان الريف باسم مقاطعات الالتزام الذين يجمعون الضرائب من الفلاحين ويقدمون جانبا منها للحكومة ويستولون على الباقى لأنفسهم.

وتخلص محمد على من المماليك فى مذبحة القلعة ثم ألغى نظام الالتزام وأصبح مالكا لجميع الأراضى الزراعية ووزعها على الفلاحين ليزرعوها ويدفعوا الضرائب المقررة عليها ويقدموا له محصولاتهم يبيعها بمعرفته بما يعرف بنظام الاحتكار.

واهتم محمد على بالزراعة وزيادة مساحتها وشق الترع وأنشاء القناطر وتنويع الإنتاج الزراعى.... إلخ .

كما اهتم بالصناعة فأنشأ المصانع الكبيرة ووضعها تحت إشرافه بهدف توفير احتياجات الجيش كالأسلحة والمدافع والبنادق والبارود والحبال وسكك الحديد والطرابيش والسكر والغزل والنسيج والورق والزيت.... إلخ .

كما اهتم بالتجارة الخارجية وأنشا أسطولا تجاريا يعمل بين الشرق وأوربا، ولكنه استولى على أرباح الزراعة والصناعة والتجارة لنفسه وحرم المصريين من ثمرات جهدهم .

واهتم محمد على بتكوين جيش مصرى قوى وأنشا أسطولا حربيا كبيرا صنعه بأيد مصرية فى ترسانة بولاق كما فتح العديد من المدارس الحربية للفرسان والمدفعية والبحرية وأركان الحرب... إلخ.

واهتم بالتعليم وأنشا المدارس والمعاهد المختلفة فى كل الفروع كالطب والصيدلة والطب البيطرى والهندسة والألسن وغيرها كما أوفد البعثات للخارج.

إلا أن هذا كله كان لتحقيق طموحاته فى التوسع حيث احتل السودان والجزيرة العربية والشام. ولكن ساءت الأحوال فى مصر منذ عام ١٨٤٠ عندما توحدت إنجلترا وفرنسا والنمسا وروسيا مع تركيا ضد محمد على وألحقت به الهزيمة ودمرت أسطوله وفشلت مشروعاته التوسعية وانسحب محمد على بقواته داخل مصر مع احتفاظه بالسودان، وعادت البلاد إلى ما كانت عليه من الفوضى والاضطراب. واكتفى بحصر الولاية على مصر فى ذريته من بعده وولاية عكا طوال حياته تحت سيادة الدولة العثمانية وأخذت إنجلترا تتحين الفرص للاستيلاء على مصر.

وكانت حالة العامل فى الريف فى غاية الشقاء والبؤس إذ أثقل محمد على عاتقه بالضرائب وتجنيده إجباريا وتسخيره لمدة اربعة أشهر سنويا فى حفر الترع واقامة الجسور وبناء القناطر دون مقابل وغالبا ما كان يصاحب هؤلاء وعددهم نحو ٤٠٠ ألف من الرجال الآلاف من أبنائهم ونسائهم.

وفى عهد الخديوى سعيد (١٨٥٦ - ١٨٦٣) حصل الفرنسى فردناند دلسبس على امتياز حفر قناة السويس الذى أعدمته حكومة باناما للاحتيال والنصب عليها، وهو ما كان قد فعله مع سعيد فأقاموا له تمثالا فى بور سعيد...

واستمرت السخرة فى عهد الخديوى سعيد وكذلك فى عهد الخديوى إسماعيل خاصة فى عمليات حفر قناة السويس وفقا لاتفاقية ١٨٥٦ الخاصة بتشغيل الفلاحين والعمال فى خدمة شركة قناة السويس العالمية، تنازل فيها سعيد عن حقه فى تسخير الفلاحين والعمال للشركة فساقتهم إلى مقبرة السخرة ومات مئات الآلاف فى ظروف بالغة القسوة والعنف.

كذلك كانت جميع المشروعات وحفر القنوات والتطهير وتجديدها فى عهد سعيد وإسماعيل تتم بالسخرة وبدون مقابل

وألغيت السخرة رسميا فى ١٩/ ١٢/ ١٨٨٩ وإن ظلت رواسبها قائمة.

وكانت الصناعات وغيرها تقوم على اساس نظام للطوائف يشبه النقابات حاليا وهو يقابل نظاما للصناعات فى ذلك الوقت فى الدول الأوربية سمى نظام «الجايلد».

والطائفة هى هيئة ينتظم فيها المشتغلون بالحرفة (المهنة) الواحدة فى البلد الواحد وتنظم كل طائفة شئونها بنفسها فى هيئة واحدة لها قوانينها وتقاليدها التى تربط أعضاء الحرفة (المهنة) الواحدة فى وحدة واحدة مؤتلفة.

ولم يكن يحق لغير أعضاء الطائفة أن يشتغلوا بالحرفة (المهنة) إلا عن طريق الطائفة الخاصة بهم – وإلا إذا تدرج الفرد فى مراتبها

وكان ذلك يتم عادة بأن يبدأ الشخص (العامل) صبيا متمرنا وبعد فترة من التدريب يصبح عاملا (صانعا) لدى احد الرؤساء ثم يرتقى بعد ذلك إلى معلم (رئيس).

فإذا أراد العامل أن يفتح لحسابه الخاص محلا صناعيا أو تجاريا فيبدى رغبته لشيخ الطائفة الذى يجيبه إلى طلبه إذا تأكد من كفاءته ومتانة خلقه ويعلن فى حفل يجرى طبقا لتقاليد معينة قبوله رئيسا أو معلما؛ وذلك بأن يسمح له بتقديم نموذج للعمل للحكم على كفايته فإذا لقى تقدير رؤسائه فى المهنة (الحرفة) أصبح معلما.

ولكل طائفة شيخ يتولى إدارة الطائفة كان الرؤساء ينتخبونه من بينهم ممن يكون بصيرا بدقائق المهنة (الحرفة) وأسرارها ثم يختار هو معاونيه.

وكان شيخ الطائفة يضطلع بأعباء كثيرة ويقوم بوظائف كبيرة الأهمية ويعتبر أمينا على تقاليد الطائفة وكرامتها ومهمته الإشراف الدقيق على كل ما يتصل بالحرفة (المهنة) والمشتغلين بها وهو حلقة الاتصال بين طائفته والسلطات العامة.

وكان لشيخ الطائفة سلطة تأديبية واسعة على كل أفراد الطائفة وحق توقيع العقوبات على المخالفين منهم ويفصل فى الخصومات التى تنشأ بين أفراد الطائفة ويوفق بين العمال ورؤسائهم ويحدد الأجور لأتباعه ويزيد درجاتها

وكان له حق الفصل فيما يثور بين أفراد الطائفة وبين جمهور المتعاملين معهم من خلاف ويحدد أثمان السلع ويجبى ما يفرض على أفراد الطائفة من ضرائب ويساعد فقراء الطائفة ويوجد عملا للعاطلين منهم.

وكان على العمال لرؤسائهم واجب الطاعة والخضوع مع تمتعهم فى ذات الوقت بحماية شيخ الطائفة لهم، ورغم ذلك كانت علاقة العمال برؤسائهم علاقة مودة ورحمة. إذ كان الطرفان فى الغالب يتقاسمان حياة مشتركة ولم تكن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بينهما كبيرة.

وكان لنظام الطوائف أهمية فى عصره لكثرة الصناعات التى كانت منتشرة فى البلاد فضلا عن أنه نظام يوافق الصناعات اليدوية.

وكان لنظام الطوائف مزايا عديدة منها ارتقاء الفن وتعليم المبتدئين أسرار الصناعة فضلا عن أنه يوجد بين المشتغلين بالصناعة الواحدة روحا من التضامن والإخاء ويعمل على منع آثار المنافسة السيئة بينهم.

وليس هناك ما يدل على وقوع منازعات حادة بين العمال والرؤساء فى مصر عكس الدول الأوربية حيث لجأ العمال هناك إلى الإضراب أحيانا وتكوين الجمعيات السرية أحيانا أخرى لحماية حقوقهم مما دعا رؤساءهم إلى مناهضتهم.

والفارق بين نظام الطائفة ونظام النقابة هو أن الطائفة تجمع المشتغلين بالحرفة (المهنة) الواحدة سواء منهم صاحب العمل (مالك الأدوات والمواد) أو العامل أو الصبى.

فى حين أن النقابة تتكون أساسا من العمال فقط، وقد تجمع الصبية فى بعض الأحيان وإن وجدت أخيرا نقابة المؤسسة والنقابات العامة التى تجمع أكثر من حرفة (مهنة) فى النقابة الواحدة.

وقد ضعف نظام الطوائف فى مصر بعد كشف رأس الرجاء الصالح وتحول التجارة عن مصر. وكذلك بعد أن فتح الأتراك مصر ونقل السلطان سليم عددا كبيرا من الصناع المهرة إلى الأستانة.

كما تزعزع نظام الطوائف أيام محمد على بسبب إخضاع محمد على الصناعات لإشرافه مما جعل كثيرا من الصناع المهرة يهجرون الصناعة إلى الزراعة أو إلى الشام.

ولما جاء سعيد ألغى حق شيخ الطائفة فى الفصل فى المنازعات أو تأديب أفراد طائفته.

وفى عهد إسماعيل ألغى حق شيخ الطائفة فى جباية الضرائب من أفراد طائفته وعين موظفين حكوميين لجباية الضرائب.

مما سلب شيخ الطائفة الكثير من نفوذه بسلبه العديد من حقوقه وواجباته. على أن أهمية الطوائف تلاشت بعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢.

ووضع محمد على نظاما للحكم فى سنة ١٨٣٧ يجسد حكم الفرد المطلق، حصر السلطة فى ٧ دواوين على رأس كل منها مدير مسئول أمامه وحده يقدم له تقريرا كل أسبوع عن ديوانه وكشفا شهريا بحساباته وكشفا سنويا بإيراداته ومصروفاته وهذه الدواوين هى: ديوان الخديوى (الداخلية) ديوان الإيرادات (المالية) ديوان الجهادية (الحربية) وديوان البحر (البحرية) ديوان المدارس (التعليم) ديوان الفاوريقات (الصناعة) ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية (الخارجية).

وكان يعاونه المجلس الخصوصى العالى يضم مديرى الدواوين علاوة على مجموعة من الباشوات يختارهم الوالى (الخديوى) يجتمع برئاسته وبناء على طلبه.

ويختص هذا المجلس بالنظر فى شئون البلاد ويضع القوانين واللوائح لها.

ولعبت الامتيازات الأجنبية دورا كبيرا فى زيادة نفوذ الأجانب فى مصر، وكانت الامتيازات الأجنبية فى البداية تسهيلات وضمانات منحتها الدولة العثمانية للأجانب فى أراضيها ومنها مصر تشجيعها لهم على الإقامة والتجارة واستثمار أموالهم فيها، ومن هذه الضمانات ضمان المحافظة على أموال الأجانب وأرواحهم ومنحهم حق الرجوع فى شئونهم التجارية والشخصية وفى منازعاتهم المدنية إلى قناصلهم مع حق الدولة العثمانية فى تطبيق القواعد الجنائية عليهم. وانقلبت هذه الامتيازات سلاحا ضد مصلحة الأهالى وطغت سلطة قناصل الدول الأجنبية على سيادة الحكومة واغتصبوا لمحاكمهم القنصلية سلطات جديدة فصارت لهم سلطة الحكم فى الجرائم التى تقع على المواطنين والقضايا التى يرفعها رعاياهم عليهم بل وعلى الحكومة المصرية ذاتها

وفى ١٨٧٥ أنشا الخديوى إسماعيل المحاكم المختلطة لشئون الأجانب فكانت امتدادا للامتيازات الأجنبية، وكانت جهة قضاء وتشريع أيضاً لأن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذا عليهم إلا إذا وافقت عليه الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة.

كما ساعدت الديون على زيادة النفوذ الأجنبى واضطر الخديوى سعيد إلى الاستدانة لبذخه وإسرافه وعقد أول قرض سنة ١٨٦٢ لمواجهة كثرة نفقاته وتبذيره ثم توفى عام ١٨٦٣ وتولى بعده الخديوى إسماعيل حكم مصر.

وتراكمت الديون أيام إسماعيل عاما بعد عام واستغل المرابون والسماسرة اليهود عملاء الاستعمار والصهيونية ضعف شخصية إسماعيل فأغرقوه فى الديون بإغراقه فى الانغماس فى الملذات والحفلات وتقليد حضارة الغرب فأنفق فى حفلة افتتاح قناة السويس مليون جنيه وكانت حالة مصر الاقتصادية لا تحتمل هذا الإسراف.

وكان الخديوى إسماعيل كأى حاكم مطلق يتصرف فى أموال الدولة كيفا شاء باعتبارها أمواله الخاصة . وكانت أبواب الإيرادات تغفل فى الميزانية ولا يعرف أين تذهب حصيلتها.

وكانت الضرائب تفرض ويوزع المبلغ المطلوب على المراكز والقرى دون قواعد أو لوائح أو مواعيد، وكانت الإيدى تتقاسمها منذ تحصيلها إلى حين إنفاقها ولا تعطى إيصالات عنها.

وكان الفلاحون بضربون بالكرباج من أجل أن يحصل الدائنون الأجانب على فوائد ديونهم فاضطروا إلى هجر أراضيهم أو تبويرها أو بيعها بالأرخص الأسعار للسماسرة هربا من الضرائب أو تسديداً لها . وانتهى الأمر إلى انتقال ملكية كثير من الأراضى الزراعية إلى الأجانب.

وعجزت الخزانة المصرية عن الوفاء بالديون وفوائدها بعد أن رهن الخديوى إسماعيل كل شئ فى مصر.

وأخيرا أصدر قانون المقابلة، وينص على إعفاء الملاك من نصف ضريبة الأطيان المفروضة عليها نهائيا إذا دفعوا الضريبة المستحقة عليهم لمدة ست سنوات مقدما. ومع ذلك ضاعت الأموال التى جمعها قانون المقابلة فى بالوعة الإسراف والتبذير.

وتدخلت الدول الأوربية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا تطالب مصر بسداد ديونها وتقديم الضمانات اللازمة لها

واشترت إنجلترا أسهم مصر فى قناة السويس بثمن بخس وفاء لجانب من ديونها واصبح لإنجلترا الكلمة العليا فى شئون قناة السويس.

وعرض الخديوى إسماعيل على إنجلترا إيفاد موظف مالى يدرس الحالة المالية للبلاد ويعاون فى إصلاح الخزانة فارسلت انجلترا بعثة يرأسها «كيف» عضو البرلمان وعضو مجلس الملك وتم تحويل ديون الحكومة إلى دين موحد وخصص لسداد الدين الموحد وفوائده موارد معينة.

وفى مايو سنة ١٨٧٦ تم إنشاء لجنة صندوق الدين من مندوبين عن الدول الدائنة تتولى تسلم المبالغ المستحقة من إيرادات البلاد وتفوض الخديوى فى عقد أى قروض جديدة أو اصدار إذونات مالية على الخزانة وكان ذلك بداية التدخل فى شئون مصر الداخلية وخاصة المالية والإدارية.

كذلك تم تعيين مراقبين ماليين أحدهما إنجليزى لمراقبة الإيرادات والثانى فرنسى لمراقبة المصروفات لضمان مصالح الدول الأجنبية فى سداد مستحقاتها . وكان هذا بمثابة وصاية أخرى على الدولة . ومع ذلك زادت احوال البلاد سوءا وارهق الفلاحون بالضرائب الباهظة وتأخر دفع مرتبات الموظفين كما سرح عدد كبير من ضباط الجيش توفيرا للأموال لسداد الديون.

وأوفدت إنجلترا لجنة تحقيق أبرزت فى تقريرها كثرة نفقات الخديوى إسماعيل الشخصية وانتهت إلى أن كل مفاسد البلاد وفوضى الحالة المالية وكل الظلم الواقع على كاهل دافعى الضرائب يرجع أساسا إلى نظام الحكم الفردى وإلى السلطة المطلقة التى يمارسها الخديوى فى حكم البلاد وأنه المسئول الاوحد عن العجز فى الميزانية والارتباك المالى الذى تعانى منه البلاد.

وأوصت لجنة التحقيق بتعديل نظام الحكم، وأن ينزل الخديوى عن سلطته المطلقة فى الحكم إخلاء لمسئوليته مستقبلا عن أى عجز فى ميزانية البلاد بإنشاء هيئة مستقلة بعيدة عن نفوذ الخديوى وقادرة على مقاومة نفوذه.

وفى ٢٨/ ٨/ ١٨٧٨ قبل الخديوى إسماعيل توصيات لجنة التحقيق وأصدر أمره بإنشاء مجلس للنظار يتولى معه مسئولية الحكم وتولى نوبار رئاسة أول مجلس للنظار

واعتبارا من هذا التاريخ تحول الديوان إلى نظارة وأصبح مدير الديوان ناظرا وهو لقب من أصل عربى تعبيرا عن رئاسته لاهم أقسام السلطة التنفيذية، ويعادل لقب وزير الذى هو من أصل فارسي، وضمت نظارتا الحربية والبحرية لنظارة واحدة واستحدثت نظارات للأشغال وللحقانية وللأوقاف، ومع ذلك كان عدد مجلس النظار لا يزيد على سبعة ثم ظل يتزايد.

وتم تعيين ريفرس ولسن (الإنجليزى) ناظرا للمالية ودى بلير (الفرنسى) ناظرا للاشغال العمومية فى أول مجلس نظارة برئاسة نوبار وكانت محاضر اجتماعات المجلس تكتب باللغة الفرنسية.

وقد أعطى للناظرين الأوربيين بعد ذلك حق الفيتو (الاعتراض) على أى قرار يصدره مجلس النظار .

وتشكلت لجنة لتصفية الديون لبحث الحالة المالية تضم مندوبين عن الدول الدائنة وصدر قانون التصفية ونص على أن المبالغ التى دفعت بموجب قانون المقابلة تخصم من متاخرات الأموال أو الديون المستحقة للحكومة مقسطة على ٥٠ قسطا . وحدد القانون ما يخصص سنويا لهذا الغرض.

وأحدث هذا القانون سخطا شديدا من الملاك وقدم أحدهم مظلمة إلى لجنة التصفية موقعا عليها من عدد من الأعيان فقبض عليه وقدم للمحاكمة وعوقب بالسجن ٥ سنوات مع النفى إلى اقاصى السودان.

وتم تشكيل مجلس شورى النواب وكان رأيه استشاريا إلا أن أعضاءه أعدوا لائحة للمجلس بتقرير نظام دستورى يجعل النظارة مسئولة أمام المجلس . واستقال نوبار وشكل محمد شريف النظارة بدون النظار الأجانب كما ألغى نظام الرقابة الثنائية وأصبحت محاضر اجتماعات مجلس النظار تدون باللغة العربية.

وفى سنه ١٨٧٩ عزل السلطان العثمانى عبدالحميد الثانى الخديوى إسماعيل بضغط من الدول الأوربية بعد أن فقدت الثقة فيه وبعد أن أدى مهمته فى إغراق مصر بالديون تمهيدا للتدخل الأجنبى وتولى ابنه الخديوى توفيق الولاية بعده.

وألغى الخديوى توفيق مجلس النظار وجعل كل ناظر مسئولا أمامه عن نظارته. وتحت ضغط الدول الأوربية لتشكيل نظارة تكون مسئولة حتى لا ينفرد الخديوى بالسلطة مرة أخرى تولى مصطفى رياض رئاسة مجلس النظار ووافق الخديوى توفيق على إعادة نظام الرقابة الثنائية الأوربية وعين افلن يارنج (الإنجليزى) مفتشا على الإيرادات و دى بلير (الفرنسى) رقيبا على الحسابات والدين العام ولا يجوز عزلهما إلا بموافقة حكومتيهما، ولهما حق حضور اجتماعات مجلس النظار والاشتراك فى المداولات والإشراف على مصالح الحكومة وحق الاعتراض على قرارات مجلس النظار. بل أوقفا جلسات مجلس شورى النواب . وزاد النفوذ الأجنبى وشغلت الوظائف بعدد كبير من الأجانب مما زاد السخط فى البلاد ضد الخديوى توفيق.

وكان عثمان رفقى ناظر الجهادية تركيا متعصبا لبنى جنسه من الضباط فى الترقيات والتعيينات على حساب الضباط الوطنيين، وسرت موجة التذمر بين ضباط الجيش فتقدموا إلى مصطفى رياض بعريضة وقعها أحمد عرابى قائد آلاى العباسية وعلى فهمى قائد آلاى حرس عابدين وعبدالعال حلمى قائد آلاى طره طالبوا فيها بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى ناظرا للجهادية - فاعتقلهم عثمان رفقى وقدمهم لمحاكمة عسكريه إلا أن ضباط الحرس هاجموا مبنى نظارة الجهادية وأطلقوا سراح المعتقلين واستجاب الخديوى توفيق لمطالب الضباط فعزل عثمان رفقى وعين محمود سامى البارودى ناظرا للجهادية، وبعدها توثقت العلاقات بين عرابى والزعماء السياسيين الذين اعتبروه بطلا وقائدا لهم وتولى الجيش المصرى الدفاع عن مطالب الشعب.

وفى ١٨٨١/٩/٩ نجح أحمد عرابى فى قيادة الجيش يحيط به الآلاف من الشعب إلى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية ، وتقدم للخديوى توفيق بمطالب الشعب وهى عزل وزارة مصطفى رياض ودعوة مجلس النواب للانعقاد وزيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندى فوافق الخديوى توفيق عليها وعين محمد شريف لرئاسة مجلس النظار.

وفى ٢٦/ ١٠/١٨٨١ افتتح مجلس شورى النواب الذى سحب الثقة من وزارة محمد شريف لاعتراضه على مناقشة النواب للميزانية وتولى النظارة محمود سامى البارودى الذى أعد لائحة لمجلس شورى النواب تتضمن حق مجلس النواب فى مناقشة بنود الميزانية.

واكتشفت مؤامرة من الضباط الشركس وصدرت الأحكام على ٤٠ ضابطا منهم عثمان رفقى بالنفى والعزل.. إلخ .. واعترض الخديوى توفيق واكتفى بنفيهم للخارج.

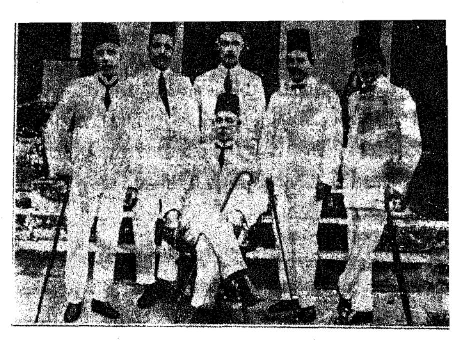
وقامت إنجلترا وفرنسا بمظاهرة بحرية أمام الشواطئ المصرية وقدمت مذكرة بالمطالب الآتية:

١- رحيل عرابى مؤقتا عن مصر مع احتفاظه برتبته ومرتبه.

٢- تحديد إقامة كل من عبدالعال فهمى وعلى فهمى داخل البلاد بشروط مماثلة.

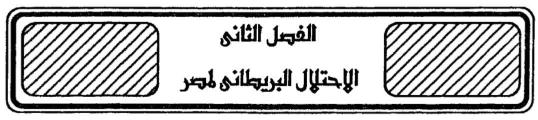
٣- استقالة النظارة.

وقبل الخديوى توفيق هذه الشروط واستقال محمود سامى البارودى لاستسلام الخديوى للتدخل الأجنبى كما استقال أحمد عرابى فأبرق الضباط للخديوى توفيق بعدم مسئوليتهم عما يحدث من فوضى إذا لم يعد عرابى إلى منصبه خلال ١٢ ساعة فأصدر «إرادة سنية» ببقاء عرابى ناظرا للجهادية، وتولى وكلاء النظارات الأخرى الأعمال الضرورية.



الزعيمان سعد زغلول ومصطفى النحاس

وبعض أعضاء الوفد المؤسسين سنة ١٩١٩م



الفصل الثانى

الإحتلال البريطانى لمصر

وفى ١١ يوليو ١٨٨٢ دبرت مؤامرة تمهيدا للتدخل الأجنبى اصطلح على تسميتها مذبحة الإسكندرية وراح ضحيتها عدد كبير من المصريين والأجانب .

وفى ذات اليوم ضرب الأسطول البريطانى الإسكندرية واحتلتها القوات الإنجليزية وانحاز الخديوى توفيق لها وأصدر أمرا بعزل أحمد عرابى فشكل احمد عرابى مجلسا عرفيا برئاسة يعقوب سامى تولى إدارة الحكومة وعندما انسحب عرابى انشأ استحكاماته بكفر الدوار فغير الإنجليز خطتهم وقرروا دخول البلاد عن طريق قناة السويس . وفطن عرابى وصمم على ردم القناة ولكن فردناند دلسبس افهمه انها أرض محايدة لايستطيع الإنجليز استخدامها لأغراض حربية . وهكذا فوت على عرابى عرقلة القوات الإنجليزية التى عبرت القناة واشتبكت مع القوات المصرية فى التل الكبير واستعان الإنجليز بالسلطان العثمانى فأعلن عصيان عرابى رغم أنه كان يدافع عن أرض مصر التابعة للسلطان ضد الإنجليز .

كما استعانوا ببعض العملاء الذين ساعدوهم فى المعركة كجواسيس لهم .

وتراجع عرابى للقاهرة ثم قرر المجلس العرفى الاستسلام .

وفى ١٤/ ٩/ ١٨٨٢ دخل الجنرال ولسن قائد الحملة القاهرة بصحبة محمد سلطان نائبا عن الخديوى الذى عاد للقاهرة فى ٢٥/ ٩ /١٨٨٢

وتمت محاكمة زعماء الثورة السبعة أحمد عرابى وطلبة سامى وعبد العال حلمى ومحمود سامى البارودى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى وكانوا جميعا يحملون لقب «باشا» وصدر الحكم عليهم بالإعدام ثم عدل إلى النفى المؤبد ومصادرة أملاكهم .

وتم تسريح الجيش المصرى كما تم سحب القوات المصرية من السودان بقيادة غوردون على أثر ثورة المهدى واحتلاله الخرطوم ولقى غوردون حتفه .

كما تم إلغاء الدستور وأول مجلس شورى للنواب ووقعت مصر تحت الاحتلال البريطانى والأحكام العسكرية حتى ثورة سنة ١٩١٩

وسخرت الدولة كل مواردها وإمكانياتها فى خدمة قوات الاحتلال .

وأصبحت السيطرة للإنجليز فى كل شئ . وأصبح المعتمد البريطانى كرومر هو الحاكم الحقيقى لمصر ولايتم أى عمل فى مصر دون موافقته .

وكان فى كل وزارة هامة مستشار إنجليزى هو الحاكم الفعلى لها: مستشار مالى لوزارة المالية إنجليزى ومستشار قضائى لوزارة العدل إنجليزى ومستشار لوزارة المعارف إنجليزى وسكرتيرها العام إنجليزى ومستشار لوزارة الداخلية إنجليزى والنائب العام إنجليزى ومفتش الجيش (سردار الجيش) إنجليزى .

وكانت نفقات جيش الاحتلال تستقطع جزءا كبيرا من ميزانية الدولة .

وأصبح التدريس فى المدارس الابتدائية باللغة الإنجليزية فى أغلب المواد لتخريج الكتبة لدواوين الحكومة، واستبعدت دراسة التاريخ القومى وهبط مستوى التعليم الثانوى وألغيت مجانية التعليم الابتدائى وزادت مصروفات المدارس الثانوية وصودرت الصحف والجرائد الوطنية ولم يبق إلا الصحف التى تمجد الاحتلال .

وحتى نعرف كيف كانت تحكم مصر أثناء الاحتلال البريطانى فقد أرسل وزير خارجية إنجلترا برقيته المشهورة فى ١٨٨٤/١/٤ فى عهد الخديوى توفيق ونظارة محمد شريف جاء فيها :

ما دام الاحتلال البريطانى قائما فى مصر فلابد من اتباع "النصائح" التى ترسلها حكومة جلالة الملكة "ملكة بريطانيا" إلى الخديوى .. ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة البريطانية تصر على اتباع السياسة التى تراها ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة .

وإذا اقتضى الأمر إستبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى يصدرها اليهم الخديوى بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة"

وقد أكد ذلك المعتمد البريطانى كرومر حين قال "إن بلاده لا تحكم مصر إنما تحكم الذين يحكمون مصر" .

وفى ١٨٩٢/١/٨ توفى الخديوى توفيق فحل محله ابنه عباس حلمى الثانى .

وفى عام ١٨٩٨ أعد الإنجليز حملة من الجيش المصرى بقيادة كتشنر لاسترداد السودان ودخل الجيش المصرى الخرطوم .

وفى ١٩/١/١٨٩٩ وقعت اتفاقية ثنائية بين مصر والسودان أبرمها بطرس غالى وكان وزيرا للخارجية بالنيابة نصت على أن تكون إدارة السودان مشتركة من إنجلترا ومصر، وأن يعين الخديوى الحاكم العام للسودان بعد موافقة حكومة انجلترا ولايسرى فى السودان نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة . وهى اتفاقية باطلة وقعت تحت إكراه وفى ظل الاحتلال الإنجليزى لمصر .

واقتسمت الدول الأوربية البلاد التى كانت تتبع مصر فاحتلت إيطاليا أريتريا والصومال ومصوع، واحتلت فرنسا باجودة وجيبوتى واستولت إنجلترا على باقى البلاد وعزلت جنوب السودان عن شماله .

واتبع الاستعمار البريطانى كل الوسائل للقضاء على الصناعة فى البلاد وتوجيه الجهود نحو الزراعة لتصبح مصر مزرعة قطنية لمصانعه وسوقا تعتمد على المصنوعات الأوربية وحدها .

وكانت خطة الاستعمار البريطانى بالنسبة للاقتصاد المصرى هى :

١ – تحطيم الصناعة القائمة فأغلقت أبواب مصنع الورق الحكومى ببولاق . وكذا دار سك النقود وأصبحت النقود المصرية تسك فى لندن .

كما عطلت الترسانة لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر وكذلك الحوض البحرى لإصلاح السفن .

كما بيعت مغازل القطن والمصانع التى كانت باقية منذ عهد محمد على والبواخر النيلية بأرخص الأثمان .

٢ – تدمير الاكتفاء الذاتى فى الريف الذى كان يمتلئ بالصناعات المنزلية من مغازل ومناسج يدوية .. إلخ، دون أن يحل محلها صناعات مصرية أخرى .

٣ – فتح أبواب الجمارك المصرية على مصراعيها للسلع الأجنبية وقتل كل تقدم صناعى مصرى .

٤ – القضاء على نظام الطوائف ومحاربة الحرف الصغيرة حتى تحل السلع الأجنبية محل المصنوعات المحلية .

وكان أن شرد مائتا ألف من صغار الحرفيين بما فُرض عليهم من قوانين جائرة وضرائب باهظة .

ونجح الاستعمار فى القضاء على نظام الطوائف نهائيا بالوسائل الآتية :

١ – انتزع سلطة القضاء التى كان يتمتع بها رؤساء الطوائف وأسندها إلى المحاكم الأهلية التى انشأها خصيصاً لهذا الغرض سنة ١٨٨٣ .

ب – سلب جباية الضرائب من رؤساء الطوائف نهائيا وخولها لموظفين حكوميين .

جـ – اصدر فى يناير ١٨٩٠ قانون "الباتنتـه" أى ضريبة الحرف (الرخص الصناعية) فى عهد نظارة مصطفى رياض الثانية الذى نص على أنه :

"مباح لكل شخص بالديار المصرية أن يمارس أى صنعة أو حرفة أو تجارة ويستثنى من ذلك الصنائع الخطرة والتى تكون متعلقة بأشياء احتكرتها الحكومة أو يمكن أن تحتكرها فى المستقبل . وعلى كل شخص أو شركة يمارس فى القطر صنعة أو حرفة أو فنا أو تجارة غير المنصوص على إعفائها من أمرنا هذا أن يدفع عوائد رخصة الصنعة التى يمارسها .

ويستثنى من ذلك الأجانب والشركات الأجنبية .»

وبذلك ألغى نظام الطوائف نهائيا بتقرير حرية الفرد أن يمارس أية صناعة أو حرفة أو مهنة أو تجارة . . . .

ووصف كرومر المعتمد البريطانى فى مصر الحالة فى أواخر القرن الماضى كما يلى:

"إذا قارن الإنسان حالة مصر الصناعية الحالية (أى فى ذلك الوقت) بحالتها منذ خمسة عشر عاما – لظهر له فرق شاسع – وذلك أن شوارع القاهرة التى كانت ملأى بالصناعات العديدة ومحال النسيج والحياكة والصباغة وعمل الأحذية والخيام والمجوهرات

وصناعة القصدير والبرادع والمناخل والقرب .. وغيرها .. نراها الآن ملأى بالقهاوى وحوانيت الخمور ومحلات أخرى كل ما بها من البضائع يستجلب من الخارج .

أما الصانع المصرى فقد تضاءل شأنه وانحطت كفايته على مر الزمن وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات من مفاخر الصناعة»

وهكذا أضحت الصناعات عنصرا قليل الأهمية فى الاقتصاد القومى واشتغل بها نفر قليل معظمهم لحسابهم الخاص .

وأخذت حالة المصانع تسوء والصناعات الوطنية تموت بسبب منافسة المصنوعات الأجنبية لها خصوصا صناعة الغزل والنسيج التى كانت منتشرة فى أنحاء البلاد يعيش منها آلاف الصناع، ثم ركدت بعد اختراع آلات الغزل والنسيج وتحول كثير من الصناع إلى عمال أجراء وانخفض مستوى معيشتهم وزادت البطالة بينهم .

وكان هناك نوعان من العمل الزراعى المأجور هما عمال التفاتيش الزراعية وعمال التراحيل الذين يجمعهم مقاولو الأنفار من قراهم للعمل فى بعض المشروعات العامة .

وتفشت البطالة بين الفلاحين بسبب استعمال الآلات البخارية والكهربائية والميكانيكية فى الرى والحرث والحصاد والنقل فى التفاتيش الزراعية التى استغنت عن كثيرمن الأيدى العاملة بعد استعمالها الآلات فهجر الفلاحون قراهم ربما يجدون عملا فى المدن .

وكان لإلغاء نظام طوائف المهن فى مصر بقانون الباتنته وظهور الآلات أثر كبير فى قيام المشروعات والصناعات الأجنبية ، فتم تكوين بعض الشركات وإنشاء بعض الصناعات والمشروعات الضرورية للمستعمر مثل مرافق المياه والنور والتليفونات والنقل . . . إلخ .

كما مدت خطوط السكك الحديدية لنقل القطن إلى الموانى .

وكان الخديوى سعيد قد منح سنة ١٨٥٦ شركة ليبون الفرنسية سلسلة من الامتيازات لاستغلال مرفق الغاز بمدينة القاهرة والإسكندرية وبور سعيد ثم أضافت نشاطها لباقى المدن .

كما منح سنة ١٨٦٢ امتيار خط ترام الرمل إلى شركة إنجليزية هى شركة سكك حديد الرمل بالإسكندرية.

كذلك منح الخديوى إسماعيل سنة ١٨٦٥ الشركة الأهلية الفرنسية امتياز مد الإسكندرية بالمياه ثم اشترتها شركة بريطانية باسم شركة مياه الإسكندرية .

كما منح شركة فرنسية أخرى امتياز استغلال مرفق مياه القاهرة .

كما منح امتياز النقل البحرى لشركة بريطانية هى شركة البوستة الخديوية للبواخر التجارية والأرصفة وأعطى لها اسطول الحكومة للبريد .

كذلك منح الخديوى توفيق سنة ١٨٨١ امتياز خطوط التليفونات بين القاهرة وطنطا والإسكندرية لشركة بريطانية هى الشركة الشرقية للتليفونات والتى وسعت عام ١٨٨٣ أعمالها لتشمل الزقازيق والمنصورة وبور سعيد والإسماعلية والسويس .

كما منح الخديوى عباس حلمى سنة ١٨٩٥ امتياز إقامة شبكة حديد ضيقة فى الدلتا لشركة بلچيكية هى الشركة المساهمة لسكك حديد مصر السفلى .

كما منح فى ذات العام امتياز سكك حديد لشركة بريطانية باسم شركة سكك حديد الدلتا الخفيفة .

كما منح سنة ١٨٩٧ امتيازاً آخر لشركة السكك الحديدية الاقتصادية الألمانية وقد اتحدت الشركتان الأخيرتان سنة ١٩٠٠ تحت اسم شركة سكك حديد الدلتا المصرية الحديثة .

كما منح سنة ١٨٩٨ امتياز تأسيس البنك الأهلى المصرى وأعطى البنك امتياز اصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها (أوراق النقد) .

كما منح امتياز تسيير الترامواى فى شوارع القاهرة إلى شركة بلچيكية .

كما انشئت شركات حرص المستعمر على أن تكون كلها فى يد العناصر الأجنبية مثل شركة الغزل والنسيج المصرية الإنجليزية التى أصبحت بعد ذلك "شركة الغزل الأهلية" وشركات الدخان وأهمها الشركة الشرقية للدخان "إيسترن" وشركات مصانع السكر وشركات لصناعة الزيوت أهمها شركة الزيت والصابون بالإسكندرية وشركة الأسمنت المصرية وهى شركة بلچيكية مقرها بروكسل وشركة صناعة الطوب وشركة صناعة الكحول "كوتسيكا" وهى شركة يونانية وشركة صناعة الملابس وشركة صناعة الورق وشركة

صناعة الأسرة وغيرها . وهذه الشركات الأجنبية كانت تستعمل الخامات المصرية بأرخص الأسعار وتستخدم العمال المصريين بأقل الأجور وتحقق للمستعمرين أرباحا طائلة سواء فى السوق المحلى أو الخارجى . وتعطى الفتات لبعض عملائها فى مصر .

وكانت هذه المشروعات تحتاج للعمال الفنيين لضمان تشغيلها فلجأت إلى استخدام أعداد كبيرة من العمال الفنيين الأجانب وخاصة فقراء الأوربيين والأرمن والشوام الذين طحنتهم البطالة فى بلادهم وعجزوا عن الهجرة إلى أمريكا فأغرتهم الهجرة إلى الشرق حيث فرصة العمل والاستقرار كبيرة وإن كانت ظروف عملهم فى مصر قد وضعتهم فى مكانة أفضل بالنسبة للعمال المصريين إلا أنها كانت تسلبهم الكثير من المكاسب التى حققها العمال فى أوربا من الحماية النقابية والتشريعات الاجتماعية، فلجأوا إلى استخدام أساليب العمل الجماعى لتحسين شروط عملهم فى مصر ولهم خبرة فى العمل النقابى فى بلادهم .

وساهمت الرأسمالية الوطنية بدور ضئيل فى الصناعة فأنشئ فى عام ١٩٠٢ مصنع للطرابيش ثم أنشئت بعض المصانع الصغيرة للزيوت والصابون والمطاحن وغيرها .

كما أنشأت الحكومة عنابر السكك الحديدية لإصلاح القطارات والعربات وفى سنة ١٩٠٢ أنشأت ورش الترسانة لإصلاح سفن الحكومة وخدمات مصلحة الرى .

ثم انشأت ورش القلعة لإصلاح المعدات وغير ذلك .

وكان عمال العنابر والترسانة نواة للحركة العمالية والوطنية فى مصر بعد ذلك .

وبدأ العمال يشعرون بالظلم والمعاناة من استغلال أصحاب الأعمال واستبدادهم مع عدم وجود تشريعات عمالية وغلاء أسعار حاجيات المعيشة وقلة الأجور وزيادة ساعات العمل وتعرض العمال للأخطار فى العمل دون أية حماية لهم فضلا عن انتشار البطالة بينهم وتعسف رجال الإدارة معهم لصالح أصحاب الأعمال وهو ما دعاهم إلى التكتل لدفع الظلم عن أنفسهم بالدعوة إلى انشاء النقابات لحمايتهم وتحسين أحوالهم وساعدهم فى ذلك العمال الأجانب بما لهم من خبرة فى بلادهم .

ويرجع تاريخ الحركة النقابية فى مصر إلى عام ١٨٩٩ حيث كانت أول محاولة لإنشاء نقابة عمالية فى مصر عندما أعلن عمال السجاير بالقاهرة فى ذات العام أول

إضراب لرفع أجورهم . ولما انتهى إضرابهم بالنجاح واستطاعوا أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل حاولوا تكوين نقابة لهم ولكنهم فشلوا للصعوبات التى لاقوها عند التنفيذ .

ثم قاموا بإضراب آخر سنة ١٩٠٣ مطالبين بتحسين ظروف عملهم ورفع أجورهم وأنشأوا نقابة سموها "نقابة عمال السجاير المختلطة" أى المؤلفة من مصريين وأجانب وانحصر نشاطها فى بعض مساعدات قدمتها لأعضائها .

على أنهم عاودوا الكرة عندما أخذت شركات السجاير فى الاستعاضة بالآلات عن الأيدى العاملة وتهددت مصالحهم فكان لابد أن يتحدوا لمواجهة خطر البطالة بينهم .

وساءت ظروف العمل فى المنشآت وتدهورت صحة العمال بها وأساء أصحاب الأعمال حق استخدام العمال ولاسيما الأحداث منهم والنساء .

فصدر فى عهد نظارة مصطفى فهمى الثالثة القانون رقم ١ سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة يلزم أصحاب الأعمال بتوفير الشروط الصحية فى أماكن العمل ولاسيما التهوية والإضاءة والمياه الصالحة للشرب والاستحمام وإيجاد دورات المياه الصحية اللازمة . ولم يوفر هذا القانون شيئا للعمال عدا ذلك .

وفى نوفمبر سنة ١٩٠٦ وقعت حادثة دنشواى عندما قام بعض الضباط الإنجليز برحلة لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواى فأحرقوا جرنا وقتلوا امرأة وأصابوا شيخ الخفر واحتدم الشجار بينهم وبين الفلاحين فأصيب ثلاثة من الضباط وجماعة من الفلاحين وهرب أحد الثلاثة يطلب النجدة فسقط ميتا من الفزع متأثرا بضربة شمس . وفى خلال يومين شكلت محكمة مخصوصة برئاسة بطرس غالى وزير الحقانية بالنيابة وأصدرت أحكامها بالإعدام والأشغال الشاقة والسجن والجلد .

ونفذت الأحكام بيد الجنود البريطانيين على مرأى من الأبناء والأزواج والآباء فشنق أربعة من الفلاحين وسجن اثنان مدى الحياة . وثلاثة سنة مع جلدهم خمسين جلدة .

واشتعلت الحركة الوطنية وأخذت تعيد تنظيم صفوفها وأعلن عن تكوين الحزب الوطنى برئاسة مصطفى كامل فى ١٩٠٧/١٠/١٠ الذى قطع الأمل من الخديو الذى كان

يساعده ثم توقف عن مساعدته ومن معاونة تركيا وفرنسا له. والتى توقفت بعد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ الذى تعهدت فيه فرنسا إلا تعرقل عمل إنجلترا فى مصر مقابل تعهد إنجلترا بعدم عرقلة عمل فرنسا فى مراكش . ولم يبق الا الشعب .

وكان كرومر قد ساعد على قيام حزب باسم "حزب الأمة" فى ١٩٠٧/٩/٧ لمواجهة الحركة الوطنية سماه "حزب التنوير" برئاسة محمود سليمان والد محمد محمود صاحب اليد الحديدية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين، ووكالة حسن عبد الرازق وسكرتارية احمد لطفى السيد ، وكان رئيس تحرير صحيفة الحزب "الجريدة" وكانوا من أصدقاء الاحتلال وأصبح أعضاؤه بعد ذلك نواة لحزب الأحرار الدستوريين سنة١٩٢٢ .

ويقول أحمد لطفى السيد فى صحيفته أن الجريدة لم تنشأ لكى تقاوم السلطة الشرعية (الخديوى) أو السلطة الفعلية (الاحتلال) ولا لتعادى واحدة منهما، ولا لكى تنتصر لإحداهما على الأخرى . . . " ومع ذلك يسمونه "راعى رعاة الديمقراطية" . . .

وفى سنة ١٩٠٧ نقل كرومر من مصر بعد ٢٥ عاما وجاء بعده السير ألدون جروست . الذى خلفه كتشنر بعد ذلك .

وفى ١٩٠٧/١٢/٢٧ توفى مصطفى كامل وتولى محمد فريد رئاسة الحزب فى ١٩٠٨/٢/١٤ وبدأت محاولة الربط بين حركة المثقفين وحركة العمال فزاد الاهتمام بإنشاء مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع مجانا وأنشئت أربع مدارس تضم كل منها حوالى ١٢٠تلميذا فى مختلف الحرف كما ساهم نادى المدارس العليا فى هذه الحركة التعليمية .

وفى ١٩٠٨/٤/٢٩ فى عهد نظارة مصطفى فهمى الثالثة أيضا صدر قانون المشردين لضرب الحركة العمالية .

وكان يعتبر الولد ذكرا أو أنثى البالغ من العمر ١٥ سنة متشردا اذا تسول فى الطريق العام أو فى محل عمومى إذا لم يكن له محل إقامة مستمرة ولا وسائل للتعيش .

وترتب على هذا القانون وقوع العاطلين من العمال تحت قبضة البوليس الذى يحرر لهم محاضر تشرد ويودعهم السجن .

ونجح عمال مصنع "ماتوسيان" فى أغسطس ١٩٠٨ فى تأليف نقابة لهم .

وفى أكتوبر من ذات السنة تكونت نقابة أخرى تضم عمال السجاير عامة وكان عدد مؤسساتها أربعين يشتغل فيها ٣٠ ألف عامل .

واقتدى سائقو ترام القاهرة بعمال السجاير وأنشأوا نقابتهم فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ أيضا تحت اسم "نقابة عمال الترام المختلطة" .

كما كونت طوائف أخرى من العمال والمستخدمين نقابات لها مثل نقابة مستخدمى المكاتب ونقابة كتبة المحامين الأهلية ونقابة كتبة المحامين المختلطة ونقابة مستخدمى المحاكم المختلطة ونقابة عمال المطابع وجمعية اتحاد عمال الخياطين وجمعية عمال الأدوات المعدنية .

وفى ١٩٠٨/١١/١١ استقال مصطفى فهمى بعد ١٣ عاما بحجة سوء صحته .

وفى ١٩٠٨/١١/١٢ تولى بطرس غالى رئاسة النظارة .

وصدر فى عهد نظارة بطرس غالى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ بشأن تنظيم تشغيل الأحداث فى محالج القطن بعد أن ارتفعت الشكوى من استغلال أصحاب الأعمال للعمال الأحداث حيث كانوا يستخدمونهم فى سن مبكرة لقاء أجور زهيدة وساعات عمل طويلة وتحت ظروف عمل غير صحية .

وحرم القانون استخدام الأحداث الذين لم يتموا السنة التاسعة من عمرهم فى معامل حلج الأقطان ولا السماح لهم بالدخول فى عنابر الشغل .

وقد امتد تطبيق هذا القانون بعد ذلك إلى الأحداث المشتغلين فى صناعة الغزل والنسيج وصناعة الدخان .

ورغم أن هذا القانون فى ظاهره يهدف إلى حماية تشغيل الاحداث الا أنه لم يحقق لهم الكثير حيث كان يجيز تشغيلهم فى سن مبكر عن السن الطبيعى (من سن التاسعة) كما زاد من ساعات العمل (٨ ساعات للاحداث من ٩-١٣ سنة، ١٢ ساعة للأكثر من ١٣ سنة) مما كان يؤثر على صحتهم ، ومع ذلك فإنه لم يكن يرتب جزاء على مخالفة احكامه رغم ضآلة ما فيها .

وأعاد بطرس غالى فى ١٩٠٩/٣/٢٥ إحياء قانون المطبوعات القديم الصادر فى

١٨٨١/١١/٢٦ الذى يقيد حرية الصحافة ويجيز تعطيل الصحف أو إلغاءها إداريا وكان قد بطل استخدامه منذ عام ١٨٩٤ وكان لهذا أثره فى زيادة قوة الحركة الوطنية

ولقد هب الشعب متظاهرا فى ١٩٠٩/٣/٣١ ضد القيود الحديدية التى فرضها بطرس غالى على حرية الصحافة واحتجاجا على إعادة العمل بقانون المطبوعات وتجمع آلاف الشباب من طلبة المدارس العليا والأزهر وطوائف التجار والصناع وساروا فى مظاهرات احتجاج واستمرت المظاهرات ثلاثة أيام حيث اصطدم المتظاهرون برجال البوليس.

وفى يوليو ١٩٠٩ فى عهد نظارة بطرس غالى أيضا صدر قانون النفى الإدارى الذى بمقتضاه ينفى كل من يطلقون عليه سيئ السمعة فكل شخص اشتهر عنه الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك يجوز إحالته ولو لم يثبت عليه جريمة ما إلى لجنة خاصة مؤلفة من المدير أو المحافظ ومن رئيس المحكمة الأهلية والنيابة واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصا من الأعيان يعينهم ناظر الداخلية .

واللجنة أن تحكم عليه بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود بأن يوضع بمحل إقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لاتتجاوز خمس سنوات، وأن يقدم ضمانا ماليا أو شخصا يكفل حسن سيره فى المستقبل بحيث إذا لم يقدمه نفى إلى جهة مصرية معينة يقضى فيها مدة العقوبة وهو قريب الشبه فى أحكامه بقانون العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ولقانون الاشتباه رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ اللذين صدرا أيام السادات ولايزالا معمولا بهما للآن

وفى ١٩١٠/٢/٢١ قتل بطرس غالى على يد إبراهيم ناصف الوردانى وكان صيدليا تلقى علم الصيدلة بلوزان وافتتح صيدلية بعابدين واعترف فى المحكمة أن الدافع إلى القتل هو تصرفات بطرس غالى وأهمها توقيعه اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ والتى خولت إنجلترا بمقتضاها حق الاشتراك فى إدارة شئون الحكم بالسودان وتعيين حاكم إنجليزى بالسودان ورئاسة المحكمة المخصوصة فى حادثة دنشواى وإعادته لقانون المطبوعات وسعيه لمد امتياز قناة السويس مرة أخرى . وحكمت عليه المحكمة بالإعدام .

وفى ١٩١٠/٢/٢٢ تولى رئاسة النظارة محمد سعيد وكان من إعوان المستعمر أيضا الذى منع المظاهرات بالقوة وأحيا تشريعات القمع والإرهاب وزاد معدل تعطيل الجرائد والصحف الوطنية بحجة المحافظة على الأمن

وفى ١٩١٢/٤/١ استقال الزعيم سعد زغلول من الوزارة وكان ناظرا للحقانية فيها احتجاجا على هذه الإجراءات وكان تعيينه ناظرا اصلا بقصد إرضاء قطاعات كثيرة من الأمة الشعبية التى كان قد اكتسبها خلال العامين اللذين كان فيهما ناظرا للمعارف فى ١٩٠٦/٦/٢٨ فى وزارة صهره مصطفى فهمى ، وذلك لمجموعة من المواقف أبدى فيها روح التحدى والرفض للسيطرة البريطانية على وزارة المعارف والحد من نفوذ مستشارها الإنجليزى . . .

وكان الزعيم سعد زغلول قد بدأ حياته بالمشاركة فى أحداث ثورة عرابى وفصل من منصبه كناظر لقضايا الجيزة كما اعتقل بتهمة المشاركة فى جمعية سرية وبرئ من التهمة ثم اختير ناظرا للمعارف .

ثم انتخب عضوا بالجمعية التشريعية عن دائرتين (بولاق والسيدة) وكان الوكيل المنتخب فى مقابل عدلى يكن الوكيل المعين .

وزيادة فى التنكيل بالطلبة ومنعهم من الاشتراك فى المظاهرات . خصص محمد سعيد درجات للسلوك والمواظبة للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة النشاط السياسى للطلبة ، ومن لا يحصل على الدرجات المطلوبة فيها يفصل من المدرسة ولا يجوز قبوله فى أية مدرسة أخرى .

كما منع طلبة الأزهر والمعاهد الدينية منعا باتا من الاشتراك فى أية مظاهرة أو إعطاء أية أخبار للجرائد أو إبداء أية ملاحظات بواسطتها أو أن يكونوا مراسلين لأى جريدة .

وصدر قانون بإنشاء جمعية تشريعية حلت محل مجلس شورى القوانين على أساس الجمع بين التعيين والانتخاب فتشكل من أعضاء قانونيين هم النظار و٦٦ عضوا يتم انتخابهم من المحافظات و١٧ عضوا تعينهم الحكومة تمثل فيهم جميع الطبقات واختصاصها استشارى ويجوز حلها بأمر من الخديوى بناء على عرض مجلس النظار .

وكما ظهرت حركة مثقفين حركة وطنية ناشئة مقاومة للاحتلال ظهرت أيضا حركة للعمال ناشئة بدورها . وكانت تتخذ شكل كفاح اقتصادى لايخلو من مضمون وطنى إذ كان

معظم أصحاب الشركات والمؤسسات من الأجانب وسرعان ما ارتبطت الحركتان العمالية الاقتصادية والمثقفين الوطنية .

وكان لتكوين النقابات دور كبير فى تقوية الحركة الوطنية حتى وصل عدد النقابات سنة ١٩١١ إلى ١١ نقابة تضم ستة آلاف عامل، وكان أهم النقابات العمالية "نقابة عمال المصانع اليدوية" وكانت نقابة مصرية بحتة تألفت سنة ١٩٠٩ بتعضيد مباشر من رجال الحزب الوطنى الذين ساهموا فى وضع لائحة للنقابة تعتبر من خير اللوائح التى وضعت لنقابات الصناع .

ونصت لائحة النقابة على تحسين حال الأعضاء المادية والأدبية وتقديم الاستشارات القانونية والعلاج بالمجان للمرضى وإعانة المتعطلين وتشجيع التعليم الفنى .

ولما بدأ أصحاب الأعمال فى مجاهرتها بالعداء أنشأت بعض الجمعيات التعاونية للإنتاج بالقاهرة والإسكندرية كذلك أنشأت بعض جمعيات تعاونية للاستهلاك بالقاهرة والإسماعلية هدفت الاستغناء عن المنتج بقيام العمال أنفسهم بالإنتاج .

وقد أنشأت تلك النقابة ناديين بالقاهرة لمزاولة نشاطها كان أولهما بحى السبتية وأطلق عليه نادى السكة الحديدية لأن أغلب عمالها فيه وكان الثانى فى حى الخليفة .

وقام زعماؤها بدعاية واسعة لها كان من أثرها انضمام عدة آلاف من العمال اليها ولم يقتصر نشاطها على مدينة القاهرة بل انشأت لها فروعا فى بلاد مختلفة من القطر كالإسكندرية والمنصورة وطنطا والإسماعلية والأقصر وأسوان حتى أصبح لها ١١ فرعا تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين .

وكانت تلك الفروع تضم أندية يجتمع فيها العمال ويذهب إليها أصحاب الأعمال أحيانا لطلب من يحتاجون إليه من العمال .

وقد سجلت فى السنوات من ١٨٩٩ – ١٩١١ سلسلة من الإضرابات قام بها العمال منها : إضراب العمال الإيطاليين فى بناء خزان أسوان وإضراب عمال لف السجاير وإضراب عمال شركة البواخر الخديوية عام ١٨٩٩ وإضراب عمال الموانى عام ١٩٠٠ وإضراب عمال شركة الغزل الأهلية عام ١٩٠٢ وإضراب عمال المركبات (الخديوية)

وإضراب عمال توزيع التلغراف عام ١٩٠٦ وإضراب عمال محطات السكة الحديد وإضرا
عمال السجاير واضراب عمال عنابر السكة الحديد عام ١٩٠٨ واضراب عمال ترام القاه
واضراب عمال ترام الإسكندرية عام ١٩١١ .

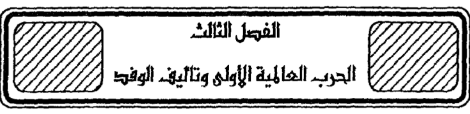
وفى ١٩١٤/٤/٥ اقيل محمد سعيد بناء على طلب المعتمد البريطانى بعد أن ف
ثقته فيه وتولى حسين رشدى رئاسة النظارة .



الزعيمان سعد زغلول ومصطفى النحاس وزملاؤهما فى المنفى بجزيرة سيشل سنة ١٩٢٢



الزعيم سعد زغلول يخطب وحوله أقطاب الوفد
والزعيم مصطفى النحاس إلى يساره



الفصل الثالث

الحرب العالمية الأولى وتأليف الوفد

وفى ١٩١٤/٦/٢٨ قتل أحد الصربيين ولى عهد النمسا وأعلنت النمسا الحرب على الصرب فأعلنت روسيا الحرب على النمسا منضمة إلى الصرب فأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا ووقفت فرنسا إلى جانب حليفتها روسيا.

وفى ١٩١٤/٨/٤ دخلت بريطانيا الحرب إلى جانب فرنسا والروسيا ونشبت الحرب العالمية الأولى.

وكان الخديوى عباس حلمى الثانى فى رحلة للخارج وحسين رشدى رئيسا لمجلس النظار. وكانت مصر من الناحية الشكلية تحت السيادة التركية والسلطة الفعلية لبريطانيا وقوات الاحتلال فاتخذت بريطانيا إجراءات فى مصر لإحكام قبضتها على البلاد وتسخير إمكانياتها لخدمة المجهود العسكرى لبريطانيا وحلفائها.

وفى ١٩١٤/١٠/١٨ صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن منع التجمهر اعتبر كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى طريق عام أو محل عمومى ولو لم يكن له قصد جنائى تجمهرا يعرض الأمن والسلم العام للخطر، ولرجال السلطة أن يأمروا المتجمهرين بالتفرق وإلا تعرضوا لعقوبة الحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أو غرامة أقصاها عشرون جنيها.

كما تضمن القانون أحكاما بتشديد العقوبة إلى سنتين لمن يقاوم رجال السلطة عند تفريق التجمهر وذلك لمواجهة أية مظاهرات أو إضرابات ضد قوات الاحتلال.

وفى ١٩١٤/١١/٢ أعلن قائد جيوش الاحتلال فى مصر الأحكام العرفية وجاء فى القرار: «ليكن معلوما أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على مراقبة القطر المصرى العسكرية لكى تضمن حماه فبناء على ذلك صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه» وفرضت الرقابة على الصحف تبعا لإعلان الأحكام العرفية.

وفى ١٩١٤/١١/٥ دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا والنمسا ضد بريطانيا وحلفائها.

وفى ١٩١٤/١٢/١٨ أعلن وزير الخارجية البريطانية فرض الحماية على مصر وزوال السيادة التركية عليها نتيجة دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا وحلفائها، وجاء فى الإعلان «يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببتها أعمال تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها»

وألغيت وزارة الخارجية المصرية وأصبح التعامل بين ممثلى الدول الأجنبية فى مصر يتم مباشرة مع المعتمد البريطانى فى مصر كتشنر الذى خلفه بعد فرض الحماية هنرى مكماهون وتغير لقبه إلى المندوب السامى، كما تغير لقب ناظر إلى وزير تأكيدا لقطع العلاقات مع تركيا التى كانت تستخدم لقب الوزير وتحرمه فى مصر حتى لا يستخدم التابع والمتبوع مسمى واحدا.

وفى ١٩١٤/١٢/١٩ أعلنت بريطانيا خلع الخديوى عباس حلمى الثانى وتولية الأمير حسين كامل عرش مصر بلقب سلطان وجاء فى الإعلان «يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانية العظمى أنه بالنظر لإقدام عباس حلمى باشا خديوى مصر على الانضمام لاعداء الملك فقد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية... وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله».

وفى ذات اليوم تألفت وزارة حسين رشدى الثانية على النحو التالى: حسين رشدى للرئاسة والداخلية وإسماعيل سرى للأشغال العمومية والحربية والبحرية وأحمد حلمى للزراعة ويوسف وهبه للمالية وعدلى يكن للمعارف وعبدالخالق ثروت للحقانية وإسماعيل صدقى للأوقاف.

وبذلك استمر الوزراء فى مناصبهم عدا وزير الخارجية الذى ألغيت وزارته.

وأصدر السلطان حسين كامل أمرا بأن يكون لقب رئيس الوزراء صاحب الدولة ولقب الوزير حضرة صاحب المعالى .

وعطلت الجمعية التشريعية وهى الهيئة شبه النيابية فى ذلك الوقت إلى أجل غير مسمى تفاديا من أن تصدر قرارات قد يكون فيها معنى الاحتجاج كما حرمت الاجتماعات وعطلت الصحف الوطنية.

ولم تقبل سلطات الاحتلال أن يواصل العمال تحركاتهم خلال الحرب فأغلقت أبواب النقابات وهاجمت أندية العمال ومدارس الشعب العمالية وقامت بحملة اعتقالات واسعة وحددت إقامة عدد كبير من العناصر الوطنية والقيادات العمالية وخاصة قيادات نقابة عمال الصنائع اليدوية ونقابة عمال الترام بحجة تأمين جهود الحرب

واشتدت وطأة الحياة على الشعب وساءت حالة الفئات الفقيرة نتيجة الغلاء وارتفاع اسعار السلع الأساسية والضرورية وانخفاض الأجور وانتشرت البطالة مما أدى إلى تجمهر العمال العاطلين ونظموا مظاهرات صاخبة مروا بها فى شوارع القاهرة والإسكندرية وعلى دور الصحف مما أدى إلى اصطدامهم بالبوليس واعتقالهم ومحاكمتهم بتهمة التجمهر بموجب القانون ١٠ لسنة ١٩١٤

وجند الإنجليز مليون و ١٧٠ ألف عامل وفلاح مصرى تحت مسمى متطوعين أرسلتهم إلى سيناء وفلسطين والعراق وأوربا لخدمة الجيوش المحاربة والقيام بأشد الأعمال قسوة أطلق عليهم «فرقة العمل المصرية».

وتقول جريدة «رائد العمال» الإنجليزية عن ذلك: «وضع نظام للتطوع ظهر عدم كفايته فصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالإكراه وكان رجال السلطة يدخلون القرية وينتظرون رجوع الفلاحين من حقولهم فى الغروب يحيطون بهم كما لو كانوا من الدواب وينتقون خيرهم للخدمة منهم غلمان فى الرابعة عشرة ومنهم شيوخ فى السبعين فإذا رفض أحدهم هذا التطوع الجبرى جلد حتى الإقرار بالقبول وكان الكرباج هو الوسيلة لتسخيرهم وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى معا حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدمين للجلد، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية فى معسكراتهم وأى معسكرات ..؟ لاخيام.. وسوء تغذية ورداءة كساء.. وقلة غطاء.. حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون الغبراء مما جعل الأمراض تفترسهم افتراسا.. لقد كانو يموتون كالذباب فى الصحراء.. وكثيراً ما رفض السماح لهؤلاء بالعودة إلى بلادهم حتى بعد انتهاء خدمتهم».

وكانت الأغانى الشعبية تعبر عن أنين الشعب.

بلــــدى يا بلــــدى   وأنا بدى اروح بلدى

بلــــدى يا بلــــدى   والسلطة خدت ولدى

وأخذت سلطات الاحتلال تصادر الحاصلات الزراعية وتستولى عليها بأبخس الأثمان وتفرض مقدارا معينا منها تحتم توريده لجيش الاحتلال كما كانت تستولى على الدواب من جمال وحمير بأبخس الأثمان

وجمعت الأموال قسرا تحت اسم التبرع للصليب الأحمر البريطانى كما أصدرت قرارا باحتكار محصول القطن جميعه لصالح بريطانيا ... إلخ.

وأصدر مجلس الوزراء قراراًبمنع تصدير البيض للخارج وكان إنتاج البيض كله تقريبا لقوات الأحتلال.

ومع ذلك لم تهدأ الاضرابات ومقاومة الاحتلال من جانب العمال وباقى أفراد الشعب.

وتجاوز سخط الشعب على الاحتلال إلى سخطه على السلطان والوزراء وجرت محاولتان لم تنجحا للاعتداء على السلطان: الأولى فى المنصورة والثانية فى الإسكندرية.

وفى ديسمبر ١٩١٦ عين السير «ريجناونجت » حاكم السودان مندوبا ساميا فى مصر خلفا«لمكماهون»

وفى يناير سنة ١٩١٧ أعلن الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دخول أمريكا الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها كما أعلن مبادئه الأربعة عشر بتقرير العدل العالمى وحرية الشعوب والاعتراف بحقها فى تقرير مصيرها وطلب فى رسالته إلى مجلس الشيوخ أن تتفق الأمم على قبول مبدأ «الرئيس مونرو» وتعميم تطبيقه فى جميع أنحاء الأرض فلا يصبح لأمة أن تكره أخرى على اتباع سياستها، وأنه يجب أن يترك لكل شعب الحق وحده فى تقرير سياسته ورسم طريقه الذى يراه مؤديا إلى التقدم بدون إحراج أو تهديد أو إرهاب لافرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى . ونادى بوجوب إنشاء جمعية أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسى وسلامة الأملاك لجميع البلدان صغيرها وكبيرها على السواء.

ورغم إخلاف الرئيس ولسن لوعوده بعد انتهاء الحرب وهو ما يحدث دائما فى كل حرب تقدم عليها الدول الاستعمارية فقد استثارت هذه المبادئ روح الاستقلال والحرية فى شعب مصر الذى تمسك بحقه فى تقرير مصيره.

وفى ١٩١٧/١٠/٩ مات السلطان حسين كامل واعتذر ابنه الوحيد الأمير كمال الدين

حسين عن قبول العرش فعرضت بريطانيا العرش على الأمير أحمد فؤاد فقبله تحت اسم السلطان أحمد فؤاد الذى قرر من تلقاء نفسه فى ١٩١٨/٣/٩ أن تتحمل الخزانه المصرية ٣.٥٠٠٠٠٠ جنيه (ثلاثة ونصف مليون جنيه) ديونا لمصر أنفقتها خلال سنوات الحرب على الحكومة البريطانية وتتازل عنها «اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات»!!

ولما أن انتهت الحرب العالمية الأولى وأعلنت الهدنة فى ١٩١٨/١١/١١ فى عهد وزارة حسين رشدى الثانية. حتى توجه فى ١٩١٨/١١/١٣ الزعيم سعد زغلول وكان وكيلا للجمعية التشريعية ومعه عبدالعزيز فهمى وعلى شعرواى وكانا عضوين بالجمعية المذكورة إلى دار الحماية البريطانية لمقابلة المندوب السامى البريطانى «ريجناوينجت» وواجه الثلاثة ممثل الإمبراطورية البريطانية التى لا تغرب عنها الشمس فى ذلك الوقت والتى خرجت من الحرب منتصرة وهم عزل إلا من سلاح الحق والوطنية يطلبون التصريح لهم بالسفر لعرض مطالب البلاد وهى الاستقلال التام لمصر على الحكومة البريطانية

فكانت جرأة بالغة فى نظر المندوب السامى الذى سأل رئيس الوزراء حسين رشدى باسم من يتحدث الثلاثة؟ وهل فوضهم الشعب المصرى؟ فأجابه حسين رشدى إن الزعيم سعد زغلول وكيل منتخب للجمعية التشريعية وعبدالعزيز فهمى وعلى شعراوى عضوان فيها وأن الجمعية التشريعية مازالت قائمة قانونا.

وسرعان ما تألف الوفد المصرى من الزعيم سعد زغلول و ١٣ عضوا هم:

على شعراوى وعبدالعزيز فهمى ومحمد على علوبة وعبداللطيف المكباتى وكانت تجمعهم رابطه العضوية فى الجمعية التشريعية ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد

وضم الزعيم سعد زغلول إليهم إسماعيل صدقى ومحمد أبو النصر (وكانا من مؤيدى الأمير عمر طوسون بعد فشل محاولته تكوين وفد آخر) والزعيم مصطفى النحاس وكان قاضيا - وحافظ عفيفى ويمثلان الحزب الوطنى وكانا من المقتنعين بمبادئه وسينوت حنا وجورجى خياط عن الأقباط وحمد الباسل ممثلا للقبائل.

وأعد الوفد صيغة توكيل هى «نحن الموقعين على هذا قد انبنا سعد زغلول وصحبه ومن يختارونهم فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما»

وفى ١٩١٨/١١/٢٣ صدق على قانون للوفد (نظام داخلى) بذات المعنى.

ونصت المادة الثانية على أن مهمة هذا الوفد السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما.

كما نصت المادة الثالثة على أن يستمد الوفد المصرى قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية.

ونصت المادة الخامسة على أنه لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة المنتدب لها فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى استقلال مصر استقلالا تاما وما يتبع ذلك من تفاصيل.

ونصت المادة الحادية عشرة على أن يعين الوفد رئيسا وسكرتيرا وأمينا للصندوق ويصح أن يكون لكل منهم مساعدون من الأعضاء.

ونصت المادة السادسة والعشرون على أن يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية للوفد المصرى يختار أعضاؤها من ذوى المكانة والخبرة ومهمتها جمع التبرعات على ذمة الوفد وإرسالها إليه ومراسلة الوفد بما يهم من الشئون الخاصة بمهمته.

كما عالجت باقى المواد نظام الوفد وتقسيم أعماله.

وسلك الوفد عدة سبل للمطالبة بالاستقلال بداية من الاحتجاج لدى السلطات الإنجليزية على استمرار الاحتلال والحماية .

ثم مخاطبة الرأى العام الإنجليزى والأوربى والأمريكى للحصول على التأييد الشعبى لقضية الاستقلال.

وكذلك كسب تأييد الأجانب المقيمين فى مصر وطمأنتهم وتفادى عداء الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية من احتمال وقوفها بجانب الاحتلال ضد مصر.

وأخيرا تعبئة الرأى العام الداخلى وتنظيم الاجتماعات العامة للدفاع عن حقوق مصر وتنوير المواطنين بها ونشر حركة التوكيلات الشعبية لتعزيز وكالة الوفد للأمة.

وطبعت صيغة التوكيل ووزعت على جميع أفراد الشعب فى القاهرة والأقاليم فوقع عليها مختلف طوائف الأمة بحماس شديد رغم محاربة سلطات الاحتلال التى منعت بالقوة التوقيع على التوكيلات وصادرت ما تم التوقيع عليه مستندة إلى الأحكام العرفية باعتبار التوكيلات مما يدعو إلى الإخلال بالأمن العام ولم يحل ذلك دون استمرار التوقيع على التوكيلات وانتشارها واتساعها فى المدن والأقاليم.

وهكذا نشا الوفد وكيلا عن الأمة فى المطالبة بالاستقلال الوطنى لمصر.

وهبت الأمة من خلفه تسانده وتطالب باسترداد حقوقها فى الحرية والاستقلال.

واستمر الزعيم سعد زغلول يخطب فى الاجتماعات فى كل مكان مناديا بحقوق البلاد، ويرسل الاحتجاجات ويرفع المذكرات إلى الحكومات وقناصل الدول بمطالب البلاد.

وفى ٧ فبراير سنة ١٩١٩ خطب الزعيم سعد زغلول فى جمعية الاقتصاد والتشريع ومما قال «فى سنه ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها وبدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة.

وكان لخطب الزعيم سعد زغلول تأثير كبير فى إذكاء الحماسة الوطنية فى نفوس كافة افراد الشعب.

وكانت اجتماعات أعضاء الوفد تعقد فى منزل الزعيم سعد زغلول لذلك سمى «بيت الأمة» كما سميت قرينته السيدة صفية زغلول «أم المصريين».

وطلب الزعيم سعد زغلول ورفاقه الترخيص لهم بالسفر لعرض قضيتهم فاشترط المندوب السامى للترخيص للزعيم سعد زغلول ورفاقه بالسفر أن تكون اقتراحاتهم بخصوص كيفية حكم مصر فى حدود الحماية على مصر.

وكان رد الزعيم سعد زغلول «ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لإرادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات أى الاستقلال التام»

كما طلب حسين رشدى وعدلى يكن وكان وزيرا للمعارف أن يعهد إليهما بالسفر للندن لإجراء محادثات بشان مستقبل مصر السياسى.

فجاء رد الحكومة البريطانية بأن لا محل للترخيص لسعد وصحبه بالمجئ إلى لندن وإن الوقت غير مناسب الآن لزيارة رشدى وعدلى بحجة أن وزير الخارجية البريطانية (بلفور) صاحب الوعد المشئوم بإعطاء اليهود وطنا قوميا فى فلسطين. مشغول بمفاوضات الصلح وأنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن ويقصدون باريس لقرب انعقاد مؤتمر الصلح بها وطلب من الوزيرين تأجيل زيارتهما.

فقدم حسين رشدى استقالته فى ١٩١٩/٣/١ فقبل السلطان فؤاد الاستقالة وشعر الوفد بالخطر وأرسل الزعيم سعد زغلول كتابا عنيفا إلى السلطان فؤاد فى ١٩١٩/٣/٢ اعترض فيه على قبول استقالة حسين رشدى كما اعترض على أى وزارة جديدة لأنها ستكون معاونة لسياسة الإنجليز فى عدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح.

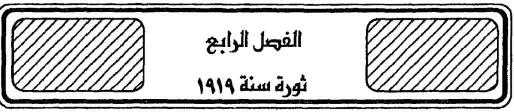
كذلك أرسل الزعيم سعد زغلول فى ١٩١٩/٣/٤ احتجاجات لدى معتمدى الدول على عدم تمكين ممثلى الأمة من حضور مؤتمر الصلح.

وفى ١٩١٩/٣/٦ استدعى قائد قوات الاحتلال الزعيم سعد زغلول وباقى أعضاء الوفد للحضور لمركز القيادة وألقى عليهم بلاغا باللغة الإنجليزية فحواه «علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة وأنكم تقيمون العراقيل فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية والسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة وحيث إن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية لذلك يلزم أن أنذركم أن أى عمل منكم يرمى إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية».

ولم يتراجع الزعيم سعد زغلول أمام الإنذار وأرسل فى اليوم نفسه برقية إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطانى سرد فيها ما حدث وختمها «إن السلطة العسكرية أنذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى على أنها تجهل أننا نطلب الاستقلال التام ونرى الحماية غير مشروعة كما تعلم بالضرورة أننا أخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن أدائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدين حتى تفكروا فى حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب».

وفى ١٩١٩/٣/٨ اعتقل الزعيم سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد (الذين كانوا يحملون لقب الباشوية فى ذلك الوقت) وهم محمد محمود وإسماعيل صدقى وحمد الباسل وتم نفيهم إلى مالطة.

فاجتمع أعضاء الوفد وأرسلوا احتجاجا إلى السلطان فؤاد على اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه وأرسلوا برقية احتجاج أيضاً إلى لويد جورج.



الفصل الرابع

ثورة سنة ١٩١٩

وكان اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه سببا فى إشعال الثورة فى اليوم التالى ١٩١٩/٣/٩ فى أنحاء مصر كلها من الإسكندرية إلى أسوان بالإضافة إلى تذمر الشعب وسخطه على قيود الاحتلال، وتطلعه إلى الحرية والاستقلال ورد فعل للخلاص من مساوئ الاحتلال وما عاناه الشعب قبل الحرب وخلالها من استغلال وقسوة النفوذ الأجنبى وسيطرته الكاملة على خيرات البلاد وحياة الناس فكانت الثورة من أجل الاستقلال والحرية والتطلع إلى حياة كريمة أفضل بلا قيود ولا استعباد واشترك الشعب كله فى الثورة رجالا ونساء وأطفالا وشبابا وشيوخا عمالا وفلاحين وطلبة وموظفين مسلمين ومسيحيين .

وأصبح بيت الأمة مركز النشاط الوطنى وصار أعضاء الوفد يستقبلون فيه وفود المحامين والطلبة والأعيان القادمين من القاهرة والأقاليم .

وتعقد فيه الاجتماعات وترسل منه الوفود إلى معتمدى الدول بالاحتجاجات ويرسل منه المبعوثون إلى جميع أنحاء القطر لإشعال نار الثورة .

وألف الدم المسفوح برصاص الإنجليز بين المسلمين والأقباط فأخذ القساوسة من الأقباط يخطبون على منابر المساجد بما فى ذلك الجامع الأزهر وأخذ مشايخ المسلمين يخطبون أمام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية بل إن السيدات المسيحيات دخلن المساجد وألقين الخطب كما حدث بمسجد السيدة زينب .

وكان أبرز الخطباء المسيحيين القس سرجيوس الذى قال فى إحدى خطبه " إذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد وكان الأقباط فى مصر حائلا دون ذلك فإنى مستعد لأن أضع يدى فى يد إخوانى المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين لتبقى مصر متحدة مجتمعة الكلمة " .

وكان اتحاد عنصرى الأمة بين المسلمين والأقباط فى ثورة سنة ١٩١٩ هو أعظم إنجازات الثورة، فكانت مصر الدولة الوحيدة التى لم تمزقها العصبيات والخلافات القومية والدينية حتى أن غاندى زعيم الهند كان يشيد دائما بالوحدة الوطنية فى مصر ويعتبر الزعيم سعد زغلول مثله الأعلى فى تحقيق هذه الوحدة .

واشـتـرك الطلبـة فى الثـورة وكـان لهم فـضل المبـادرة فـهم أول من هبـوا فى ١٩١٩/٣/٩يعلنون الثورة وشكلوا لجان الطلبة منها لجنة طلبة الأزهر ولجان طلبة المدارس العليا ولجان طلبة المدارس الثانوية إلخ ، وقد استمروا فى المعركة حتى نهايتها ولم يتخلفوا قط ..

كما اشترك فى الثورة آلاف من صغار التجار والحرفيين وأغلق معظمهم متاجرهم ولا تخلو أسماء الضحايا فى المدن من اسم تاجر صغير أو حرفى بسيط .

واستجابت المرأة المصرية للشعور الوطنى فاشتركت النساء فى مظاهرات خرجن بها فى ١٩١٩/٣/١٦ ثم فى ١٩١٩/٣/٢٠ يهتفن بحياة مصر والزعيم سعد زغلول غير عابئات برصاص الإنجليز .

واشـتـركن مع الرجـال فى إقـامـة المتـاريس فى الشـوارع وعندمـا قـام الموظفـون بإضـرابهم فى أبريل ١٩١٩ وقـفن على أبواب الوزارات والمصـالح يمنعن الضـعـفـاء من الموظفين من العودة للعمل .

واشترك المحامون الأهليون بإضرابهم ومسيراتهم وبدأ إضراب المحامين الأهليين يوم ١٩١٩/٣/١١ . وأعلن مـجلس نقابة المحـامين الإضـراب فى ذات اليوم ووافق مـعظم القضاة على إثبات الإضراب فى محاضر الجلسات .

كمـا أضـرب المحـامـون الشرعيـون يوم ١٩١٩/٣/١٩ وأغلقت المحـاكم الشـرعيـة أبوابها .

وكان دور الأزهر فى الثورة بارزا والمظاهرات تبدأ منه والأزهريون ورجال الكنائس فى مقدمة صفوف المتظاهرين .

واشـترك الموظفون بـالحكومة فى الثورة آخر الأمـر وشكلوا لجنة مندوبى الوزارات الحكومية ومصالحها من ٣٢ عضوا ثم من ٥٧ عضوا وأعلنوا الإضراب فى ١٩١٩/٤/٢ ثم فى ١٩١٩/٤/١٦ .

واشـترك فى الثورة مئـات الآلاف من العمـال والفلاحين وكان منهم مـجهولون على أكتافهم قامت الثورة سقط منهم ثلاثة آلاف شهيد وحكم على آلاف منهم بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والسجن

وكان عمال الترام وسائقو سيارات الأجرة والنقل أول المضربين فأضربوا يوم ١٩١٩/٣/١١ واستمر اضرابهم ثمانية اسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الإفراج عن الزعيم سعد زغلول .

كما أضرب عمال العنابر يوم ١٩١٩/٣/١٥ وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل ولم يعودوا إلى عملهم إلا فى أواخر سنة ١٩١٩ وعمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديد ثم قطعوا الخط الحديدى القريب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلى .

وأضرب عمال المطبعة الأميرية ببولاق يوم ١٩١٩/٣/١٨ .

وأضرب عمال ورش جبل الزيتون التابعة لمصلحة السكك الحديدية يوم ١٩١٩/٣/٣٠ .

وأضرب عمال شركة الغاز والنور يوم ١٩١٩/٣/٣٠ أيضا فباتت القاهرة فى ظلام حالك .

وقد حفظ التاريخ للعمال تضحياتهم الغالية وسجل لهم إنكار الذات وإيثارهم الأمة على أنفسهم .

واصطدم الثوار بالقوات المسلحة البريطانية وأقاموا الحواجز والمتاريس لتعطيل سير السيارات الحربية البريطانية المحملة بالجنود .

كما حفروا الخنادق فى الشوارع اتخذ منها المتظاهرون ومن أنقاضها وقاية من الرصاص ومعاقل يلقون منها الطوب والحجارة على قوات الاحتلال .

وقامت الثورة فى باقى المدن بالوجه البحرى بالإسكندرية وبور سعيد ورشيد ودمنهور وطنطا وبركة السبع وقلين ودسوق وسمنود وزفتى وكفر الشيخ والمحلة الكبرى وشبين الكوم والمنصورة ودمياط وميت غمر وكفر الزيات وتفهنا الأشراف ودنديط والقليوبية والشرقية والمطرية دقهلية .

وفى الوجه القبلى فى الواسطى وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان

وفى الريف اتخذت الثورة طابعا أكثر عنفا بقطع خطوط السكك الحديدية وتدمير المحطات وإتلاف التلغراف والتليفونات فى كل مكان وفى وقت واحد تقريبا وإعلان الجمهوريات المستقلة فى زفتى والمطرية دقهلية تقوم بمهام الحكومة ومستقلة عنها وكان يوسف الجندى على رأس جمهورية زفتى .

وفى الصعيد بلغ العنف أقصاه فى الفيوم حيث اشترك البدو فى الثورة اشتراكا منظما وجرت معارك شبه حربية بينهم وبين القوات البريطانية وفى ديروط وديرمواس والمنيا وأسيوط هاجم الثوار مراكز البوليس واستولوا على السلاح كما هاجموا سفينة نهرية وقطارا محملين بالضباط والجنود الإنجليز .

وفى ١٩١٩/٣/١٨ وإزاء اشتداد الثورة أرسلت التعليمات برقيا من الوفد البريطانى فى باريس إلى لندن تضمنت تعديلا فى سياستها جاء فيه "يجب أن يعود النظام فورا وبدون مساومة ثم تتألف حكومة ذات كفاية تزود بالسلطة اللازمة وعندما يتم ذلك فإن حكومة جلالته تصبح مستعدة لأن تبحث فى لندن أى مسائل مع الوزراء المصريين ويمكن لهؤلاء أن يصحبوا معهم وكلاء عن القضية الوطنية حتى ولو كانوا من المتطرفين (أى الوفد) وكانت هذه التعليمات تكشف استعداد الحكومة البريطانية للإفراج عن الزعيم سعد زغلول ورفاقه .

وفى ١٩١٩/٣/٢٥ وإزاء الانزعاج الشديد للحكومة البريطانية عين اللورد اللنبى مندوبا ساميا وكان قائد عام القوات البريطانية فى مصر أثناء الحرب وذلك لمواجهة الثورة.

ورغم الفظائع التى ارتكبت وحملات الانتقام وقصف المدن والقرى بالقنابل من الطائرات استمرت الثورة ولم تنقطع المظاهرات .

ووقعت مجازر فى العاصمة وفظائع فى الجيزة والبدرشين ونزلة الشوبك احتج عليها مجلس مديرية الجيزة وفى العزيزية وفى القنايات مركز الزقازيق وفى صفط الملوك ومع ذلك لم تهدأ الجماهير واستمرت فى مقاومة الاحتلال .

وأنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية فى قسم الأزبكية لمحاكمة المقبوض عليهم عقدت جلساتها يوميا وأصدرت أحكاما بالإعدام على مئات الوطنيين ونفذت أحكام الإعدام والسجن والجلد على الآلاف .

واجتاحت الثورة كل شئ فى طريقها وكان إضراب الموظفين يوم ١٩١٩/٤/٢ قد أثار حماس الجماهير فأغلقت المحال التجارية فى الأحياء الوطنية وتحت ضغط الشعب وثورته اضطر المندوب السامى اللنبى أن يعلن فى ١٩١٩/٤/٧ الإفراج عن الزعيم سعد زغلول ورفاقه والسماح لهم ولمن يشاء من المصريين بالسفر إلى حيث يشاء .

وجاء فى البيان "الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم وبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان فإنه لم يبق حجر على السفر، وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من :الزعيم سعد زغلول وإسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل مطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر» .

وفى ١٩١٩/٤/٩ إزاء الإفراج عن الزعيم سعد زغلول والسماح لمن يشاء بالسفر شكل حسين رشدى وزارته الرابعة على النحو التالى :

حسين رشدى للرئاسة والمعارف ويوسف وهبه للمالية وعدلى يكن للداخلية وعبد الخالق ثروت للحقانية وجعفر والى للأوقاف وأحمد مدحت يكن للزراعة وحسن حسيب للأشغال والحربية والبحرية . وبذلك استبعد من الوزراء إسماعيل سرى وأحمد حلمى وأحمد زيور لأنهم لم يتضامنوا معه فى موقفه .

وفى ١٩١٩/٤/١١ سافر أعضاء الوفد المصرى وعلى رأسهم الزعيم مصطفى النحاس من القاهرة إلى بور سعيد ومنها أبحروا إلى مالطة حيث التقوا بالزعيم سعد زغلول وزملائه وأبحروا جميعا إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح .

وصار الوفد مؤلفا من "الزعيم سعد زغلول والزعيم مصطفى النحاس وعلى شعراوى وإسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد ومحمد على علويه وعبد اللطيف المكباتى وسينوت حنا وجورج خياط وحافظ عفيفى وحسين واصف ومحمود أبو النصر ثم ويصا واصف وعبد الخالق مدكور .

وفى ١٩١٩/٤/١١ أيضا تألفت لجنة الوفد المركزية من محمود سليمان رئيسا وإبراهيم سعيد وكيلا وأمينا للصندوق ومحمود أبو الحسن وكيلا وعبد الرحمن فهمى سكرتيرا عاما وأمين الرافعى مساعدا للسكرتير ومحمد السيد أبو على وإبراهيم الهلباوى

ومرقص حنا وتوفيق دوس ومحمد محمود خليل ومحمد عز العرب وعبد الرحمن الرافعى ودكتور حسن كامل ومحمود عبد الرازق والسيد خشبه وعلى محمود، أعضاء .

وتفرع من هذه اللجنة لجان أخرى فرعية فى المدن والأقاليم تتولى جمع التبرعات وإرسال المعلومات وتقود الحركة الوطنية وتقوم بالربط بين قيادة الوفد وأحداث الثورة .

ولم تهدأ الثورة بعد الإفراج عن الزعيم سعد زغلول ورفاقه رغم مظاهر الفرح لهذا الإفراج وتعددت المصادمات بين الشعب وقوات الاحتلال وتعددت الاعتقالات واستمرت المحاكمات العسكرية .

وفى ١٩١٩/٤/١٩ وصل الوفد المصرى إلى باريس ففوجئ بأن مؤتمر الصلح يوصد أبوابه فى وجهه .

وفى ١٩١٩/٤/٢٢ أذاعت دار الحماية بالقاهرة بلاغا بأن الرئيس ولسن صاحب المبادىء الأربعة عشر المشهورة عن حق كل أمة فى تقرير مصيرها والذى كانت قد عقدت عليه الآمال يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها بريطانيا على مصر فى ١٩١٤/١٢/١٨ . . . ومع موافقة الرئيس ولسن على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحتفظ لنفسه فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة .

وأن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتى .

على أنهما ينظران بعين الأسف إلى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة" .

وعلى الرغم من ذلك فلم يدخل اليأس إلى قلوب رجال الوفد فراحوا يقدمون طلباتهم إلى مؤتمر الصلح وإلى رؤساء الحكومات إلا أن أحدا لم يستمع إليهم وتيقنوا أن الوعود كانت كاذبة ولكنهم لم ييأسوا" .

وقوبل اعتراف ويلسون بالحماية البريطانية على مصر بسخط الشعب عليه بعد أن تنكر لوعوده وتمسك الشعب المصرى بحقه فى الحرية والاستقلال وتقرير مصيره .

وفى ١٩١٩/٤/٢٨ استقال حسين رشدى على أثر إذاعة هذا البلاغ .

فأصدر الجنرال اللنبى بلاغا عسكريا جاء فيه "قد رخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير وأن يتولى سلطته فى المسائل الإدارية بما فى ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم وذلك بصفة وقتيه لحين تأليف وزارة جديدة .

وفى ١٩١٩/٥/٢١ تولى محمد سعيد تأليف وزارته الثانية على النحو التالى :

محمد سعيد للرئاسة والداخلية وإسماعيل سرى للأشغال ويوسف وهبه للمالية وأحمد زيور للمعارف وعبد الرحيم صبرى للزراعة وأحمد ذو الفقار للحقانية ومحمد توفيق نسيم للأوقاف .

وكانت الضربة الكبرى فى ١٩١٩/٥/٢٨ عندما وقعت معاهدة الصلح فى قصر فرساى بباريس تتضمن الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ونقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاق سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس إلى إنجلترا .

وفى ١٩١٩/٦/٢ قرر محمد سعيد فصل الزعيم مصطفى النحاس من القضاء لسفره مع أعضاء الوفد دون أن يحصل على أجازة بمعاش قدره ١٥ جنيها شهريا .

والزعيم مصطفى النحاس تخرج من مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٠ وكان ترتيبه الأول وسميت دفعته باسمه، وكان الوحيد فى تاريخ المدرسة الذى حصل على الدرجات النهائية فى جميع المواد ، وعمل الزعيم مصطفى النحاس محاميا بمكتب محمد فريد ثم افتتح مكتبا للمحاماة بالمنصورة ، لايدافع إلا عن الأبرياء والحق والعدل ، وكان يعاونه فى مكتبه المجاهد الكبير إبراهيم فرج الذى كان يعتبره ابنا له.

وفى سنة ١٩٠٣ عين قاضيا بمحكمة قنا ثم نقل إلى محكمة طنطا وحكم على مدير مديرية الغربية «محب» لاعتدائه على أحد المواطنين وانضم للوفد منذ تأسيسه.

وفى ١٩١٩/٦/٣ احتفلت وزارة محمد سعيد بعيد ميلاد جورج الخامس ملك بريطانيا وعطلت الوزارات والدواوين ورفعت الأعلام على المبانى الحكومية وأطلقت ٢١ مدفعا بالقاهرة والإسكندرية وبور سعيد !!!

والغريب أن وزارة محمد سعيد قررت ابتهاجا بتوقيع معاهدة الصلح وتقرير الحماية البريطانية على مصر إطلاق ١٠١ مدفعاً فى كل من القاهرة والإسكندرية وبور سعيد وتعطيل الوزارات فى جميع أنحاء القطر يوم ١٩١٩/٧/١٤ !!!

وتم تعديل هيئة الوفد فى يوليو سنة ١٩١٩ وفصل منها إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر كما فصل حسين واصف – لمخالفتهم مبادىء الوفد وخطته وبسبب اليأس الذى دب فى نفوسهم ومناداتهم بضرورة التفاهم مع الإنجليز !!!

وعلى الجانب الآخر قوبلت وزارة محمد سعيد من الشعب بالمظاهرات العدائية فى القاهرة والإسكندرية وبعض المدن وأرسلت عرائض الاحتجاج على تأليفها، للسلطان فؤاد إذ كان فى تشكيل هذه الوزارة معنى التحدى للثورة وللزعيم سعد زغلول .

ولم تهدأ الثورة مرة أخرى وتعددت المظاهرات والإضرابات العمالية فى كل مكان .

فأضرب عمال شركة السكر وعمال التفتيش بكوم أمبو يوم ١٩١٩/٧/١٦ . وأضرب عمال المعادن يوم ١٩١٩/٧/٢٨ . وأضرب عمال الفنارات والأحواض وورش الحكومة بالإسكندرية وعمال الشحن والتفريغ بجمرك الإسكندرية يوم ١٩١٩/٨/٤ . وأضرب عمال مخابز القاهرة يوم ١٩١٩/٨/٥ . وأضرب عمال مصانع السكر بابى قرقاص وعمال مصنع كوتسيكا يوم ١٩١٩/٨/١٢ . وأضرب عمال مصنع السكر بالحوامدية وعمال ترام مصر الجديدة وعمال شركة المخازن العمومية يوم ١٩١٩/٨/٣ . وأضرب عمال لف السجاير يوم ١٩١٩/٨/١٤ .

وانتشرت المطبوعات والصحافة السرية والتى كانت تحمل بشدة على الإنجليز والسراى والوزراء وكان الناس يتلقفونها بلهفة ويتبادلون الاطلاع عليها وتوزيعها .

وكان للطلبة جريدة سرية باسم " المصرى الحر "ولها مطبعة خاصة .

واصدر الجنرال بلفن أمرا فى يوليو سنة ١٩١٩ بعقاب كل من يشترك فى إخراج أو توزيع أو حيازة هذه النشرات جاء فيه :

"كل شخص يطبع أو يجدد أو ييسر أو يذيع أو يوزع أى نشرة أو صورة فوتوغرافية أو غير فوتوغرافية أو رمز أو أى شئ من هذا القبيل أو يحاول القيام بأى عمل من تلك الأعمال بقصد الإخلال بالنظام أو إثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى يرتكب

جريمة ضد الأحكام العرفية وأى شخص فى حيازته نشرة أو صورة فوتوغرافية أو غير فوتوغرافية أو رمز أو أى شئ من الأنواع المتقدم ذكرها أو ما يشبهها ويكون الغرض الظاهر منها الاخلال بالنظام وإثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى على ما ذكر سلفا يعد مرتكبا لجريمة ضد الأحكام العرفية »

كما فرضت غرامات مالية على أهالى المناطق التى وقعت فيها حوادث تدمير المحطات والمبانى الحكومية بلغت حوالى ربع مليون جنيه وبدلا من أن تئول إلى خزانة الحكومة المصرية آلت إلى الخزانة البريطانية !!

وأصدرت وزارة محمد سعيد الثانية فى ١٩١٩/٨/١٨ قرارا بتشكيل لجنة دائمة للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال للنظر فى مطالب العمال وحل ما ينشأ من خلاف على الأجور وساعات العمل وشروطه ، واقتراح مشروعات للتسوية والتوفيق وفحص ما يرفع إليها من شكاوى واجراء أى تحقيق عدا المسائل المتعلقة بموظفى الحكومة . وقالت تبريرا لذلك أن الحال يدعو إلى إيجاد هيئة خاصة لتبحث بروح التوفيق والمصالحة فى كل خلاف بين العمال وأصحاب الأعمال ، وشكلت اللجنة من خمسة أعضاء دون تمثيل للعمال فيها .

ورغم ذلك وبإشتعال الحركة الوطنية اتسعت الحركة النقابية وعادت أكثر نشاطا .

وساعد على اهتمام العمال بتكوين النقابات اشتراكهم مع سائر فئات الشعب فى ثورة ١٩١٩ التى أكدت لهم أهمية وحدتهم .

وانتشرت النقابات فى كل مكان وكل صناعة وحرفة حتى بلغ عدد النقابات فى الإسكندرية وحدها ٢٣ نقابة وفى القاهرة ٣٨ نقابة وفى القنال ١٧ نقابة .

ولم تهدأ حركة العمال وسائر طوائف الشعب فى مقاومة الاحتلال ووزارة محمد سعيد وتولى عبد الرحمن فهمى توجيه قوى الثورة وتشكيل لجان الطلبة ولجان الموظفين ولجان العمال والجهاز السرى لتنظيم الجمعيات السرية، وكان منوطا بها القيام بأعمال العنف والاغتيالات وكان لها أثر كبير فى الحركة الوطنية إبان الثورة مثل جمعية اليد السوداء – لجنة الدفاع الوطنى – المصرى الحر– اللجنة المستعجلة – الشعلة – المدارس العليا – جمعية مجلس العشرة – جمعية الخمسين – جمعية الانتقام ..

وكان للعمال نشاط فى هذه الجمعيات التى قامت بأعمال فدائية ضد سلطات الاحتلال واشترك العمال فى صنع القنابل وتجهيز السلاح والاغتيالات العديدة حتى سمى العمال بجيش الوفد كما سمى الطلبة كذلك .

وكان التنظيم السرى برئاسة عبد الرحمن فهمى يتلقى تعليماته من الزعيم سعد زغلول شخصيا من باريس وكانت هذه التعليمات تكتب بالحبر السرى "ماء البصل" فوق صفحات مجلات فرنسية وإنجليزية يراعى فيها أن تكون علمية حيث كان يتسلمها الأستاذ بالجامعة محمد صادق فهمى .

وكانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوربا ثم يحمل الرسالة إلى بيت عبد الرحمن فهمى ويتولى معه كى الصفحات فتظهر الكتابة .

وكان عبد الرحمن فهمى يرسل رسائله إلى الزعيم سعد زغلول بنفس الطريقة .

وكان أعضاء الوفد فى باريس وفى مصر لا يعرفون شيئا عن هذه الطريقة التى تتم بها المراسلة بين عبد الرحمن فهمى والزعيم سعد زغلول أو عن الأعمال التى يدبرها عبد الرحمن فهمى .

وقد اشتكى محمود سليمان وإبراهيم سعيد للزعيم سعد زغلول فكتب رسالة إلى عبد الرحمن فهمى فى ١٩١٩/٩/١٤ يقول "لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه (إبراهيم سعيد) وعلى محمود سليمان الأعمال التى تريد مباشرتها لمصلحة الوفد لأن كتمانها فى الحقيقة عنهما يوجب استياءها ذلك على ان يكتم اسماء من يقومون بهذه الأعمال أن كان فى إفشائها ما يضر بإتمامها أرجو أن تفهمهما أن الطريقة التى نتراسل بها لايمكن معها الأمضاء وأن إخفاءها كان بناء على اتفاق بينى وبينك وأنى لم أخبر إخوانى بها خوفا على ذلك الاتفاق .

وكان وقوف صحافة قوية إلى جانب الوفد تؤيده وتدعو لقضيته أمرا هاما لنجاح حركة الوفد ونشرها فى البلاد ومقاومة الحركات المساندة للاستعمار وتولى هذه المهمة عبد الرحمن فهمى أيضا، ويقول فى رسالته للزعيم سعد زغلول فى ١٩١٩/٨/٢٢ أمكننا الآن أن نضم إلينا ثلاث جرائد جريدة مصر وجريدة وادى النيل وجريدة النظام لتأييد مبدأ الوفد والهمة مبذولة لضم غيرها .

وفى ١٩١٩/١٠/١٨ أرسل للزعيم سعد زغلول يقول "الجرائد تطورت حركتها تطورا خالصا وتطورنا معها فى المعاملة أيضا وأصبحت تأتمر بما ننبهه لها مما ينفع الحركة والابتعاد عما يضرها .

كنت أصبو كثيرا إلى هذه النتيجة وكنت أظن أننى لا أبلغها إلا ببذل آلاف الجنيهات ولكن ضيق ذات اليد اضطرنى إلى البحث عن طرق أخرى غير طريق المال ولله الحمد نجحت فيها وأصبحت قابضا على ناصية الصحافة .

وكان لعبد الرحمن فهمى علاقة قوية بالطلاب من خلال لجانهم وبالعمال من خلال نقاباتهم ولعل دوره فى تشكيل النقابات العمالية ثابت فى رسالته التى بعث بها إلى الزعيم سعد زغلول وهو فى باريس فى ١٩١٩/١٠/١٨ جاء فيها :

"فاتنى أن أوضح لسيادتكم نتيجة المجهودات التى بذلت فى سبيل تعميم النقابات بطول البلاد وعرضها، فلقد أثمرت والحمد لله تلك المجهودات التى بذلت فى هذا السبيل وشكلت لكل حرفة نقابة ولم يبق فى مصر حرفة أو صنعة إلا ولها نقابة "نعم إن الحكومة لم تعترف بهذه النقابات للآن وليس منظورا أن تعترف بها فى الظروف الحاضرة ولكنها على كل حال مفيدة جدا للحركة الوطنية وهى سلاح قوى لا يستهان به فى الملمات يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن من الوقت .

وكان من الخطوط العامة لسياسة الوفد تعطيل أية حكومة فى مصر لا تلتزم بسياسة الوفد أو تتعاون مع الاحتلال .

وتعرض بعض الساسة المصريين الذين أقدموا على تأليف مثل هذه الحكومة لسلسلة من الاعتداءات قصد بها إفزاعهم وإرهاب غيرهم حتى لايفعل مثل ما فعلوه .

ففى ١٩١٩/٩/٢ وقعت محاولة اعتداء على محمد سعيد بإلقاء قنبلة عليه بالقرب من محطة جاناكليس بالإسكندرية لم تصبه واستمرت الاعتداءات على الوزراء عملاء الاحتلال والسراى تباعا بعد ذلك .

وفى ١٩١٩/١٢/٢١ أرسل الزعيم سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى يقول أبلغنا أن الأنجليز يسعون لموافقة الوزراء المصريين على مشروعات للرى فى السودان مخالفة للمصلحة نرجو تبصير الوزراء بعواقب هذه المشروعات وإفادتنا عن تفصيلات ذلك.

وقام عبد الرحمن فهمى بتبصير الوزراء وأفاد الزعيم سعد زغلول بالآتى "فى يوم ١٩٢٠/١/١٨ ألقى مجهول قنبلة على إسماعيل سرى وزير الأشغال عند خروجه من بيته بالمنتزه .

وفى يوم ١٩٢٠/١/٣١ قدم إسماعيل سرى استقالته من الوزارة رغم إلحاح الوزراء والسلطة البريطانية ورفض جميع الذين عرض عليهم منصب وزير الأشغال قبول المنصب ولكن محمد توفيق وزير الزراعة قبل أن يكون وزيرا الأشغال وبعد ١٧ يوما وفى ١٩٢٠/٢/٢٢ ألقيت عليه قنبلة بجهة غمرة انفجرت ولم تصبه بضرر .

ونحن نعتقد أن إلقاء القنابل لم يكن مقصودا به قتل أحد من المصريين فقد اعتدى فى ديسمبر ١٩١٩ على يوسف وهبه رئيس الوزراء بإلقاء قنبلتين عليه انفجرتا ولم تصيباه.

كما اعتدى فى ١٩٢٠/١/١٢ على محمد توفيق نسيم رئيس الوزراء بعده وألقيت عليه قنبلة لم تصبه وأصابت سائقه .

فالمقصود من هذه الاعتداءات مجرد تبصير المنحرفين بعواقب انحرافهم وخطر انحيازهم للاحتلال ضد الشعب تنفيذا لطلب الزعيم سعد زغلول تبصير المسئولين بعواقب مواقفهم .





الفصل الخامس

لجنة ملنر

وفى ١٩١٩/٩/٢٢ أعلن رسميا فى لندن تأليف لجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات لتحقيق أسباب الاضطرابات فى مصر، فقامت المظاهرات فى كل مكان وكان أعنفها فى الإسكندرية . وفى مواجهة الحركة الوطنية أصدر محمد سعيد قرارا فى ١٩١٩/١١/٥ يمنع المظاهرات وارسل نصف اورطة من الجيش المصرى إلى الإسكندرية لمنع سير المظاهرات دون جدوى.

ونتيجة لاشتداد الثورة وامتدادها إلى كل أنحاء مصر أعلنت دار الحماية فى مصر عن قدوم لجنة ملنر لاقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر فى ظل الحماية.

وجاء فى البيان الذى أصدره المندوب السامى اللورد اللنبى «أن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى الاحتفاظ بالحكم الذاتى فيها تحت حماية بريطانيا وإنشاء حكومة ذاتية تحت رئاسة حاكم مصرى».

وأدى هذا الإعلان فى مصر إلى اندلاع المظاهرات فى كافة أنحاء مصر من جديد سقط فيها العديد من العمال والفلاحين والطلبة وسائر طوائف الشعب.

وامتلأت الصحف برسائل الاحتجاج على اللجنة وبالمقالات تندد باللجنة كما انتشرت المنشورات السرية.

وفى ١٩١٩/١١/١٦ اعترضت لجنة الوفد المركزية على قدوم اللجنة وطالبت بمقاطعتها .

وفى ١٩١٩/١١/١٨ اقتلع المتظاهرون بالإسكندرية البلاط وأحجار الأرصفة وأقاموا المتاريس ووضعوا السدود فى الميادين والشوارع لمنع سيارات الجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين . كما أقفلت المحال التجارية وانتقلت الاضطرابات إلى القاهرة وعاد الطلبة بالمدارس والمعاهد إلى الإضراب من جديد وعادت المواكب الكبيرة تضم علماء الأزهر والقساوسة والعمال والموظفين والطلبة تظهر فى الشوارع.

وفى ١٩١٩/١١/١٨ أيضاً استدعى اللورد اللنبى عبدالرحمن فهمى ومحمود سليمان وإبراهيم سعيد وأبلغهم أنه يعتبرهم مسئولين عما ينشر فى الصحف وطلب إلى محمو

سليمان وإبراهيم سعيد أن يغادرا القاهرة ويقيما فى بلديهما وأن يقيم عبدالرحمن فهمى فى مصر تحت المراقبة، ولما لم يمتثلوا قامت قوات الاحتلال فى ١٩١٩/١١/٢٠ باعتقال محمودسليمان وإبراهيم سعيد وترحيلهما إلى بلديهما وأبقت عبدالرحمن فهمى تحت المراقبة.

وعندما أحس محمد سعيد أن الأمور بدأت تفلت من يديه قدم استقالته فى ١٩١٩/١١/٢٠.

وفى ١٩١٩/١١/٢٠ تولى رئاسة الوزارة يوسف وهبه بقصد إحداث فتنة بين المسلمين والأقباط وليعبد الطريق للجنة ملنر وكان تشكيل الوزارة على النحو التالى:

يوسف وهبه للرياسة والمالية، إسماعيل سرى للأشغال والحربية والبحرية، أحمد ذو الفقار للحقانية محمد توفيق نسيم للداخلية، أحمد زيور للمواصلات، محمد شفيق للزراعة يحى إبراهيم للمعارف حسن درويش للأوقاف .

وكلهم كانوا أعضاء فى وزارة محمد سعيد عدا يحى إبراهيم ومحمد شفيق وحسن درويش .

وعمد عبدالرحمن فهمى إلى اختيار قبطى هو مرقص حنا رئيسا للجنة المركزية بالنيابة على أثر اعتقال رئيسها محمود سليمان.

وكتب عبدالرحمن فهمى إلى الزعيم سعد زغلول «أجمعنا كلمتنا على اختيار قبطى ونسند إليه مركز الوكيل ليرأس اللجنة مدة إبعاد محمود سليمان وإبراهيم سعيد رادين بذلك كيد المسلطين فى نحرهم ولنثبت لهم أن هذه السفاسف أصبحت بعيدة عن أفكارنا وأن قيادتنا وطلباتنا القومية لا يمكن أن يقف أمامهما عائق.»

وفى ١٩١٩/١١/٢١ اجتمع فى الكنيسة المرقسية نحو الفين من كبار الأقباط خطب فيهم سلامة منصور رئيس المجلس الملى والقمص سرجيوس وكامل جرجس عن الطلبة واتفقوا على إرسال برقية احتجاج ليوسف وهبه جاء فيها «الطائفة القبطية المجتمع منها مايربو على الألفين فى الكنسية الكبرى تحتج بشدة على إشاعة قبولكم للوزارة وفى هذا قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر وهذا يخالف ما أجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ومقاطعة اللجنة نستحلفكم بالوطن المقدس وبذكرى أجدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبول هذا المنصب الشائن» ... دون جدوى.

وفى ١٩١٩/١١/٢٥ ألقى اللورد كيرزون رئيس الوزراء البريطانى خطبة فى مجلس اللوردات أعلن فيها استمرار تمسك بريطانيا بسياستها فى مصر والحيلولة بينها وبين الاستقلال التام كما أعلن تأييد بريطانيا لوزارة يوسف وهبه.

وفى ١٩١٩/١٢/٧ وصلت لجنة ملنر فى سرية وخفية إلى بورسعيد واستقلت قطارا خاصا إلى القاهرة.

وفى ١٩١٩/١٢/٨ أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا أوضحت فيه أسباب مقاطعة لجنة ملنر وهى أن المسألة المصرية مسألة دولية وليست داخلية مع بريطانيا وقبول المفاوضة يجعلها داخلية ولأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية والأمة رفضت الحماية ولا ترضى غير الاستقلال بديلا ولأن كل استفتاء سياسى لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية... إلخ.

ثم قالت « إن الحكومة الإنجليزية فى حاجة إلى موافقة المصريين على حمايتها لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ولو صدقت عليها جميع الدول ما دام الشعب المصرى وهو صاحب الشأن وحده لا يقبلها، فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة أو بالأحرى تمسكها برفض الحماية أمر مشروع. فضلا عن أن المصريين لايملكون اتباع سبيل آخر لأن كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل السيادة المصرية إلى دولة أجنبية لاقيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية وتكون كل مفاوضة فى هذا الشان مجردة عن أى صبغة شرعية ولا تلزم الأمة شيئا »

وقوبلت لجنة ملنر باضطرابات ومظاهرات من جميع طوائف الشعب . ويروى التقرير الذى وضعته اللجنة أن التلغرافات انهالت عليها منذ قدومها معلنة عزم مرسليها على الاعتصام احتجاجا منهم على وجودها فى البلاد.

وشنت الصحف الوطنية حملتها فى القدح والتعريض باللجنة وأن كل مصرى يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة عظمى وقد أضرب طلبة المدارس والمحامون وعمال الترام عن العمل كل فريق منهم فى دوره وجعلوا يخرجون فى مواكب يطوفون فى الشوارع وهم حاملون الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصا اللورد ملنر ويهتفون بالدعاء للزعيم سعد زغلول والاستقلال التام لمصر، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الرجال بل شاركتهم فيها السيدات اللاتى ركبن المركبات وطفن فى الشوارع وهن يرددن الهتاف للزعيم سعد زغلول والاستقلال التام لمصر.

ولعب العمال دورا كبيراً فى مقاطعة لجنة ملنر ولم تنقطع مظاهراتهم احتجاجا على قدومها وبقائها فى مصر، وشارك العمال باقى طوائف الأمة فى تحركاتهم واحتجاجاتهم على لجنة ملنر وساعدوا على شل مهمتها كما أعلنوا غضبهم على المعارضين للزعيم سعد زغلول.

ولعب عبد الرحمن فهمى دورا بارزا وقاد أنجح معارك الثورة فى مقاطعة لجنة ملنر وكانت إجابة أفراد الشعب لأعضاء اللجنة عن أى سؤال ولو كان شخصيا : اسأل سعد باشا..

وبلغ إحكام المقاطعة إلى قيام الطلبة بمراقبة طرق ومسالك مقر اللجنة لمنع الاتصال بها واستقصاء حركات أعضائها واقتفاء خطواتهم لمنعهم من الوصول إلى الأهالى.

ولم تقتصر المقاطعة على سكان المدن بل سرت إلى الفلاحين فى القرى كذلك.

وكان طلاب الأزهر يجوبون القرى والمدن يدعون إلى مقاطعة اللجنة.

واستأنفت السلطة العسكرية حملات القبض والاعتقال.

وفى ١١/ ١٢/ ١٩١٩ اقتحم جنود الاحتلال الأزهر خلف جماعة من المتظاهرين فاجتمع شيخ الأزهر على الفور بأعضاء المجلس الأعلى وكبار العلماء وأصدروا احتجاجا شديدا إلى اللورد اللنبى وبالرغم من اعتذاره رسميا عن الحادث فقد أصدروا بيانا جاهروا فيه برأيهم فى الموقف السياسى عامة وأيدوا الأمة فى طلبها الاستقلال التام.

وفى ١٢/١٢/١٩١٩ اجتمع عدد كبير من السيدات مسلمات وقبطيات بالكنيسة المرقسية احتجاجا على وزارة يوسف وهبه ولجنة ملنر مطالبين بالاستقلال التام كما قمن بمظاهرة كبرى بعد ذلك.

وفى ١٥/١٢/١٩١٩ جرت محاولة لاغتيال يوسف وهبه رئيس مجلس الوزراء قام بها طالب قبطى بكلية الطب يدعى يوسف سعد حكم عليه بالأشغال الشاقة ١٠ سنوات.

كما جرت محاولات أخرى لاغتيال عدد من وزرائه.

وفى ١٧/١٢/١٩١٩ وهو ذكرى إعلان الحماية أضرب المحامون والمحامون الشرعيون والعمال والموظفون كما استمرت مظاهرات الطلبة.

وفى ٢٩/١٢/١٩١٩ أصدرت لجنة ملنر بلاغها المشهور جاء فيه «جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فأدهشها مارأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شئ من الحقوق التى كانت لمصر إلى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة ألبتة وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة لجميع القاطنين فيها.. إلخ.

وبعد إصدار بلاغ ١٩١٩/١٢/٢٩ أخذ حسين رشدى وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت يروجون له واعتبروا أن بلاغ اللورد ملنر فتح أمامهم بابا كان موصداً لأن تصريحات اللورد كيرزون وبلاغ اللورد اللنبى حصرت المفاوضات فى دائرة الحماية لاتتعداها بينما إعلان ملنر أن المفاوضات ستكون بلا قيد وأنه يمكن ابداء جميع الآراء دون إلزام مبديها بشئ وأن الدخول فى مفاوضات مع اللجنة لا يمكن أن يؤول بأى حال بأنه تنازل عن مطالب الأمة.

أما لجنة الوفد المركزية فقد عبرت عن شرطها للمفاوضة مع اللورد ملنر وهو أن يتضمن البلاغ الاعتراف باستقلال مصر التام.

وانتهت المداولات بين الطرفين إلى الاتفاق على إرسال على ماهر إلى باريس ليحمل إلى الزعيم سعد زغلول وأعضاء الوفد وجهتى نظر الطرفين فى تقريرين منفصلين.

ورفض الزعيم سعد زغلول اقتراح الوزراء الثلاثة (حسين رشدى وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت) الحضور إلى مصر، وذكر أنه يقبل التفاوض بشرطين الأول أن يكون التفاوض معه بصفته ممثلا للأمة المصرية والثانى أن يكون الغرض من المفاوضة عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام وتضمن لإنجلترا الاعتراف بمصالحها التى لا تتعارض مع الاستقلال التام.

وأخذ عدلى يكن يذلل الصعاب التى أثارها الزعيم سعد زغلول فى خطابه فأعلن أن ملنر قبل المفاوضة على أساس الاستقلال وأنه لا يستطيع أن يصرح بذلك لما يجب عليه من مراعاة الرأى العام بإنجلترا وأنه واثق من أنه يمكنه أن يحمل الرأى العام بعد ذلك على قبول ما سيتم الاتفاق عليه وإن النص الإنجليزى بشأن الحكومة ليس معناه الحكم الذاتى وإنما معناه الحكومة الدستورية وأن الحكومة الإنجليزية لا ترتبط بمعاهدة مع حكومة لا تكون ذات نظام دستورى دون جدوى..

وفى ١٩٢٠/١/٣ أصدر ستة من أفراد الأسرة المالكة هم (كمال الدين حسين وعمر طوسون ومحمد على إبراهيم ويوسف كمال وإسماعيل داوود ومنصور داوود) نداءهم يطالبون باستقلال مصر استقلالا مطلقا بلا قيد ولا شرط وأنهم ينضمون إلى الأمة المصرية ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر.

وقد سارع الزعيم سعد زغلول بالإبراق من باريس يهنئ رؤساء الأزهر والأمراء بهذا الموقف من جانبهم.

وفى ١٩٢٠/٢/١١ رزق السلطان فؤاد بالأمير فاروق.

وفى ١٩٢٠/٣/٦ عادت لجنة ملنر إلى لندن بعد ثلاثة أشهر دون أن تحقق شيئا سوى مقاطعة لجنتها كما فشلت فى التفاهم مع المعتدلين امثال عدلى يكن وحسين رشدي وعبدالخالق ثروت وغيرهم بفضل يقظة الشعب.

وفى ١٩٢٠/٣/١٥ أسس بنك مصر برئاسة طلعت حرب وهو أول بنك مصرى وأنشأ الكثير من الصناعات والشركات الوطنية فيما بعد.

وفى ١٩٢٠/٤/١٦ سافر عدلى يكن إلى لندن وفشلت محاولاته فى التفاوض وأخيرا اقترح أن يتفاوض ملنر مع الوفد.

وأذعن اللورد ملنر للتفاوض مع الزعيم سعد زغلول وكان علي رأس الوفد المصرى فى باريس فعهد ملنر إلى المستر هرست عضو اللجنة السفر لباريس لدعوة أعضاء الوفد المصرى للحضور إلى لندن فقابل الزعيم سعد زغلول فى مايو ١٩٢٠.

وفى ١٩٢٠/٥/٢٠ استقال يوسف وهبه بعد أن فشلت مهمته ولم تحدث الفتنة المرجوة.

وفى ١٩٢٠/٥/٢١ تولى تأليف الوزارة محمد توفيق نسيم على النحو التالى:

توفيق نسيم للرئاسة والداخلية أحمد زيور للمواصلات أحمد ذو الفقار للحقانية محمد شفيق للأشغال والحربية والبحرية حسن درويش للأوقاف محمد توفيق رفعت للمعارف محمود فخرى للمالية يوسف سليمان للزراعة.

وقوبلت هذه الوزارة أيضاً بالسخط العام لمناهضتها للحركة الوطنية واستخفافها بها وتواطؤها مع المحتل والسلطان.

وفى ١٩٢٠/٦/٥ وصل الوفد المصرى برئاسة الزعيم سعد إلى لندن فاستقبله الطلبة المصريون هناك استقبالا حافلا.

وفى ١٩٢٠/٦/١٢ وقعت محاولة لاغتيال توفيق نسيم بشارع الشيخ ريحان وهو فى طريقة لوزارة الداخلية فألقى عليه شاب قنبلة انفجرت على الأرض وحطمت زجاج السيارة ولكنها لم تصبه وأصابت سائق سيارته.

وفى ١٩٢٠/٧/١٧ قدم اللورد ملنر للزعيم سعد زغلول مشروعه فرفضه الوفد ووضع الزعيم سعد زغلول مشروعا رفضه ملنر الذى قدم مشروعا ثالثا غير قابل للمناقشة فى مفاوضات ثنائية بين عدلى يكن وملنر.

ووصف ملنر مشروعه فى حديث له خلال المفاوضات مع الزعيم سعد زغلول «إننا الآن فى مصر واضعون يدنا على كل شئ ونريد أن يكون شرعيا مستندا إلى قوة عسكرية نحن نبحث عن مصر منذ أكثر من مائة عام وهى الآن فى قبضتنا فعلا ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم».

ويضغط عدلى يكن وأنصاره من أعضاء حزب الأمة السابقين على الزعيم سعد زغلول ليقبل المشروع الأخيرون جدوى ويتأزم الموقف فيقترح البعض أن يعرض المشروع برمته على الأمة لتقول كلمتها فيه وقد حرص الزعيم سعد زغلول فى حدود توكيل الأمة له أن يصدر بيانا إلى الأمة مقررا فيه أنه بالنظر لعدم رضائه على المشروع باعتبار أنه أقصى ما يمكن لإنجلترا الاتفاق عليه مع مصر إلا أنه بالنظر لاشتماله على مزايا قد لايستهان بها ولتغير الظروف التى حصل فيها التوكيل وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التى بينها وبين أمانيها رؤى عدم البت فيه رسميا وفقا لمقتضيات التوكيل قبل عرضه على نواب الأمة المسئولين وأصحاب الرأى فيها وبناء عليه تم الاتفاق بينه وبين اللورد ملنر على تأجيل القرار النهائى إلى ما بعد الاستشارة.

وكتب الزعيم سعد زغلول فى خطاب سرى إلى الزعيم مصطفى النحاس «إننى لست من رأى المشروع لأنه – وأريد أن يكون هذا الأمر بينى وبينكم – مشروع ظاهره الاستقلال وباطنه الحماية ومع ذلك رأى الإخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة لأسباب قامت عندهم أهمها عدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج وانفراد الدولة الإنجليزية بالعزة والسلطان وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة وإنى اعترف بأهمية هذه الأسباب ولكنها لايمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية إلى استقلال.

إذ فيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشئ الكثيركوجود النفوذ العسكرى والتدخل فى التشريع للأجانب وفى القضاء المختص بهم والتدخل فى الشئون المالية وشئون القضاء بواسطة موظفين بريطانيين وجعل المعتمد البريطانى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأجنبية الأخرى وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها.»

وأوفد إلى مصر أربعة من أعضاء الوفد هم: محمد محمود، أحمد لطفى السيد، على ماهر، عبداللطيف المكباتى كى يتولوا مهمة عرض المشروع على الأمة فذهبوا وحبذوه لأشياعهم.

وفى ١٩٢٠/٩/١١ أصدرت جماعة الأمراء التى يرأسها عمر طوسون بيانا عن المشروع قالوا عنه: أصدرنا ببلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات

الأمة فى ٣ يناير ١٩٢٠ وجئنا اليوم فى هذا الوقت الخطر نبدى رأينا فى مستقبل بلادنا الذى سيبت فيه كباقى أفراد الأمة التى نعتبر أنفسنا منها ونتشرف بانتسابنا إليها وهو أن مبادئنا التى كرمت فى ذلك البلاغ لم تتغير وأننا مازلنا متمسكين بها أشد التمسك وأننا لانبرر عقد أى اتفاق ينافى أو ينقص استقلال مصر وسيادتها استقلالا تاما حقيقيا بلاقيد ولاشرط هذا هو رأينا فى هذه المسألة الخطيرة وللأمة الرأى الأعلى عنها والله يهدينا جميعا إلى الصواب».

وفى ١٩٢٠/٩/١٦ عقد الأعضاء القدامى للجمعية التشريعية وأغلبهم من حزب الأمة اجتماعا لبحث المشروع أقر منهم المشروع خمسة وأربعون وعارضه اثنان وامتنع اثنان.

وهكذا نجد أن الأغلبية من رجال حزب الأمة السابقين كانت تميل إلى الاستسلام للاحتلال وقبول الحماية وخرجت على التوكيل الصادر لها وعلى إجماع الأمة.

فكان لابد للزعيم سعد زغلول أن يتصدى للموقف الانهزامى ويتمسك بالموقف الوطنى دفاعا عن استقلال مصر ولم يكن هذا استبدادا بالرأى وإنما التزام بالتوكيل الصادر من الأمة بالسعى لاستقلال مصر استقلالا تاما كما قال الزعيم سعد زغلول «إن المسألة ليست مسألة أغلبية ولكن مسألة توكيل».

فالأغلبية تنكبت طريق المصلحة العامة وضلت سبيل الجماعة وهو طريق الرشاد وخرجت على القانون الذى يحكم . والتوكيل الذى يحدد الحدود ويقيم السدود فى وجوه الطامعين والخائنين.

ويقول الزعيم سعد زغلول «إن الذين يريدون تأييد عدلى فى خطته وأريد القضاء عليها لأنها مضرة كل الضرر بالبلاد ولا يترتب عليها وعلى اتباعها إلا تأييد الحماية وضياع الاستقلال»

والأمر لم يكن يخص أصحاب الأغلبية وحدهم ولكنه يخص الشعب كله واستقلاله وهم وكلاء عنه وقد خرجوا عن التوكيل الصادر إليهم وخروج الوكيل عن حدود وكالته يفقده صفته فى تمثيل الموكل.

فالانقسام كان واضحا فى قيادة الوفد منذ اللحظة الأولى بين رجال حزب الأمة السابقين وبين الزعيم سعد زغلول ورفاقه المخلصين.

وفى مذكرات حسين هيكل أنه ذهب إلى لطفى السيد فى الأيام الأولى لتكوين الوفد فسأله عن خطته أجاب «إن خطتنا أن نسافر إلى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر

الصلح وأن نطلب حق تقرير المصير على مصر والسودان فإن أجبنا إلى مطلبنا كان ذلك ما نبغى وإلا ذهب رشدى وعدلى لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وإنجلترا فى حدود الحماية!!!

وبدأت تتوالى رسالات الزعيم سعد زغلول السرية إلى الزعيم مصطفى النحاس والجناح الثورى من الوفد جاء فيها: اشتد الخلاف فى الوفد اشتدادا تعذر تلافيه لأن هذا الخلاف لا يرجع إلى أسباب شخصية ولكن يرجع إلى الاختلاف فى الغاية والشعور فهم ملوا العمل وقطعوا الأمل» وقال «إن حزب الأمة عاد إلى بدايته وانتهى إلى غايته إن الله لا يصلح عمل المفسدين»

وفى ٢١/١٠/١٩٢٠ أبلغ الزعيم سعد زغلول ملنر أن الأمة أبدت تحفظات على مشروعه وأنها تريد إلغاء الحماية صراحة ولا تقبل بغير الاستقلال بديلا فرفض ملنر هذه التحفظات وافترق الاثنان وقطعت المفاوضات.

وفى ١١/١١/١٩٢٠ غادر الزعيم سعد زغلول وأعضاء الوفد لندن إلى باريس وهناك أرسل الزعيم سعد زغلول إلى مصر نداء يدعو فيه الأمة إلى الاتحاد والتصميم لكى تنال استقلالها قال فيه:

«أيها المواطنون الأعزاء لقد دافعتم منذ عامين عن كبريائكم القومى ذلك العبء الذى كان يثقل كاهلكم وصيحة الاستقلال أعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة ومازلتم منذ ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيكم الوطنية وجاءت نتيجة الاستنارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة تردد فى الفضاء بغير معنى بل أنتم تريدونه استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة . وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والإيمان بانفسنا وبعدالة قضيتنا المقدسة إيمانا هادئا صادقا».

وعاد عدلى يكن إلى مصر فى أواخر نوفمبر ١٩٢٠.

ولما بدأت الحركة العمالية تتسع وتزداد أهميتها حاولت الحكومة الحد من نشاط النقابات.

ففى ١٧/١/١٩٢١ أصدرت وزارة توفيق نسيم الأولى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ ويعتبر هذا القانون أول محاولة لتضييق الخناق القانونى على النقابات العمالية والحد من نشاط النقابات بحرمانها من جمع الاشتراكات وبالتالى حرمانها من مقومات وجودها.

وتنص المادة الأولى منه على أن المبالغ التى تئول إلى العمال أو الخدمة أو الكتبة أو المستخدمين بمثابة أجور أو ماهيات أو مرتبات لا يجوز التنازل عنها لا مباشرة ولا عن طريق وسيط إلى نقابة أو إلى شركة أو إلى جمعية صناعية أخرى مهما كان الشكل الذى تألفت تلك الجمعية بمقتضاه.

ويسرى هذا النص على أى توكيل صادر بقبض هذه الأجور أو المرتبات.

وبذلك حرم هذا القانون على أية هيئة أو جهة أو شركة أو جمعية اقتطاع جزء من أجور العمال مقابل اشتراكهم فى النقابة بزعم أنه لا يوجد تشريع يتضمن الأحكام الواجب مراعاتها فى تأليف النقابات.

ومما يدل على الاهتمام بمحاربة النشاط العمالى أن الحكومة لم تنتظر عودة السلطان فؤاد من مشتاه بالأقصر لتوقيع هذا القانون عند عودته للعاصمة بل أرسلته مع مخصوص ليوقعه السلطان فؤاد على ظهر الباخرة «أرابيا» بالأقصر.

إلا أن العمال ولاسيما عمال شركة ترامواى القاهرة رفضوا الإذعان لهذا القانون وألفوا فيما بينهم شركة تحايلوا بها على القانون الذى اصدره توفيق نسيم بتحريم تنازل أفراد النقابة عن أجورهم للنقابة ورفع مدير شركة الترامواى قضية أمام المحكمة طالبا الحكم ببطلان هذه الشركة ولكن النقابة كانت ترى أن القانون لا يشملها لأنها مختلطة من الأجانب والوطنيين ولأن أموالها عند شركة أجنبية هى شركة الترامواى.

ورد قائد الجيوش الإنجليزية على العمال بإعلان فى ١٩٢١/١/٢٨ نشرته الوقائع المصرية فى ١٩٢١/٢/٣ جاء فيه:

«بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ قد وضعت أحكام لمنع التنازل عن الأجور للنقابات العمالية وبما أنه من الضرورى تطبيق أحكام القانون المشار إليه على جميع سكان القطر بناء عليه أنا الموقع أدناه أدموند هنرى اللنبى بمقتضى السلطة المخولة لنا بصفتى فيلد مارشال قائد عام لقوات جلالة الملكة فى القطر المصرى أمر بما يأتى:

«يكون لأحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ فيما يتعلق بجميع سكان القطر المصرى أيًا كانت جنسياتهم نفس القوة والمفعول المترتبين على إعلان صادر بمقتضى الأحكام العسكرية.»

وكان القصد من هذا الإعلان تطبيق القانون على النقابات المختلطة التى تضم عمالا أجانب كما يطبق على العمال المصريين وتفويت التحايل لعدم تنفيذ القانون عليهم.

وبالرغم من صدور قانون منع التنازل عن الأجور للنقابات فإن حركة العمال لم تتوقف كما استمرت فى جمع اشتراكاتها خاصة وأن القانون لم يحدد جزاءات على المخالفين لأحكامه كما أضرب عمال ترام الإسكندرية عام ١٩٢١.

وعلى أثر الخلاف بين الزعيم سعد زغلول وأنصار عدلى قرر محمد محمود وعبدالعزيز فهمى وأحمد لطفى السيد وعبداللطيف المكباتى العودة إلى مصر وشكلوا أغلبية تحت قيادة عدلى يكن . ويصف الزعيم سعد زغلول ذلك بقوله «اعتز المخالفون بعددهم وأعجبتهم كثرتهم واستطالوا على وحدتنا فقسموها وعلى حقنا فهضموه...» إلخ.

وأدرك الزعيم سعد زغلول أن أعضاء الوفد العائدين سيعملون فى السر على بث أفكارهم وترويج مقاصدهم والدعوة إلى تأييد سيدهم (عدلى يكن) الذى رأوا فيه المعين على الوصول إلى غاياتهم التى ينشدونها فقرر أن يهاجم الفكرة التى سيروجون لها قبل أن تطأ اقدامهم أرض مصر.

وفى ١٩٢١/١/٢٣ أرسل الزعيم سعد زغلول برقية جاء فيها «نبتت فكرة فى بعض النفوس ترمى إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته به متى كان من أصدقائه وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا يترتب على العمل بها إلا إفساد خطة الوفد نفسه... لهذا أظهرت لجميع أبناء وطنى أنى لا أوافق على هذه الخطة أصلا وأحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها أو تعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة وهى أن لا أدخل فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقتى به» وأحس الشعب بالخلاف بل أكدت بعض الصحف أن العائدين انفصلوا عن الوفد.

ولما أحس العائدون بالتيار ضدهم قويا أصدروا بيانا بالاشتراك مع أعضاء الوفد المقيمين فى مصر فى ١٩٢١/١/٢٨ «بأن الوفد بأجمعه وعلى رأسه رئيسنا الجليل الزعيم سعد زغلول على أتم وفاق وأكمل اتحاد وأنه ثابت ومتشدد كل التشدد فى التمسك بما قرره من أنه لا يدخل المفاوضات الرسمية إلا إذا قبلت التحفظات التى بنى عليها المفاوضات وأنه لا توجد أية هيئة أخرى تتقدم بالمفاوضات الرسمية إلا إذا كانت متفقة معه على المبدأ والخطة . وهكذا انفض المعتدلون ظاهريا عن عدلى يكن وعادوا إلى صفوف الوفد ليكونوا بمأمن من غضب الشعب.

وفى ١٩٢١/٢/٢٦ جاء تبليغ للورد اللبنى أن الحماية قد أصبحت غير مرضية.

وفى ١٩٢١/٣/١٥ استقال محمد توفيق نسيم.

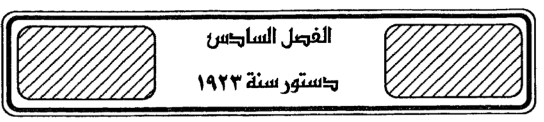
وفى ١٩٢١/٣/١٧ تولى عدلى يكن رئاسة الوزارة على النحو التالى:

عدلى يكن رئيسا حسين رشدى نائبا للرئيس عبدالخالق ثروت للداخلية إسماعيل صدقى للمالية أحمد زيور للمواصلات جعفر والى للمعارف أحمد مدحت يكن للأوقاف محمد شفيق للأشغال العمومية والحربية والبحرية نجيب بطرس غالى للزراعة عبدالفتاح يحيى للحقانية.

وأرسل عدلى يكن إلى الزعيم سعد زغلول برقية بتأليف وزارته وبرنامجها ودعا الوفد إلى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية وجاء الرد من الزعيم سعد زغلول فى ١٩٢١/٣/١٩ بأنه اعتزم العودة إلى مصر.



يوم الدماء والفداء (٨/ ٧/ ١٩٣٠)
جنود (صدقى) يحاولون قتل الزعيم مصطفى النحاس
فى المنصورة فيتلقى الطعنة عنه البطل (سينوت حنا)



الفصل السادس

دستور سنة ١٩٢٣

وفى ١٩٢١/٤/٤ عاد الزعيم سعد زغلول إلى مصر واستقبله الشعب استقبال الابطال وكانت بيعة الشعب له عظيمة إذ هز الشعب هزا عنيفا وأوقد حماسه .

وجرت محادثات بين عدلى يكن وبين الزعيم سعد زغلول حول اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية مع بريطانيا تمهيدا لعقد معاهدة بينها وبين مصر .

وأصر الزعيم سعد زغلول أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرئاسة باعتباره مفوضا من الأمة .

كما أصر على مبادىء معينة للاشتراك فى المفاوضات وهى إلغاء الحماية والوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الداخلى والخارجى وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء فى المفاوضات .

وتمسك عدلى أن يرأس هو المفاوضات مادام رئيسا للحكومة بزعم أن التقاليد السياسية تقتضى ذلك .

ورفض الزعيم سعد زغلول أن تكون رئاسة المفاوضات وهيئتها من وزارة وصفها فى حفل تكريمه بشبرا فى ١٩٢١/٤/٢٥ بأنها: " عينها السلطان بل عينها المندوب السامى والسلطان فؤاد ممثل الحماية ورئيس الوزراء ليس إلا موظف من موظفى الحكومة الإنجليزية تسقط وترتفع بإشارة من المندوب السامى أى لو تركت المفاوضات لوزارة كهذه فكان جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس" .

وفى ١٩٢١/٤/٢٨ اصدر محمد محمود وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى بيانا أعلنوا فيه ثقتهم بوزارة عدلى يكن وانضم إليهم على شعراوى وحافظ عفيفى وعبد العزيز فهمى وعبد الخالق مدكور فاعتبرهم الزعيم سعد زغلول منفصلين عن الوفد ونشر بيانا إلى الأمة بذلك فى ١٩٢١/٤/٢٩ واستقال جورج خياط فى يونيو ١٩٢١

وبقى مع الزعيم سعد زغلول الزعيم مصطفى النحاس وواصف بطرس غالى وسينوت حنا وويصا واصف ووقف على ماهر بعيدا متضامنا مع عدلى يكن وقامت المظاهرات العدائية ضد عدلى يكن والأعضاء المنشقين منادية بسقوطهم ورمتهم بالخيانة وأخذت الصحف تكيل الحملات ضد عدلى يكن والوزراء والمنشقين.

وفى ١٩٢١/٥/١٩ صدر مرسوم بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برياسة عدلى يكن وعضوية حسين رشدى وإسماعيل صدقى ومحمد شفيق من الوزراء وأحمد طلعت ويوسف سليمان من الوزراء السابقين .

وكان ذلك يعتبر تحديا لإرادة الأمة وسلطانها فقامت المظاهرات الصاخبة التى طافت القاهرة وسائر المدن وسقط فيها عدد كبير من الشهداء فى طنطا .

وشن الزعيم سعد زغلول الحملات على عدلى يكن وكشف دوره فى المفاوضات مع لجنة ملنر ووصفه بأنه يمثل المصالح الإنجليزية لا المصرية واشتدت المظاهرات المعادية لعدلى يكن.

وفى ١٩٢١/٥/٢٢ وقعت مذبحة بين المصريين والأجانب حيث اشتبك المتظاهرون مع بعض الأجانب من الايطاليين واليونانيين فى حى الهلميل بالإسكندرية وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص فقتل ٤٣ مصريا و١٥ أجنبيا وجرح ١٢٩ مصريا و٧١ أجنبيا ومع ذلك أصر عدلى يكن على السفر للندن.

وصرح تشرشل وزير المستعمرات فى ذلك الوقت بأنه لا يرى الوقت "قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والإسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الإصلاحات التى تمت على يد الإدارة البريطانية "فقوبل هذا التصريح بالاحتجاج والاستنكار من الجميع.

وفى ١٩٢١/٧/١ سافر الوفد الرسمى برياسة عدلى يكن ليجرى المفاوضات مع كيرزون رئيس وزراء بريطانيا.

وفى هذا الوقت كان الزعيم سعد زغلول يطوف بالمدن فى أنحاء مصر مشعلا نيران الثورة منددا بالحكومة وقوات الاحتلال ومسببا لها أعنف الاضطرابات.

ودعا الزعيم سعد زغلول وفدا من خمسة نواب من حزب العمال البريطانى ليتبين شعور الأمة ويدرس حالة البلاد فخرجت المظاهرات لاستقباله تهتف بالزعيم سعد زغلول والاستقلال

كما أرسل الزعيم سعد زغلول مكرم عبيد إلى لندن للدعاية ضد إبرام الاتفاق مع وزارة لا تمثل الأمة.

وفى ١٩٢١/١٢/٥ فشلت مفاوضات عدلى يكن وكيرزون وعاد عدلى يكن إلى مصر

وإثر فشل المفاوضات دعا الزعيم سعد زغلول الأمة إلى مواصلة الجهاد ولم يتخل عن دعوته للاستقلال والجلاء عن مصر وبدأ من جديد يثير الشعب وحماسه وختم نداءه بقوله شعارنا "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" ودعا إلى اجتماع كبير بنادى سيروس بسليمان باشا (طلعت حرب حاليا) حدد له يوم ١٩٢١/١٢/٢٣ فقررت السلطة البريطانية منع الاجتماع

وواصل الزعيم سعد زغلول النضال وضم إلى عضوية الوفد مكرم عبيد وفتح الله بركات وعاطف بركات .

وفى ١٩٢١/١٢/٨ قدم عدلى يكن استقالته من الوزارة إثر فشل المفاوضات

وفى ١٩٢١/١٢/٢٢ أصدر المندوب السامى اللنبى إنذارا إلى الزعيم سعد زغلول يحظر عليه أن يخطب فى الناس أو أن يشهد اجتماعا عموميا أو أن يستقبل الوفود أو أن يكتب إلى الصحف أو يقوم بعمل من الأعمال السياسية وعليه أن يغادر القاهرة بلا إبطاء ويقيم فى منزله فى الريف تحت رئاسة المدير."

ورد الزعيم سعد زغلول فى نفس اليوم ووصف الأمر بأنه "ظالم أحتج عليه بكل قوتى وليس هناك ما يبرره وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس ولهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفراداً وجماعات فإننا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء"

فاعتقل الزعيم سعد زغلول من جديد فى ذات يوم الاجتماع فى ١٩٢١/١٢/٢٣ هو وعدد كبير من أعضاء الوفد على رأسهم الزعيم مصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت حنا ونفاهم الإنجليز إلى جزيرة سيشل لينتقل الزعيم سعد زغلول فى ١٩٢٢/٨/١٨ إلى جبل طارق وذلك ليخلو الجو لعدلى يكن وعبد الخالق ثروت وإسماعيل صدقى للتفاهم مع الإنجليز .

وفى ١٩٢١/١٢/٢٤ قبل السلطان فؤاد استقالة عدلى يكن .

واشتعلت الثورة مرة أخرى إثر اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه وقامت المظاهرات مصحوبة بالتخريب فخربت خطوط السكة الحديد والتلغراف والتليفون وهوجمت مراكز البوليس وأقيمت المتاريس فى الشوارع وأضرب العمال وعلى رأسهم عمال ترام الإسكندرية .

كما أضرب الطلبة فى جميع المدارس وموظفو الحكومة بالقاهرة وفى بعض المدن كما أضرب الفلاحون فى القرى وجرت اعتقالات واسعة وأخذت الطائرات تطوف فوق المدن وأرسلت البواخر النيلية المسلحة بالمدافع السريعة إلى الوجه القبلى .

واعتقل ثلاثة آخرون من أعضاء الوفد فى مصر هم صادق حنين وأيمن عز العرب وحنفى فخرى ولم يبق فى الوفد سوى واصف بطرس غالى وويصا واصف وعلى ماهر .

وعلى أثر اعتقال الزعيم سعد زغلول رفع شعار الدعوة إلى الاتحاد فعاد فى ١٩٢١/١٢/٢٨ إلى حظيرة الوفد محمد محمود وعبد العزيز فهمى وأحمد لطفى السيد وجورج خياط وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى وحافظ عفيفى ومحمد على علوبة بقصد الاستيلاء عليه لأنهم كانوا يكونون أغلبية .

فضم الوفد إلى عضويته على الشمسى وعلى الجزار ومراد الشريعى ومرقص حنا وعبد القادر الجمال فضاعت ميزة الأغلبية من يد الفريق العائد فانقطعوا عن الحضور حتى لا يشاركوا فى قراراته .

وفى يناير ١٩٢٢ استقال عبد العزيز فهمى وتبعه زملاؤه محمد محمود وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى وحافظ عفيفى.

وفى ١٩٢٢/١/٢٣ أشهر الوفد سلاح المقاومة السلبية.

فاصدر قرارا بمقاطعة الإنجليز والكف عن التعامل معهم اجتماعيا واقتصاديا والامتناع عن شراء البضائع الإنجليزية الصنع ودعا إلى :مقاطعة البنوك الإنجليزية ومقاطعة السفن الإنجليزية ومقاطعة شركات التأمين الإنجليزية وأن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأسماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية . وبذلك يتسنى له أن يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها وتشجيع الإقبال عليها، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى أما التاجر الإنجليزى فيجب مقاطعته مقاطعة تامة ولكن يجب أن يعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ماعندهم من البضائع الإنجليزية مهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وما شاكلها وثلاثة شهور للمواد الغذائية وما فى حكمها ثم يجب تعضيد الشبان المصريين على التمرين داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء المصدرين منهم والموردين .» ووقع على البيان حمد الباسل وويصا واصف وجورج خياط ومرقص حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعى وواصف بطرس غالى .

وحققت المقاطعة نجاحا كبيرا وقلقا شديدا .

وترتب على ذلك أن أغلقت المحلات الكبرى أبوابها وأفلس بعضها وفى طليعتها محلات "مورس" .

وجن جنون الإنجليز فاعتقلت السلطة العسكرية أعضاء الوفد جميعا الذين وقعوا على البيان كما عطلت الصحف التى أصدرت البيان .

وحاول الإنجليز مساومة واصف بطرس غالى واستغلال قتل أبيه بطرس غالى فرد عليهم بأنه يقف بجانب مغتالى أبيه ضد مغتالى وطنه !!!

وعلى أثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من المصرى السعدى والسيد حسن القصبى والشيخ مصطفى القاياتى وسلامة ميخائيل وفخرى عبد النور ومحمد نجيب الغرابلى وأصدروا بيانا إلى الأمة باستمرار الجهاد .

وفى ١٩٢٢/١/٢٧ أفرجت السلطة العسكرية عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا إلى زملائهم الجدد.

وفى ١٩٢٢/٢/٢٨ وعندما كان الزعيم سعد زغلول ورفاقه معتقلين فى سيشل أعلن المندوب السامى البريطانى أن حكومته وافقت على إنهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة. وحالما يصدر قانون تضمينات بإقرار إجراءات السلطة العسكرية تلغى الأحكام العرفية مع احتفاظ الحكومة البريطانية بتولى الأمور التالية بصورة مطلقة :

١ – تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر

٢ – الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة

٣ – حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات

٤ – السودان

على أن تبقى الحالة على ما هى عليه حتى تبرم اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بهذه الأمور وهو ما يعرف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

وفى ١٩٢٢/٣/١ كلف الملك فؤاد عبد الخالق ثروت بتأليف الوزارة وكانت على النحو التالى :

عبد الخالق ثروت للرئاسة والداخلية والخارجية وإسماعيل صدقى للمالية وإبراهيم فتحى للحربية والبحرية وصقر والى للأوقاف ومصطفى ماهر للمعارف ومحمد شكرى للزراعة ومصطفى فتحى للحقانية وحسين واصف للأشغال وواصف سميكة للمواصلات

وفى ١٩٢٢/٤/٣ شكل عبد الخالق ثروت لجنة لوضع الدستور لم يمثل فيها الوفد إذ كان الزعيم سعد زغلول منفيا فى سيشل ولا الحزب الوطنى وأطلق عليها الزعيم سعد زغلول اسم "لجنة الأشقياء" لأن وضع الدستور من اختصاص جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب.

وتألفت لجنة وضع الدستور على النحو التالى حسين رشدى (رئيسا) أحمد حشمت نائبا للرئيس والأعضاء يوسف سابا وأحمد طلعت ومحمد توفيق وعبد الفتاح يحى والسيد عبد الحميد البكرى – والشيخ محمد بخيت والأنبا يؤانس وقلينى فهمى وإسماعيل أباظة ومحمود أبو حسين ومنصور يوسف ويوسف أصلان قطاوى وإبراهيم أبو رحاب

وعلى المنزلاوى وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوية وزكريا نامق وإبراهيم الهلباوى وعبد العزيز فهمى ومحمود أبو النصر والشيخ محمد حيرت راضى وحسن عبد الرازق وعبد القادر الجمال وصالح لملوم وإلياس عوض وعلى ماهر وتوفيق دوس وعبد الحميد مصطفى وحافظ حسن وعبد الحميد بدوى

وكان عدد أعضاء اللجنة ثلاثين عدا الرئيس؛ ولذلك سميت لجنة الثلاثين

وضمت العديد من أعضاء الجمعية التشريعية القديمة وعناصر حزب الأمة السابق واستمرت فى عملها ستة أشهر تقريبا

وأتمت اللجنة مهمتها ووضعت الدستور على أحدث المبادئ العصرية فى ذلك الوقت مع تجاوزات قليلة بشأن سلطات الملك

وبعد أيام قليلة قدمت اللجنة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور

واتخذ عبد الخالق ثروت ضد الشعب الكثير من اجراءات التعسف والاضطهاد فصادر الاجتماعات السياسة المخالفة له مع اباحته الاجتماعات المؤيدة له وعطل الجرائد الوطنية

وأصدر تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم الزعيم سعد زغلول وزملائه المنفيين .!!

واستمرت حوادث الاغتيال للموظفين والرعايا البريطانيين وتعددت حوادث الاعتداء عليهم وعلى عملائهم احتجاجا على عدم إطلاق سراح الزعيم سعد زغلول وصحبه

وفى ١٩٢٢/١/٢٦ جرت محاولة لاغتيال عبد الخالق ثروت تم ضبطها

وفى ١٩٢٢/٣/١٥ أعلن السلطان فؤاد استقلال البلاد واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر

وفى ١٩٢٢/٧/٢٥ تم تقديم أعضاء الوفد وهم حمد الباسل وويصا واصف ومرقص حنا وواصف بطرس غالى وعلوى الجزار وجورج خياط ومراد الشريعى إلى المحكمة العسكرية بتهمة طبع وإذاعة منشور يعرض حكومة جلالة ملك مصر للكراهية والاحتقار التى قضت عليهم بالإعدام وأبدلته القيادة العسكرية بالسجن سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه لكل منهم

كما اعتقلت السلطات العسكرية عبد الرحمن فهمى والشيخ مصطفى القاياتى وفخرى عبد النور ومحمود فهمى النقراشى والدكتور نجيب إسكندر ومحمد نجيب الغرابلى والدكتور محجوب ثابت وعبد الستار الباسل وحسن يس . . . وغيرهم .

وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات واعتبر ذلك إقرارا منها بها .

وألفت هيئة جديدة للوفد من المصرى السعدى والسيد حسن القصبى وسلامة ميخائيل وراغب إسكندر ومحمود حلمى إسماعيل واصدروا نداء إلى الأمة بمتابعة الجهاد.

وفى الوقت الذى كانت الحكومات المعادية للعمال تسعى بالتشريعات لضرب النقابات العمالية سارعت إلى تشكيل تجمعات من الرأسماليين الوطنيين والأجانب لمقاومة مصالح العمال بحجة تقديم الاقتراحات لتقدم البلاد اقتصاديا وتنشيط الصناعة .

ففى ١٩٢٢/٩/٢ أنشأت وزارة عبد الخالق ثروت الأولى المجلس الاقتصادى برئاسة إسماعيل صدقى وقتئذ وعضوية قلينى فهمى ويوسف بتشتر وألفريد شماس و هورس محافظ البنك الأهلى المصرى و بريل رئيس مجلس إدارة البنك العقارى المصرى وآخرين وكانت اختصاصاته أن يقوم بمباشرة الأعمال والأبحاث والتحقيقات التى يطلب وزير المالية إصدارها فى الشئون الاقتصادية ويبدى الاقتراحات فيها والتوفيق بين مصلحة الحكومة ومصلحة الصناعات المنتجة ... إلخ.

كذلك أنشأت وزارة عبد الخالق ثروت عام ١٩٢٢ اتحادا للصناعات باسم جمعية الصناعات بالقطر المصرى.

وكان رجاله كلهم من الرأسماليين من الوطنيين والأجانب وعددهم ٩٠ عضوا على رأسهم إسماعيل صدقى ويضم سورناجا و هنرى موسى وغيرهم .

والغرض من هذه الجمعية مساعدة الصناعات على استمرارها فى العمل بقوة ونشاط وفى تنسيق مع المجلس الاقتصادى .

والملاحظ أن اتحاد الصناعات المؤلف معظمه من كبار الرأسماليين الأجانب على رأسهم إسماعيل صدقى والمجلس الاقتصادى وكان مكونا من هيئة رسمية على رأسها إسماعيل صدقى أيضا.

وبذلك أصبح المجلس الاقتصادى مسخرا لخدمة اتحاد الصناعات وكبار الرأسماليين الأجانب فى مواجهة مطالب العمال ومناهضة حركتهم.

وتأسس الحزب الاشتراكى المصرى فى القاهرة ثم نقل إلى الإسكندرية وتحول إلى الحزب الشيوعى المصرى وكون أول اتحاد لنقابات العمال بالإسكندرية وكان معظمه من اليهود الأجانب .

فأصدرت وزارة عبد الخالق ثروت فى ١٩٢٢/١٠/٢ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ - بشأن مكافحة الشيوعية ويقضى بتشديد العقوبات على من يعمل على تغيير شكل الحكم أو الترويج للشيوعية .

كما لجأت وزارة عبد الخالق ثروت إلى تعديل قانون العقوبات فأصدرت فى ١٩٢٢/١٠/٩ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ بشأن تحريم الإضراب على المستخدمين فى المصالح ذات النفع العام ووضعت قيودا جنائية على نشاط العمال وإضرابهم .

وقد شمل التعديل إضافة مادة جديدة هى المادة ١٠٨ مكررا إلى قانون العقوبات الاهلى مؤداها أنه إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

كذلك أضافت إلى قانون العقوبات الأهلى بابا جديدا باسم الباب الخامس عشر فى التوقف عن العمل بالمصالح ذات النفع العام وفى الاعتداء على حرية العمل وخاصة فى السكك الحديدية والتراماوى والنور وتوريد المياه، فرضت فيه قيودا على حق الإضراب بعد أن كان حرا وتحظر الاضراب على العمال قبل إخطار السلطات بخمسة عشر يوما على الأقل ويعتبر الإضراب المفاجئ جريمة .

كما حرمت الاضراب على العمال الذين يشتغلون فى المؤسسات ذات النفع العام (م٣٧٤ عقوبات) .

كما نصت على عقوبة من يحرض على الإضراب أو يبث الكراهية بين العمال وأصحاب الأعمال أو يكره العمال على دخول النقابة (م٣٧٥ عقوبات).

وقد أثار هذا القانون ثائرة الصحف وقالت أن الحكومة تريد أن تشد وثاق هذه الحرية الفتية قبل اجتماع البرلمان الذى عقدت عليه امالا لابد منها وأن رفض العمل حق مقدس فهو طريقة مشروعة يدافع بها الفرد عن نفسه أن يكون آلة تستغل ولا تتغير طبيعة هذا الرفض إذا لجأت إليه جماعة مكان الفرد .

ولم يصبح حق إضراب العمال اليوم مجالا للمناقشة والجدل فقد ورد فى جميع القوانين التى أصدرها العالم المتمدين واكتسب هذا الحق بعد عراك طويل وبعد أن أريقت دماء غزيرة فهو بذلك عزيز على من اكتسبوه فهم يفزعون لأقل مساس له ."

ولم تنقطع إضرابات العمال واستمر العمال فى تنظيم صفوفهم وتدعيم نقاباتهم وإنشاء نقابات جديدة لهم .

فأضرب عمال الحرير بدمياط وعمال ترام مصر الجديدة عام ١٩٢٢ .

وأضرب عمال السجاير "مالكونيان" عام ١٩٢٣ .

وفى اكتوبر ١٩٢٢ كون المنشقون على الوفد حزب "الأحرار الدستوريين" برئاسة عدلى يكن وضم جميع لجنة الأشقياء تقريبا منهم أحمد مدحت يكن ومحمد محمود وحافظ عفيفى ودسوقى أباظة وأحمد عبد الغفار وغيرهم ممن عرفوا بتأييدهم لعدلى يكن والقصر.

وقال عنهم الزعيم سعد زغلول "انشأو حزبا وسموه حزب العرش وما كان لغير الشيطان حزبا"

ووضع هذا الحزب كما يقول الرافعى "قاعدة التساهل مع الإنجليز وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ويسمونها كياسة .. ولم يذكر فى برنامجه كلمة الجلاء ولم يتألف استنادا إلى تأييد الشعب بل استنادا إلى سلطة الحكومة والقصر

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية إذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم بحقوق البلاد"

لقد كان هذا الحزب كما يقول شهدى عطية استمرارا لسياسة حزب الأمة قبل الثورة .. نفس السياسة ويكاد يكون نفس الأشخاص فمحمد محمود هو ابن محمود سليمان أحد مؤسسى حزب الأمة وحسن عبد الرازق عضو مجلس إدارة حزب الأحرار

الدستوريين هو أحد مؤسسى حزب الأمة أيضا وأحمد لطفى السيد أحد المؤسسين لحزب الأحرار الدستوريين كان رئيسا لتحرير الجريدة لسان حزب الأمة

وفى ١٩٢٢/١١/٢٩ اعتدى بالضرب على وزراء عبد الخالق ثروت عند خروج الملك فؤاد من الجامع الأزهر بعد الصلاة وذلك لتحقير الوزراء وإسقاط هيبتهم أمام الرأى العام فقدم عبد الخالق ثروت استقالته فى ذات اليوم.

وفى ١٩٢٢/١١/٣٠ كلف الملك فؤاد محمد توفيق نسيم بتأليف وزارته الثانية وكانت على النحو التالى : محمد توفيق نسيم للرئاسة وإسماعيل سرى للأشغال العمومية وأحمد ذو الفقار للحقانية ويحي إبراهيم للمعارف ومحمد توفيق رفعت للمواصلات ومحمود عزى الخارجية ويوسف سليمان للمالية وأحمد على للزراعة ومحمد إبراهيم للأوقاف ومحمود عزمى للحربية والبحرية.

وتجددت حوادث الاغتيالات كما استمرت المظاهرات للمطالبة بإطلاق سراح الزعيم سعد زغلول وصحبه.

وكان توفيق نسيم يعمل للسراى والإنجليز ولا يغضب أيا منهما ويحقق مطالبهما معا . فعدل محمد توفيق نسيم مشروع الدستور ومسخه فى كثير من مواده لصالح الملك وأدخل على المشروع تعديلات رجعية تقصف به تشبه الدستور الشمولى فحذف النص على أن الأمة مصدر السلطات وأعطى الملك حق تولية وعزل الوزراء وحق حل مجلس النواب بصورة مطلقة وحق إصدار مراسيم لها قوة القانون أثناء انعقاد المجلس .

كما حذف من الدستور النصوص الخاصة بالسودان وأن الملك ملك مصر والسودان استجابة لطلب الإنجليز.

وعقب الزعيم سعد زغلول على الدستور والمواد التى عدلت لصالح الملك فى عهد توفيق نسيم .

«إن هذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الأجنبى يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن وأنه كان يتعين أن تكون لجنة وضع الدستور منتخبة من الشعب وأنه كان يتعين عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلا من أن يعلنه الملك مباشرة .

وفى ١٩٢٣/٢/٥ استقالت وزارة توفيق نسيم بعد أن مسخت الدستور وشوهته

وفى ١٩٢٣/٢/٢٠ أصدر الوفد نداء أظهر فيه اعتراضه على تدخل الإنجليز فى تشكيل الوزارة وحث المصريين على القيام بمزيد من الاضطرابات ووقعت فى القاهرة عدة حوادث اعتداء على حياة البريطانيين فعين (حاكم عسكرى) بريطانى للقاهرة والجيزة واعتبرت بعض الجهات مناطق عسكرية وتم تغريم أهالى المناطق التى وقع فيها الاعتداء .

كما قامت سلطات الاحتلال بتفتيش بيت الأمة وإغلاقه بعد أن استولت على ما فيه من أوراق وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحراسة وحملت أعضاء الوفد مسئولية أية اضطرابات .

وأحدث إغلاق بيت الأمة أثرا عكسيا وقرر أعضاء الوفد متابعة اجتماعاتهم فى منزل المصرى السعدى .

وزادت الاغتيالات وإلقاء القنابل على الجنود البريطانيين فألقى القبض على أعضاء الوفد وهم : المصرى السعدى والسيد حسن القصبى وفخرى عبد النور ومحمود حلمى ونجيب الغرابلى وراغب اسكندر وتم نفيهم إلى الواحات ورفح وضموا اليهم القمص سرجيوس والشيخ أبو العيون .

فتألفت هيئة رابعة للوفد على الفور من حسن حسيب وعلى الشيمى وسلامة ميخائيل وحسن هلال ومصطفى بكير وإبراهيم راغب وعطا عفيفى وعبد الحليم البيلى واصدرت بيانا إلى الأمة بالمثابرة على الجهاد .

وفى ١٩٢٣/٣/١٥ كلف الملك فؤاد يحى إبراهيم بتاليف الوزارة واختار الملك جميع وزراء يحى ابراهيم على النحو التالى :

يحى إبراهيم للرئاسة وأحمد حشمت للخارجية ومحمد محب للمالية وأحمد زيور للمواصلات وأحمد ذو الفقار للحقانية ومحمد توفيق رفعت للمعارف وأحمد على للأوقاف ومحمود عزمى للحربية والبحرية وحافظ حسن للاشغال وفوزى جورجى المطيعى للزراعة .

وكان خمسة من أعضائها بما فيهم الرئيس أعضاء فى وزارة توفيق نسيم .

وفى ١٩٢٣/٤/١٩ أصدر الملك فؤاد الدستور طبقا للمشروع الذى وضعته لجنة الدستور محذوفا منه النصوص الخاصة بالسودان . وكان الزعيم سعد زغلول فى منفاه فى جبل طارق وزملاؤه فى سيشل وكان باقى أعضاء الوفد يحاكمون أمام المحاكم العسكرية وأهم ماجاء فيه :

- قرر مبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة (م٣) .

- حق ولاية المناصب مقصور على المصريين ولا يولى الأجانب من هذه المناصب إلا ما يعينه القانون فى أحوال استثنائية (م٣) .

- الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى مكفولة ولايجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون (م٤ ، ٥ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤) .

- لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون (م٦) .

- حظر نفى أى مصرى من الديار المصرية (م٧) وحظر تسليم اللاجئين السياسيين (م١٥١) .

- قرر حرمة المنازل (م٨) .

- قرر حرمة الملكية فلا ينزع عن أحد ملكه إلا للمنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون بشرط تعويضه عنه وحظر عقوبة المصادرة للاموال (م٩ ، ١٠) .

- كفل حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ومنع إنذارها أو تعطيلها أو إلغاءها بواسطة الإدارة (م١٥) .

- التعليم الأولى إلزامى ومجانى للمصريين من بنين وبنات (م١٩) .

- قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات (م٢٠ ،٢١) .

- جميع السلطات مصدرها الأمة (م٢٣) .

- لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك وإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه فى مدى شهر لإعادة النظر فيه فإذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر .

وإذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بأغلبية ثلثى الأعضاء اللذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه فإذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر (٣٦،٣٥،٢٥).

وللملك حق حل مجلس النواب وإذا حل فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (٨٨،٣٨) .

• الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (م٤٨) .

• الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل، وإذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (م٦١،٦٥) .

• يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون (الخمسان) ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة وثمانين ألفا من (المواطنين) وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفا ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات ومدة عضوية النائب خمس سنوات (م٧٤ وما بعدها) .

• يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور (٩٦) .

• القضاة مستقلون لاسلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون، وليس لأية سلطة فى الحكومة التدخل فى القضايا (م١٢٤) .

• لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون (م١٥٥) .

ورغم أن الشعب لم يؤخذ رأيه فى الدستور سواء فى جمعية تأسيسه أو غيرها ومع ذلك سرعان ما أصبح الشعب أشد الناس استمساكا به وإصرارا عليه وانقلب عليه الذين وضعوه ووصفه زعيمهم عبد العزيز فهمى بأنه ثوب فضفاض .

وأصبح القصر والأحرار الدستوريون أشد الناس عداوة له وقاموا بتعطيله وتزييفه أكثر من مرة .

وفى ١٩٢٣/٣/٢٧ اضطر الإنجليز تحت الضغط الشعبى إلى الإفراج عن الزعيم سعد زغلول .

« لأن استمرار اعتقاله يزيد من ثورة الهياج فى مصر ويحول دون تهدئة الخواطر بل ربما كان سببا فى كثرة الجرائم السياسية . »

وأذاع اللورد اللنبى نبأ الإفراج عن الزعيم سعد زغلول فى بلاغ أصدره يوم ١٩٢٣/٣/٣١ .

وسافر الزعيم سعد زغلول من جبل طارق إلى فرنسا .. "إكس ليبان" للاستشفاء .

وتلقت الأمة النبأ بالفرح والابتهاج والمظاهرات .

وفى ١٩٢٣/٤/٣٠ أصدر يحى إبراهيم قانون الانتخاب وهو أول قانون للانتخاب صدر فى عهد الدستور ويعطى حق الانتخاب لكل مصرى بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية.

ويجرى الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين: الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثين فينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا عنهم بشرط أن يكون سنه خمسا وعشرين سنة والثانية هى انتخاب مجلس النواب والمندوبون عن الثلاثين هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم ويجرى الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثين والثانية هى أن ينتخب كل خمسة عشر من المندوبين مندوبا عنهم بشرط أن يكون سنه ثلاثين سنة والثالثة ينتخب فيها المندوبون عن المندوبين عضو الشيوخ فى دائرتهم .

ويشترط فى النائب أن يكون سنه ثلاثين سنة واسمه مدرجا بجداول الانتخاب فى المحافظة التى ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبى دائرة انتخابه .

ويشترط فى عضو مجلس الشيوخ أن يكون سنه أربعين سنة وأن يكون اسمه مدرجا فى جدول الانتخاب فى جداول الانتخاب فى المحافظة التى ينتخب فيها وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه .

وفى أبريل ١٩٢٣ أفرجت السلطة العسكرية البريطانية عن المعتقلين فى مصر أعضاء الوفد وهم : المصرى السعدى والسيد حسين القصبى وفخرى عبد النور والأميرالاى محمود حلمى إسماعيل ومحمد نجيب الغرابلى وراغب إسكندر .

كما اطلق سراح عبد المقصود متولى وصادق حنين وعبد القادر حمزه ة وأحمد توفيق .

وأصدر اللورد اللنبى بلاغا بإلغاء منشوره السابق بتعيين حاكم عسكرى للقاهرة والجيزة .

وفى ١٩٢٣/٥/١٤ أطلق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وكانوا معتقلين فى ألماظة وهم حمد الباسل ومرقص حنا وويصا واصف وواصف بطرس غالى وعلى الجزار ومراد الشريعى وجورج خياط .

كما أفرج أيضا عن كثيرين من المعتقلين السياسيين .

وفى ١٩٢٣/٥/٢٦ أصدر يحى إبراهيم قانونا ينظم الأحكام العرفية ليتفادى عرضه على البرلمان وكان قانونا يضع فى يد الحكومة سلطات لاحدود لها تتضاءل فى ظلها الحريات والضمانات التى كفلها الدستور للمصريين وقوبل صدوره بالاستنكار والاستياء .

وفى ١٩٢٣/٥/٣٠ اصدر يحى إبراهيم قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات (١٩٢٣/١٤) قيد فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الوفد والشعب بجميع طوائفه.

وفى ١٩٢٣/٧/٥ أصدر يحى إبراهيم قانون التضمينات الذى أجاز جميع ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية منذ إعلان الأحكام العرفية فى عام ١٩١٤ ومنع الرجوع بالتعويض عن الإجراءات التى أصابت المصريين نتيجة للحكم العرفى .

وفى ١٩٢٣/٧/٥ أصدر اللورد اللنبى أمرا بإلغاء الأحكام العرفية .

وفى ١٩٢٣/٧/١٨ أصدر يحى إبراهيم قانون تعويضات الموظفين الأجانب منحهم مكافآت وتعويضات سخية حملت الخزانة أعباء جسيمة .

وفى ١٩٢٣/٦/١ أفرج عن أعضاء الوفد المعتقلين فى جزيرة سيشل وهم : الزعيم مصطفى النحاس، فتح الله بركات، عاطف بركات، مكرم عبيد، سينوت حنا فأبحروا من جزيرة سيشل وعادوا إلى مصر فاستقبلهم الشعب استقبالا حافلا .

وفى سبتمبر ١٩٢٣ عاد الزعيم سعد زغلول إلى مصر فاستقبله الشعب استقبال الابطال واحتفلت به الأمة احتفالات خالدة فى القاهرة والإسكندرية وكل المدن التى مر بها ولحن سيد درويش انشودة للزعيم سعد زغلول تحية له عند عودته إلى الوطن سنة ١٩٢٣ مطلعها

مصرنا وطننا سعدها أملنا	كلنا جميعا للوطن ضحيه
أجمعت قلوبنا هلالنا وصليبنا	أن تعيش مصر عيشة هنيه

وأعاد الزعيم سعد زغلول تنظيم الوفد من جديد على النحو التالى

الزعيم سعد زغلول رئيسا - الزعيم مصطفى النحاس سكرتيرا عاما - حمد الباسل - سينوت حنا - وجورجى خياط - وويصا واصف - مكرم عبيد - وفتح الله بركات - وعاطف بركات - ومرقص حنا - ومراد الشريعى - ومحمد علوى الجزار - وعلى الشمسى - واصف غالى: أعضاء

وأصبحت هيئة الوفد كاملة مؤلفة من هؤلاء وممن حل محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات وهم المصرى السعدى وحسن القصبى والشيخ مصطفى القاياتى وسلامة ميخائيل وفخرى عبد النور ومحمد نجيب الغرابلى ومحمود حلمى إسماعيل وراغب إسكندر وعبد الحليم البيلى وحسن حسيب هلال ومصطفى بكير وإبراهيم راغب وعطا عفيفى .

كما تم بعد الانتخابات تشكيل الهيئة الوفدية وتتكون من ثلاث هيئات هى : الهيئة الوفدية العامة والهيئة الوفدية البرلمانية والهيئة الوفدية الخاصة .

١) والهيئة الوفدية العامة تضم الشيوخ والنواب القائمين والسابقين ورؤساء اللجان الوفدية العامة فى المحافظات والمديريات ومن يرى الوفد ضمه إليها بقرار يصدر من رئيس الوفد - كما تضم أعضاء الوفد الذين لم ينجحوا فى الانتخابات وتختص بإبداء الرأى فيما يعرض عليها من الشئون السياسية العامة الخارجية والداخلية .

٢) والهيئة الوفدية البرلمانية العامة وتضم الشيوخ والنواب فى البرلمان القائم وأعضاء هيئة الوفد وتختص بإبداء الرأى فيما يعرض عليها من الشئون البرلمانية عامة

٣) والهيئة الوفدية البرلمانية الخاصة تتألف من الأعضاء الوفديين فى كل من المجلسين للبحث فى المسائل الخاصة بكل منهما

كذلك تكونت لجنة الوفد للسيدات ولجان الشباب الوفديين

كما تم تكوين لجان الوفد فى جميع أنحاء البلاد تعتبر قاعدة الحزب وهناك لجان عامة للمحافظات يتفرع منها لجان مركزية فى المدن وأخيرا لجان فرعية فى الأقسام والمراكز والقرى .

وقد تولى منصب سكرتير عام الوفد الزعيم مصطفى النحاس منذ تأليفه حتى سبتمبر ١٩٢٧ حيث انتخب رئيسا للوفد ثم تولى هذا المنصب مكرم عبيد من سبتمبر ١٩٢٧ حتى سبتمر ١٩٤٢ حيث فصل من الوفد .

وخلفه محمد صبرى أبو علم الذى ظل سكرتيرا عاما للوفد حتى وفاته عام ١٩٤٧ .

وتولى بعده عبد السلام فهمى جمعة منصب سكرتير عام الوفد كما تولى معه محمود سليمان غنام منصب سكرتير عام مساعد حتى منتصف عام ١٩٤٨ وبعدها تولى الزعيم فؤاد سراج الدين منصب سكرتيرعام الوفد حتى حل الأحزاب فى ينايرسنة ١٩٥٣.

وفى ١٢ يناير ١٩٢٤ أجرى يحى إبراهيم أول انتخابات برلمانية لانتخاب أول مجلس نيابى حققته ثورة ١٩١٩ وأسفرت نتيجة الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد الذى حصل على ١٩٥ مقعدا من عدد المقاعد البالغة ٢١٤ مقعدا أى بنسبة ٩٠٪ .

وحصل حزب الأحرار الدستوريين على مقعدين .

كما حصل الحزب الوطنى على مقعدين أيضا والباقى للمستقلين .

وكانت هذه الانتخابات بمثابة حكم أصدره الشعب على حقيقة حجم الاحزاب المعارضة للوفد .

وسقط يحى إبراهيم رئيس الوزراء فى الانتخابات . . .

وسقط فى الانتخابات كل الزعماء من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ومن يتعاطفون معهم أمثال عبد العزيز فهمى وإسماعيل صدقى ومحمود عبد الرازق ولم ينجح سوى محمد محمود لعصبيته فى أسيوط .

وكان من أولى نتائج هذه الانتخابات أن استقال عدلى يكن من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين وخلفه عبد العزيز فهمى ولم يلبث إلا قليلا حتى استقال هو الآخر وخلفه محمد محمود الذي ظل رئيسا للحزب حتى وفاته .

وجاء بعده الدكتور محمد حسين هيكل وبقى حتى حل الحزب فى ١٦ يناير سنة١٩٥٣ .

وكانت أحزاب الأقلية هى الورقة التى يستخدمها الإنجليز والسراى فى محاربة الأمة وتزييف إرادتها والتنكيل بابنائها

وظلت الأمة على ولائها للوفد وللزعيم سعد زغلول ثم الزعيم مصطفى النحاس طوال السنين لا تتزحزح .

وهكذا نجحت ثورة ١٩١٩ ودخلت ضمن تاريخ الثورات الوطنية الناجحة .

واستطاعت ثورة ١٩١٩ بفضل قيادة وصلابة الزعيم سعد زغلول ورفاقه المخلصين وعلى رأسهم الزعيم الوفى مصطفى النحاس وبفضل صمود الشعب المصرى وقوة إيمانه وتمسكه بحقوقه وحرياته والتفافه حول الوفد وزعيمه دون مبالاة بالموت أو الاعتقال، استطاعت الثورة أن تحقق الكثير من النتائج ونجحت فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فألغيت الحماية البريطانية على مصر وأصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة رغم التحفظات البريطانية الأربعة . .

ونجحت الثورة فى إقامة نظام دستورى للحكم فى مصر وإعلان دستور يؤكد أن الأمة مصدر السلطات .

رغم محاولات الملك بتضمين الدستور بعض المواد قيدت إرادة الأمة كحق الملك فى حل البرلمان وتأجيل انعقاده وتعيين الوزراء وعزلهم . . . إلخ مما أتاح للملك وأحزاب الأقلية حكما إرهابيا بلا دستور ولا برلمان أحيانا . . .

إلا أن الدستور حقق للشعب الكثير من الحريات وأتاحت الحياة البرلمانية كشف أعداء الشعب وعملاء الاستعمار والسراى . . .

ونجحت ثورة سنة ١٩١٩ فى بعث النهضة الاقتصادية وتشجيع المشروعات الوطنية. وكان أهم ثمار الثورة تأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ وشركاته الوطنية بعد ذلك وسط المظاهرات والاضطرابات السياسية . واستطاع بنك مصر إنشاء العديد من المؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة وعلى رأسها شركة مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى .

وفى عهد حكومة الوفد سنة ١٩٣٠ أقيم نظام جمركى يحمى الصناعة الوطنية الناشئة بأن فرض ضرائب عالية نسبيا على الصناعات الأجنبية التى يمكن صنعها محليا وكان هذا الإجراء نقطة تحول فى تاريخ ونهضة الصناعة الوطنية

كما تم فى عهد الوفد أيضا تمصير البنك الأهلى المصرى وتحويل الدين الأجنبى إلى قرض وطنى، ومنع تملك الأجانب للأراضى الزراعية .

ثم كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية فى عهد حكومة الوفد أيضا مما أتاح فرض الضرائب على المشروعات الأجنبية وزيادة الإيرادات للدولة وأفسح المجال للصناعة الوطنية لتنافس الصناعات الأجنبية القائمة .

وزادت رؤوس الأموال المصرية المستخدمة فى الصناعة والتجارة كما زاد الإنتاج وبوجه خاص إنتاج المنسوجات القطنية .

كما زاد عدد العمال المستخدمين فى المشروعات القطنية زيادة كبيرة .

وحققت ثورة سنة ١٩١٩ نهضة اجتماعية كبيرة وخرجت المرأة لأول مرة واشتركت فى المظاهرات والصراع الوطنى ووجدت لها مكانا فى جميع مراحل التعليم وفى معظم الوظائف .

كما انتشرت نهضة أدبية وتعليمية وارتفعت ميزانية التعليم وزاد إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات وعدد الطلبة بها فضلا عن تقرير مجانية التعليم الابتدائى والثانوى والفنى فى عهد الوفد بعد ذلك .

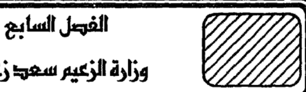
وزاد الاهتمام بالفلاحين ورعاية شئونهم بعد أن شاركوا فى الثورة مشاركة فعالة وكان لدورهم البارز أثر كبير فى نجاحها فصدرت العديد من التشريعات لحمايتهم وتخفيض الضرائب عن صغارهم أو إعفائهم منها .

كما نهضت الحركة التعاونية وانتشرت الجمعيات التعاونية فى الريف والمدن واهتم الوفد برعايتها .

ونشطت الحركة العمالية خلال الثورة ولعب العمال دورا كبيرا ومؤثرا فيها وازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين أحوالهم والمطالبة بحقوقهم فزاد عدد النقابات فى مصر وازدهرت الحركة النقابية وتحققت على يد الوفد كثير من المكاسب العمالية .

وأخيرا نجحت الثورة فى تأكيد القيم الدينية ومبادئ الأخلاق وكرامة الإنسان المصرى وترسيخ شعار الوحدة الوطنية، وكانت الوحدة الوطنية الرائعة التى تمت خلال ثورة سنة ١٩١٩ أعظم إنجازات الثورة .

وكان ذلك دافعا للثوار ليقدموا أرواحهم بلا تردد جنودا مخلصين للوطن والشعب من أجل الحرية والاستقلال .



الفصل السابع
وزارة الزعيم سعد زغلول

وفى ١٩٢٤/١/٢٨ تولى الزعيم سعد زغلول تشكيل أول وزارة وفدية على أثر حصول الوفد على أغلبية ساحقة فى أول مجلس نيابى بعد ثورة ١٩١٩ .

وضمت الوزارة لأول مرة وزيرين من الأقباط هما مرقص حنا للأشغال العمومية وواصف بطرس غالى للخارجية، ورغم اعتراض الملك فؤاد على ذلك بحجة أن التقاليد جرت بالاكتفاء بوزير قبطى واحد إلا أن الزعيم سعد زغلول رفض هذه الحجة وقال "إن مصر للمصريين وأنه لا يفرق بين مسلم وقبطى"

وهذه إحدى سمات الوفد البارزة الذى ظل دائما رمزا للوحدة الوطنية فى البلاد .

كما ضمت الوزارة الزعيم مصطفى النحاس وزيرا للمواصلات ومحمد فتح الله بركات للزراعة ومحمد نجيب الغرابلى "أفندى" وكان محاميا ناشئا للحقانية (العدل) ولما كان أفنديا كان تعيينه فى حد ذاته تحديا للقيم المظهرية التى كانت لطبقة الباشوات فقط .

كما ضمت الوزارة محمد سعيد للمعارف ومحمد توفيق نسيم للمالية وأحمد مظلوم للأوقاف وحسن حسيب للحربية والبحرية وكانوا جميعا من الوفديين فى ذلك الوقت .

ومحمد سعيد وتوفيق نسيم من رؤساء الوزراء السابقين وأحمد مظلوم كان رئيسا للجمعية التشريعية وكان الزعيم سعد زغلول يأمل فيهم خيرا نظرا لخبرتهم .

والزعيم مصطفى النحاس ومرقص حنا ونجيب الغرابلى وفتح الله بركات والزعيم سعد زغلول نفسه كانوا من صميم الشعب ومن الفلاحين .

وعمت البلاد فرحة كبرى لتولى الزعيم سعد زغلول رئاسة الوزارة أملا أنها قادمة على حياة الاستقرار والرخاء والبناء من أجل جماهير الشعب، ولكنها سرعان ما أفاقت من أحلامها على الأزمات والدسائس التى وضعتها سلطات الاحتلال والسراى فى طريق الزعيم سعد زغلول للحيلولة دون استمراره فى الحكم وحتى لا يستقر حكم الشعب بالشعب للشعب .

وفى ١٩٢٤/٣/٢٣ جرت انتخابات مجلس الشيوخ وكان عددها ٧١ دائرة وجرت انتخابات حرة وفاز المرشحون الوفديون فى معظم الدوائر .

وكان الدستور ينص على أن ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ بالانتخاب والخمسين بالتعيين .

وبدأ الزعيم سعد زغلول كفاحه الديمقراطى والدستورى ضد الملك فؤاد عندما قام خلاف بينهما حول من له حق تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ وعددهم ٤٨ عضوا .

وتمسك الملك فؤاد بنص المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أنه "يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

وتمسك الزعيم سعد زغلول بالمادة ٤٨ من الدستور والتى تنص على أن "الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ."

والمادة ٥٧ من الدستور التى تنص على أن "مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة" .

والمادة ٦٠ من الدستور التى تنص على أن "توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون " .

والمادة ٦٢ من الدستور التى تنص على أن "أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال " .

وقامت المظاهرات تأييدا للزعيم سعد زغلول، واضطر الملك إلى قبول التحكيم واحتكم الفريقان إلى البارون فاد دن بوش البلچيكى والنائب العام للمحاكم المختلطة الذى أفتى بأن "عدم مسئولية الملك تعتبر أساسا لذلك النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية بل يمتد إلى جميع أعمال الملك فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ولذلك فإن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء" وهكذا انتصر الزعيم سعد زغلول لإرادة الأمة.

وفى ١٥/٣/١٩٢٤ تم افتتاح البرلمان وكان يوما مشهودا فى تاريخ مصر فلأول مرة بعد الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ يجتمع نواب البلاد وشيوخها بعد انتخابات حرة فى برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة وإرادتها .

واجتمع أعضاء مجلسى النواب والشيوخ فى دار البرلمان فى هيئة مؤتمر وألقى الزعيم سعد زغلول خطاب العرش طبقا للدستور .

وحرص الزعيم سعد زغلول أن يضمن خطاب العرش وعدا بالعمل على حماية العمال وأنه ينوى اتخاذ التدابير اللازمة لذلك .

وكانت سياسة الزعيم سعد زغلول والاتجاه العام لوزارته يؤكدان :

عدم السماح للمندوب السامى بالتدخل فى سياسة الوزارة وتأكيد العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان .

تأكيد النظام الدستورى والوقوف فى وجه الحكم المطلق، وأن الأمة مصدر السلطات.

تحرير الحياة الاقتصادية من التبعية والسيطرة الأجنبية وتخفيض الإنفاق الحكومى وتخفيف الضرائب على المواطنين .

تشجيع الصناعة المصرية وإفساح المجال أمام رأس المال الوطنى وحماية الفلاح وثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان .

العمل على نشر التعليم وتعميم المكتبات والعناية بالأطفال وحماية المرأة والعمال والرعاية الصحية.

وكان أول ما قامت به وزارة الزعيم سعد زغلول الإفراج عن باقى المسجونين السياسيين الذين قضت المحكمة العسكرية بإدانتهم خلال ثورة ١٩١٩ وفى مقدمتهم عبد الرحمن فهمى وزملاؤه فتم الافراج عنهم جميعا .

وفى أول اجتماع لمجلس الوزراء قال الزعيم مصطفى النحاس لزملائه "إننى أفقركم مالا ولكنى متنازل عن بدل السيارة الذى يدفع لنا " فاستجاب له زملاؤه وتضامنوا معه فى موقفه.

وقرر مجلس الوزراء إلغاء بدل السيارات الذى كان مقررا للوزراء وقدره ٤٠ جنيها شهريا .

وهذه سياسة الوفد فى إنكار الذات بداية بقياداته القدوة والمثل فى التضحية من أجل الشعب دائما وأين هذا مما يحدث الآن .

ومن أهم الأعمال التى تمت فى عهد وزارة الزعيم سعد زغلول صدور قانون الانتخاب المباشر (٤ لسنة ١٩٢٤) وجعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ وخفض سن الناخب لانتخاب عضو مجلس الشيوخ إلى ٢٥ سنة وأبقى سن الناخب ٢١ سنه لانتخاب عضو مجلس النواب .

كما قررت وزارة الزعيم سعد زغلول أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه فى مصروفاتها العادية بل يخصص لاستهلاك الدين العام .

كما قررت بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين .

وحذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانيـة.

وحذف المبالغ التى كانت تدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصرى عند دخولها السودان .

وسحب المبلغ المودع بنك إنجلترا من الاحتياطى .

وإنشاء ١١٠ مدارس أولية وتخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك .

وإعطاء سلف لشركات (جمعيات) التعاون تنشيطا وتشجيعا للحركة التعاونية .

وأن تكون الإعانات الحكومية للجمعيات الخيرية شاملة الجمعيات المصرية وكانت مقصورة على الجمعيات الأجنبية .

واختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب .

وأن تفضل الحكومة فى مشترياتها من منتجات الصناعة والزراعة الأهلية وأن تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة.

وهكذا حققت وزارة الزعيم سعد زغلول الكثير من برنامجها فى الإصلاح الداخلى .

وعند اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون قام خلاف مع بعثة الآثار البريطانية التى كانت تعارض إجراءات وزارة الاشغال فى المحافظة على محتويات المقبرة .

وهاجت الصحف الأجنبية واتهمت الحكومة بكراهية الأجانب، ولم تحفل الوزارة فقامت على الفور بإلغاء الترخيص الممنوح للبعثة ووضعت يدها على المقبرة ومحتوياتها وأقامت عليها حراسة دقيقة لصيانتها من عبث العابثين ولولا ذلك لتسربت هذه الكنوز إلى الخارج وضاعت على البلاد .

وأوقفت وزارة الزعيم سعد زغلول الموظفين الأجانب وخاصة الإنجليز عند حدهم وتضاءلت سلطتهم فى عهدها مما جعلهم يدبرون المكائد لها .

ورفض الزعيم سعد زغلول تجديد عقد المستشار القضائى لوزارة الحقانية .

كما رفض الاشتراك فى الاحتفال بالعيد الخمسين للمحاكم المختلطة باعتبار هذه المحاكم حالة شاذة تمس كفاءة القضاء الوطنى واستقلاله .

واصدر الزعيم مصطفى النحاس بوصفه وزيرا للمواصلات قرارا بإعفاء المستر جورجى مدير عام السكة الحديد الإنجليزى وعين أول مدير مصرى لها هو المهندس عبد الحميد سليمان .

كما رفض الزعيم سعد زغلول تسليم عشرة مجاهدين إلى إيطاليا عبروا الحدود لاجئين إلى مصر .

وهكذا حرص الزعيم سعد زغلول فى سياسته للوزارة على سلطتها الدستورية ولم يقبل أى تدخل من أحد .

وبالنسبة للحركة العمالية فقد كان اتحاد النقابات بالإسكندرية فى ذلك الوقت بمثابة الجناح العمالى للحزب الشيوعى وكان يضم نظريا شعبتين إحداهما للعمال الأجانب والأخرى للعمال المصريين .

وكان الحزب الشيوعى يضم أعضاء غالبيتهم من الأجانب من اليونانيين والنمساويين والروس اليهود عدا محمد حسنى العرابى السكرتير العام للحزب والشيخ صفوان أبو الفتوح وهو أزهرى تولى مهمة السكرتير المساعد للشعبة العربية باتحاد النقابات يعاونه عامل مصرى هو الشحات إبراهيم وأنطون هارون المحامى اللبنانى وعضو الحزب وكان يعمل مستشارا قانونيا بالاتحاد فيما عدا هؤلاء الأربعة كانت جميع قيادات الحزب الشيوعى واتحاد النقابات من الأجانب اليهود ومعظمهم من اليهود الروس بزعامة جوزيف روزنتال فلا يمكن أن نعتبر هذا الحزب حزبا مصريا أو نعتبر اتحاد النقابات اتحادا عماليا خالصا؛ وذلك لسيطرة اليهود الأجانب على قيادته والأسماء المصرية الموجودة فيهما لقلة عددها كانت لا تأثير لها .

وقاد الحزب الشيوعى سلسلة من الاضرابات فى مدينة الإسكندرية احتل فيها العمال المصانع ورفعوا عليها الأعلام الحمراء بقصد إحراج حكومة الزعيم سعد زغلول أول حكومة جاءت نتيجة انتخابات حرة .

ففى يوم ٣ مارس سنة ١٩٢٤ توجه عمال مصنع الخواجات أبى شنب إلى المصنع عندما علموا أن مطالبهم أحيلت إلى لجنة التوفيق بقصد احتلاله ودخلوا المصنع عنوة حيث تمكن ٢٥٠ عاملا من دخول المصنع من غير أبوابه العادية .

وفى اليوم التالى توجه بعض رجال المحافظة إلى المصنع لإقناع العمال سلميا بمغادرته ولكنهم رفضوا الرضوخ وهنا نقل وكيل وزارة الداخلية إلى المعتصمين النداء الذى وجهه الزعيم سعد زغلول إليهم ونصه كالتالى :

" إنكم إن احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابا فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون" .

ويقول مراسل الأهرام أن هذا النداء فعل كفعل السحر لأن العمال لم يكادوا يسمعونه حتى نسوا الاضراب وخطة احتلال المصانع وخرجوا من المكان بهدوء" .

وبعد ذلك وبناء على أمر النائب العام محمد إبراهيم فى ١٩٢٤/٣/٤ تم إلقاء القبض على الأربعة المصريين فى الحزب الشيوعى بتهمة أنهم قادة الحزب بالإسكندرية وهم :

محمود حسنى العرابى - أنطون هارون المحامى - الشيخ صفوان أبو الفتح - الشحات إبراهيم . وتبع ذلك حملة اعتقالات بأمر النيابة العامة شملت صمويل كيرسون وعدداً من خارج الإسكندرية فى القاهرة وغيرها منهم روبرت جولدنبرج .

وفى ١٩٢٤/٣/١٤ اصدرت محافظة الإسكندرية بيانا بنتيجة تحقيقات النيابة الأهلية الخاصة بماسمته الحركة الشيوعية جاء فيه :

"فى خلال الفترة من ١٩٢٣/٩/١٠ إلى أول مارس ١٩٢٤ ارتكب كل من محمود حسنى العرابى والشيخ صفوان أبو الفتح والشحات إبراهيم وأنطون هارون ومحمد إبراهيم الشحات ومحمد الصغير واخرون الجرائم الآتية بدائرة الإسكندرية وغيرها من بلاد القطر المصرى :

أولا :- نشر أفكار ثورية مخلة بمبادئ الدستور المصرى ومغايرة له وتحبذ تغيير النظم الأساسية فى الهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب ووسائل أخرى غير مشروعة .

ثانيا : - تحريض عمال بعض الشركات على ارتكاب جريمة استعمال القوة والإرهاب والتهديد والتدابير غير المشروعة والاعتداء على حق أصحاب الأعمال المذكورة فى العمل وفى الاستخدام باحتلال المصانع التى يشتغلون فيها وتهديد أصحابها إذا هم لم يجيبوا مطلبهم واستخدموا غيرهم" .

وقد بلغ عدد الذين ألقى القبض عليهم ١٩ شخصا قدم للمحاكمة منهم ١١ وصدرت ضدهم أحكام متفاوتة بخلاف الذين تم ترحيلهم عن مصر من الأجانب وبلغ عددهم ٨٦ شخصا . وهذا العدد الكبير من الأجانب يكشف أن الحركة لم تكن مصرية خالصة أو لصالح العمال المصريين .

ويعترف أحد قيادات اليسار فى مصر (شهدى عطية فى كتابه تاريخ الحركة الوطنية) أن هذا الحزب "الشيوعى" قد ارتكب أخطاء كثيرة لعدم فهمه طبيعة القضية الوطنية وضرورة التعاون مع حزب الوفد قائد الكفاح الوطنى .

ونضيف أنه بعد صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ بشأن مكافحة الشيوعية - فى عهد عبد الخالق ثروت - وتشديد العقوبات على من يعمل على تغيير شكل الحكم والترويج

للشيوعية والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ فى عهد عبد الخالق ثروت أيضا بوضع قيود على حق الإضراب بعد أن كان حرا .

هذه القوانين التى وضعت فى عهود سابقة لم تكن تبيح نشاطهم ولم تكن الظروف تسمح بتعديلها أو إلغائها أيا كان الرأى بشأنها إلا بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة مثلها مثل كافة القوانين الأخرى التى كانت تصدر فى مصر وتمس مصالح الأجانب حتى إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٦ .

والزعيم سعد زغلول كان فى معارك مع الاستعمار الإنجليزى والملك وأحزاب الأقلية من أجل الاستقلال وحماية الدستور والذين يقومون بالقلاقل يتحركون من خلال قيادات من الأجانب وهؤلاء الأجانب لاولاء لهم لمصر .

فى الوقت الذى تعرض فيه الزعيم سعد زغلول لهجوم شديد وحملة صحفية عنيفة بسبب عدم استخدامه القوة ضد العمال المعتصمين .

ولم يجد الزعيم سعد زغلول بدا من وقف هذه القلاقل المشبوهة وتطبيق حكم القانون بشأنها، وليس صحيحا ما ذكره البعض أن عاملا قتل فى عهد الزعيم سعد زغلول لأن الزعيم سعد زغلول لم يستخدم العنف فى مواجهة إضرابات العمال - ولم يتدخل الجيش على الإطلاق - بدليل اتهامه بالميل نحو العمال ورفضه استعمال القوة لإجبار العمال على استئناف العمل .

ويقول الدكتور رؤوف عباس حامد فى كتابه الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية "اتهمت حكومة الشعب برئاسة سعد زغلول باحتضان حركة العمال وتهيئة الظروف لنشر الشيوعية فى مصر، ورودت لهذا الاتهام الصحف الأجنبية الصادرة فى مصر مثل الأجيبشيان جازيت والصحف العربية الممالئة للإنجليز مثل المقطم ولذلك لم تجد حكومة الشعب بدا من تصفية اتحاد النقابات والحزب الشيوعى لدرء "هذا الاتهام عن نفسها" .

ولكن السلطات البريطانية هولت فى الأمر، وقدرت تأثير نشاط الحزب على العمال المصريين تقديرا كثيرا يفوق حجمه الحقيقى، لإحراج حكومة سعد زغلول وإظهارها بمظهر العجز عن حماية المصالح الرأسمالية التى كانت فى معظمها استثمارات أجنبية، ولإيجاد

مبرر لتصفية حركة العمال التى أصبحت تقض مضاجع رأس المال، وتطالبه بتحسين ظروف العمل وشروطه، بل وتطالب الحكومة بإصدار التشريعات التى تحدد التزام رأس المال قبل العمال وتعترف بحق العمال فى تكوين النقابات للدفاع عن مصالحهم" .

وجاء بمذكرة جريفز (القائم بأعمال مدير الإدارة الأوربية) ضمن الوثائق البريطانية عن أسباب الاضطرابات العمالية فى عهد الزعيم سعد زغلول أنها :

١ - عجز التشريعات العمالية الحالية عن مواجهة المتطلبات الضرورية لتوفير الحماية لكل من الشعب وأصحاب الأعمال والعمال .

٢ - عولجت الاضطرابات عند قيامها فى معظم الأحوال بالتخاذل والتردد، فإن سياسة التوفيق التى تتجه إلى التركيز على الاحتفاظ بأصوات الناخبين أدت فى كثير من الأحوال إلى منع البوليس من التدخل الضرورى .

٣ - عومل المحرضون على الشغب بقدر كبير من الليونة رغم تجمع بعض الأدلة ضدهم وكان يطلق سراحهم عادة بكفالة دون تقديمهم إلى المحاكمة .

٤ - فى كثير من الأحوال اعترف بالمشاغبين المحترفين ممثلين للعمال ومتحدثين بلسانهم رغم أنهم لم يكونوا من بين عمال الشركات التى حدثت بها الاضطرابات .

٥ - وجود سعد زغلول باشا فى السلطة الذى يعده معظم العمال المصريين أقوى الرجال وأكثرهم محبة لديهم شجعهم على الاعتقاد أنه سيتدخل بصورة فعالة لصالحهم عندما ينشب الصراع بينهم وبين أصحاب الأعمال ، وخاصة إذا كان الآخرون من الأوربيين .

كما أن الإجراءات الغامضة نسبيا التى اتخذتها الحكومة لمواجهة الاشتراكيين الشيوعيين لم تخدع الكثير من العمال" .

وفى التقارير التى أوردتها الأجبشيان جازيت فى أعدادها تحت عنوان "الحركة الشيوعية فى مصر" قدمت الجريدة لهذه التقارير بالإشارة إلى أن البلاد قد سادتها حالة من التسيب فى ظل حكومة الوفد التى تعادى المصالح المالية الأجنبية وتعادى كل ما هو أجنبى فى البلاد فسمحت للعمال باتباع الأساليب البلشفية، وتواطأت الحكومة معهم

فحالت دون تمكين كبار ضباط البوليس الإنجليز من وضع حد لنشاط العمال بالقوة واختارت الجريدة واقعتين محدودتين للدلالة على رأيها هذا هما إضراب عمال شركة أسمنت المعصرة واعتصاب عمال شركة زيوت أبى شنب بالإسكندرية . وذكرت أن وزير الداخلية رفض الموافقة على اقتراح رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة لإرسال قوة كبيرة تحمل عمال شركة الأسمنت على استئناف العمل بالقوة، كما اتهمت الحكومة بالتراخى فى مواجهة اعتصاب عمال شركة الزيوت بالإسكندرية .

كما حملت جريدة "التايمز على الحكومة المصرية أنها لم تسلك مسلك الحزم فى قمع الاعتصابات" .

وهكذا تهاجم صحف الاستعمار الزعيم سعد زغلول فى حياته ويهاجمه أوصياء الحركة العمالية فى مماته .

وبعد هذا يتباكى البعض على حل اتحاد النقابات الذى كان يخضع تماما لليهود الأجانب ويبالغون كثيرا فى حجمه وتأثيره هو والحزب الشيوعى ويهاجمون الزعيم سعد زغلول لأنه لم يسمح للنفوذ الأجنبى المشبوه بين العمال .

وتألفت فى مجلس النواب لجنة للعمال والشئون الاجتماعية برئاسة العضو الوفدى حسن نافع ضمت كثيرين من النواب الوفديين الذين عرفوا باهتمامهم بشئون العمال والنقابات العمالية .

وقد تقدم العضو الوفدى حسن نافع باقتراح إنشاء مكتب للعمل يحل محل لجان التوفيق والتحكيم ويشكل من رجال القضاء والاجتماع والإدارة . . . إلخ، وإرسال لجنة من أعضاء المجلس إلى أوربا لزيارة المصانع وتفقد حالة العمال هناك وخاصة فى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ودراسة قوانين العمال للاسترشاد بها فى وضع التشريعات العمالية . وكان لهذه اللجنة نشاط ملموس فى شئون العمال وأثر كبير فى تنفيذ مقترحاتها وآرائها بعد ذلك .

وعندما تزايدت المنازعات العمالية بشكل لم تستطع لجنة التوفيق والتحكيم معه أن تلاحق العمل على بحثها فى وقت مناسب قدم الزعيم سعد زغلول مذكرة إلى مجلس الوزراء بإلغاء لجنة التوفيق المنشأة فى ١٩١٩/٨/١٨ وتكوين لجان للتوفيق فى المحافظات والمديريات للنظر فى منازعات العمال للتخفيف عن اللجنة المركزية وتوزيع اختصاصها

ومسئولياتها على لجان يمكن أن تنظر فى منازعات العمال فى كل محافظة أو مديرية على حدة وكانت اللجنة الجديدة تتكون من :

المحافظ أو المدير بصفته رئيسا، رئيس النيابة أو نائب المديرية أو المحافظة، قاض بالمحكمة الأهلية يعينه وزير الحقانية (العدل)، مندوب عن أصحاب الأعمال، مندوب عن العمال .

وكان لهذه اللجنة نفس الاختصاصات التى خولت اللجنة السابقة فى ١٩١٩/٨/١٨ ولأول مرة يمثل مندوب عن العمال فى لجنة رسمية .

ودفعت الأحداث سنة ١٩٢٤ إلى اهتمام الوفد بالحركة العمالية وتولى هذه المهمة عبد الرحمن فهمى نظرا لما يتمتع به من قدرات تنظيمية وشعبية كبيرة خلال ثورة سنة ١٩١٩ وفى تنظيم حركة مقاطعة لجنة ملنر وانتخب فى أول مجلس للنواب عن دائرة عابدين .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن فهمى فى مذكراته «وفى شهر مارس ١٩٢٤ وبعد خروجى من السجن بنحو شهر وبضعة أيام حضر لمنزلى نفر من طوائف العمال المختلفة وعلى رأسهم شخص يدعى محمد أفندى طلبوا منى على لسان محمد أفندى أن أترأس نقاباتهم، وكانوا على ما اذكر نائبين عن أربع طوائف فبينت لهم أنى لا أقبل الزعامة على أربع نقابات فقط فإن كان لابد من ذلك فليجمعوا شمل باقى النقابات فى القطر وعندئذ أقبل هذه الزعامة على ما فيها من مشاغل ومتاعب .

ولم تكد تمر أيام حتى سرت فكرة جمع شمل النقابات فى صفوف العمال فرحبوا بها وأخذ أعضاء النقابات يتوافدون علىّ جماعات فلما رأيت هذا النشاط من جانب العمال ايقنت بفلاح العمل الذى نحن قادمون عليه وعلى ذلك قبلت زعامتهم كطلبهم .

وفى ١٩٢٤/٣/١٥ شكلت مجموعة النقابات نقابة جديدة باسم النقابة العامة للعمال بالقطر المصرى تولى رئاستها عبد الرحمن فهمى .

وفى منتصف أبريل ١٩٢٤ عقب تأسيس النقابة العامة للعمال بالقطر المصرى بشهر واحد قام عبد الرحمن فهمى بتشكيل اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال وادى

النيل وكانت تضم مستشارى ورؤساء بعض النقابات وهم حامد البارودى وعبد العاطى سليم عبده ومحمود حسن جازيه وعلى لهيطة وعلى الشمسى ومكرم عبيد وراغب إسكندر وشفيق منصور والسيد خضر وحسن نافع .

وبدأت اللجنة التحضيرية الاتصال بنقابات العمال ومراجعة القوانين وإجراء التعديلات اللازمة لها وتأسيس نقابات للطوائف التى ليست لها نقابات .

وكون عبد الرحمن فهمى فروعا للنقابة العامة للعمال فى أنحاء القطر المصرى وكان لها نشاط عمالى ملموس، ومن هذا النشاط الاحتفال لأول مرة فى تاريخ مصر بعيد العمال العالمى فى أول مايو سنة ١٩٢٤ فى وزارة الزعيم سعد زغلول وعيد العمال هو ذكرى قيام السلطات الأمريكية فى شيكاغو فى مايو سنة ١٨٨٦ بتقديم أربعة من العمال لمحاكمة غير عادلة بتهمة التخريب وقتل رجال الأمن وقامت بإعدامهم ثم ظهرت بعد ذلك براءتهم .

وكان احتفال العمال بهذا العيد مظهرا من مظاهر التضامن مع عمال العالم الغربى.

ففى ٢ مايو ١٩٢٤ احتفل عمال الإسكندرية وطنيين وأجانب بعيد أول مايو احتفالا عظيما سار العمال الوطنيون صباحا من نادى النقابة بموكب منظم تتقدمه الموسيقى ورجال البوليس حتى التقوا بالعمال الأجانب العاملين بمصر فغص المكان بالعمال وتبادلوا التهانى والخطب ثم استأنف الجميع موكبهم مخترقين شوارع المدينة هاتفين بحياة العمال وبالاتحاد وبالوفد وزعيمه سعد زغلول ثم انفض الموكب بنظام شامل وسرور تام.

وفى مايو ١٩٢٤ استقبل الزعيم سعد زغلول وفدا من الإسكندرية يمثل موظفى الشركات التجارية والدوائر للمطالبة بإصدار قانون تحديد ساعات العمل والإجازات والمكافآت وقد كلف الزعيم سعد زغلول على أثر ذلك حسن نافع بإعداد مشروع قانون للعمل الذى فعلا أعد مشروعا استند فى إعداده إلى القانون الفرنسى ولكن سقوط وزارة الزعيم سعد زغلول بعد ذلك عرقل عرضه على البرلمان .

وخطب الزعيم سعد زغلول أكثر من مرة فى الاجتماعات العمالية معلنا تأييده لوحدة العمال مثنيا على نشاط عبد الرحمن فهمى وحسن نافع وسط العمال.

وفى حفلة أقامتها نقابة عمال شركة السكة الحديدية وواحات عين شمس فى ٥ يوليو ١٩٢٤ لتكريم الزعيم سعد زغلول قال " أفرح كثيرا وأسر كثيرا كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العمالية فقط بل هى منبثة أيضا وعلى الأخص من الطبقة التى سماها حسادنا "طبقة الرعاع" وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم" ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا لما قامت لها قائمة ولما انتشرت هذا الانتشار ولما انتصر المبدأ الوطنى، فطبقة الرعاع هى الطبقة الأكثر عددا فى الأمة والتى ليس لها صالح خاص والتى مبدؤها ثابت على الدوام .

مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان. إن الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف فى المنصب العالى إذا قال "يحيا الوطن" فإنما يقول تحيا وظيفتى أو مصلحتى "ولذلك رأيت كثيرا من ارباب تلك المصالح تقلبوا أو تغيروا ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم "

وفى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٤ تم الانتهاء من إعداد لائحة الاتحاد العام لنقابات عمال وادى النيل ونشرت فى العدد الخامس من مجلة اتحاد العمال وتضمنت ثمانية أبواب وحددت اللائحة أهداف الاتحاد فى المادة الخامسة وهى

أولا : إيجاد مركز رئيسى ترتبط بـه جميع نقابات العمال والطوائف بالقطر المصرى .

ثانيا : تنظيم حركة العمال وتوحيد مجهوداتهم والوصول بهم إلى كل ما فيه الخير لهم أدبيا وماديا واجتماعيا وصحيا واقتصاديا .

ثالثا : الإشراف على نقابات العمال والطوائف التابعة له .

رابعا : الاتصال باتحادات العمال فى بلاد العالم المختلفة والاشتراك فى مؤتمراتهم .

خامسا : إنشاء وتعميم النقابات للعمال وأصحاب المهن والحرف والطوائف الأخرى بالقطر المصرى

سادسا : الدفاع عن مصالح العمال وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة والسعى لاعتراف الحكومة بهيئاتهم

سابعا عقد مؤتمرات دورية فى مختلف عواصم القطر المصرى للبحث فى شئون العمال عامة

ثامنا : العمل على إيجاد تشريع خاص لحماية العمال قبل أصحاب رؤس الأموال وأرباب الأعمال بتحديد ساعات العمل وتقدير الأجور وترتيب المعاشات والمكافآت والإعانات فى حالة العطل والعجز والإصابة ومنح الإجازات والعلاوات ووضع نظام للمرتبات وإعداد الوسائل ليسهل سكنهم وتعليم أبنائهم ووقاية صحتهم .

وخصصت اللائحة الباب السابع لواجبات الاتحاد وحماية أعضائه بالنسبة للعلاج والمساعدة فى حالة البطالة والإصابة . . . . . إلخ .

والذين هاجموا أهداف الاتحاد لم يحددوا ما هى الأهداف الأخرى التى تجاهلها أو لم ينص عليها الاتحاد فى لائحته فى الوقت الذى لم ينشروا فيه أهداف اتحاد نقابات العمال الذى كونه الحزب الشيوعى اكتفاء بنشر برنامج الحزب وهو برنامج سياسى لايصلح وحده برنامجا لاتحاد نقابات العمال، وأى نفوذ أو سيطرة للأجانب على أى حركة وطنية أو عمالية أو حتى خيرية أمر مرفوض ويجب الحذر منه دائما ونكرر بأنه يجب الحذر منه دائما . . . .

وقد اعترفت لائحة اتحاد نقابات عمال وادى النيل باستخدام سلاح الإضراب عن العمل مراعية فى ذلك أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ على النحو التالى :

مادة ٤٥ – لمجلس إدارة الاتحاد إعلان الإضراب العام والإضراب الجزئى وهو الذى يعين ابتداؤه والقواعد التى يدار عليها والغرض منه .

مادة ٤٦ – قرارات الإضراب العام تصدر عن ٨٠٪ من أعضاء مجلس الاتحاد وبأغلبية ٦٠٪ منهم .

مادة ٤٧ – يتولى مجلس إدارة كل نقابة تنفيذ قرارات الإضراب وإدارته بمقتضى الخطط التى يرسمها الاتحاد .

مادة ٥٠ – يحق للاتحاد العام أن يعلن الإضراب الجزئى لنقابة أو أكثر تضامنا مع أى نقابة أخرى وهكذا أخذ الاتحاد بمبدأ الإضراب.

وتألفت فى سنة ١٩٢٤ جمعية من شباب الوطن بالسودان سميت جمعية اللواء الأبيض برئاسة الضابط السودانى البطل على عبد اللطيف كانت تهدف إلى مقاومة الاستعمار البريطانى ومساندة الحركة الوطنية فى مصر وتحقيق الجلاء عن وادى النيل .

وفى يوليو ١٩٢٤ قامت مظاهرات سياسية فى السودان وأخذت جمعية اللواء الأبيض فى تنظيم المظاهرات فى الخرطوم وأم درمان ووادى مدنى والأبيض وبور سودان وتردد الهتافات العالية "تحيا مصر" فاعتقل البطل على عبد اللطيف فى السودان وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

وفى ١٩٢٤/٧/٢٥ سافر الزعيم سعد زغلول على رأس وفد إلى لندن لإجراء المفاوضات مع المستر مكدونالد رئيس وزراء بريطانيا وتحطمت المفاوضات على صخرة السودان .

وفى أكتوبر ١٩٢٤ عاد الزعيم سعد زغلول يقول: لقد دعونا للانتحار فلم ننتحر .

وفى ١٩٢٤/١١/٨ قام الملك فؤاد بتعيين حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة دون علم الوزارة وموافقتها، وكان الزعيم سعد زغلول قد طلب إقصاءه لأنه كان محور الدسائس التى دبرت للوزارة كما استمرت الدسائس باستقالة توفيق نسيم وزير المالية وكان معروفا بالانصياع لأوامر الملك .

وقدم الزعيم سعد زغلول استقالته وأعلن أنه لا يستطيع أن يعمل فى الظلام وبذلت المساعى لعدول الزعيم سعد زغلول عن استقالته وسارع مجلس النواب باتخاذ قرار بمنح الثقة التامة لوزارة الزعيم سعد زغول كما قرر مجلس الشيوخ تأليف وفد من الرئيس والوكيلين لمقابلة الملك فؤاد لرفض الاستقالة .

وقامت مظاهرات صاخبة امتلأت بها شوارع القاهرة واتجهت إلى ميدان عابدين تهتف بحياة الزعيم سعد زغلول والوزارة الوفدية وتعلن "سعد أو الثورة" .

وقدم الزعيم سعد زغلول شروطه لسحب الاستقالة وهى :

١ – أن تنظر الوزارة فى مسائل الأزهر لتكون مسئولة حقا عن الإصلاح .

٢ – ألا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين أو بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة .

٣ – أن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين تبعية حقيقية لوزارة الخارجية بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا .

٤ – ألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الأجنبية إلا بواسطة الوزارة وموافقتها .

واضطر الملك فؤاد إلى الرضوخ ووافق على هذه الأمور جميعها وجاءت النتيجة لصالح الزعيم سعد زغلول مؤقتا لأنه ما أن سقطت وزارة الزعيم سعد زغلول حتى استرجع الملك فؤاد هذه الحقوق جميعها .

وأدى فشل المفاوضات إلى تربص الملك فؤاد والمندوب السامى بوزارة الزعيم سعد زغلول .

وفى ١٩٢٤/١١/١٩ اغتيل السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان .

وأسرع اللورد اللنبى إلى مقر مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية وقدم للزعيم سعد زغلول إنذارا بعدة مطالب هى :

تقديم اعتذار كاف عن الحادث والبحث عن الجناه وإنزال أشد العقوبات بهم وسحب الجيش المصرى من السودان خلال ٢٤ ساعة، وأن تدفع الحكومة المصرية غرامة قدرها نصف مليون جنيه وأن تعدل الحكومة عن كل مطلب يتعلق بحماية الأجانب فى مصر وتمنع كل مظاهرة شعبية وأن يزاد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة بالسودان .

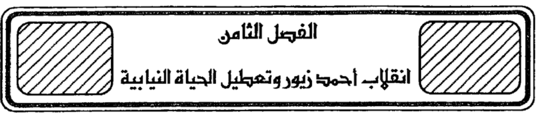
واحتلت بريطانيا الجمارك بالإسكندرية كما أعلنت عن قدوم سفينة حربية إليها .

وفى ١٩٢٤/١١/٢٣ قدم الزعيم سعد زغلول استقالته إلى الملك فؤاد فقبلها .

وفى ١٩٢٤/١١/٢٤ اجتمع مجلس النواب والشيوخ وأعلن الزعيم سعد زغلول استقالة الوزارة وقرر المجلسان بالإجماع الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية .

ولاخلاف حول وطنية الذين اغتالوا السردار ولكن أصابع الاتهام تشير إلى مسئول بالسراى استغل وطنيتهم وصلته بأحد قادتهم فأوحى له بالفكرة .

وحجب الحماس عنهم الوعى والتوقيت واستفادت السراى وتخلصت من الزعيم سعد زغلول كما استفاد الإنجليز وأحكموا سيطرتهم على السودان . واستفادت السراى والإنجليز من ذلك فى حريق القاهرة سنة ١٩٥٢.



الفصل الثامن

انقلاب أحمد زيور وتعطيل الحياة النيابية

وفى ١٩٢٤/١١/٢٤ تولى أحمد زيور تشكيل أول وزارة انقلابية على الحياة الدستورية على النحو التالى :

أحمد زيور للرئاسة والداخلية والخارجية وأحمد محمد خشبه للمعارف والحقانية مؤقتا، وعثمان محرم للأشغال ومحمد السيد أبو على للزراعة ومحمد صدقى للأوقاف ويوسف أصلان قطاوى للمالية ونخلة جورجى المطيعى للمواصلات ومحمد صادق يحى للحربية والبحرية ثم تولى محمد موسى الحقانية بعد ذلك .

وكا زيور يشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ وكان يظن أنه وفدى فضمت وزارته بعض الوفديين ومن بينهم أحمد محمد خشبه وكيل مجلس النواب الوفدى وعثمان محرم وكيل وزارة الأشغال وكان وفديا أيضا

وظهرت الوزارة فى بداية الأمر كامتداد معتدل لوزارة الوفد، ولكن الحوادث بعد ذلك كشفت أحمد زيور على حقيقته عدوا للشعب والحرية وانتقل أحمد زيور من معسكر الوفد إلى معسكر اعداء الوفد من رجال السراى والإنجليز فى وقت واحد

وكان شعار أحمد زيور إنقاذ ما يمكن إنقاذه فقدم كل التنازلات لسلطات الاحتلال واستجاب لكل مطالب الحكومة البريطانية بأكملها بدون قيد فوافق على إخلاء السودان من القوات المصرية وعلى تعديلات المندوب السامى لقانون تعويض الموظفين الأجانب (مكافأة نهاية الخدمة) وسلم بالسلطات المطلقة للمستشارين المالى والقضائى الإنجليزيين كما سلم بالإدارة الإنجليزية للأمن العام بوزارة الداخلية

وفى ١٩٢٤/١١/٢٥ استصدر أحمد زيور مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر

وفى ١٩٢٤/١١/٢٧ اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية عبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد عضوى مجلس النواب رغم إلغاء الأحكام العرفية سنة ١٩٢٣ ورغم تمتعهما بالحصانة البرلمانية

كما اعتقلت محمود فهمى النقراشى وكان وكيلا لوزارة الداخلية، واتفق أحمد زيور إزاء ثورة الرأى العام وأعضاء البرلمان ولم يكن قد حل بعد، مع المندوب السامى البريطانى على تسليم المقبوض عليهم للسلطات القضائية المصرية

كما تم القبض على شفيق منصور ومصطفى القاياتى وراغب إسكندر وحسن حسين وكلهم من النواب بمعرفة البوليس المصرى تنفيذا لتعليمات المندوب السامى ولم يعبأ أحمد زيور بحصانتهم البرلمانية كما قبض على كثيرين غيرهم من غير النواب .

كما وجه أحمد زيور ضربته للحركة العمالية عندما اعتقل عبد الرحمن فهمى بمجرد تكوين الوزارة بتهمة الاشتراك فى اغتيال السردار وبعد الإفراج عنه استقال عبد الرحمن فهمى من رئاسة اتحاد نقابات العمال بوادى النيل وتولى الرئاسة الدكتور محجوب ثابت الذى حاول إصدار جريدة تنطق باسم العمال ولكن إجراءات وزارة أحمد زيور لتصفية الحركة النقابية أدت إلى الإجهاز على الاتحاد واحتجاب جريدته الأسبوعية .

وعانت الحركة النقابية الأمرين فى ظل دكتاتورية أحمد زيور وتفككت نقابات كثيرة وتبعثرت وقوبلت كل المحاولات لخلق منظمات نقابية للعمال بمقاومة عنيفة وامتلأت السجون بمئات من الوفديين وقادة الحركة النقابية، وواجهت الحركة النقابية بطشا شديدا فى كل مكان وكبت أحمد زيور كل الحركات الإضرابية للعمال بمساعدة البوليس وقوات الاحتلال .

ومنها إضراب عمال الفحم بالإسكندرية وإضراب صيادى السمك بدمياط .

ودبرت المؤامرات ضد النقابيين تحت ستار مكافحة الشيوعية فاغتيل كثير من المناضلين فى الظلام بواسطة رجال البوليس البريطانيين كما نفى عدد كبير من قادة الحركة العمالية من البلاد .

وفى ١٩٢٤/١١/٣٠ استقال عثمان محرم من الوزارة كما استقال فى ١٩٢٤/١٢/١ أحمد محمد خشبه احتجاجا على قبول المطالب البريطانية .

فضم أحمد زيور محمد توفيق رفعت للمعارف ومحمود صدقى للأشغال .

ودعم أحمد زيور وزارة الداخلية بعناصر مصرية وأجنبية عرفت بكراهيتها للشعب وعدائها للعمال، وفرض حكما إرهابيا فى البلاد معتمدا على الحراب البريطانية .

وأفهم أحمد زيور الملك فؤاد أن من الضرورى لمواجهة الوفد تعزيز الوزارة ببعض العناصر القوية من الأحرار الدستوريين مثل إسماعيل صدقى وكان عضوا فى حزب

الأحرار الدستوريين وكان اختياره يكفل تأييد الأحرار الدستوريين فى خطوات أحمد زيور غير الدستورية

وفى ١٩٢٤/١٢/٩ عين إسماعيل صدقى وزيرا للداخلية للاستعانة به فى العبث بالانتخابات التى بدت بوادرها فى الأفق كما جعل كين بويد مدير القسم الأوربى بوزارة الداخلية المرجع الوحيد لمديرى المديريات

كما جعل رسل حكمدار العاصمة المرجع الرئيسى لكافة مأمورى الأقسام وضباط الشرطة

وفى ١٩٢٤/١٢/٢٤ قام أحمد زيور بحل مجلس النواب لإجراء انتخابات جديدة

وفى يناير ١٩٢٥ ظهر حزب جديد باسم "حزب الاتحاد" سماه الزعيم سعد زغلول "حزب الشيطان" وكان وليد إرادة السراى وبمساندة حسن نشأت وكيل الديوان الملكى وشعاره الولاء للعرش "واختاروا لرئاسة الحزب" يحى إبراهيم"

وبدأت حركة استقالات من الوفد وكان على رأس المستقيلين محمد سعيد رئيس الوزراء الأسبق وعضو الهيئة الوفدية وتبين أنه كان قيما على الأمير أحمد سيف الدين وكانت السراى هى التى تحاسبه على أموال الأمير وكان متهما بتبديد هذه الأموال

وجرت محاولات لهدم الوفد من الداخل ولكن كان مآلها جميعها الفشل .

وفى ١٢ مارس ١٩٢٥ أجريت الانتخابات الجديدة وسخرت الحكومة موظفيها من رجال الإدارة والبوليس لمطاردة خصومها ولإنجاح مرشحيها وجاءت النتيجة مخيبة لآمالها فنال الوفد ١١٦ مقعدا وباقى الأحزاب ٨٧ مقعدا عدا الدوائر التى أعيد الانتخاب فيها

ورغم ذلك اعلن أحمد زيور فى بيان كاذب أن الأحزاب غير الوفدية نالت الأغلبية

وعندما ظهرت نتيجة الانتخابات فقد الملك فؤاد الأمل فى حصول حزب الاتحاد على أغلبية تكفل له الانفراد بالحكم، ولجأ إلى إشراك الأحرار الدستوريين فى الوزارة

وفى ١٩٢٥/٣/١٣ قدم أحمد زيور استقالته إلى الملك فؤاد فعهد إليه تأليف الوزارة مرة أخرى وشكل أحمد زيور وزارته الثانية على النحو التالى :

أحمد زيور للرئاسة والخارجية ومن الاتحاديين يحى إبراهيم للمالية ويوسف قطاوى للمواصلات وموسى فؤاد للحربية والبحرية وعلى ماهر للمعارف ومن الدستوريين إسماعيل صدقى للداخلية وعبد العزيز فهمى للحقانية ومحمد على علوبة للأوقاف وتوفيق دوس للزراعة ومن المستقلين إسماعيل سرى للأشغال.

وفى ١٩٢٥/٣/٢٣ افتتح البرلمان واجتمع مجلس النواب لانتخاب رئيس له وكانت المفاجأة فوز الزعيم سعد زغلول بمنصب رئيس المجلس ونال ١٢٣ صوتا ونال مرشح الحكومة والسراى عبد الخالق ثروت ٨٥ صوتا . وكان هذا بمثابة سحب الثقة من الوزارة وهزيمة للعرش فأصدر الملك فؤاد مرسوما بحل مجلس النواب فى ذات يوم دعوته للانعقاد وقوبل هذا السلوك بالدهشة والألم والحسرة على انتهاك الدستور وتعطيل الحياة النيابية بلا حياء .

ودب الفساد فى البلاد وتركزت السلطات فى يد السراى وأصبحت المرجع فى التعيينات بل أصبحت هى مصدر السلطات ولكن إلى حين . . .

ونتيجة انهيار الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل اهتم الوفد فى بداية عام ١٩٢٥ بالنقابات الأربع الرئيسية فى القاهرة وهى :

النقابة العامة للعمال وكان رئيسها شفيق منصور ويعاونه إبراهيم موسى

ونقابة عمال ترام القاهرة وكان رئيسها شفيق منصور .

ونقابة عمال ترام مصر الجديدة وكان رئيسها حسن نافع .

ونقابة العمال المتحدين وكان رئيسها الدكتور محجوب ثابت .

وكانت النقابة الأخيرة امتداد النقابة الصنائع اليدوية وكانت تضم ثلاث كتل عمالية كبيرة هى عمال السكة الحديد وعمال العنابر وعمال الترسانة .

وقد ألقى القبض على شفيق منصور وإبراهيم موسى فى فبراير ١٩٢٥ لاتهامهما فى حادث اغتيال السردار .

كما سافر الدكتور محجوب ثابت إلى سوريا .

وعندما أنشأ أحمد زيور حزب الاتحاد حاول أن يخلق له نفوذا وسط العمال لتدعيم القصر ولإضعاف الوفد وسط الحركة العمالية .

وبدأت المحاولة بأن قدم الملك فؤاد منحة مالية قدرها ثلاثة آلاف جنيه إلى نقابة العمال المتحدين .

وكانت هذه إشارة إلى رضاه لتأييد العمال لحزب الاتحاد وتشجيعا لهم على انتخاب السيد أبو على رئيسا لنقابة العمال المتحدين "المصريين" ومحمد فؤاد رئيسا لنقابة

عمال ترام مصر الجديدة وعلى شوقى رئيسا لنقابة عمال ترام القاهرة والتى كانت معقلا للعمال الوفديين.

وحاول هؤلاء الباشوات رؤساء النقابات الثلاثة الجدد بالاشتراك مع محمد علام أحد أعضاء حزب الاتحاد البارزين جمع شمل النقابات فى اتحاد عام ولكن باءت هذه المحاولة بالفشل.

وفى ١٩٢٥/٥/٦ طلب إلى يوسف قطاوى أن يستقيل لأنه ترك بطاقة معايدة فى دار الزعيم سعد زغلول وحل محله محمد حلمى عيسى للمواصلات .

وفى ١٩٢٥/٥/١٩ استقال اللورد اللنبى من منصبه فقام بعمله سونيفل هندرسون وعينت الحكومة البريطانية جورج لويد بدلا منه .

وفى ١٩٢٥/٥/٣٠ شن أحمد زيور حملة على الحزب الشيوعى الذى تألفت له لجنة مركزية جديدة على يد قسطنطين مايس وهو الاسم الحركى لمندوب الدولية الثالثة الذى أوفد إلى مصر ليعيد تنظيم الحزب ولكن نشاطه كان محدودا وصادر أحمد زيور أوراق الحزب ومطبوعاته وقدم ١٣ عضوا من قياداته للمحاكمة وحكم على ستة منهم بأحكام متفاوتة وبراءة سبعة .

وفى ١٩٢٥/٦/٧ أصدرت محكمة الجنايات حكمها فى قضية مقتل السردار وقضت على ثمانية متهمين بالإعدام شنقا وهم عبد الفتاح عنايت طالب بالحقوق وعبد الحميد عنايت طالب بالمعلمين وإبراهيم موسى خراط بالعنابر ومحمود راشد مهندس بالتنظيم وعلى إبراهيم محمد براد بالعنابر وراغب حسن نجار بمصلحة التلغرافات وشفيق منصور المحامى ومحمود أحمد إسماعيل موظف بالأوقاف واستبدل حكم الإعدام بالنسبة لعبد الفتاح عنايت لصغر سنه وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة .

كما قضت بحبس محمد صالح وهو سائق أجرة قام بنقل بعض المتهمين سنتين .

وفى ١٩٢٥/٧/٩ استصدر أحمد زيور مرسوما بقانون بتعديل قانون العقوبات بالنسبة لجنح الصحافة والنشر شدد العقوبات فيها وأفسح المجال لإغلاق الصحف ووسع دائرة الاتهام ونص على عقاب كل من يعمل على تضليل الرأى العام فى أعمال السلطة العامة أو بأية طريقة أخرى وهى عبارات غامضة لتوسيع مجال الاتهام .

وفى ١٩٢٥/٨/١٥ أصدر أحمد زيور قرارا يحتم على جميع المطابع أن تقدم إلى إدارة المطبوعات بوزارة الداخلية نسخا من الكتب أو الرسائل التى تطبع فيها مؤلفة كانت أو مترجمة .

وكذلك أحيا قانون المطبوعات الصادر فى ١٨٨١/١١/٢٦ بقصد إعادة الرقابة على الصحف والمطبوعات والذى يجيز تعطيل الصحف وإلغاءها إداريا .

كما أصدر حكمدار القاهرة منشورا منح الحق لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرا فى الطريق العام أو راكبا عربة أو سيارة ليسألوه ما شاءوا من البيانات ويسوقوه إلى القسم إذا رأوا هذه البيانات غير كافية كما لهم أن يفتشوه تفتيشا دقيقا. وهو قريب لقانون الاحكام العرفية .

وفى ١٩٢٥/١٠/٢١ وصل لمصر جورج لويد المندوب السامى الجديد .

وفى ١٩٢٥/١٠/٢٧ استصدر أحمد زيور مرسوما بقانون يحتم على الجمعيات والهيئات السياسية إخطار جهة الإدارة بمقرها ومقار فروعها واسماء اعضائها جميعا وأعضاء مجلس الإدارة ولجانها الدائمة، وأن تخطر جهة الإدارة بكل تغيير يحدث فى هذه البيانات وكل جمعية أو هيئة سياسية لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولايعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات التى يصادق على قانونها الأساسى بمرسوم ملكى .

واحتج الوفد وكذلك الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين على هذا القانون لأن الحكومة تريد أن تضع سياسة الأحزاب تحت رقابتها وأن تسيطر على برامجها وتراقب أعضاءها وأن تحلها متى أرادت وهو يشبه قانون الأحزاب السياسية الحالى رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الصادر فى عهد السادات مع فروق طفيفة والذى يضع القيود على تشكيل الأحزاب إلا ماتوافق عليه الحكومة .

وأصدر الشيخ على عبد الرازق من الأحرار الدستوريين كتابا عن الإسلام وأصول الحكم هاجم فيه فكرة الخلافة التى كان يطمع فيها الملك فؤاد وقدم الشيخ على عبد الرازق للمحاكمة أمام هيئة كبار العلماء فقضت بإخراجه من زمرة العلماء .

وكان عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين وزيرا للحقانية فى وزارة أحمد زيور فحاول حمايته وعندما رفض أن ينفذ حكم هيئة كبار العلماء أو يستقيل طرد من الوزارة . .

فألقى فى ١٩٢٥/١٠/٣٠ خطابا خطيرا كشف فيه فضائح الحكم الأوتوقراطى (الفردى) .

واستقال محمد على علوبه وتوفيق دوس تضامنا مع رئيس حزبهما كما استقال إسماعيل صدقى تضامنا مع وزراء حزبه ولم تكترث السراى بذلك، وتم تعيين أحمد ذو الفقار للحقانية ومحمد توفيق رفعت للمواصلات وللأوقاف مؤقتا ونخله جورجى المطيعى للزراعة ومحمد حلمى عيسى للداخلية وصدر مرسوم بذلك فى ١٩٢٥/٩/١٢ وزيور غائب عن مصر يصطاف فى فيشى بفرنسا .

وفى ١٩٢٥/١١/٢١ حاول النواب الاجتماع فى البرلمان عملا بالمادة ٩٦ من الدستور التى تقضى بأن يدعو الملك البرلمان إلى عقد جلساته القادمة قبل السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور .

فحال البوليس دون دخولهم البرلمان فعقدوا اجتماعا بفندق الكونتننتال الذى ينزل فيه أحمد زيور

وفشلت التدابير البوليسية فى منع المظاهرات التى قام بها الطلاب فأخذت تطوف بالشوارع تهتف بحياة الدستور وحياة الزعيم سعد زغلول وكان بينهما مظاهرات قامت بها التلميذات فقوبلت من الضباط والجنود بالتصفيق الطويل وكان ذلك محل تحقيق .

وأثناء خروج الزعيم سعد زغلول من منزله متوجها إلى فندق الكونتننتال أدى بعض الضباط التحية العسكرية للزعيم وكذلك أثناء عودته إلى منزله .

وقامت دعوة فى الاجتماع إلى الاتحاد المقدس لإنقاذ البلاد وطالب البعض أن يتصافح الجميع فتتابع الزعماء يصافح بعضهم البعض ويعاهدون الله على إنقاذ البلاد ودستورها

وقرر الحاضرون بالإجماع الاحتجاج على تصرفات أحمد زيور المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح

كما قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور .

كما تقرر استمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء ونشر هذه القرارات فى جميع الصحف ووقع الجميع على هذه القرارات وانسحب الشيوخ إلى قاعة أخرى وبقى النواب فى القاعة وانتخب الزعيم سعد زغلول رئيسا بالإجماع ومحمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين وعبد الحميد سعيد عن الحزب الوطنى وكيلين

وكانت الجموع محتشدة أمام الفندق تهتف بالدستور وتطالب باحترامه وبارح أحمد زيور الفندق دون أن يحس به أحد أو يحس بشئ !!!

وفى ١٩٢٥/١١/٢٣ طلب جماعة الامراء الذين يرأسهم عمر طوسون من الملك فؤاد اعادة النظام النيابى طبقا للدستور .

وكان رد أحمد زيور على عدم الثقة بوزارته أن أجرى فيها تعديلا ليوهم الناس أن وزارته باقية فأصدر فى ١٩٢٥/١١/٣٠ مرسوما بنقل محمد حلمى عيسى من الداخلية للمواصلات ومحمد توفيق رفعت من المواصلات إلى الأوقاف وتولى أحمد زيور الداخلية مع الخارجية والرئاسة .

وفى ١٩٢٥/١٢/٦ وقع أحمد زيور فى غيبة البرلمان اتفاقية مع إيطاليا تنازل فيها عن واحة جغبوب وقام بتسليمها لإيطاليا بناء على طلب الإنجليز فى محاولة لترضية إيطاليا على حساب حقوق مصر وسيادتها على أراضيها .

وهى اتفاقية باطلة احتج الوفد والشعب عليها لمخالفتها للدستور الذى ينص على أن مصر دولة ذات سيادة حرة مستقلة ملكها لايتجزأ .

وتحدى أحمد زيور ممثلى الشعب وإرادة الأمة فأصدر فى ١٩٢٥/١٢/٨ قانونا جديدا للانتخاب وجعله على درجتين واشترط شروطا مالية فى المندوبين والناخبين واعترضت عليه الأحزاب ونادت بمقاطعة الانتخابات وامتنع العمد عن تنفيذ القانون الجديد فقدموا للمحاكمة وكانت المحاكم تقضى ببراءة العمد واستقال عدد كبير منهم من وظائفهم إعلانا لامتناعهم عن تنفيذ القانون .

وأمام تصاعد الأحداث تدخل المندوب السامى ونصح أحمد زيور بسحب القانون والإعلان عن إجراء الانتخابات وفقا لقانون الانتخابات الأول، أى الانتخاب المباشر .

وفى ١٩٢٥/١٢/١٠ تم عزل حسن نشأت من الديوان الملكى والذى كان سببا فى كثير من القلاقل بين أحمد زيور والدستوريين لأنه كان السبب فى عزل رئيسهم عبد العزيز فهمى من الحكم .

وللمرة الأولى ارتبط الوفد والحزب الوطنى والأحرار الدستوريون فى قضية عامة واحدة .

وفى يناير ١٩٢٦ أنشئت لجنة تنفيذية للوفد وللأحزاب المؤتلفة معه لتنظيم الجهود المشتركة واتفق الوفد والأحزاب على إصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر

وطنى يضم شيوخ الأمة وتوابها وذوى الرأى والمكانة فيها لبحث حالة البلاد وتحدد لعقد المؤتمر يوم ١٩٢٦/٢/١٩ .

ووجهت الدعوة إلى اعضاء المجالس والهيئات الآتية : -

١ - مجلس الشيوخ ٢ - مجلس النواب القائم والسابق ٣ - مجالس إدارات الأحزاب ٤ - الوزراء السابقون ٥ - مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية ولجان الشياخات ٦ - مجالس نقابات المحامين الأهليين والشرعيين والأعضاء الوطنيين فى نقابة المحامين المختلطة ٧ - مجلس إدارة الغرف التجارية بالقاهرة والإسكندرية ٨ - مجلس النقابة الزراعية العامة ٩ - مجلس الجمعية الزراعية الملكية .

وفى مساء ١٩٢٦/٢/١٨ اليوم السابق على عقد المؤتمر أصدر أحمد زيور بلاغا رسميا أعلن فيه أن الوزارة ستوقف العمل بقانون الانتخاب المعدل وتجرى انتخابات جديدة بمقتضى قانون الانتخاب المباشر الذى أصدره الزعيم سعد زغلول .

وفى ١٩٢٦/٢/١٩ اجتمع المؤتمر الوطنى وحضره ١٩٠٧ أعضاء ورأس المؤتمر الزعيم سعد زغلول الذى خطب منددا باعتداءات وزارة أحمد زيور على الدستور ودعا إلى توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب وأصدر المؤتمر القرارات الآتية :

١ - تأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بتصرفاتها المخالفة للدستور .

٢ - دعوة الأمة إلى الدخول فى الانتخابات حسب القانون ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) .

٣ - إلى أن تتألف وزارة موثوق فيها وينعقد البرلمان يجب وقف إجراء أى عمل تشريعى أو مالى.

٤ - انتخاب لجنة لتنفيذ قرارات المؤتمر.

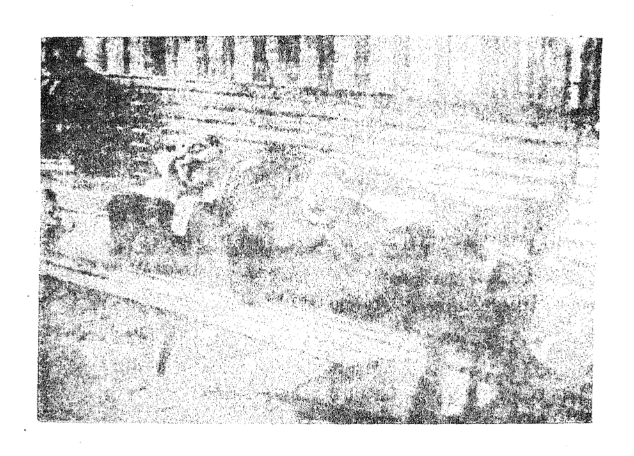
وفى ١٩٢٦/٤/٣ أصدرت الأحزاب بيانا باتفاقها على توزيع الدوائر فيما بينها منعا من التنافس والتناحر وترك للوفد ١٦٠ دائرة ولحزب الأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة وللحزب الوطنى ٩ دوائر.

وفى ١٩٢٦/٥/٢٢ أجرى أحمد زيور الانتخابات ووضعت الحكومة كل ثقلها وراء حزب الاتحاد ولكنه حصل على ٤ مقاعد فقط ونال الوفد ١٦٥ مقعدا مقابل ٧٢ مقعدا لباقى الأحزاب والمستقلين.

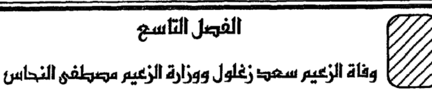
وفى ١٩٢٦/٥/٢٥ أصدرت محكمة جنايات مصر حكمها ببراءة أحمد ماهر ومحمود فهمى والنقراشى وحسن كامل الشيشينى من تهمة الاغتيالات السياسية، وكان أحمد زيور يحاول إيجاد صلة بين الوفد ومقتل السردار وإدانة الوفد كهيئة فى هذا الحادث.

فكان هذا الحكم تبرئة للوفد من جريمة مقتل السردار وغيرها من الجرائم السياسية.

وفى ١٩٢٦/٦/٧ قدم أحمد زيور استقالته فذهب إلى الابد إلى غير رجعة غير مأسوف عليه.



الزعيم مصطفى النحاس نائم بمحطة سكة حديد بنى سويف
بعد أن حالت قوات إسماعيل صدقى بينه وبين دخول المدينة سنة ١٩٣٠



الفصل التاسع

وفاة الزعيم سعد زغلول ووزارة الزعيم مصطفى النحاس

ورغم أن الوفد كان صاحب الأغلبية فى برلمان مايو سنة ١٩٢٦ فقد عدل الزعيم سعد زغلول عن تشكيل الوزارة لعدم إدخال البلاد فى تعقيدات جديدة مع الحكومة البريطانية التى عارضت عودة الوفد للحكم وحتى لايعصف بالدستور مرة أخرى .

كما رفض المندوب السامى ترشيح الزعيم مصطفى النحاس وزيرا فى الوزارة الجديدة لأنه، كما قال، أبدى عداء شديدا للموظفين والمصالح البريطانية عندما كان وزيرا للمواصلات .

وبتاريخ ١٩٢٦/٦/٧ وبناء على تأييد وموافقة الزعيم سعد زغلول شكل عدلى يكن وزارته الثانية وهى وزارة ائتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين على النحو التالى :

عدلى يكن للرياسة والداخلية وعبد الخالق ثروت للخارجية وفتح الله بركات للزراعة ومحمد نجيب الغرابلى للأوقاف وأحمد خشبة للحربية والبحرية ومحمد محمود للمواصلات وأحمد زكى أبو السعود للحقانية ومرقص حنا للمالية وعلى الشمسى للمعارف وعثمان محرم للأشغال .

وقد تم الاتفاق على استبعاد كل وزير سابق اشترك فى انقلاب أحمد زيور .

واتبع هذا التقليد فى وزارتى عبد الخالق ثروت والزعيم مصطفى النحاس بعد ذلك .

وفى ١٩٢٦/٦/١٠ اجتمع البرلمان برئاسة حسين رشدى رئيس مجلس الشيوخ وتلا عدلى يكن خطاب العرش ونوه بعودة الحياة الدستورية .

ثم اجتمع مجلس النواب وتم انتخاب الزعيم سعد زغلول رئيسا للمجلس .

وألقى الزعيم سعد زغلول بمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس خطابا طالب فيه بوضع تدابير تشريعية لوقاية الدستور من التعطيل مرة أخرى .

وانتخب الزعيم مصطفى النحاس وكيلا أول للمجلس وويصا واصف وكيلا ثانيا .

وأدى البرلمان خدمات جليلة فى دورته الأولى فأقر قانون العفو الشامل عن الجرائم السياسية التى وقعت فى الفترة من ١٩٢٤/١٢/٢٤ إلى ١٩٢٦/٤/٣ خلال حكم أحمد زيور.

كما قرر إلغاء المراسيم بقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان وأهمها قانون الانتخاب الصادر فى عهد أحمد زيور واعتباره باطلا لمخالفته للدستور، وبذلك توطد قانون الانتخاب المباشر الذى أصدره الزعيم سعد زغلول سنة ١٩٢٤ .

وقرر البرلمان إلغاء المرسوم الصادر فى ١٩١٨/٥/١١ بتسخير الأهالى فى تقوية جسور النيل .

كما قرر وجوب إيداع أموال المجالس البلدية والمحلية بنك مصر بدلا من البنك الأهلى (الإنجليزى فى ذلك الوقت) .

وفى ١٩٢٦/٩/٩ أعفى أعضاء نقابة العمال المتحدين السيد أبو على عضو حزب الاتحاد عن الرئاسة وطالبوه بقيمة المنحة التى أعطاها الملك للعمال واختاروا محجوب ثابت رئيسا لهم بعد عودته من سوريا والذى كان يوثق صلته فى ذلك الوقت بالوفد ثم أظهرت الوثائق البريطانية أن وزارة محمد محمود قد دعمت نشاط هذه النقابة لمنافسة النقابات العمالية الموالية للوفد .

كما أقصى عمال ترام مصر الجديدة محمد فؤاد عن رئاسة نقابتهم واختاروا أحمد حافظ عوض عضو البرلمان الوفدى رئيسا لهم والذى اشتهر بالدفاع عن قضايا العمال أمام البرلمان بالتضامن مع حسن نافع .

وفى ١٩٢٦/٩/٣٠ أقصى عمال نقابة ترام القاهرة على شوقى عن رئاسة نقابتهم واختاروا زهير صبرى المحامى الوفدى رئيسا لهم .

وقد جرت أكثر من محاولة من نقابة عمال الترام ومن نقابة العمال المتحدين لتكوين اتحاد عام للعمال بعد انتهاء نشاط الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل دون جدوى .

وفى يناير ١٩٢٧ عقدت لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب اجتماعا برئاسة حسن نافع النائب الوفدى لبحث وضع تشريع خاص بالعمال وإنشاء مكتب عمل وذلك بناء على اقتراح حسن نافع وأصدرت اللجنة قرارا بأن تؤلف لجنة يمثل فيها أعضاء البرلمان ورجال القانون والإدارة وبعض الخبيرين بالفنون والأعمال وذلك لبحث حالة العمال بصفة عامة ووضع تشريع خاص بهم، ولم يجد هذا القرار سبيله إلى التنفيذ إلا فى ١٩٢٧/٧/٢ عندما تألفت لجنة عبد الرحمن رضا .

وبمناسبة مشروع قانون بزيادة حجم الجيش وآخر باختيار العمد بالانتخاب تبناهما الوفد ورفضهما الملك وبدر إلى ذهن عدلى يكن أن مجلس النواب يوجه إليه لوما

عندما رفض المجلس اقتراحا يتضمن شكر المجلس للوزارة واعتبر ذلك عدم ثقة بوزارته فاستقال فجأة فى ١٩٢٧/٤/١٩

وفى ١٩٢٧/٤/٢٦ وبناء على رغبة الزعيم سعد زغلول تولى عبد الخالق ثروت تشكيل ثانى وزارة ائتلافية على النحو التالى :

عبد الخالق ثروت للرئاسة والداخلية وجعفر والى للحربية والبحرية وأحمد زكى أبو السعود للحقانية وفتح الله بركات للزراعة ومرقص حنا للخارجية ومحمد نجيب الغرابلى للأوقاف وعلى الشمسى للمعارف وأحمد محمد خشبة للمواصلات وعثمان محرم للأشغال ومحمد محمود للمالية .

وفى ١٩٢٧/٦/٢٤ أراد الملك فؤاد أن يقوم برحلة إلى أوربا ولم يدع أى وزير لاصطحابه فلما عرض الأمر على مجلس النواب أصر المجلس أن يصطحب الملك فؤاد معه وزير الخارجية كالمألوف فى النظم الدستورية وإزاء أصرار مجلس النواب رضخ الملك فؤاد وسافر معه عبد الخالق ثروت وعلى ذلك استقر تقليد دستورى جديد وأظهر الزعيم سعد زغلول للملك فؤاد أن إرادة الأمة هى العليا

وفى ١٩٢٧/٧/٢ أصدرت وزارة عبد الخالق ثروت قرارا بتأليف لجنة برئاسة عبد الرحمن رضا وكيل وزارة الحقانية (العدل) لدراسة أحوال العمال فى مصر والنظر فى وضع التشريعات العمالية ضمت إلى عضويتها :

الدكتور محجوب ثابت ومحمد صبرى أبو علم ومحمد صبرى ومحمد توفيق إبراهيم والدكتور محمد السباعى وأحمد أمين والدكتور ليفى .

وعقدت اللجنة ٢٥ جلسة من أكتوبر ١٩٢٧ إلى مارس ١٩٢٩ سبقتها جلسات تحضيرية وجلسات لجان فرعية وأعدت ثمانية تقارير علمية فى المسائل الآتية :

١ - الاحتياطات الصحية العامة لوقاية العمال والاحتياطيات الخاصة بوقايتهم من الإصابات العارضة وساعات العمل والراحة الزمنية .

٢ - مشاكل العمال فى مصر من واقع أعمال لجان التوفيق من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٧ ويشمل هذا البحث أعمال لجان التوفيق العامة وأعمال لجان التوفيق المحلية .

٣ - تشغيل الأحداث والنساء وتحديد ساعات العمل .

٤ - نقابات العمال .

٥ - العمل المنزلى .

٦ – تسوية المنازعات المتعلقة بالعمل وهو يشمل بحثا فى التشريع المقارن (فرنسا – بلجيكا – هولندا – رومانيا – إنجلترا – أستراليا) وفى الاقتراحات التى يرى إدخالها فى مصر .

٧ – تقرير فى شئون العمل والعمال والاتفاقيات المتعلقة بالعمل والنقابات واتفاقيات العمل المشتركة والتأمينات .

٨ – مجموعة القواعد الأساسية لتشريع العمل .

وقامت اللجنة بعدد من الزيارات الميدانية فى أنحاء القطر المصرى وشملت ١٥ شركة وعددا من النقابات والجمعيات العامة واستمعت إلى أراء جمعية الصناعات بالقطر المصرى واتصلت بمكتب العمل الدولى فى جنيف وتلقت منه مجموعات القوانين العمالية واتفاقيات العمل الدولية .

ولم تسلم اللجنة من الصراعات السياسية، فقد تعرضت لهزة سياسية خلال انقلاب محمد محمود الذى حل البرلمان وترتب على ذلك إخراج النائب الوفدى محمد صبرى أبو علم عضو اللجنة ووقف التعاون مع عدد من النواب والشيوخ الذين كانوا على اتصال باللجنة خاصة أعضاء لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب واستثنى من ذلك محجوب ثابت للصداقة التى كانت تربطه بمحمد محمود .

وأظهرت جمعية الصناعات المصرية تبرمها من اتجاهات اللجنة وموقفها المتحرر خصوصا إزاء الحريات النقابية وحق الاضراب وبعض شروط العمل .

وعلى العموم فقد أدت لجنة رضا واجبها بإخلاص وكفاءة ويرجع الفضل فى وجودها إلى أعضاء لجنة العمال والشئون الاجتماعية الوفديين ورئيسها حسن نافع النائب الوفدى .

وحاول العمال أن يعقدوا مؤتمرا عاما لتبادل الرأى فى القواعد ومبادئ التشريعات العمالية المطلوبة ولكن وزارة عبد الخالق ثروت أحبطت هذه المحاولة .

واشتد المرض على الزعيم سعد زغلول وسافر إلى بلده وفى الساعة ١٠,٤٥ من مساء ١٩٢٧/٨/٢٣ فاضت روح الزعيم الخالد سعد زغلول وانتقل إلى جوار ربه ففقدت مصر بذلك زعيما عظيما مؤمنا بحقوقها. وكانت الفجيعة عظيمة والمصاب فادحا وحزنت الأمة على فقد زعيمها وظنت أن احدا لن يملأ الفراغ بعده وشاركت الصحف الإنجليزية بتعليقاتها

فقالت جريدة التيمز البريطانية : "لقد تأكد لها استحالة اختيار شخص يخلف الزعيم الراحل الذى يتفوق على جميع أتباعه" .

وقالت الديلى إكسبريس البريطانية : "من المستحيل العثور على أى شخص قادر على تحمل هذا العبء الثقيل وأن النية متجهة إلى تعيين لجنة تنفيذية صغيرة العدد" .

وقالت جريدة المانشستر جارديان البريطانية: "لقد انهار الوفد" .

ولما علم الزعيم مصطفى النحاس بوفاة الزعيم سعد زغلول وكان فى أوربا عاد على الفور مسرعا وذهب إلى قبر الزعيم سعد زغلول ووقف أمامه وأقسم أمام الجميع وهو يبكى على المضى فى الجهاد . . .

وقال "إن روح سعد ستظل مشرفة علينا ترقب جهادنا وتغذى نفوسنا حتى ننال الاستقلال التام لوطننا مصر" .

وفى ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ اجتمع الوفد المصرى بكامل هيئته لانتخاب رئيس له وكان فتح الله بركات ابن أخت الزعيم سعد زغلول عضوا بالوفد، ومع ذلك لم يفز برئاسة الوفد وأسفر الاجتماع عن انتخاب الزعيم مصطفى النحاس رئيسا للوفد المصرى بالإجماع وانتخاب وليم مكرم عبيد سكرتيرا عاما، وكان اختيار قبطى سكرتيرا عاما رمزا لفكرة الوحدة الوطنية التى كانت أساس الحركة الوطنية والتى اعتنقها الوفد منذ تشكيله .

وفى ١٩٢٧/٩/٢٩ وافقت الهيئة الوفدية على هذا القرار وقالت مجلة روز اليوسف عنه: ليس هناك من بين الذين رشحوا أنفسهم أو رشحهم غيرهم من هو أنقى منه صفحة وأطهر منه ذيلا وأنه رجل نزيه جدا صعب جدا فيما يراه حق صريح جدا .

فقد كان الزعيم مصطفى النحاس عملاقا فى وطنيته وفى قوة احتماله وتوافرت فيه كل صفات وتصرفات الزعامة الوطنية ووصفه الزعيم سعد زغلول بأن "مصطفى النحاس خير الناس وأخلصهم وطنية وأصفاهم قلبا" .

وقد قطع الزعيم مصطفى النحاس على نفسه عهدا أمام الأمة يوم أقرت مبايعته بخلافة الزعيم سعد زغلول ورياسة الوفد بقوله : "وإنى أعاهد أمامكم روح سعد فى رفيع عالمها كما عاهدتها أمام هيكلها أن أكون للوطن خادما أمينا وأعمل مع زملائى ومعكم مستوحيا الحكمة والحزم من روح سعد ماوجدنا إلى ذلك سبيلا .

وأن نحرص على الدستور بكل مافينا من قوة .. وأن نسير فى طريقنا المرسوم حتى تنال البلاد غايتها من الاستقلال التام الصحيح والحرية الكاملة، فقد علمنا سعد أن

الوطنية الصحيحة والحرية المقدسة لاتشوبها أحقاد وأضغان، فما كانت وطنيتنا عدوانا، ولا حريتنا بهتانا، فنحن نعرف مالنا من الحقوق وما علينا من الواجبات ولانحمل لأمة من الأمم بغضا ولانضمر لها غدرا ولكنا نقدس عزتنا القومية ونحمى كرامتنا المصرية ننادى مواطنها فى قلوب الأمم والشعوب" .

وقام الزعيم مصطفى النحاس يقود الأمة بعد الزعيم سعد زغلول .. وكان شأنه شأن الزعيم سعد زغلول إذ توحدت فى زعامته الطوائف والأديان وتركزت فيها شئون الأمة وآمالها فكانت له صلابة الزعيم سعد زغلول ووطنيته، وكأن العناية الإلهية قد ادخرته ليقود هذه الأمة ويحقق لها أمانيها واستقلالها وحريتها .

وفى ١٩٢٧/١١/١٧ وبعد افتتاح أول دورة برلمانية بعد وفاة الزعيم سعد زغلول انتخب خلفا له الزعيم مصطفى النحاس رئيسا لمجلس النواب فاكتملت له رياسته إلى جانب زعامة الأمة وقيادة الجهاد والنضال ومن خلفه الأمة تؤيده لاتخشى شيئا مادام هو قائدها .

وكان عبد الخالق ثروت يجرى مفاوضات بتصريح من الوفد مع تشمبرلن رئيس الوزارة البريطانية فى لندن عندما توفى الزعيم سعد زغلول وانتهى إلى مشروع معاهدة سميت مشروع ثروت – تشمبرلن .

وجاء به عبد الخالق ثروت وعرضه على الزعيم مصطفى النحاس بصفته رئيسا للوفد وزعيما للأغلبية البرلمانية وكان فى أجازة يقضيها بمدينة الأقصر فدرسه بمفرده ثم عاد ودرسه مع الوفد فى لجانه المختصة وانتهى إلى رفضه جملة وتفصيلا .

ووصف المعاهدة بأنها لم تحقق نجاحا لأنها لم تنص على جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء تاما .

وفى ١٩٢٨/٣/٢٤ قدم عبد الخالق ثروت استقالته محتجا بحالته الصحية بعد فشله فى محادثاته .

وبدأت المظاهرات الشعبية تجتاح البلاد مؤيدة الدستور وتنادى بالوفد صاحب الأغلبية وتهتف بحياة الزعيم مصطفى النحاس وانزعج المندوب السامى فأبرق إلى حكومته يبدى مخاوفه من اتساعها .

وحقق الضغط الشعبى أهدافه وحال دون محاولة الملك فؤاد وسلطات الاحتلال حل البرلمان وتعديل قانون الانتخاب .

وفى ١٩٢٨/٣/١٦ تم تأليف وزارة ائتلافية من الوفد والأحرار الدستوريين برئاسة الزعيم مصطفى النحاس على النحو التالى :

الزعيم مصطفى النحاس للرياسة والداخلية، جعفر والى للحربية، واصف بطرس غالى للخارجية محمد نجيب الغرابلى للأوقاف وعلى الشمسى للمعارف وأحمد محمد خشبة للحقانية ومحمد محمود للمالية ومحمد صفوت للزراعة وإبراهيم فهمى كريم للأشغال ومكرم عبيد للمواصلات .

وانتخب ويصا واصف رئيسا لمجلس النواب .

وقابل الشعب بفرحة كبيرة تأليف الزعيم مصطفى النحاس أول وزارة ائتلافية واعتبرها بادرة دستورية طيبة فى مسارها الصحيح أن يكون حكم الشعب للشعب بالشعب حقيقة واقعة وهذه هى الديمقراطية .

وانتعشت الآمال فى تكوين الاتحاد العام للعمال وبدأ العمل على إقامة اتحاد عام للنقابات .

وفى أبريل ١٩٢٨ قامت محاولة يتزعمها عزيز ميرهم وأحمد محمود أغا الذى كان رئيسا للنقابة العامة لنقابات العمال وتمكنت نقابات العمال بمؤازرة المحامين الوفديين المستشارين للنقابات من تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى واختير أحمد محمد أغا رئيسا له وأحمد إسماعيل سكرتيرا عاما .

ورغم أن عمر هذه الوزارة لم يتجاوز ثلاثة شهور وتسعة أيام إلا أنها اهتمت بالتعليم بوجه خاص وحرصت على سرعة إصدار قوانين التعليم وتنظيم مراحله .

ففى ١٩٢٨/٤/٢٦ أصدرت قانونا بتنظيم التعليم برياض الأطفال وهو أول قانون يصدر بشأنهم حدد سن القبول ومدة ومواد الدراسة ونظام الامتحان والنقل .. إلخ. ومنع العقوبات البدنية منعا باتا على أن يكون تهذيب أطفال هذه المدارس بالقدوة الحسنة والإرشاد (٢٢ لسنة ١٩٢٨) .

وفى ١٩٢٨/٥/٢١ أصدرت قانونا بشأن تنظيم التعليم بالمدارس الابتدائية حدد سن القبول بهذه المدارس ومدة ومواد الدراسة فيها ونظام الامتحان والنقل والحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية (٢٥ لسنة ١٩٢٨) .

وكان يسمح بدور ثان للتلاميذ الذين يرسبون فى الدور الأول سواء فى امتحانات النقل أو السنة النهائية . . . إلخ .

وأجاز لوزير المعارف أن يقبل كل عام بالمجان أو يعفى من المصروفات المدرسية عددا من التلاميذ ممن لاتسمح الحالة المالية لهم أو لوالديهم بدفع المصروفات أو بسبب تفوقهم . . . . وهكذا وضع القانون اللبنة الأولى لمجانية التعليم الابتدائى بعد ذلك .

كذلك منع العقوبات البدنية منعا قطعيا وأجاز توقيع عقوبة التوبيخ والطرد لمدة اسبوع أما عقوبة الفصل أو الحرمان من المجانية أو الحرمان من دخول الامتحان فتكون بقرار من وزير المعارف بناء على طلب ناظر المدرسة .

وفى ١٩٢٨/٦/٧ أصدرت قانونا بشأن تنظيم المدارس الثانوية حدد أيضا سن القبول بهذه المدارس ومدة ومواد الدراسة فيها ونظام الامتحان والنقل والحصول على شهادة الدراسة الثانوية (٢٦ لسنة ١٩٢٨) .

وتضمن ذات الأحكام الخاصة بالتعليم بالمدارس الابتدائية بشأن السماح بدور ثان ومجانية التعليم أو الإعفاء من المصروفات أو منع توقيع العقوبات البدنية وغيرها .

واهتم الوفد اهتماما بالغا بالتربية الدينية وتدريس علم الأخلاق والتربية الوطنية فى مختلف مراحل التعليم، كما اهتم بالألعاب الرياضية أثناء الدراسة، وكان لذلك أثر بالغ فى نشأة الشباب نشأة دينية ورياضية سليمة والتمسك بالقيم وبالمثل العليا والمبادئ الوطنية والاخلاق الكريمة .

هذا فى الوقت الذى كان من أوائل ما قام به محمد محمود فى وزارته عام ١٩٢٩ هو إصدار القانون ٢٢ لسنة ١٩٢٩ بحفظ النظام فى معاهد التعليم بحظر النشاط السياسى على طلاب المدارس والمعاهد الأزهرية ويحرم عليهم التظاهر أو الاشتغال بالمسائل الوطنية ويعاقب المخالف بالحبس والغرامة والفصل من الدراسة .

وفى ١٩٢٨/٤/١٤ أصدرت الوزارة الوفدية قانونا بانتخاب أعضاء مجالس المديريات (المجالس المحلية) ويقضى بانتخاب عضوين لمجلس المديرية عن كل دائرة انتخابية من دوائر مجلس النواب وذلك لمدة خمس سنوات (١٧ لسنة ١٩٢٨) .

كما أصدرت قانونا بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها حماية للصحة العامة حدد الأنواع الضرورية التى تبيعها الصيدليات للعلاج بموجب تذاكر طبية وحرم استعمال الضار منها ووقع عقوبة على مخالفة أحكامه وحيازة المخدرات أو استعمالها (٢١ لسنة ١٩٢٨) .

كذلك أصدرت قانونا لحماية الفلاحين وتخفيف الأعباء عنهم بإلغاء الثلاثة أوامر العالية الصادر أولها فى ١٨٨٤/٩/٧ بتوقيع الحجز الامتيازى لأصحاب الأطيان على محصولات المستأجرين لحصولهم على الإيجارات المستحقة وثانيها الصادر فى ١٨٨٥/٨/٢٦ ببعض الأحكام التى تتعلق بمشايخ البلدان بشأن الحجوزات .

وثالثها الصادر فى ١٨٨٨/٤/٢٤ بأخذ رسوم نسبية على الصافى من أثمان مايباع من المحصولات والأثمار المحجوز عليها (٢٣ لسنة ١٩٢٨) .

وفى ١٩٢٨/٥/١٤ استردت الوزارة الوفدية خط ترام الإسكندرية من الشركة المالكة بعد تعويضها وأسندت إدارته إلى مجلس بلدى الإسكندرية وكان هذا أول تمصير لإحدى الشركات الأجنبية فى مصر .

وبدأ الصدام بين الوزارة وسلطات الاحتلال عندما أصرت الوزارة على إصدار قانون الاجتماعات الذى يلغى القيود على حرية الاجتماع ويقرر حق التظاهر السلمى للشعب . وبدأ البرلمان مناقشة القانون وكان مطروحا أمام مجلس الشيوخ . فإذا بإنذارات شفوية وكتابية بأن هذا القانون سيضعف من سلطة الهيئة الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأرواح وممتلكات الأجانب فى مصر ويمس الحقوق المتعارف عليها والمقررة لسلطات الأمن الداخلى للأجانب ، وكانت تشرف عليها فى ذلك الحين إدارة مستقلة بوزارة الداخلية هى الإدارة الأوربية، وأن الحكومة البريطانية تطلب سحب هذا القانون من مجلس الشيوخ وصرف النظر عنه .

ورفض الزعيم مصطفى النحاس هذا الكلام ورد بأن الحكومة متمسكة بموقفها من إنكار تصريح ٢٨ فبراير، وانتهى الأمر بتأجيل بحث المشروع أمام مجلس الشيوخ للدورة القادمة .

ولكن الزعيم مصطفى النحاس فوجئ بعد ذلك بأن الوزراء من الأحرار الدستوريين يتسللون واحدا وراء الآخر من الوزارة بحجة المرض أو بحجة عدم الاستمرار فى العمل السياسى، وهم محمد محمود، جعفر والى ، أحمد محمد خشبة ، إبراهيم فهمى كريم لوضع العقبات أمام الزعيم مصطفى النحاس وتنفيذ المؤامرة للسراى التى لايطيب لها أن يحكم الشعب نفسه وحزب الأقلية لايطيب له العيش إلا فى ظل الدسائس والمؤامرات . .

فما كان من الزعيم مصطفى النحاس إلا أن قبل استقالاتهم وأرسل إلى القصر كشفا بأسماء أربعة يحلون محلهم .

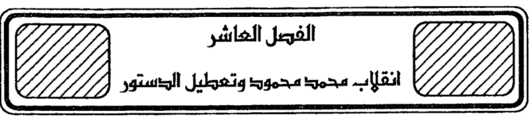
وبدأت الصحف تنشر وثيقة مزورة عرفت باسم وثيقة سيف الدين سنعرض لها فيما بعد .

وفى ١٩٢٨/٦/٢٥ أقال الملك فؤاد الزعيم مصطفى النحاس بحجة تصدع الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة رغم أن الوفد كان يتمتع بالأغلبية العظمى فى البرلمان .

وكانت إقالة الزعيم مصطفى النحاس إيذانا بضرب الحكم الدستورى وضرب الحريات وضرب الاتحاد العام لنقابات العمال أيضا .



الزعيم مصطفى النحاس بدار النادى السعدى (يلقى خطابا دينيا) فى عيد الهجرة النبوية وخلفه الأستاذ إسماعيل الأزهرى رئيس حزب الاتحاد السودانى الذى كان ينادى بوحدة السودان مع مصر



الفصل العاشر

انقلاب محمد محمود وتعطيل الدستور

وفى ١٩٢٨/٦/٢٧ تم تكليف محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين بتأليف الوزارة على النحو التالى .

محمد محمود للرئاسة والداخلية، جعفر والى للحربية والبحرية والأوقاف "مؤقتا"، عبد الحميد سليمان للمواصلات، أحمد محمد خشبة للحقانية، نخله المطيعى للزراعة، على ماهر للمالية، إبراهيم فهمى كريم للأشغال، حافظ عفيفى للخارجية، أحمد لطفى السيد للمعارف .

وهى وزارة مؤلفة من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد ولم يكن يمثلهم فى مجلس النواب سوى ٣٥ نائبا من مجموع ٢١٤ نائبا

وهكذا فإن الدستوريين الذين استقالوا بحجة المرض أو عدم الرغبة فى الاشتغال بالسياسة عادوا للوزارة مرة أخرى وأعلن محمد محمود حكم البلاد بيد من حديد .

وفى ١٩٢٨/٦/٢٨ صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا .

وفى ١٩٢٨/٧/١٩ استصدر محمد محمود أمرا ملكيا بحل مجلسى النواب والشيوخ وتأجيل الانتخابات ٣ سنوات، وتولى الملك السلطة التشريعية بمفرده كما عطل عدة مواد من الدستور منها :

المادة ٨٩ وكانت توجب فى حالة حل المجلس إجراء انتخابات جديدة خلال شهرين واجتماع المجلس الجديد خلال ١٠ أيام لتمام الانتخابات .

المادة ١٥٥ وكانت لا تجيز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أثناء الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية .

والمادة ١٥٧ وكانت تضع شروطا وقيودا على تعديل الدستور .

والمادة ١٥ وكانت تمنع الرقابة على الصحف أو إنذارها أو وقفها أو ألغاءها بالطريق الإدارى . . . . إلخ .

وقال مبررا لذلك أن البرلمان فى حالته الحاضرة عنصر معوق لاستقرار البلاد .

وأن استئثار الوفد بالأغلبية أدى إلى حالة من الفوضى والاضطراب التى تنذر النظام كله .

وقوبل تعطيل الدستور بالسخط والتذمر فعقدت الاجتماعات وقدمت الاحتجاجات وقامت المظاهرات فرقها البوليس بقسوة وعنف واعتقل كثيراً من المتظاهرين واستعان محمد محمود بالجيش المصرى فى ضرب المتظاهرين ومعاونته على هدم الحياة النيابية وتعطيل الدستور .

وأصدر الوفد والحزب الوطنى بيانين يستنكران فيهما حل البرلمان وتعطيل الحياة الدستورية .

وتحدد يوم ١٩٢٨/٧/٢٨ لاجتماع البرلمان إلا أن الوزارة حشدت قوات كبيرة من البوليس حالت دون دخول الأعضاء واجتمع الأعضاء بمنزل أحد زعماء الوفد وأعلنوا سحب الثقة من الوزارة وتحميلها مسئولية تعطيل الدستور .

وفى مواجهة سياسة الوفد ومقاومته حل البرلمان وتعطيل السلطة التشريعية استصدرت الوزارة مرسوما بقانون يعاقب كل من يحرض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكى الصادر سنة ١٩٢٨ بوقف الحياة الدستورية وتعطيل السلطة التشريعية وإعطائها للملك .

وأعادت الوزارة العمل بقانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ الذى يجيز تعطيل الصحف أو الغاءها إداريا وعطلت العشرات من الصحف .

وأضافت نصوصا إلى القانون المالى تمنع موظفى الحكومة من حضور الاجتماعات السياسية أو إبداء آراء أو نزعات سياسية أو الإدلاء للصحف بأية آراء وإلا تعرض للفصل من الوظيفة وفصلت فعلا العديد من الموظفين .

كما استصدرت مرسوما بقانون بحفظ النظام فى معاهد التعليم سنة ١٩٢٩ بهدف عزل الطلبة عن العمل الوطنى بحظر النشاط السياسى على تلاميذ المدارس والمعاهد الأزهرية بأية صورة من الصور (٢٢ لسنة ١٩٢٩) .

ويعاقب دعوة طلبة المدارس والمعاهد إلى القيام بمظاهرات أو الانقطاع عن المدارس أو المعاهد أو تأليف لجان أو جماعات سياسية أو حضور أى اجتماعات سياسية أو الاشتراك فيها سواء بالتحرير أو التوقيع أو طبع ونشر محاضرات سياسية أو اجتماعية موجهة إلى السلطات بشأن مسائل ذات صبغة سياسية .

وجعلت عقوبة مخالفة ذلك الحبس أو الغرامة والفصل من الدراسة .

وكانت هذه القوانين أقسى من الأحكام العرفية خاصة وأن الحركات الشعبية كان ينظمها ويقودها الطلبة مع باقى طوائف الشعب .

ووصل الأمر إلى حد الانتقام من الموتى فخفض الاعتماد المخصص لتخليد ذكرى الزعيم سعد زغلول إلى الثلث .

وفى هذه الأثناء حاول الدكتور محجوب ثابت بتحريض من محمد محمود أن يتولى قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال وعاونه فى ذلك أحمد إسماعيل باستصدار قرار فى جلسة لمجلس الإدارة باختيار الدكتور محجوب ثابت مستشارا عاما للاتحاد وأثارت هذه الحركة أحمد محمد أغا رئيس الاتحاد والمحامين الوفديين واشتبك الطرفان فى صراع مرير .

وفى ١٩٢٨/١٠/٢٧ أصدر أحمد محمد أغا بوصفه رئيسا للنقابة العامة قرارا بفصل أحمد إسماعيل من النقابة العامة وعزله كممثل لها من الاتحاد العام، واتهمه بتزوير الاجتماع الذى اختير فيه محجوب ثابت مستشارا للاتحاد، ورد أحمد إسماعيل على ذلك بإصدار قرار فى ١٩٢٨/١٠/٣٠ من اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات بعزل أحمد محمد أغا من رئاسة الاتحاد بحجة المحاولات السياسية التى يريد بها توجيه العمال إلى جهة سياسية خاصة .

وانتهت الصراعات بتصفية الاتحاد العام لنقابات العمال .

ومع ذلك بدأت النقابات منذ عام ١٩٢٩ تنظيم الاضرابات بالقاهرة والإسكندرية ومدن القنال للمطالبة بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل ومقاومة فصل العمال .

وكانت الصحف المعادية للوفد قد نشرت وثيقة مزورة عرفت باسم "وثيقة سيف الدين" عن اتفاق منسوب إلى الزعيم مصطفى النحاس واثنين من المحامين هما ويصا

واصف وجعفر فخرى ووالدة أحد الأمراء وكان تحت وصاية الملك هو الامير أحمد سيف الدين ومنسوب فى الاتفاق أن يسعى الزعيم مصطفى النحاس وزميلاه المحاميان إلى رفع الحجز عن ممتلكات الأمير أحمد سيف الدين مقابل ١٣٠ ألف جنيه أتعابا وهذا المبلغ كان خياليا فى ذلك الوقت .

واتهمت صحف السراى الزعيم مصطفى النحاس أنه يستخدم نفوذه السياسى لتحقيق الاتفاق مما يعتبر رشوة وأنه يتاجر بالمهنة ويعبث بتقاليد المحاماة وأنه لايجوز له أن يتفق على أتعاب مؤخرا بنسبة ما يحكم به على خلاف الحقيقة والواقع .

وتفاصيل القضية .. أن الأمير أحمد سيف الدين (شقيق الأميرة شويكار زوجة الأمير أحمد فؤاد قبل أن يصبح ملكا وقبل زواجه من الملكة نازلى) كان على خلاف مع الأمير أحمد فؤاد قبل أن يتولى الملك .

والخلاف حول مشاكل مالية أسفر عن منازعة بينهما انفعل على أثرها الأمير سيف الدين فأطلق مسدسه على الأمير أحمد فؤاد فأصابه فى رقبته وعاش متأثرا بجرحه طوال حياته، وأسدل الستار على الحادث بالادعاء أن الأمير سيف الدين مجنون وألحق بمستشفى الأمراض العقلية بلندن اتقاء للفضائح لأن الأمير سيف الدين لو قدم للمحاكمة فإنه سيقول للمحكمة الأسباب الحقيقية وهى أن الأمير أحمد فؤاد نهب أمواله ونجحت والدته نجوان هانم فى تهريبه إلى اسطنبول وكانت تصرف له نفقة ضئيلة لا تكفى . . . فرات أن ترفع دعوى فى مجلس البلاط المختص بشئون الأمراء تطلب صرف نفقة كبيرة لابنها تكفى لإعاشته .. وكان واسع الثروة ويمتلك آلاف الأفدنة وتطلب أيضا رفع الحجر المفروض عليه .. فلم تجد فى مصر محاميا يجرؤ على رفع هذه القضية فى وجه الملك فؤاد غير الزعيم مصطفى النحاس – وكان ذلك فى أوائل سنة ١٩٢٧ .

وكان وكيلا لمجلس النواب ويعمل محاميا .. وكان الزعيم سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب .

وحضر من تركيا محام تركى يدعى (محمود شوكت) وكيل نجوان هانم .. والدة الأمير سيف الدين وقال للزعيم مصطفى النحاس أن اختيارنا وقع عليك لتتولى إنقاذ سيف الدين ووالدته من هذا البلاء بأن تتقدم برفع دعوى أمام مجلس البلاط لتنقذ الموقف .. لأن الرجل سيموت جوعا .

فقبل الزعيم مصطفى النحاس القضية بدون أتعاب مقدما .. اكتفاء بالتزامهم بأن يدفعوا مبلغ خمسة عشر ألف جنيه إذا نجح فى الدعوى واستلم سيف الدين ممتلكاته ..

وفى ديسمبر ١٩٢٨ أحيل الزعيم مصطفى النحاس على مجلس تأديب .. برئاسة حسين درويش وكان من خصوم الوفد .

وفى فبراير ١٩٢٩ أصدر مجلس التأديب حكمه ببراءة الزعيم مصطفى النحاس وزملائه مما نسب إليهم وأدان شهود القضية بأنهم كانوا مأجورين فضلا عن تزوير الوثيقة المقدمة وجاء فى أسباب الحكم «أن هذا الرجل كان ينبغى أن يشكر ويحمد على صنيعه وبره لهذه المسكينة التى لم يكن لديها مال توكل به محاميا كبيرا يستطيع أن يدافع عن ولدها المظلوم فإذا عمل خيرا يقال أنه يفسد المحاماة وخرج على تقاليدها إن هذا تقليد ينبغى أن يتبعه المحامون وتسجله النقابة .

إن هؤلاء الخصوم غير الشرفاء الذين اصطنعوا تلك الدسائس الرخيصة لم يتورعوا عن الدس والسرقة والتزوير وشرائهم ذمم الشهود فى سبيل خصومتهم الآثمة النكراء»

وهكذا شاءت العناية الإلهية أن تظهر الحقيقة وأن ينقلب التشهير على من لفقوه .

وأثار الحكم غضب حكومة محمد محمود فاستصدرت مرسوما بتعديل أحكام لائحة المحامين بما يسمح بنقل سلطة تأديب المحامين إلى محكمة استئنافية لاتكون أحكامها قابلة للطعن وأن يكون أعضاؤها جميعا من القضاة .

كما استصدرت مرسوما بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بحيث يدخل فى حكم الرشوة قبول الوعد بشئ أو أخذ هدية أو عطية من ذوى الصفات السياسية للوصول إلى غايات لاتقع فى دائرة أعمال النيابة .

وكان حزب العمال برئاسة مكدونالد قد تولى الوزارة فى بريطانيا واستتبع ذلك تعيين مندوب سامى جديد بدلا من اللورد لويد هو السيربرسى لورين فى سبتمبر ١٩٢٩ وقد زود بتعليمات بأن يكون تدخله فى المسائل الداخلية فى أضيق نطاق .

وفى هذه الفترة عرفت أنباء عن بداية مفاوضات بين محمد محمود وهندرسون وزير الخارجية البريطانية وانتهت إلى مشروع سمى مشروع محمد محمود – هندرسون .

واشترطت الحكومة البريطانية على محمد محمود أن يعرض المشروع على الزعيم

مصطفى النحاس زعيم الأمة ليدرسه الوفد رغم أنه خارج الحكم وأن يكون رأى الوفد فى هذا المشروع معلوما ومؤكدا قبل أن يوقعوا المعاهدة .

وحاول محمد محمود أن يوهم الحكومة البريطانية أن الوفد انتهى أمره . . .

ولكن الزعيم مصطفى النحاس رفض استلام المشروع وقال كلمته الشهيرة "إن هذه المشروعات تدرس تحت قبة البرلمان" .

وأعلن الزعيم مصطفى النحاس أن الوفد يرفض أن يتولى رئيس وزارة لاشعبية له مصير أمة، وأنه لايلتزم بأية مقترحات إلا بعد إعادة الحياة الدستورية لكى تقول الأمة كلمتها من خلال برلمان منتخب مع إصراره على عدم الدخول فى وزارة ائتلافية مرة أخرى .

وأمام إصرار الوفد على إعادة الحياة الدستورية وعدم قبوله الدخول فى وزارة ائتلافية مرة أخرى عرف محمد محمود أن الوقت قد حان لاختفائه بعد تدخل المندوب السامى لورين فى أول عمل يقوم به بعد تعيينه فقدم محمد محمود استقالته فى ١٩٢٩/١٠/٢ قبل أن تمضى الثلاث سنوات التى حددها لنفسه لحكم البلاد بالحديد والنار !!!

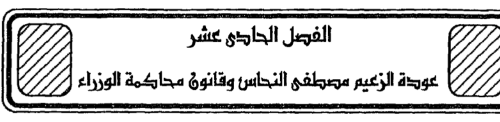
وفى ١٩٢٩/١٠/٤ تولى عدلى يكن تشكيل وزارته الثالثة على النحو التالى :

عدلى يكن للرئاسة والداخلية، أحمد مدحت للخارجية، عبد الرحمن صبرى للمواصلات حسن درويش للحقانية، مصطفى ماهر للمالية، حسين واصف للأشغال، واصف سميكه للزراعة، أحمد على للأوقاف، حافظ حسن للمعارف، محمد أفلاطون للحربية .

وكانت وزارة انتقالية لإجراء الانتخابات وإعادة الحياة الدستورية فاستصدرت أمرا ملكيا بالعمل بالمواد التى عطلها محمد محمود فى الدستور .

وفى ١٩٢٩/١٢/٢١ أجريت الانتخابات وامتنع الدستوريون عن خوضها لأنهم يعلمون نتائجها .

وفاز الوفد بأغلبية ساحقة ونال أكثر من ٩٠٪ من عدد المقاعد وحصل على ٢١٢ مقعدا من ٢٣٥ مقعدا، ونال الحزب الوطنى ٥ مقاعد وحزب الاتحاد ٣ مقاعد والمستقلون ١٥ مقعدا وقدم عدلى يكن استقالته فى ١٩٢٩/١٢/٣١ .



الفصل الحادي عشر

عودة الزعيم مصطفى النحاس وقانون محاكمة الوزراء

وفى ١٩٣٠/١/١ تولى الزعيم مصطفى النحاس تأليف الوزارة للمرة الثانية باعتباره زعيما للأغلبية على النحو التالى :

الزعيم مصطفى النحاس للرياسة والداخلية وحسن حسيب للحربية والبحرية وواصف بطرس غالى للخارجية ومحمد نجيب الغرابلى للحقانية وعثمان محرم للأشغال ومحمد صفوت للزراعة ومكرم عبيد للمالية ومحمود فهمى النقراشى للمواصلات وبهى الدين بركات للمعارف ومحمود بسيونى للأوقاف وكلهم من الوفديين وجميعهم من أعضاء البرلمان عدا بهى الدين بركات فكان مستشارا بمحكمة الاستئناف .

وقوبل تأليف الوزارة الوفدية بالابتهاج والفرح لأنها كانت وليدة إرادة الأمة ونتيجة انتخابات حرة .

وفى بداية عهد الوزارة قررت إلغاء بدل التمثيل الذى كان يصرف للوزراء بواقع ٥٠٠ج فى السنة من ميزانية مجلس الوزراء و ٣٠٠ج من ميزانية كل وزارة . وللمرة الثانية أثبت الزعيم مصطفى النحاس إنكار الذات والمثل والقدوة فى التضحية فى سبيل المصلحة العامة على حساب مصلحته الشخصية .

كما رفعت بداية تعيين خريجى الجامعة ليكون ١٥ جنيها مع صرف مكافأة شهرية إضافية قدرها ٥ جنيهات لخريجى كلية الطب فى حالة عدم فتح عيادات لهم .

وكان أهم أعمالها رغم مدتها القصيرة إصدار قانون التعريفة الجمركية (٢ لسنة ١٩٣٠) لحماية المنتجات المحلية من منافسة الصناعات الأجنبية بأن فرضت ضرائب عالية نسبيا على المصنوعات الأجنبية فضلا عن زيادة إيرادات الجمارك، ويرجع تاريخ معظم الصناعات الوطنية الهامة إلى ما بعد هذه الزيادة .

وأنشأت الوزارة الوفدية مصلحة التجارة والصناعة وألحقتها بوزارة المالية .

كما وضعت مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض ومشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعى الذى أثار نقمة الدوائر المالية الأجنبية لأنه يغل يدها عن استغلال الشعب عن طريق القروض الربوية فانضمت إلى المساعى لإسقاط الوزارة .

وكان قدوم حزب الوفد قد أنعش الآمال فى صفوف العمال وبدا للجميع أن الفرصة مواتية لتنشيط التنظيم النقابى وإصدار التشريعات العمالية. وكان ذلك رد فعل لسنوات القهر فى ظل حكومة محمد محمود وتعبيرا عن الأمل والثقة فى قدرة وزارة الوفد على تحقيق مطالب العمال .

واشتد ساعد النقابات خلال الفترة القصيرة التى تولى فيها الوفد الحكم عام ١٩٣٠ فنشطت حركة العمال والشكاوى الجماعية بين قطاعات واسعة أهمها عمال شركة النور فى الإسكندرية وعمال العنابر والسكة الحديد وعمال النقل . . . إلخ .

وتعكس هذه الظاهرة تطلع العمال إلى وزارة الوفد لتحقيق آمالهم .

وخلق حكم الوفد مناخا من الحرية أتاحت للعمال القدرة على إعادة الحياة للتنظيمات النقابية ونشط المحامون الوفديون المشتغلون بالعمل النقابى مثل عزيز ميرهم وحسن نافع وأحمد محمد أغا وزهير صبرى فقاموا بإحياء النقابات العمالية .

ونجح المحامون الوفديون والوزراء الوفديون فى حل كثير من المنازعات العمالية .

وروج عزيز ميرهم لفكرة تستهدف إنشاء مكتب لتنظيم حركة نقابات العمال تكون مهمته تنشيط النقابات القائمة وتؤلف من بينها اتحادا عاما جديدا .

وطرح عزيز ميرهم هذه الفكرة فى أبريل ١٩٣٠ ونجح فى استصدار قرار بهذه الفكرة فى المؤتمر النقابى الذى عقد فى نقابة عمال ترام القاهرة فى مايو ١٩٣٠ "بالموافقة على إيجاد مكتب لتنظيم حركة النقابات وتوحيد جهودها على أن يؤجل انتخاب هذا المكتب إلى الاجتماع المقبل الذى تحدد موعده يوم السبت ١٧ مايو ١٩٣٠ فى نادى نقابة عمال المطابع الأميرية فى شارع محمد على »

كما تزعم عزيز ميرهم أيضا فكرة إيجاد "كتلة برلمانية للعمال" تتكون من شيوخ ونواب يقبلون أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع داخل البرلمان عن حقوق العمال والفلاحين ودرس النظم التى تعود على الطبقة العاملة بالرقى والتقدم .

وتولى حسن نافع النائب الوفدى ورئيس لجنة العمال والشئون الاجتماعية فى مجلس النواب طرح مقترحات مكملة لتلك التى عرضها عزيز ميرهم فأشار بضرورة اصدار تشريع للعمل والعمال وإقامة مكتب للعمل يحل محل لجان التوفيق ودعا إلى تأسيس اتحاد للعمال .

وعقد مؤتمر فى مقر نقابة عمال ترام القاهرة طرحت فيه كافة الاقتراحات وحضره مندوبون عن النقابات الوفدية وتم فى هذا المؤتمر إعلان تكوين اتحاد عام للنقابات أسندت

رئاسته إلى أحمد محمد أغا وحسنى الشنتناوى مستشارا عاما للاتحاد وأصبحت جريدة العامل المصرى التى أسسها حسنى الشنتناوى ناطقة باسم الاتحاد .

أما الجماعة المناوئة لحزب الوفد وكانت تضم الدكتور محجوب ثابت وأحمد إسماعيل وإسماعيل طاهر والمرتبطة بحزب الأحرار الدستوريين فقد اتجهت فى ١٩٣٠/٤/٣٠ نحو تشكيل اتحاد عام برئاسة داوود راتب عضو الأحرار الدستوريين من ثلاث نقابات هى نقابة عمال النقل الميكانيكى ونقابة عمال التنظيم ونقابة عمال الحلاقين ولم يعمر هذا الاتحاد طويلا .

لأن اتحاد عام النقابات برئاسة أحمد محمد أغا كان أقوى فى حركته ونشاطه من اتحاد داوود راتب ولأنه كان يضم عددا كبيرا من النقابات يفوق فى عددها وتأثيرها النقابات الثلاث التى يتكون منها اتحاد داوود راتب .

وفى ظل نشاط اتحاد عام النقابات بدأت النقابات العمالية تؤدى دورها وتنشط فى خدمة أعضائها .

وفى ١٩٣٠/٣/٣١ سافر الزعيم مصطفى النحاس إلى لندن على رأس الوفد الرسمى للمفاوضة مع هندرسون وزير الخارجية البريطانية وكان توديع الأمة للزعيم مصطفى النحاس يوم سفره يوما مشهودا بالحماس وبالحب وهتاف القلب نسى الناس فيه انفسهم لتعلقهم بالزعيم، وحبه الأصيل فى النفوس .

وقطعت المفاوضات وانتهت بدون الوصول إلى نتيجة مع الإنجليز وتحطمت جميع المساعى على صخرة السودان . وهنا قال الزعيم مصطفى النحاس كلمته المشهورة :

"تقطع يدى ولا أوقع بها معاهدة تقر فصل مصر عن السودان"

وعقب عودة الوفد إلى مصر اجتمع الأحرار الدستوريون وأخذوا يهاجمون الزعيم مصطفى النحاس بحجة فشله فى المفاوضات وكتبوا عريضة إلى الملك طلبوا فيها أن يتدارك الأمر بحكمته إذ استنفدت هذه الوزارة الغرض من تشكيلها وهو المفاوضات .

ثم كان الصدام بين الوزارة والملك حول قانون محاكمة الوزراء وكان القصد منه اتقاء ما حدث من العبث بالدستور وصيانته من الانقلاب والحفاظ على أموال الدولة .

والملك يستخدم حقه فى الإقالة دون وازع من وطنية أو رعاية لحقوق الأمة بمعاونة زعماء الأقليات .

فوضع الزعيم مصطفى النحاس مشروع قانون محاكمة الوزراء" نص فيه على أن الحكومة التى يجرى فى عهدها أى تعديل للدستور يتنافى مع الحرية وحقوق الشعب

وي عص منها أو لا يتم بالطريق المرسوم بالدستور أو يخالف حكما من أحكامه الجوهرية أو يزيف الانتخابات يعتبر فاعله مرتكبا لجريمة الخيانة ويحاكم من ارتكب هذا العمل كما يحاكم كل وزير يبدد أموال الدولة العامة وتصل العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والغرامة التى تتراوح بين ١٠٠٠ج وعشرة آلاف جنيه .

ولكن الملك فؤاد رفض هذا القانون وتلكأ فى توقيعه فترة طويلة لما سيترتب عليه من شل يد الملك والإنجليز فى تعيين وزراء عن طريقهم يتم تنفيذ مايريدون من أعمال مخالفة لأحكام الدستور وقوانين البلاد .

واستمرت الأزمة أسبوعين وإلى جانب ذلك عطل الملك مشروع قانون بإنشاء محكمة النقض ومشروع قانون إنشاء بنك التسليف الزراعى .

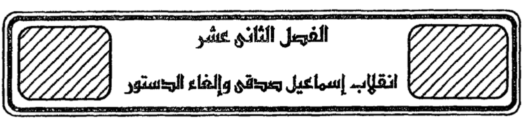
وحدث خلاف حول تعيين بعض الاعضاء لمجلس الشيوخ كما حدث أيام الزعيم سعد زغلول.

وفى ١٩٣٠/٦/١٥ قدم الزعيم مصطفى النحاس استقالة وزارته لعدم تمكينه من تنفيذ برنامجه الذى قطع على نفسه العهد بتنفيذه .

وطبعا قبلها الملك فؤاد على الفور .



الناموسية التى تعلقت بها الشظايا بعد انفجار سيارة ملغمة
بجوار حجرة نوم الزعيم مصطفى النحاس وحماه الله ونجاه منها



الفصل الثاني عشر

انقلاب إسماعيل صدقي وإلغاء الدستور

وفي ١٩٣٠/٦/٢٠ تولى إسماعيل صدقي تأليف الوزارة وضمت خليطا من حزب الاتحاد وأنصار إسماعيل صدقي على النحو التالي:

إسماعيل صدقي للرئاسة والداخلية والمالية ومحمد توفيق رفعت الحربية والبحرية وعبدالفتاح يحى للحقانية وحافظ حسن للأشغال والزراعة وعلى ماهر للمعارف وتوفيق دوس للمواصلات ومحمد حلمي عيسى للأوقاف وحافظ عفيفي للخارجية.

وكان تأليف الوزارة تحديا للشعب واستهانة بإرادته وإهدارا لحقوقه فإسماعيل صدقي له سوابق في تزوير الانتخابات والاعتداء على الدستور والحريات .

وفي اليوم التالي ١٩٣٠/٦/٢١ أعلن إسماعيل صدقي تأجيل جلسات مجلسي البرلمان الوفدي لمدة شهر وأغلق أبواب البرلمان ووضع قوات حوله لمنع الأعضاء من الدخول.

وقابل النواب والشيوخ هذا الإجراء التعسفي بتحطيم السلاسل التي أوصدت بها الأبواب بأمر من ويصا واصف رئيس مجلس النواب لحرس البرلمان وعقدوا اجتماعا صاخبا في ١٩٣٠/٦/٢٣ وأصدروا قرارا بالاستنكار والاحتجاج على ما ارتكبه إسماعيل صدقي من مخالفة للدستور واعتداء على حقوق وحريات الشعب.

وفي ١٩٣٠/٦/٢٦ عقد مؤتمر من الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات في النادي السعدي وكان مؤلفا من الوفديين وبعض نواب الحزب الوطني.

وخطب الزعيم مصطفى النحاس وطالب الأمة بالجهاد وقرر المؤتمر الآتي:

أولا- الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصري من قوة وتضحية.

ثانياً تقرير مبدأ عدم التعاون وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه في حالة ما إذا لم تتقدم الوزارة إلى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل.

ثالثاً– القسم بالله العظيم بتنفيذ هذه الخطة وتعميمها فى جميع الدوائر الانتخابية بالقطر المصرى.

وأعدوا قسما هو «أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور وأقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية وأن اشترك اشتراكا فعليا فى تنفيذ خطة عدم التعاون التى تضعها اللجنة ويقرها الوفد وأن أعمل على تعميم ذلك فى دائرتى الانتخابية.»

ونظم الزعيم مصطفى النحاس وقادة الوفد رحلات واسعة إلى الأقاليم لفضح مؤامرة صدقى ضد الدستور ونشر الدعوة إلى مقاومة الاعتداء عليه، وأخذ الزعيم مصطفى النحاس يطوف بالأقاليم واستقبله الشعب استقبالا حافلا رغم رصاص البوليس ضده.

وقامت المظاهرات المعادية لإسماعيل صدقى فى القاهرة والإسكندرية وطنطا وبلبيس وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وبنى سويف تهتف بالدستور الذى يؤمن للأمة حريتها.

وقام البوليس بالاعتداء على الجميع دون تمييز بين قادة الحزب وجماهيره واستخدمت وسائل البطش والإرهاب وسقط مئات القتلى وآلاف الجرحى.

وفى ١٩٣٠/٧/٨ وقعت أول محاولة لاغتيال الزعيم مصطفى النحاس فى مدينة المنصورة بتحريض إسماعيل صدقى.

وكان الزعيم مصطفى النحاس يركب سيارة مكشوفة وبجانبه سينوت حنا وسط مظاهرة هائلة عجز الجنود عن تفريقها. فأعطيت التعليمات للخلاص من الزعيم مصطفى النحاس.

فإذا بأحد الجنود الفرسان يتجه نحو الزعيم مصطفى النحاس بسرعة ويسدد ضربة سونكى لظهره ولكن الوطنى المجاهد العظيم سينوت حنا أسرع باحتضان الزعيم مصطفى النحاس ليفتديه وتلقى الضربة فى ذراعه ونجا الزعيم مصطفى النحاس وأصيب المجاهد البطل سينوت حنا إصابة بالغة ولم يبرأ منها وتوفى متأثرا بجراحه بعد ذلك.

وقتل فى هذه المظاهرة أربعة من الأهالى وأصيب أكثر من ١٥٠ مواطنا بجروح بالغة.

وبعد أن عاد الزعيم مصطفى النحاس من رحلته بالمنصورة ذهب يوم الجمعة ليصلى فى مسجد سيدنا الحسين وجاءت مظاهرات حاشدة تستقبله عند خروجه من المسجد ولكن

البوليس هاجم المتظاهرين يضربهم بالعصى والكرابيج بقسوة وغلظة فتأثر الزعيم مصطفى النحاس من اعتداءات البوليس على الجماهير فرفع يديه للسماء وقال:

«الله أكبر على من طغى وتجبر. الله أكبر على من طغى وتجبر . الله أكبر على من طغى وتجبر» ثلاث مرات

وفى اليوم التالى أعلن أن إسماعيل صدقى أصيب بالشلل وكانت إرادة الله واعتقدت الجماهير بإيمانها وبساطتها أن الله استجاب لدعاء الزعيم مصطفى النحاس فقالت إن الزعيم مصطفى النحاس رجل مبروك وطاهر.

وفى ١٩٣٠/٧/١٢ على أثر تعيين حافظ عفيفى وزيرا مفوضا لمصر فى لندن نقل عبدالفتاح يحى للخارجية وعلى ماهر للحقانية وعين إبراهيم فهمى كريم للأشغال ومراد سعد للاوقاف.

وفى ١٩٣٠/٧/٢١ أعلن إسماعيل صدقى فض الدورة البرلمانية دون أن يعبأ بالتذمر الشعبى فى كل مكان فى البلاد وتوالت الاحتجاجات الشعبية من أعضاء البرلمان الذين اجتمعوا يوم١٩٣٠/٧/٢٦.

كما توالت الاحتجاجات من أعضاء مجالس المديريات والهيئات الأهلية من مختلف المستويات.

ولم تحظ وزارة بما حظيت به وزارة إسماعيل صدقى من عداء للشعب واستمرت أعمال العنف والمظاهرات أسفرت عن مصرع عشرات المواطنين وإصابة المئات إصابات بالغة.

وأصاب الوزارة التفكك بسبب اتباعها سياسة القمع والإرهاب التى أدت بمقاومة الشعب إلى سيل الاغتيالات السياسية وتدمير المنشآت العامة مرة أخرى.

وفى ٢٥ /٨/ ١٩٣٠ جرت محاولة لاغتيال اسماعيل صدقى نجا منها بأعجوبة.

وفى ١٩٣٠/٩/٦ تلقى محمود فهمى القيسى خطاب تهديد بإلقاء قنبلة على منزله.

وفى ١٩٣٠/٩/١٢ تلقى محمد علام خطاب تهديد بالقتل. واستمرت حوادث الاغتيالات والمقاومة دليلا على مدى التذمر والاستياء.

كما تم ضبط قنابل تم صنعها محليا وقنابل فى دور الإعداد وتم القبض على المتهمين وتقديمهم للمحاكمة فى القضية الشهيرة باسم قضية القنابل.

وفى ٢٢/١٠/١٩٣٠ أعلن إسماعيل صدقى إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وحل مجلسى النواب والشيوخ وهكذا عمد إسماعيل صدقى ليس إلى تعطيل الدستور فقط بل إلى إلغائه وأصدر دستورا جديدا هو دستور سنة ١٩٣٠ لتدعيم سلطة الملك علي الحياة السياسة فى مصر.

كما ألغى قانون الانتخاب المباشر الصادرسنه ١٩٢٤ وجعل الانتخابات على درجتين وحصر حق انتخاب أعضاء البرلمان فى مندوبين ينوب كل مندوب عن خمسين ناخبا واشترط في المندوب شروطا تجعل العمال بعيدين تماما عن حق انتخاب أعضاء البرلمان.

وبالتالى حرم العمال من أمالهم أن يكون لهم ممثلون فى البرلمان. وكانت هذه الآمال قد انتعشت أثناء انتخابات سنة ١٩٢٩ بعد فوز الوفد بالأغلبية فيها.

وفى ٢٩/ ١٠/ ١٩٣٠ استصدر إسماعيل صدقى مرسوما بحل جميع مجالس المديريات وواجهت الاحزاب الدستور المزيف وقانون الانتخابات بمقاومة عنيفة ومظاهرات صاخبة.

وفى أكتوبر ١٩٣٠ أصدر جماعة الأمراء الذين يرأسهم عمر طوسون منشورا ناشدوا فيه الملك فؤاد أن يبتعد عن مؤامرات إسماعيل صدقى وأن يعيد الوفد إلى الحكم.

وفى ٦/١١/ ١٩٣٠ أعلن الزعيم مصطفى النحاس قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات جاء فيه «قرر الوفد عدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب الجديد بل وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها»

كما تضامن حزب الأحرار الدستوريين مع الوفد فى قرار المقاطعة وشكلوا لجنة مشتركة لتنفيذ المقاطعة سميت لجنة الاتصالات.

أما الحزب الوطنى فقبل المشاركة فى الانتخابات فى ظل دستور سنه ١٩٣٠.!!!

ورد إسماعيل صدقى على مقاطعة الانتخابات بتشكيل حزب فى ٣٠/١١/١٩٣٠ سماه «حزب الشعب» أعده لخوض الانتخابات التى حدد لها شهرى مايو ويونيو ١٩٣١.

كما أصدر جريدة باسم «الشعب» تروج لهذا الحزب.

واستقال كثير من العمد حتى لا يشتركوا فى مهزلة الانتخابات فقدم إسماعيل صدقى كثيراً منهم للمحاكمة وحكم عليهم بغرامات كبيرة (ولكن وزارة الزعيم مصطفى النحاس عام ١٩٣٦ ردت جميع الغرامات المحكوم بها إليهم).

وخفض إسماعيل صدقى معاش الزعيم مصطفى النحاس إلى النصف تقريباً إنتقاما منه ولكن القضاء انصفه وأعاده إلى ما كان عليه .

وفى نوفمبر سنه ١٩٣٠ أنهت لجنة رضا أعمالها ووضعت مشروعا لقانون العمل واوصت بضرورة انشاء مكتب للعمل وإصدار تشريعات للعمال.

وفى نوفمبر ١٩٣٠ أيضاً أنشا إسماعيل صدقى مكتبا للعمل كقسم تابع لإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية «تحت رئاسة الإنجليزى ر. م جريفز» حدد مهامه بتنفيذ قوانين العمل وإجراء البحوث والدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات التى تتعلق بمسائل العمل والعمال وأسباب النزاع بين العمال وأصحاب الأعمال وهو فى الحقيقة مكتب أمن لحماية مصالح المشروعات الأجنبية فى مصر من العمال.

وتكون اتحاد للنقابات بمساعدة إسماعيل صدقى برئاسة داوود راتب يطالب بإبعاد العمال عن السياسة ليسيطر به على الحركة العمالية مقابل مكافأة قدرها ألف جنيه.

فقام حسنى الشنتناوى وبعض العناصر العمالية الموالية للوفد بمهمة الإطاحة بداوود راتب من رئاسة الاتحاد وتنصيب النبيل عباس حليم بدلا منه وهو ينتمى إلى جماعة الأمراء الذين يرأسهم عمر طوسون وكانوا على خلاف مع الملك فؤاد وكان عباس حليم يسعى إلى الشهرة من خلال تشجيعه للرياضة والعمال.

وثبت بعد ذلك أنه كان يقدم تقارير للسراى ضد الوفد والزعيم مصطفى النحاس على ماسيجىء.

وفعلا عقد العمال مؤتمرا فى ١٩٣٠/١٢/١٣ بحضور مندوبى ٥٥ نقابة تم فيه عزل داوودراتب وتنصيب عباس حليم رئيسا للاتحاد كما تم اختيار السيد حبيب زعيم الطلبة الوفديين مستشارا للاتحاد.

وترك عزيز ميرهم وحسنى الشنتناوى النقابات التابعة للاتحاد العام التى كانوا يتولون العمل فيها كما سارع أحمد محمد أغا إلى إعلان تنازله عن رئاسة الاتحاد العام للعمال من أجل توحيد القوى والجهود

وبدأ التعاون بين الوفد وعباس حليم لإعادة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى وتم وضع قانون جديد له لتدعيم بناء الاتحاد وتنظيم علاقاته الداخلية.

وفى ١٩٣٠/١٢/٣١ افتتحت الدار الجديدة للاتحاد (٨ شارع فؤاد - ٢٦ يوليو حاليا) وأعلن عن تشكيل مجلس إدارة الاتحاد من ١٧ عضوا برئاسة عباس حليم ومحمد إبراهيم زين الدين وكيلا أول وإبراهيم السيد القاضى وكيلا ثانيا وسيد عزمى سكرتيرا عاما وحسن عمارة سكرتيرا عاما مساعدا.

واتجهت الجهود بمعاونة الوفديين إلى تجميع النقابات وربطها بقيادة الاتحاد الذى ضم أكثر من ٥٤ نقابة.

كما افتتحوا فروعا للاتحاد فى الإسكندرية ودمنهور والمحمودية وبنها وحلوان ومنشية الصدر. كما اوفد الاتحاد مندوبين عنه للاتصال بنقابات الأقاليم.

وفى ١٩٣١/٢/١١ فرض إسماعيل صدقى قيودا على حرية الاجتماع وحرية الصحافة.

وداب إسماعيل صدقى على مصادرة الحريات ولم يسمح بقيام حركة عمالية منظمة تحت قيادة اتحاد نقابات على صلة وثيقة بالوفد.

وعندما أدرك إسماعيل صدقى حقيقة الحلف بين الوفد وبين الاتحاد الذى يرأسه عباس حليم قرر فى ١٩٣١/٣/١٥ إغلاق مقر الاتحاد بالقوة وحظر عقد اجتماعات فيه وصادر أمواله وموجوداته ومنع العمال من دخوله كما أغلق دور النقابات وأنديتها التابعة له وشمل ذلك ٥٤ نقابة.

وحارب إسماعيل صدقى النقابيين فى أرزاقهم وأثار ضدهم أصحاب الأعمال بطردهم، واعتقل عددا كبيراً منهم وطبق عليهم قانون المشبوهين وألقى بهم فى السجون.

وأرسل عباس حليم ردا على هذا الحادث برقية شكوى لرئيس الوزراء وإنذارا على يد محضر بغرامة تهديدية ٢٥ جنيها عن كل يوم يتعطل فيه الاتحاد.

كما أرسل برقية أخرى إلى جيمس ماكستون رئيس حزب العمال البريطانيين يوضح فيها تصرفات إسماعيل صدقى ويطالبه بالتدخل.

كما أوفد وكيل أول الاتحاد محمد إبراهيم زين الدين إلى مدريد لحضور مؤتمر الاتحاد الدولى للنقابات وتقدم بشكوى باسم عمال مصر ضد إجراءات القمع وكبت الحريات للعمال فى عهد إسماعيل صدقى.

وراح عباس حليم يستقبل النقابيين ويعقد الاجتماعات فى سرايته بجاردن سيتى مما دفع إسماعيل صدقى إلى تشديد الرقابة حول السراية ومنع العمال من دخولها وأدى ذلك إلى وقوع اشتباكات عنيفة.

وأصدر مؤتمر الاتحاد الدولى للنقابات قرارا بشأن عمال مصر . يحتج فيه بشدة على أعمال الظلم التى تقوم بها الحكومة المصرية واستعمالها القوة لخنق حركة الاتحاد العام للعمال وجهوده. ويطلب من حكومة العمال فى إنجلترا ومن كل ذى سلطان فى هذا الشأن أن يعمل بكل الوسائل المشروعة لحمل الحكومة المصرية على ضرورة وقف اضطهادها للحركة العمالية التى لا ينبغى خنقها والاعتراف بحقوق العمال الاقتصادية والتمتع بجميع حقوقهم القانونية المحرومين منها .

كما قرر المؤتمر إيفاد المستر والتر كافيلس سكرتير الاتحاد الدولى إلى مصر لعمل تقرير عن إحوال العمال المصريين ونقاباتهم وبحث أساليب اضطهاد العمال والحركة النقابية فيها .

وحاولت حكومة إسماعيل صدقى منع اتصاله بالعمال ولكن العمال أمكنهم الاتصال به فنصح لهم أن يؤلفوا اتحاداً يضم جميع النقابات. وطالب بضرورة الاعتراف بمطالب العمال بدلا من اضطهادهم من الحكومة.

وفى ١٩٣١/٣/٣١ عقد الوفد والأحرار الدستوريون ميثاقا وطنيا أسموه (عهد الله والوطن) قرروا فيه تأليف جبهة لإعادة النظام الدستورى.

وفى ١٩٣١/٥/٨ قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطنى منعه إسماعيل صدقى فعرضت قراراته على المدعوين للاشتراك فى المؤتمر فوقعوا عليها كما وقع عليها شخصيات لا تنتمى إلى أحزاب منها جماعة الأمراء الذين يرأسهم عمر طوسون وهى التمسك بدستور سنه ١٩٢٣ ومقاطعة الانتخابات والاحتجاج على مصادرة الحريات.

وقد لعب العمال دورا بارزا فى المعارك من أجل المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ والتزم العمال بخطة الوفد فى مواجهة إسماعيل صدقى عام ١٩٣١ لمقاطعة الانتخابات عندما

مزقوا كشوف الانتخابات التى أرسلها إليهم ليتعهد وا بالتوجه إلى الدوائر الانتخابية وانتخاب المندوبين المعينين بالذات على رأس كل قائمة إذ هاج العمال فى مظاهرات كبيرة واضربوا عن العمل.

وكان أضخم الإضرابات العمالية فى هذه الفترة هو إضراب عمال العنابر بالسكة الحديد والورش الأميرية وبدأ يوم ١٤/٥/١٩٣١ وهو اليوم الأول من أيام انتخابات إسماعيل صدقى وتظاهروا احتجاجا على تعطيل الدستور ومحاولة تزييف إرادة الأمة وكان الإضراب عنيفا إلى حد أن قام العمال بتحطيم المحركات والقاطرات الحديدية وأشعلوا النار فى بعضها وقويلت مظاهراتهم بمنتهى العنف والقسوة.

وقامت معركة هائلة بين رجال البوليس والعمال استخدم البوليس فيها خراطيم المياه الساخنة محاولا تفريق العمال المعتصمين. واستخدم العمال الحجارة والكرات الحديدية. وأطلق البوليس الرصاص وسقط عشرات من القتلى ومئات من الجرحى. كما أصيب عدد كبير من رجال البوليس.

وبلغ تعسف إسماعيل صدقى أن منع أسر العمال من تسلم جثث الشهداء وأصر على دفنها فى أماكن غير معروفة بالصحراء.

وألقى القبض على عدد كبير من العمال قدم منهم إلى المحاكمة مائة وعشرون عاملا أصدرت محكمة الجنايات أحكامها على عدد كبير منهم.

كما قامت مصلحة السكة الحديد بفصل أعداد كبيرة من العمال بلغ عددهم ٤٧٧ عاملا لاتهامهم بالوفدية ولأن لهم ميولا سياسية ضد حكومة صدقى.

كما أصدر إسماعيل صدقى قرارات بفصل العديد من الموظفين المعادين لسياسته أو إحالتهم إلى المعاش.

كما استحدث عقوبات على أفعال لم يكن القانون يعاقب عليها وهى التى من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة أو الإخلال بالنظام العام.

وفى ١٩٣١/٦/١٨ استصدر مرسوما بقانون رقم ٩٧ لسنه ١٩٣١ بتعديل قانون العقوبات شدد العقوبة على جرائم النشر التى تقع بواسطة الصحف لتصل إلى خمس سنوات عن التحريض على قلب نظام الحكم أو على كراهيته أو ازدرائه.

كما استصدر المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنه ١٩٣١ تضمن عقبات فى سبيل إنشاء الصحف واشترط شروطا شديدة فى رؤساء الصحف والمحررين منها ألا يكون قد حكم عليهم فى جريمتى «نشر» وألا يكونوا أعضاء فى البرلمان وأن يكون للجريدة مطبعة خاصة.

ولما ضاقت السبل بعباس حليم بدا تفكيره فى إنشاء حزب للعمال بديلا عن الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى لتفويت الفرصة على إسماعيل صدقى الذى كان ينوى اعتقاله.

ولكن الوفد عارض فكرة انشاء حزب للعمال عندما ذهب عباس حليم على راس وفد من رجاله إلى النادى السعدى.

ورغم ذلك وفى أوائل يوليو سنة ١٩٣١ أعلن تاليف الحزب فى الصحف وجاء فى مقدمة إعلانه إن «حزب العمال هو حزب الزراع والصناع وأنه قد دقت الساعة ليقوم العمال بواجبهم نحو مصر. وشكل مجلس الإدارة من مجموعة من المثقفين أبرزهم سلامة موسى وبعض العمال أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى.

وطبيعى أن يثور الوفد وشنت الصحف والمجلات الوفدية حملة واسعة عنيفة ضد الحزب لمحاولة عباس حليم شق الصف العمالى ضد الوفد.

وكان للحملة الواسعة التى شنها الوفد فى الصحف وبين صفوف العمال ضد الحزب وعباس حليم أثرها البالغ فى تحطيم آمال عباس حليم وطموحاته السياسية.

وفى ١٩٣١/١١/٣ قام إسماعيل صدقى بتشكيل لجنة لتشريع العمل من الآتى اسماؤهم محمود فهمى القيسى- أحمد كامل - ١. ت. ونزلى - د. م. جريفز - حسن كامل الشيشينى مندوب عن جمعية أرباب الصناعات (اتحاد الصناعات).

راغب بطرس من موظفى مكتب العمل لتولى أعمال السكرتارية يساعده رمزى إبراهيم من موظفى قلم وزارة الداخلية وهى لجنة أمن أكثر منها لجنة لصياغة مشروعات القوانين التى يتقدم بها البرلمان.

فمحمود فهمى القيسى وأحمد كامل من أعمدة رجال الأمن المعروفين بتعاونهم مع سلطة الاحتلال ونزلى وجريفز من أعمدة الإدارة البريطانية والعاملين فى مجال القضاء والأمن أيضاً.

ولا يوجد فيها ممثل عن العمال بينما تضم ممثلا عن اتحاد الصناعات.

وفى يونيو ١٩٣١ أجرى إسماعيل صدقى انتخابات مزيفة قاطعها الشعب تماما وعلى رأس المقاطعة كان العمال والفلاحون ورغم تزييف الانتخابات ورغم المقاطعة أعلن إسماعيل صدقى فوز حزبه بنسبة ٦٧ ٪.

وفى ١٩٣٢/٢/١٦ حضر إلى مصر المستر هارولد ميل بان مدير مكتب العمل الدولى بناء على طلب إسماعيل صدقى الذى طلب إرسال خبير من المكتب لدراسة أحوال العمال وتقديم تقرير عنها واقتراح التشريع اللازم لها.

ومكث مدير مكتب العمل الدولى ٤ أسابيع وزار الأسر الصناعية باتحاد الصناعات والعمال المعروفين بولائهم للحكومة ولأصحاب الأعمال.

وفى ١٩٣٢/٣/٣١ قدم تقريرا طلب فيه التدرج فى التشريع نظرا للظروف الخاصة بحياة مصر الاجتماعية!!!

وأصيبت مصر فى عهد إسماعيل صدقى بأزمة اقتصادية طاحنة وهبطت أسعار القطن والمحصولات هبوطا جسيما.

وبالرغم من اشتداد الضائقة بسبب الأزمة الاقتصادية أمعن إسماعيل صدقى فى استعمال القسوة فى تحصيل الضرائب واستخدم الكرباج فى بعض القرى لجبايتها من الفلاحين واضطرهم إلى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان لسداد ما عليهم من ديون للحكومة.

وجرت محادثات فى سبتمبر ١٩٣٢ فى جنيف بين جون سيمون وزير خارجية بريطانيا وبين إسماعيل صدقى لعقد اتفاق بين مصر وبريطانيا أثناء وجود إسماعيل صدقى مع الملك فؤاد لم تكن له أهمية ولا صدى.

وقام صدقى بتشديد العقوبات مرة أخرى على جرائم النشر وفى ١٩٣٢/٧/١٠ أصدر القانون رقم ٢٥ لسنه ١٩٣٢ فأضاف عقوبة جديدة على من يستعمل عبارات أو ينشر أخبارا من شأنها أن تعرض نظام الحكم للكراهية والازدراء وتشكك فى صحته وسلطانه.

وفى منتصف عام ١٩٣٢ عندما أراد الإنجليز والسراى الاستغناء عن صدقى ظهرت مناورة تشكيل وزارة ائتلافية من الوفد والأحرار والدستوريين وكان المندوب السامى برسى لورين مصدر هذه المناورة بالاتفاق مع حسن الابراشى ناظر الخاصة الملكية والذى كان مسيطرا على أداة الحكم وكان محورها أن يتدخل السير برسى لورين المندوب السامى ويشير على الملك حلا للأزمة بتأليف وزارة ائتلافية بشرط أن يوافق الوفد والأحرار الدستوريون عليها.

ووافق الأحرار الدستوريون طبعا وأخذوا يدعون إليها بحجة الائتلاف الوطنى ورفضها الزعيم مصطفى النحاس. فالوزارات الائتلافية عرضة دائما للسقوط والانقضاض عليها إذا أوعزوا إلى أعضائها بالاستقالة منها.

كما أن ميثاق ١٩٣١/٣/٣١ كان من أهم مبادئه أن تؤلف الوزارة من حزب الأغلبية وموقع عليه من الجميع بما فيهم الأحرار الدستوريون.

وأخذ الإنجليز والسراى يوسوسون بهذه الدعوة الكاذبة بين صفوف الوفد لعلهم ينجحون فى شقه مرة أخرى.

وكان حسن الابراشى ناظر الخاصة الملكية تربطه صلة مصاهرة بمحمد نجيب الغرابلى عضو الوفد وكان نقيبا للمحامين أيضاً.

ونجح حسن الابراشى فى إقناعه بفكرة تأليف وزارة قومية تخلص البلاد من متاعبها .

ونشأ الخلاف بين أعضاء الوفد حول فكرة الوزارة القومية المزعومة وأيدها الذين شق عليهم الجهاد واستقال محمد نجيب الغرابلى من الوفد فى أغسطس ١٩٣٢ ثم عدل عن الاستقالة ولكن الزعيم مصطفى النحاس قبلها لاتصاله بإسماعيل صدقى وتعاونه معه وأعلن استقالته فى أكتوبر ١٩٣٢ واعترض على قبول الاستقاله فتح الله بركات وحمد الباسل ومراد الشريعى وعلوى الجزار وفخرى عبدالنور وعطا عفيفى وراغب إسكندر وسلامة ميخائيل ونشروا بيانا قرروا فيه أنهم متضامنون مع محمد نجيب الغرابلى وانقطعوا عن حضور جلسات الوفد.

فأصدر الزعيم مصطفى النحاس بيانا فى ١٩٣٢/١١/٢٠ باعتبار مسلك السبعة خروجا على الوفد وانفصالا عنه وترك لفتح الله بركات تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه وإن أصدر بهى الدين بركات بيانا باسمه أنه متضامن مع السبعة كما نشر على الشمسى بيانا آخر بتأييد موقف السبعة فأعلن الزعيم مصطفى النحاس باعتباره أيضاً منفصلا عن الوفد وسموا هؤلاء الثمانية بالسبعة والنصف لقصر قامة على الشمسى.

وكان خروجهم من الوفد إيذانا بخروجهم من الحياة السياسية نهائيا.

وفى ديسمبر ١٩٣٢ قرر الوفد ضم ١٢ عضوا جديدا إلى هيئته بدلا من المفصولين هم:

محمود بسيونى - محمد زغلول - على سالم - عبدالسلام جمعة - محمود الأتربى - إبراهيم سيد أحمد - محمد الشناوى - الدكتور حامد محمود - أحمد حمدى سيف النصر - محمد عز العرب - كامل صدقى - محمد يوسف.

وكان لحادثة البدارى أثر كبير فى تفكك الوزارة ففى شهر مارس ١٩٣٢ قتل مأمور البدارى وطعن القاتلان على الحكم الصادر بإعدام أحدهما والأشغال الشاقة المؤبدة على الثانى وأثبت رئيس المحكمة - عبدالعزيز فهمى - فى حيثيات حكمه أن ما قام به رجال الإدارة فى حق المتهمين ومعاملة الناس بالبطش غاية البطش بطش تخطى العنف والتعذيب فى أقبح صوره وأن ما حدث للمتهمين فى القضية هو إجرام فى إجرام يشكل جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة وأنها من أشهر المخازى إثارة للنفس وإرهاقا لها ودفعا بها إلى الانتقام.

وأن ما جعلته محكمة الجنايات موجبا لاستعمال القسوة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك قانونا تخفيف العقوبة إلا أنها لفتت فى حكمها ولاة الأمور إلى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى.

واضطرت وزارة الحقانية إلى وقف تنفيذ حكم الإعدام وتخفيضه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ولمدة ١٥ سنة لمن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وأمرت بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار إليها الحكم ثبت فيه إدانة بعض ضباط البوليس فقدموا للمحاكمة وحكم بإدانتهم.

وقام خلاف بين إسماعيل صدقى ووزرائه واستقال بعضهم مثل على ماهر وعبدالفتاح يحى الذى استقال من وكالة حزب الشعب أيضاً ثم عدل عن الاستقالة فكان أن تقدم إسماعيل صدقى باستقالته إلى الملك فى ١٩٣٣/١/٤.

ورغم استقالة إسماعيل صدقى من الوزارة إلا أن الملك كلفه بتشكيل الوزارة للمرة الثانية فى ذات اليوم وكانت على النحو التالى:

إسماعيل صدقى للرئاسة والداخلية والمالية، محمد شفيق للأشغال، أحمد على للحقانية، حافظ حسن للزراعة، نخله المطيعى للخارجية، حلمى عيسى للمعارف، إبراهيم فهمى كريم للمواصلات، على جمال الدين للحربية والبحرية، محمد مصطفى للأوقاف ثم استقال حافظ حسن ومحمد مصطفى فعين محمود فهمى القيسى للداخلية ومحمد علام للزراعة وعلى الغرابلى للأوقاف واستقال نخله المطيعى لمرضه فعين صليب سامى للخارجية.

وأصدر إسماعيل صدقى قرارا بوقف التعيينات والترقيات والعلاوات لمدة سنة.

وفى ١٩٣٣/٢/٤ أنشا إسماعيل صدقى المجلس الاستشارى الاعلى للعمل اسندت رئاسته إلى أحمد زيور المعروف أنه شخصية بغيضة يشبه إسماعيل صدقى فى سياسة كبت الحريات والانقلاب على الدستور وحدد اختصاصاته بمعاونة الحكومة على إعداد قوانين العمل وإرشادها فيما يتعلق بمعالجة شئون العمال ومساعدة مكتب العمل فى رسم خطة لمختلف الأبحاث التى يقوم بها والاشتراك بوجه عام فى تحسين حال العمل والعمال وهو يضم ٣٢ عضوا للحكومة وأصحاب الأعمال وعضوين ممثلين للعمال جرى اختيارهما بمعرفة البوليس. وعلى أثر تكوين المجلس الأعلى ألغيت لجنة تشريع العمل واحيلت اختصاصاتها إليه.

كما أصدرت الوزارة فى ١٩٣٣/٦/٢٦ القانون رقم ٤٨ لسنه ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل الاحداث من الذكور والإناث.

كما أصدرت فى ١٩٣٣/٧/١٧ القانون رقم ٨٠ لسنه ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل النساء فى الصناعة والتجارة.

وهاجم عبدالرحمن رضا القانونين فاعترض على جعل الحد الأدنى للسن فى تشغيل الأحداث بالصناعة تسع سنوات لأن هذا السن يخالف المشروع الذى أيدته لجنته وهو ١٢ سنة ويخالف ما أوصى به بتلر ويخالف طبيعة الأشياء وضرورة حماية الأحداث.

وقال إني لا أرى مبررا مطلقا للنزول عن سن الاثنى عشر لأن الحدث قبل هذا السن لا يكون صالحا بحال من الأحوال للإنتاج، وتكون جميع أفكاره متجهة للهو كما أن جسمه يكون فى إبان النمو وإرهاقه يعوق هذا النمو.

فضلا عن أن سن ١٢ سنة هو السن المحدد لانتهاء مرحلة التعليم الإلزامي وليس من الجائز أن يجمع الحدث بين التعليم الإلزامي والصناعة. واختلاف المشروع عما قررته اللجنة ليس له أدنى مبرر سوى مشايعة أرباب الأعمال.

واعترض أيضاً على زيادة ساعات العمل للأحداث وقال «إننا حددناها فى مشروعنا الأول بثماني ساعات على الأكثر للأحداث من ١٢ - ١٦ سنة ولكن القانون جعلها تسع ساعات للأحداث الذين دون ١٥ سنة.

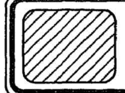
كما اعترض على خفض أجازة الوضع إلى أسبوعين بعد أن كانت ثلاثة أسابيع فى مشروع لجنته واعتبر العقوبات الواردة بالقانون غير رادعة لأصحاب الأعمال المخالفين.

ولم تجد هذه الاعتراضات أذنا صاغية.

وفى أغسطس ١٩٣٣ نقل السيربرسى لورين من مصر سفيرا فى تركيا وعين سير مايلزلامبسون خلفا له .

وسافر إسماعيل صدقى أكثر من مرة للخارج للعلاج وأخيرا قدم استقالته فى ١٩٣٣/٩/٢٧ فقبلها الملك فؤاد فقد أصبح إسماعيل صدقى كما قال يخشى معه أن يتحول إلى دكتاتور.

وهكذا وعلى مدى سنوات من خلافة الزعيم مصطفى النحاس للزعيم سعد زغلول لقى الزعيم مصطفى النحاس صراعا جبارا من قوى الرجعية الثلاث.. الإنجليز والملك وأحزاب الأقلية.. غير أنه ظل صامداً ثابتاً لا تقهره الأحداث وإنما يسيرها ويسير بها إلى النصر عليها بحكمة وقوة وعزيمة وقد أثبت جدارته فى حمل لواء الزعامة حينما قاطع انتخابات صدقى وتقريره عنها بأنها لا تعبر عن رأى الأمة، حتى لا يمكن لصدقى أو لغيره أياًكانت قوته والقوة التى يستند إليها أن يعقد اتفاقا مع الإنجليز ترضى عنه الأمة، بل أصر على عدم تنفيذه لو تم لمخالفة ذلك لأماني البلاد، والتى يؤمن بها هو وصحبه والأمة جميعها ونجح الزعيم مصطفى النحاس أن يقهر الجلاد إسماعيل صدقى ويطيح به وهو فى قمة سلطته



الفصل الثالث عشر



عودة دستور سنة ١٩٢٣

وفى ١٩٣٣/٩/٢٧ كلف الملك فؤاد عبد الفتاح يحى وكيل حزب الشعب بتأليف الوزارة وكانت على النحو التالى : عبد الفتاح يحى للرياسة والخارجية أحمد على للحقانية محمد نجيب الغرابلى للأوقاف حلمى عيسى للمعارف إبراهيم فهمى كريم للمواصلات محمود فهمى القيسى للداخلية على المنزلاوى للزراعة صليب سامى للحربية والبحرية عبد المنعم راشد للأشغال حسن صبرى للمالية .

وسميت وزارته بالوزارة الملكية لتدخل الملك تدخلا مباشرا فى اختيار الوزراء وكان عبد الفتاح يحى بالخارج وحضر ووقع على مرسوم التشكيل كما هو .

وضمت الوزارة وزيرين من حزب الشعب هما إبراهيم فهمى كريم وعلى المنزلاوى وحاول إسماعيل صدقى الاعتراض على دخولهما دون موافقته وتمسك عبد الفتاح يحى بوكالته لحزب الشعب رغم سبق استقالته على أثر خروجه من وزارة إسماعيل صدقى .

وأذعن إسماعيل صدقى أمام القوة بل استقال من رئاسة حزب الشعب وأسندت الرئاسة إلى عبد الفتاح يحى .

وصدر مرسوم بأن يؤدى الوزراء قبل تولى مهام مناصبهم يمين الولاء "للملك والوطن" وبذلك تقدم الولاء للملك على الولاء للوطن – وأن يحرر محضر بذلك يوقع عليه كل من الملك والوزراء والشهود الحاضرين وتودع هذه المحاضر بالديوان الملكى .

وأعلن عبد الفتاح يحى تمسكه بدستور ١٩٣٠المزيف ومارس أساليب القهر البوليسى التى اجادها إسماعيل صدقى وأغرق الرأى العام بفيض من الأخبار عن اجتماعات المجلس الاستشارى الأعلى للعمل دون شئ يذكر .

واستمرت سياسة إسماعيل صدقى العمالية سائدة بكل ملامحها واتجاهاتها .

وحاول عباس حليم أن يعيد نشاط اتحاد العمال الذى أوقفه إسماعيل صدقى فاصطدم بوزارة عبد الفتاح يحى التى منعت عودة نشاط الاتحاد وحاصرت داره وحالت دون وصول العمال إليها . وحدثت اضطرابات قتل فيها إبراهيم محمد أحمد سكرتير نقابة الحلاقين الذى شيعت جنازته كشهيد اشترك فيها كبار رجال الوفد

كما قام عبد الفتاح يحى فى ١٩٣٤/٦/٢٩ باعتقال عباس حليم بتهمة إثارة الاضطرابات العمالية وبعد الإفراج عن عباس حليم بدأ نشاطه محاولا الاستقلال تدريجيا عن الوفد .

وفى ١٩٣٤/٧/٥ أصدر عبد الفتاح يحى القانون رقم ١٩٣٤/٤٧ بحل مجلس نقابة المحامين وتكليف رئيس محكمة استئناف مصر والنائب العام ومستشار بالمحكمة بالقيام بأعباء النقابة .

واجتمعت الجمعية العمومية للمحامين أكثر من مرة احتجاجا على التدخل فى شئون النقابة والمحامين .

وفى شهر اكتوبر ١٩٣٤ مرض الملك فؤاد واستغلت عناصر بالقصر فرصة مرض الملك ودستور صدقى الذى أعطى صلاحيات للملك فاتخذت لنفسها هذه الصلاحيات .

فتدخل نائب المندوب السامى بطلب شغل منصب رئيس الديوان حتى يتمكن المندوب السامى من التعامل مع شخصيات مسئولة فى القصر .

واستجاب القصر وعين أحمد زيور رئيسا للديوان لعلاقته الودية بالإنجليز ورفض عبد الفتاح يحى إطلاع المندوب السامى على أسماء المرشحين لمجلس الوصاية على العرش وتوالت الأزمات فقدمت الوزارة استقالتها فى ١٩٣٤/١١/٦ .

وفى ١٩٣٤/١١/١٤ كلف الملك فؤاد محمد توفيق نسيم بتشكيل وزارته الثالثة على النحو التالى : توفيق نسيم للرئاسة والداخلية أحمد عبد الوهاب للمالية أمين أنيس للحقانية كامل إبراهيم للخارجية والزراعة عبد العزيز محمد للأوقاف أحمد نجيب الهلالى للمعارف عبد المجيد عمر للأشغال والمواصلات محمد توفيق عبد الله للحربية والبحرية

وفى فبراير ١٩٣٥ عين عبد العزيز عزت وزيرا للخارجية .

وكانت قد بدأت أحداث على المسرح الدولى هى استيلاء ادلف هتلر على السلطة فى ألمانيا سنة ١٩٣٣ وتعاطف موسولينى دكتاتور إيطاليا مع هتلر وكانت قواته بليبيا على حدود مصر الغربية مما دفع بريطانيا إلى تغيير سياستها .

وكان أول عمل قام به توفيق نسيم إلغاء دستور سنة ١٩٣٠ وحل مجلسى الشيوخ والنواب فى ١٩٣٤/١١/٣٠ .

ولكن توفيق نسيم ظل يراوغ رغبة الشعب فى العودة للعمل بدستور سنة ١٩٢٣

وحاول توفيق نسيم أن يقنع الزعيم مصطفى النحاس بقبول حل وسط بين دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ولكن الزعيم مصطفى النحاس رفض تماما

وقامت مظاهرات صاخبة فى عدد من المدن ووقعت مصادمات شديدة بين طوائف الشعب المختلفة بين الطلبة والعمال والفلاحين وبين البوليس من أجل عودة الدستور .

وفى ٩،١٠ يناير ١٩٣٥ عقد أول مؤتمر عام للوفد من نوعه حضره نحو ٢٥ ألف (خمسة وعشرون الف) وفدى جاءوا من مختلف المدن والأقاليم وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية للآن شأنا وامتاز بالنظام رغم هذا العدد الهائل وقدمت فيه الأبحاث والدراسات فى كافة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتناول فيه زعماء الوفد ما تعانيه البلاد من تخلف فى هذه النواحى ودعا المؤتمر إلى كثير من الإصلاحات فى هذه المجالات كما دعا إلى توحيد صفوفه الداخلية، وذلك بتعميم لجان الوفد على مستوى البلاد وتحديد اختصاصات كل منها وتنظيم ماليتها واجتماعاتها وتنظيم لجان الشباب والعمل وعهد إليها بتشجيع الصناعات الوطنية زيادة على أعمالها السياسية وإنشاء النوادى فى مختلف المدن مع تنظيم محاضرات دورية بقصد بث الروح الوطنية فى المواطنين وكان الغرض من هذه التوصيات جميعها الاستعداد لمعركة الدستور والاستقلال .

ومن أهم الخطب والأبحاث التى ألقيت فى هذا المؤتمر :

- الموقف السياسى والدستورى للزعيم مصطفى النحاس .
- الوفد المصرى نظامه وأغراضه لمكرم عبيد .
- القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية لمحمد صبرى أبو علم .
- الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها للدكتور أحمد ماهر .
- مشروعات الرى والصرف لعثمان محرم .
- شئون التعليم والجامعة والأزهر لمحمد نصار .
- المحاماة وحقوقها وأنظمتها لكامل صدقى .
- علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية بالنزلاء الأجانب لممدوح رياض .
- العلاج وإصلاح القرية لمحمود بسيونى .
- المحاصيل الزراعية ووسائل تحسينها وتصريفها لعبد السلام جمعة .
- شئون الأوقاف وإصلاحها ليوسف الجندى
- إصلاح الإدارة والأمن العام لمحمد صفوت .

- التعاون فى مصر ووسائل تشجيعه لعلى أيوب .
- الصحافة وحريتها لمحمد توفيق دياب .
- الشئون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة للدكتور أحمد ثابت موافى
- الصناعة المصرية تشجيعها وترويجها لإبراهيم عبد الهادى .
- علاقات مصر بأمم الشرق لعباس محمود العقاد .
- تنظيم شئون العمال فى مصر ورفع مستواهم لعزيز ميرهم .
- المرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية لاستر فهمى ويصا ونور حسن .

وأصدر المؤتمر قراراته وهى :

أولا : ثقته التامة بالوفد المصرى ورئيسه الجليل الزعيم مصطفى النحاس .

ثانيا : وجوب عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص حتى تستأنف البلاد فى ظله الحياة الديمقراطية الحرة ويستقر الأمر فيها .

ثالثا : يعرب المؤتمر عن أمله فى أن يصل الوفد إلى حل القضية المصرية حلا شريفا أساسه تحقيق استقلال البلاد التام مع المحافظة على المصالح البريطانية التى لاتتعارض مع هذا الاستقلال وإقامة العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر على أساس المودة وحسن التفاهم .

رابعا : يبدى المؤتمر ارتياحه للأبحاث القيمة التى عرضت عليه من لجانه ويرجو بعد أن تبين الفساد الذى وصلت إليه أحوال البلاد فى جميع نواحيها بسبب النظام الذى فرض فى الأعوام الماضية أن يقوم الوفد بدرس الاقتراحات التى قدمتها اللجان على أن يقرر مايراه بشأنها تحقيقا للإصلاح الذى تنشده البلاد .

وعلى أثر انتهاء المؤتمر قام الزعيم مصطفى النحاس فى شهر مارس ١٩٣٥ بعدة زيارات لمدن الوجه القبلى، وهناك عقدت الاجتماعات وألقيت الخطب الحماسية والتى تعبر عن تمسك الأمة بالوفد وبالزعيم مصطفى النحاس والدعوة إلى إعادة الدستور والحياة النيابية وتحقيق الاستقلال التام .

كذلك كان من الضرورى إيجاد صيغة منظمة جديدة للعمل مع العمال وتقضى بتشكيل هيئة تعرف "بالمجلس الأعلى لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى" يتولى الإشراف

على الحركة العمالية ويتولى عباس حليم رئاسته ويضم فى عضويته ممثلين للوفد و٨ من مجلس إدارة اتحاد نقابات عمال القطر المصرى .

وفى ١٩٣٥/٢/١١ صدر قرار الوفد بتشكيل المجلس الأعلى للعمال تحت رئاسة عباس حليم وعضوية مندوبيه أحمد حمزه وحسن نافع وزهير صبرى ومحمد صادق حسن وعزيز ميرهم وحمدى سيف النصر ورافع محمد رافع والدكتور أحمد ماهر .

واختير عزيز ميرهم سكرتيرا للمجلس .

وفى ١٩٣٥/٢/١٢ وجه إسماعيل صدقى خطابا إلى رئيس الوزراء محمد توفيق نسيم بخصوص تشكيل الوفد للمجلس الأعلى لاتحاد العمال قال فيه "إن الوفد بقيامه بإنشاء مجلس أعلى للعمال إنما يهدف إلى اتخاذ طوائف العمال أداة يستعملها فى أغراضه السياسية» وذكر رئيس الوزراء بما وجه من غاية قصوى فى عهد رئاسته للحكومة لتحقيق ما يكفل رخاء العامل ويضمن مستقبله !!!

ورد الوفد على خطاب إسماعيل صدقى يذكره بالقتلى من عمال العنابر والترسانة والورش الأميرية وسجن وتشريد العمال فى عهده الأسود .

وبدأت المفاوضات مع عباس حليم بالنسبة للعمال الثمانية الذين سيمثلون فى المجلس الأعلى وهنا ظهر الخلاف بين الطرفين .

فقد أصر مندوبو الوفد على ضرورة إجراء انتخابات جديدة فى جميع مجالس إدارات النقابات يعاد على أساسها انتخاب مجلس إدارة الاتحاد العام ثم يختار الثمانية من بين أعضائه .

وكان عباس حليم ضد رأى الوفد وأصر على اختيار مندوبى الاتحاد للمجلس الأعلى من بين أعضاء المجلس القائم لأن اتحاد نقاباته أجرى انتخابات جديدة فى مارس ١٩٣٤ ولا حاجة إذن لإجراء انتخابات أخرى جديدة .

واتسعت دائرة الخلاف وأعلن عباس حليم رفضه لرئاسة المجلس الأعلى فى بيان وزعه على الصحف فى ١٩٣٥/٤/١٨ معلنا تصميمه على السير وحده فى خطته التى التزم بها عاملا لسعادة الطبقات العاملة بعيدا عن السياسة والسياسيين الأمر الذى فجر الموقف مع الوفد .

وجاء الرد بعنف من الدكتور أحمد ماهر أحد مندوبى الوفد فى المجلس الأعلى الذى أعلن بيانا نشر فى الصحف يوم ١٩٣٥/٤/١٩ جاء فيه :

١ - إن السبب فى إنشاء المجلس الأعلى هو رغبة الوفد فى تنفيذ قرار المؤتمر الوطنى من زيادة العناية بشئون العمال والاهتمام بمصالحهم والعمل على تنظيم نقاباتهم ليسهل وضع التشريع اللازم لحمايتهم وحماية حقوقهم .

٢ - عين الوفد الشريف عباس حليم رئيسا بهذا المجلس رغبة منه فى توحيد الهيئات التى تعمل لخير العمال فقبل الشريف هذا التعيين معتبرا فيه تحقيقا لأجل الأمانى التى تسعى إليها ونعمل على تنفيذها فليس للشريف عباس حليم بعد ذلك أن يقول "لايسعنى إلا رفض ماهو معروض على من تولى رئاسة هيئة المجلس الأعلى للعمال وإنما له أن يستقيل إن شاء من هذا المركز ليعين الوفد من يخلفه فيه .

٣ - لاحظ حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا من مدة فى تصرفات الشريف عباس حليم وتصريحاته مالا يتفق والمهمة الموكولة إليه ولا التضامن المطلوب فى العمل فرأى قبل أن يعرض الأمر على الوفد لاتخاذ قرار حازم فى شأنه أن يكلف بعض أعضاء الوفد وكنت أحدهم لتبين حقيقة الحال والعمل على وضع الأمور فى نصابها .

٤ - اتضح لنا أثناء القيام بتنفيذ ما كلفنا به من دولة الرئيس الجليل وجود تيارات خفية تعمل فى حظيرة الاتحاد على إفساد الجو وسط العمال ومحاولة دفعهم فى اتجاه سياسى ضار بالعمال وبالقضية العامة للبلاد، ولما لفتنا نظر الشريف إلى خطورة الحالة واجتهدنا فى معالجة الأمر بإبعاد عوامل الفساد وجدنا منه ترددا وتراجعا وفهمنا أنه فى الحقيقة وبالرغم من تصريحاته العديدة لا يرغب فى العدول عن خطته المرسومة .

وفى ختام البيان ذكر أن الوفد سيصدر قراره غدا فى شأن هذا الخلاف .

وفى ١٩٣٥/٤/٢٠ أعلنت الصحف عزل الوفد المصرى لعباس حليم من رئاسة المجلس الأعلى للعمال وتعيين حمدى سيف النصر مكانه .

وأخذت لجان الحزب تعلن تنصلها من كل علاقة لها بعباس حليم كما أعلنت نقابات العمال تبرؤها منه .

والنقابات التى قررت تأييد الوفد وسحب الثقة من عباس حليم فى القاهرة هى نقابة عمال ترام مصر الجديدة - نقابة التجاريين - نقابة كى الملابس بشبرا - نقابة الطهاة العامة - نقابة الطهاة الفرعية - النقابة العامة لعمال المخابز البلدية - نقابة عمال الاشارات العمومية والسكة الحديد - النقابة العامة لعمال النسيج - النقابة العامة لعمال المساجد والأضرحة - النقابة العامة لعمال البويات والزخرفة - نقابة عمال تصليح ومسح الأحذية - نقابة مفتشى وابليسهات السجاير العامة بالقطر المصرى - نقابة عمال الأسطرجى - النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكى - نقابة عمال كتاتين الجيش - نقابة عمال ترام القاهرة .

وفى الإسكندرية - نقابة عمال البناء - نقابة عمال خيول السباق - نقابة عمال المكابس - نقابة مستخدمى الآلات البخارية - نقابة عمال النقش والزخرفة - الاتحاد المركزى للعمال فى كفر الزيات - نقابات عمال المنيا والفيوم .

وتنبهت أجهزة الأمن للمخاطر الكامنة فى هذا الصراع فأصدرت حكمدارية القاهرة فى ١٩٣٥/٥/٢١ تعليمات إلى رجال البوليس بشأن الانقسام الواقع بين صفوف العمال حول ملكية دور النقابات وأوجبت التعليمات عدم السماح للعمال بعقد الاجتماعات فى دورهم إلا إذا رؤى أنها لاتخل بالأمن والنظام وفى حالة اختلاف فريقين من نقابة واحدة على ملكية مقر النقابة لايسمح لهما بالاجتماع فى هذا المكان حتى يبت فى مسألة الملكية .

واضطر عباس حليم إلى التراجع والعودة للتفاهم مع الوفد على أساس وقف نشاطه العمالى وأن يقتصر نشاطه على رعاية شئون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى .

وبذلك عاد عباس حليم مرة أخرى للعمل تحت راية الوفد .

وأثبتت هذه الأحداث أن القواعد العمالية مازالت وفدية رغم محاولات عباس حليم السيطرة على الحركة العمالية وأن الوفد مازال قادرا على أن تكون له الكلمة بين العمال وأن نفوذه لايزال قائما وسط نقابات العمال رغم الظروف السياسية الصعبة التى فرضها حكم إسماعيل صدقى وأن زعامة عباس حليم للحركة النقابية إنما هى بموافقة الوفد الذى يرفض أى ولاء عمالى لغير الوفد .

واتجه الوفد نحو تأليف اتحاد عام يتكون تحت رئاسة المجلس الأعلى وقاعدته النقابية . والعمل على إصدار قانون للمجلس الأعلى لحين تشكيل الاتحاد الجديد .

واتجهت جهود الوفد لتشكيل الاتحاد الجديد ومجلس إدارته واختيار مندوبيه فى المجلس الأعلى .

وفى ١٩٣٥/٦/١٥ صدر قانون المجلس الأعلى ونص على أنه يتكون من :

أ – الهيئة المنتدبة من الوفد المصرى .

ب – الاعضاء الذين ينتخبهم مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى وذلك بعدد مساو للاعضاء المنتدبين من الوفد المصرى .

وتقسم النقابات الممثلة فى مجلس إدارة الاتحاد العام إلى أربعة أقسام هى :

أ – نقابات عمال النقل وهم الذين يعملون بهيئة النقل وما يتبعها .

ب –نقابات عمال المصالح العامة وهم الذين يشتغلون بمهن تتصل بمصالح الحكومة أو مصالح الجمهور .

جـ – نقابات عمال المهن الحرة وهم المشتغلون بالأعمال ذات الصفة الخاصة .

د – نقابات الاتحادات المركزية والحكومة خارج القاهرة وضواحيها .

وفى يوليو ١٩٣٥ اجتمع مندوبو ٢٣ اتحادا مركزيا و ٥٠ نقابة وتم تشكيل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى تحت رئاسة المجلس الأعلى .

وانتخب مجلس إدارة الاتحاد ثمانية من أعضائه ممثلين له فى المجلس الأعلى .

وفى ١٩٣٥/١١/٩ صرح صمويل هور وزير خارجية بريطانية فى لندن عن الدستور المصرى بأنه لاصحة على الإطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل يوافق احتياجاتها فنحن بحسب تقاليدنا لانريد ولا يمكن أن نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل إننا عندما استشارونا أشرنا بعدم إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ مادام قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الثانى لا ينطبق على رغبات البلاد فعلينا إذاً كأصدقاء وكشركاء أن نتعامل بحرية وأن نواجه الأمور بصراحة .»

وكان هذا التصريح اعترافا بالتدخل فى شأن عودة الدستور فأثار احتجاج الشعب بكل فئاته والسخط على الوزارة التى تبين أنها التى استشارت الحكومة البريطانية وأتاحت لها التدخل فى شئون مصر وألقى الزعيم مصطفى النحاس خطابا تاريخيا بخصوص التصريح المذكور طالب فيه بالآتى :

أولا توجيه الدعوة إلى الأمة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هيئاتها بعدم التعاون مع الإنجليز مادام اعتداؤهم قائما على الدستور والاستقلال .

ثانيا أن الواجب الوطنى قد أصبح يحتم على الوزارة المصرية أن تستقيل نزولا على خطة عدم التعاون ولأن استمرارها فى الحكم بعد إصرار الإنجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو إقرار لهذا الاعتداء .

ثالثا : إذا لم تستقل الوزارة فإن الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

رابعا : كل وزارة تقبل أن تعاون الإنجليز مع استمرار اعتدائهم على الدستور والاستقلال هى وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بكل ما يستطيع .

وعلى أثر إعلان الوفد لقرارات الزعيم مصطفى النحاس قامت المظاهرات فى القاهرة وكثير من المدن بدأت يوم ١٩٣٥/١١/١٣ بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد قابلها البوليس بإطلاق النار وسقط أول شهيد هو العامل إسماعيل محمد الخالع .

وتجددت المظاهرات فى الأيام التالية أهمها مظاهرة جامعة فؤاد الأول (القاهرة) يوم ١٩٣٥/١١/١٤ بدأت من ساحة الجامعة قابلها البوليس بالرصاص وقتل فيها الشهيد محمد عبد المجيد مرسى الطالب بكلية الزراعة ومحمد عبد الحكيم الجراحى الطالب بكلية الآداب وعلى طلبة عفيفى الطالب بكلية دار العلوم ، كما قتل فى مظاهرات طنطا عبد الحليم عبد المقصود شبكة الطالب بالمعهد الدينى بخلاف العديد من الجرحى .

وامتدت المظاهرات إلى الأقاليم واستعانت الحكومة بقوات الجيش دون جدوى كما منعت الصحف من نشر أخبارها إلا أن الصحف لم تلتزم بهذا المنع وكانت تنشر أخبارها وحوادث اصطدام المتظاهرين فى القاهرة والأقاليم

وكان الطلبة يرسلون برقيات باستنكار الأمة واحتجاجها على هذا التصريح إلى عصبة الأمم ورئيس الوزراء .

كما احتجت الطوائف والهيئات على اختلاف أنواعها على التصريح المذكور فاحتج مستشارو محكمة الاستئناف وقضاة المحاكم على حرمان البلاد من التمثيل النيابى وعلى تدخل بريطانيا فى شئون مصر ووقوفها حائلا دون تمتع البلاد بالحياة الدستورية .

كما احتج أساتذة الجامعة بكافة كلياتها ورأى أساتذة كلية الحقوق أن موقف الحكومة البريطانية تجاه مصر ماس باستقلالها وتدخل غير شرعى فى شئونها وأبلغت صور الاحتجاجات إلى مدير الجامعة وإلى رئاسة الوزارة والديوان الملكى.

كما احتج المحامون فى القاهرة والإسكندرية وعواصم الأقاليم وأصدروا قرارات احتجاج مختلفة أهابت بالأحزاب المصرية العودة بالأمة إلى سابق وحدتها فى سنة ١٩١٩ ومواصلة جهادها بكل مافيها من قوة فى سبيل استقلال مصر والسودان استقلالا تاما .

وكان الطلبة يوالون اجتماعاتهم ثم قررت اللجنة التنفيذية العليا عقد مؤتمر عام للطلبة فى كلية الطب يوم ١٩٣٥/١١/٢٧ قرروا فيه إقامة حفل تأبين للشهداء كما قرروا الاجتماع فى الجامعة عند افتتاحها فى ١٩٣٥/١١/٣٠ .

وتحدد يوم ١٩٣٥/١١/٢٨ للإضراب العام حدادا على الشهداء فأغلقت المتاجر فى القاهرة واحتجبت الصحف وعطلت الأعمال وأقام الطلبة نصبا تذكاريا لشهداء الجامعة تخليدا لذكراهم .

واستمرت مظاهرات الطلبة فى نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥ من أجل تحقيق مطالب البلاد يهتفون للاستقلال والحرية والدستور ودعت الاحزاب إلى الائتلاف الوطنى .

وفى ١٩٣٥/١٢/٨ صدر قرار مجلس الوزراء بإغلاق الجامعة المصرية إلى أجل غير مسمى بزعم اشتغال الطلبة بالسياسة وانصرافهم عن تحصيل العلم وانقطاعهم للمظاهرات وأعمال العنف . كما صدر قرار آخر بتشكيل لجنة لفحص طلبات التعويض عن الخسائر الناتجة عن حوادث الشغب لتعويض الذين أضيروا من الأحداث التعويض المناسب .

وفى ١٩٣٥/١٢/٦ صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ بتحديد ساعات العمل فى بعض الصناعات الواردة فى صلب القانون وحدد ساعات العمل بثمانى ساعات وأعلن العمال احتجاجهم على هذا القانون .

وتجددت المساعى بتوحيد الصف عن طريق الطلبة من الأحزاب وتشكيل جبهة وطنية للعمل على عودة دستور ١٩٢٣ وإجراء انتخابات حرة والعمل على عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا طبقا لمشروع مفاوضات النحاس – هندرسن سنة ١٩٣٠.

وأسفرت مساعى الوحدة عن تأليف الجبهة الوطنية فى ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد المصرى والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد وبعض المستقلين.

وفى ١٩٣٥/١٢/١٢ وجهوا كتابا إلى الملك فؤاد يطالبون بعودة دستور ١٩٢٣ فورا وآخر إلى المندوب السامى لإبرام معاهدة بين حكومة مصر الدستورية وبريطانيا بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات النحاس – هندرسون فى سنة ١٩٣٠ وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات .

وفى ١٩٣٥/١٢/١٢ أيضا انتصر الشعب المصرى وأصدر الملك فؤاد أمرا ملكيا بالعودة للعمل بدستور سنة ١٩٢٣ .

وبعد اسبوعين من عودة دستور سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم بقانون بالانتخاب المباشر وبتحديدالدوائر الانتخابية كما ألغيت بعض المشروعات والتدابير الاستثنائية منها إلغاء حل مجلس نقابة المحامين وإعادة الموظفين المفصولين سياسيا إلى الخدمة ومن بينهم عبد الرازق السنهورى وطه حسين .

وكان إعلان بريطانيا موافقتها على دخول المفاوضات مؤشرا بانتهاء عهد توفيق نسيم فقدم استقالته فى ١٩٣٦/١/٣٠

وفى ١٩٣٦/١/٣٠ عهد الملك إلى على ماهر وكان رئيسا للديوان الملكى خلفا لأحمد زيور بتشكيل وزارة محايدة لإجراء الانتخابات على النحو التالى :

على ماهر للرياسة والداخلية والخارجية أحمد على للحقانية والأوقاف حافظ حسن للأشغال محمد على علوبة للمعارف حسن صبرى للمواصلات والتجارة والصناعة أحمد عبد الوهاب للمالية صادق وهبة للزراعة على صدقى للحربية والبحرية .

كما صدر فى ١٩٣٦/٢/١٣ مرسوم بتعيين أعضاء وفد الأمة برئاسة الزعيم مصطفى النحاس وتخويله السلطة التامة فى إبرام المعاهدة والتوقيع عليها .

وكان وفد المفاوضة ممثلا لسبعة من الوفد المصرى وواحد لكل من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد وثلاثة من المستقلين هم :

الزعيم مصطفى النحاس رئيسا، ومحمد محمود (أحرار دستوريون) وإسماعيل صدقى (مستقل) ، عبد الفتاح يحى (الشعب) واصف بطرس غالى (وفد) أحمد ماهر (وفد) على الشمسى (مستقل) عثمان محرم (وفد) حلمى عيسى (الاتحاد) مكرم عبيد (وفد) حافظ عفيفى (مستقل) محمود فهمى النقراشى (وفد) أحمد حمدى سيف النصر (وفد).

وعلى ذلك تكونت جبهة مفاوضات برياسة الزعيم مصطفى النحاس بعد إصراره على إعادة الحياة الدستورية والنيابية إلى البلاد وبعد كفاح مرير أذعنت له بريطانيا وتراجعت وأقرت أن الدستور من حق الأمة دون تدخل منها فى شئون مصر وكان هذا كسبا كبيرا للأمة باعتبارها مصدر السلطات فى مواجهة الحكم المطلق الذى يريده الملك ومن هم حوله من أحزاب الأقلية .

وفى ١٩٣٦/٤/٢٨ فوجئت الوزارة بوفاة الملك فؤاد فنادت بالملك فاروق الأول ملكا لمصر وفى ٢ ، ٧ مايو ١٩٣٦ أجريت الانتخابات لمجلسى النواب والشيوخ وأسفرت النتيجة عن فوز الوفد بأغلبية ساحقة حيث حصل على ١٦٦ مقعدا بينما حصلت باقى الأحزاب على ٦٦ مقعدا فى الدوائر التى تركها لهم الوفد لاينافسهم فيها الوفديون كما حصل الوفد على ٦٢ مقعدا فى مجلس الشيوخ بينما باقى الأحزاب على ١٥ مقعدا أما حزب الشعب فقد انتهى .

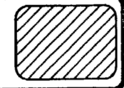
ونجح الزعيم فؤاد سراج الدين بالتزكية فى أول انتخابات يخوضها وأصبح عضوا فى مجلس النواب والهيئة الوفدية .

وفى ٨ مايو اجتمع البرلمان وفتحت وصية الملك فؤاد وتاريخها ١٩٢٢/٦/٢٧ تضمنت اختيار ٣ أوصياء على العرش فى حالة وفاته هم محمد توفيق نسيم وعدلى يكن – وكان قد توفى ومحمود فخرى .

ولم يأخذ البرلمان بالوصية وقرر تأليف مجلس وصاية على العرش من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبرى إلى أن بلغ الملك فاروق سن الرشد واستقالت وزارة على ماهر فى مايو ١٩٣٦ .

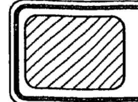
وهكذا صمدت قوة الوفد والزعيم مصطفى النحاس أمام قوة الحكومة وانتصرت عليها وأثبتت الأيام أن الوفد لايمكن أن يتحطم وأنه فى قلب الأمة .

كان الزعيم مصطفى النحاس من أكبر المخلصين والمجاهدين فى سبيل الدستور وإرساء نصوصه . . وقد أكبرت الأمة كفاحه وبلاءه فى سبيله حتى إنه تحمل فى عهد زعامته للأمة من أجل الدستور الكثير وقاوم فى سبيله مقاومة لاتقهر ولاتتقهقر وقد أثبتت الأحداث كيف كان يقود الأمة نحو حياة دستورية سليمة ونحو حياة نيابية كاملة مخلصة فلم ييأس من استرداد دستور الأمة بعد إلغائه وأن الوفد هو المدافع عن الدستور والحياة النيابية السليمة وعن الشعب واستقلاله وحرياته



الفصل الرابع عشر

معاهدة سنة ١٩٣٦



وفى ١٠ مايو ١٩٣٦ عهد مجلس الوصاية إلى الزعيم مصطفى النحاس بتأليف وزارته الثالثة تولى فيها الرئاسة فقط ، وكانت تضم واصف بطرس غالى للخارجية وعثمان محرم للاشغال ومحمد صفوت للاوقاف ومكرم عبيد للمالية ومحمود فهمى النقراشى للمواصلات وأحمد سيف النصر للزراعة ومحمود غالب للحقانية وعلى فهمى للحربية والبحرية وعبد السلام فهمى جمعه للتجارة والصناعة وعلى زكى العرابى للمعارف .

وفى ١٩٣٦/٦/١٦ قامت الوزارة الوفدية بنقل رفات المغفور له الزعيم سعد زغلول إلى ضريح سعد (ق ٥٣ لسنة ١٩٣٦) .

وكان الضريح الذى بنى للمغفور له الزعيم سعد زغلول ليدفن فيه قد خصصه إسماعيل صدقى ليدفن فيه عددا من ملوك مصر الفراعنة نكاية فى الزعيم سعد زغلول وهو ميت .. فأعاد الزعيم مصطفى النحاس الضريح لصاحبه .

وفى ١٩٣٦/٨/١٠ أصدرت الوزارة الوفدية قانونا بالعفو الشامل عن الجرائم التى وقعت فى المدة من ١٩٣٠/٦/١٩ إلى ١٩٣٦/٥/٨ (٥٩ لسنة ١٩٣٦) .

وفى١٩٣٦/٩/١٢ أصدرت قانونا لعمل التعدادات العامة (٦٣ لسنة ١٩٣٦) .

وفى ١٩٣٦/٩/١٤ أصدرت أول قانون للعمال بشأن إصابات العمل (٦٤ لسنة ١٩٣٦) وسنعرض له تفصيلا فيما بعد .

وفى ١٩٣٦/٩/٢٩ قامت بإلغاء ضريبة الخفراء فى المدن والقرى غير المفروضة فيها عوائد الأملاك المبنية تخفيفا على الفلاحين والمواطنين وكانت عبئا ثقيلا عليهم (٧٠ لسنة ١٩٣٦)

وكان بعض العمد ومشايخ القرى يقومون بتوزيع أعباء هذه الضريبة على الفقراء دون الأغنياء ويعفون الأهل والأصدقاء ويفرقون فى المعاملة بين الناس دون وازع من ضمير

وكثيرا ما تسببت هذه الضريبة فى خراب بيوت كثيرة وباع الأهالى مواشيهم وحليهم وأثاث بيوتهم لسداد هذه الضريبة فرفع الزعيم مصطفى النحاس الظلم عن الناس .

كما ألغى الزعيم مصطفى النحاس عام ١٩٣٦ سخرة النيل التى عادت فى عهد إسماعيل صدقى وحكومات الأقلية وكان العمد ومشايخ القرى يسوقون شباب القرى وفقراءها لحراسة جسور النيل أيام الفيضان دون مقابل ويستخدمون ذلك سلاحا ضد خصومهم بتعريض مصالحهم وأراضيهم للخطر خلال فترة انقطاعهم للنيل منهم وإذلالهم.

فجاء الزعيم مصطفى النحاس ووفر لهم الأمن والطمأنينة وحفظ لهم مصالحهم وكرامتهم .

وكان إنشاء مشروع خزان أسوان عام ١٩٣٦ من أعظم إنجازات الوفد الذى حمى مصر وجسور النيل من خطر الفيضان ووفر للفلاحين المياه اللازمة للزراعة طوال العام كما قلل من كمية المياه المفقودة فى البحر و قامت الوزارة الوفدية بعد ذلك بتعلية خزان أسوان من أجل زيادة الفائدة منه .

وفى ١٩٣٧/٣/٢٩ أوقفت البيوع الجبرية عن بعض الأطيان الزراعية وما يتصل بها من مبانٍ وأراضٍ معدة للبناء حماية للملكيات الصغيرة وفقراء الفلاحين (ق١٥ لسنة ١٩٣٧) .

كما قامت بتقسيط المتأخرات على المولين لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٥ على أقساط سنوية خمسة وتنازلت الوزارة لمدينى البنوك العقارية التى حلت محلها عن أرباحها من هذا الحلول وتخفيض سعر الفائدة، كما تنازلت عن ٢٠٪ من أصل الدين تخفيفا على المدينين من الفلاحين وغيرهم (ق ١٦ لسنة ١٩٣٧) .

وفى ١٩٣٧/٧/٣١ اصدرت قانونا بالموافقة على الاتفاقية المبرمة مع الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وتضمنت الاتفاقية السماح بإلحاق نسبة من الموظفين المصريين تصل إلى ٣٣٪ من مجموع العاملين بالشركة بالإضافة إلى دفع مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه سنويا للحكومة المصرية (٧٣ لسنة ١٩٣٧) .

واهتمت الوزارة بشئون التعليم ورعاية مصالح الطلاب والمفصولين لنشاطهم الوطنى.

وفى ١٩٣٦/٨/١٠ أصدرت قانونا بإباحة دخول امتحان الدور الثانى لجميع الطلبة الراسبين فى العام الدراسى ١٩٣٥ / ١٩٣٦ (٥٨ لسنة ١٩٣٦) .

وفى ١٩٣٧/٧/٣١ قامت بتعديل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ بشأن التعليم لرياض الأطفال لعلاج مشاكل تطبيق القانون (٦٢ لسنة ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانونا بوضع نظام جديد لامتحانات الدور الثانى فى بعض المدارس (٦٣ لسنة ١٩٣٧) .

كذلك قامت بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية وامتحان شهادة الدراسة الثانوية لعلاج التعديلات التى أدخلها عليه إسماعيل صدقى سنة ١٩٣١ ومحمد توفيق نسيم ١٩٣٥ (٦٤ لسنة ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانونا بتعديل لائحة مدارس التجارة المتوسطة (٦٥ لسنة ١٩٣٧) .

كذلك أصدرتقانونا بتعديل القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة إتمام الدراسة الابتدائية لعلاج تعديلات إسماعيل صدقى ومحمد توفيق نسيم أيضا (٦٦ لسنة ١٩٣٧) .

كذلك أصدرت قانونا بالترخيص للطلبة المفصولين من كليات الجامعة بدخول الامتحان من الخارج حتى لا يحرموا من استكمال دراستهم الجامعية (٦٧ لسنة١٩٣٧).

كما أصدرت قانونا بتعديل نسبة الدرجات الواجب الحصول عليها للنجاح وتنظيم دخول امتحان الدور الثانى فى كليات الجامعة المصرية (٦٨ لسنة ١٩٣٧) .

كذلك أصدرت قانونا بإعادة تنظيم دار الكتب تشجيعا للبحوث والدراسة ولتوفير المراجع أمام الباحثين (٦٩ لسنة ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانونا بوضع لائحة أساسية لمدرسة الفنون الجميلة العليا تشجيعا لذوى المواهب فى صقل مواهبهم بالدراسة والتعليم (٧٠ لسنة ١٩٣٧) .

وفى ١٩٣٧/٩/١١ أصدرت مرسوما بإنشاء معهد دينى بمدينة شبين الكوم .

كما أصدرت قانونا بعمل دور ثان لطلبة العالمية النظامية وغير النظامية بالأزهر ولطلبة شهادة الدراسة العالمية الراسبين فى امتحان التعيين (٨٢ لسنة ١٩٣٧) .

وأصدرت الوزارة الوفدية العديد من القوانين لمواجهة التطورات الجديدة نتيجة المعاهدة والاتجاه لإلغاء المحاكم المختلطة .

وفى ١٩٣٧/٧/٢٤ أصدرت قانونا بلائحة النظام القضائى للمحاكم المختلطة (١٩٣٧/٤٩) .

وفى ١٩٣٧/٧/٣١ أصدرت قانونا بتحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة (١٩٣٧/٥٧) .

كما أصدرت قانونا للعقوبات (٥٨ / ١٩٣٧) .

كذلك أصدرت قانونا بإلحاق بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالقضاء العادى (١٩٣٧/٥٩) .

كما أصدرت مرسوما بإصدار المعاهدة الدولية لسلامة الأرواح فى البحار والمعاهدة الدولية لخطوط الشحن الموقع عليهما بلندرة سنتى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ .

كذلك قامت الوزارة الوفدية عند إصدار قانون العقوبات بتعديل القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المشردين والمشتبه فيهم والذى كان يقضى باعتبار الشخص الذى ليست له وسائل عيش متشردا يحق وضعه فى قائمة المشبوهين وسجنه .

وكان هذا القانون بمثابة مصيدة للعمال النقابيين ولاسيما عند وقوع إضرابات أو التقدم بمطالب عمالية إلى أصحاب الأعمال فكان هؤلاء يفصلون العمال فيجد العمال هذا القانون أمامهم وأبواب السجون مفتوحة لهم بحجة أن ليس لهم وسائل للعيش .

وكان ذلك القانون نقطة سوداء فى جبين الاحتلال وحكومات الأقلية .

وبموجب التعديل أصبح الاشتباه قاصرا على الأشقياء الخطرين الذين يكون خطرهم محققا على الأمن العام .

وبدأ الزعيم مصطفى النحاس فى تنفيذ السياسة العمالية التى أقرها المؤتمر الوطنى الذى عقد فى ٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥ .

وذكر الزعيم مصطفى النحاس فى خطاب العرش أن الحكومة الدستورية التى هى وليدة الانتخابات العامة ومحل ثقة الشعب ستعنى بكل ما من شأنه توفير مصلحة الشعب فى مجموعه وسترعى بوجه خاص السواد الأعظم من الفلاحين والطبقات العاملة التى على أكتافها يقوم صرح الإنتاج والتى هى أحوج ما تكون إلى المعونة العاجلة . وستجعل الحكومة وجهتها فى أعمالها تلك القاعدة التى هى أساس كل حكم عادل فى كل أمة متحضرة وهى أن ينتفع كل فريق من الشعب بقدر ما بذل وأن يكون الجزاء الوفاق من جنس العمل .

وفى ١٩٣٦/٥/١٤ عقد الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى التابع للمجلس الأعلى مؤتمرا عاما دعا إليه سائر النقابات وأعضاء مجالسها حضره اعضاء المجلس الأعلى ويوسف فوزى العضو العمالى بالمجلس الاستشارى الأعلى للعمل .

وفى نهاية المؤتمر صدرت مجموعة من القرارات على لسان العمال هى :

أولا : إعلان ابتهاج الكتلة العمالية بعودة الحياة البرلمانية الصحيحة للبلاد وتولى وزارة الأمة الدستورية مقاليد الحكم .

ثانيا : إعلان ولاء العمال وثقتهم وتقديرهم لزعيم الأمة رئيس الوزراء العامل الأول الرئيس مصطفى النحاس .

ثالثا : تهنئة حضرات أصحاب المعالى أحمد حمدى سيف النصر وزير الزراعة وزعيم العمال ورئيس الاتحاد والمجاهد الكبير رئيس قلم قضايا العمال الأستاذ مكرم عبيد وزير المالية والأستاذ عبد السلام فهمى جمعه وزير التجارة والصناعة بمناصبهم وتهنئة الأمة والعمال بهم .

وبتاريخ ١٩٣٦/٦/٢٠ قررت الوزارة الوفدية الانضمام لعضوية هيئة العمل الدولية وما يترتب على ذلك من الالتزام بالاتفاقيات والتوصيات الدولية التى يصدرها مكتب العمل الدولى وتحسين حال العمال وتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية التى يعتنقها الوفد وتقوم عليها تلك الهيئة.

كما رفعت مكتب العمل إلى مستوى المصلحة وألحقته بوزارة التجارة والصناعة بعيدا عن نفوذ إدارة الأمن ورجال وزارة الداخلية.

وكانت أغلب الإضرابات تنتهى بتدخل المجلس الأعلى للاتحاد أو تسويتها من خلال لجان التوفيق ولكن كان إضراب عمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية بشأن زيادة الأجور وعودة العمال المفصولين يثير علامات الاستفهام خاصة إذا لاحظنا أنه لم يحدث إضراب واحد فى وزارات الزعيم مصطفى النحاس عام ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ولا فى الوزارات الوفدية التالية.

ففى صباح ١٩٣٦/٧/١٣ تسلل حامد سليم أحد العمال المفصولين وهو من جماعة مصر الفتاة إلى المصنع شاهرا مسدسه بصورة سينمائية وأعلن الاعتصام بالمصنع حتى تجاب المطالب، واستجاب العمال فقاموا بإغلاق الأبواب وقطع أسلاك الكهرباء والتليفونات كما قام بعضهم بأعمال تخريبية بالآلات والمعدات ووجهت سلطات الأمن قوات كبيرة من رجالهالمحاصرة المصنع ومحاولة إخراج العمال منه .

وهنا تسلل حامد سليم من المصنع المحاصر خلال الليل وسافر سرا إلى القاهرة حيث اختفى بسراى عباس حليم ثلاثة أيام بعد أن أدى مهمته .

وتكشف الوثائق البريطانية عن تحرك عباس حليم فى اتجاه الإنجليز وأنه كان يستعين بهم ضد الوفد فقابل سمارت السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى وزعم له أن قرار تكوين المجلس الأعلى للعمال قام به الوفد من طرف واحد دون علمه .

كما كان اتصاله وثيقا بجريفز الذى كان يدافع عن عباس حليم ويطالب الحكومة بتأييده ضد الوفد .

ثم ثبت من هذه الوثائق أنه كان يقدم تقارير للسراى ضد الوفد والزعيم مصطفى النحاس .

ومع ذلك كان عباس حليم فى قرارة نفسه ذا ميول نحو المحور ويهمه عدم نجاح الوفد فى إبرام المعاهدة وقد اعتقل أيام الحرب العالمية الثانية وأفرج عنه الزعيم مصطفى النحاس عند توليه وزارته الخامسة .

كما زار أحد أعضاء مصر الفتاة مصنع الحوامدية قبل الإضراب وألقى خطابا طويلا على العمال هاجم فيه الوفد .

وكان الهدف من هذه الإضرابات التى وقعت عام ١٩٣٦ احراج الوزارة الوفدية قبل توقيع المعاهدة والسعى لعرقلة توقيعها .

وفى ١٩٣٦/٧/١٥ نشر زهير صبرى عضو المجلس الأعلى فى جريدة الجهاد كلمة إلى العمال اعتبر فيها ما حدث فى مصنع السكر بالحوامدية دسيسة لإفساد مساعى العمال من أجل الاستقلال جاء فيها "أيها العمال لقد كنتم جنود الوطن فى محنته فضحيتم بأرواحكم وأموالكم وراحتكم فى سبيل نصرته فحوربتم فى أرزاقكم وذقتم مرارة الحياة انتظارا ليوم يعود فيه حكم الأمة وتتولى الحكم حكومتكم التى نصرتموها لتنصركم .

إنى ألمس الدسيسة وأشعر بأنها ليست موجهة إلى إفساد الجو عليكم وإنما موجهة فوق ذلك إلى إفساد مطلبنا الاساسى وهو تحقيق استقلال البلاد فاحذروا الدسيسة وانبذوا الدساسين .»

وفى عام ١٩٣٦ تقدم النائب الوفدى حسن نافع و عضو المجلس الأعلى لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى إلى مجلس النواب بمشروع قانون للنقابات .

كما أعلنت الوزارة الوفدية عزمها على التقدم بمشروع قانون للنقابات من جانبها .

وفعلا وفى أغسطس ١٩٣٦ انتهت وزارة التجارة والصناعة من وضع مشروع القانون الذى أحالته إلى قلم القضايا لمراجعته الذى احاله للجنة التشريعية بوزارة الحقانية.

وفى منتصف نوفمبر ١٩٣٦ أعلنت الوزارة الوفدية أنها تلقت مشروع القانون من اللجنة التشريعية بوزارة الحقانية لتقديمه إلى البرلمان .

وكانت الوزارة الوفدية تحاول بذلك أن تتحاشى عرض المشروع على المجلس الاستشارى الأعلى للعمل نظرا لتشكيله المعادى لفكرة الاعتراف بالنقابات، ولكن تمكن المجلس الاستشارى أن يفرض وجوده ويحمل الوزارة على إحالة المشروع إليه .

واجتمع المجلس الاستشارى الاعلى للعمل فى ديسمبر ١٩٣٦ وسجل اعتراضه على المشروع وقرر إرجاء النظر فيه حتى يقدم هنرى لويس رئيس اتحاد الصناعات وممثله فى المجلس تقريرا عن المشروع بعد أخذ رأى أصحاب الأعمال .

وطعن المجلس الاعلى لاتحاد نقابات العمال على تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل واتهمه بعرقلة صدور المشروع وكذلك الاتحادات المركزية فى المدن والأقاليم وأصدر الاتحاد المركزى بطنطا بيانا نشرته جريدة المصرى جاء فيه :

"إذا كان المجلس الاستشارى الأعلى للعمل سيكون على حالته التى هو عليها الآن فلا خير يرجى فيه للعمال ولا لنقاباتهم لأنه لايمكن لأصحاب الأعمال الموجودين بالمجلس أن يقرروا مايرد للعمال حقوقهم المهضومة" .

وانحازت مصلحة العمل ومديرها جريفز إلى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل فى عرقلة صدور القانون فقدمت مجموعة من التعديلات التى اتسمت بالإضرار بالحركة النقابية مثل اعتراضها على إنشاء فروع للنقابات لأن ذلك سيحقق للنقابات أن تتحول إلى اتحاد .

وفى ذات الوقت تحمست باسم الحرية النقابية لحق العمال فى إنشاء أكثر من نقابة داخل المنشاة الواحدة الامر الذى يؤدى إلى الانقسامات وتفتيت وحدة العمال .

أما اتحاد الصناعات الذى يمثل أصحاب الأعمال فقد اعترض ممثلهم فى المجلس هنرى لوس رئيس اتحاد الصناعات على تأسيس نقابات المنشآت بحجة أن ذلك يجعل صاحب المصنع أو مديره معرضا لمباحثة مرؤس له قد يكون أصغر صانع لو أنه انتخب رئيسا أو سكرتيرا للنقابة "وأعلن أنه يفضل التنظيم الحرفى للنقابات" .

واتفق الجميع على ضرورة الاشراف الإدارى على النقابات ومنح السلطة الإدارية حق الاعتراض على تسجيل النقابة وحق الحل الإدارى .

وإزاء موجة الاضطرابات التى اجتاحت بعض المصانع فى القاهرة والإسكندرية اصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتشكيل لجنة لبحث الأسباب العامة التى قد تؤدى إلى الإخلال بما يجب أن يتوافر بين العمال وأصحاب الاعمال من علاقات طيبة والسعى فى الوصول إلى اتفاقيات من شأنها توطيد هذه العلاقات. وأوفد محمد محمود ثابت وكيل مصلحة العمل إلى مدينة الإسكندرية لدراسة حالات الإضراب فى المدينة وإعداد تقرير عنها .

وحاولت الوزارة الوفدية إدخال بعض العناصر الوفدية إلى المواقع الحساسة بمصلحة العمل فعينت رئيسا وفديا لقسم المنازعات وهو من أهم الإدارات التى تتصل بالنضال الجماعى للعمال هو محمد ثابت وأخذ هذا الرئيس الوفدى يراعى مصلحة العمال عند نظر المنازعات كما عينت الوزارة وفديا آخر لإدارة مكتب العمل بالإسكندرية هو حامد العبد .

وتمت هذه التعيينات من وراء ظهر جريفز ومصلحة العمل كما أهملت الوزارة مقترحات جريفز ولم يستطع أن يقابل رئيس الوزراء أو أيًا من الوزراء كما جرت العادة إذ أنه أصبح موظفا لدى وزارة الوفد فراح يشكو للمندوب السامى حتى إقالة الزعيم مصطفى النحاس حيث صفيت العناصر الوفدية وخلا الجو مرة أخرى لجريفز .

وفى ١٩٣٦/٨/٢٦ تم توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع إنجلترا بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية فى لندن وصدرت بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بعد موافقة البرلمان عليها فى اجتماع غير عادى فى ١٩٣٦/١١/٢٠ وأهم ماتضمنت بنود المعاهدة :

انتهاء احتلال مصر عسكريا .

قيام تمثيل دبلوماسى بين البلدين .

تأييد بريطانيا انضمام مصر لعصبة الأمم .

احتفاظ بريطانيا بقوات (١٠ آلاف جندى و٤٠٠ طيار) فى منطقة السويس للدفاع عنها ضد أى خطر يهددها باعتبارها ممرا مائيا عالميا .

تعهد مصر بحماية ممتلكات وأرواح الأجانب الموجودين فى مصر .

على أن يعاد بحث بنود المعاهدة بعد عشرين عاما .

وبذلك أصبحت الامتيازات الأجنبية ملغاة بموجب المعاهدة وتسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأول مرة منذ عام ١٨٨٢ .

وحققت المعاهدة كسبا كبيرا لمصر، وتم سحب جميع الموظفين الإنجليز من الجيش المصرى وألغيت وظيفة المفتش العام وسحب الموظفون التابعون له وتضمنت إلغاء إدارة الأمن العام الأوربية وخروج الأجانب من البوليس المصرى فى مدى خمس سنوات وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستغناء عن المستشارين القضائى والمالى . كما اعترفت بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من شأن الحكومة المصرية وحدها كما ألغيت جميع الاتفاقيات والوثائق المنافية لأحكامها ومنها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بتحفظاته الأربعة وأعطيت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة ..

وفى مايو ١٩٣٧ دعت الوزارة الوفدية الدول صاحبة الامتيازات وهى "الولايات المتحدة" وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلچيكا والدنمرك والسويد والنرويج وأسبانيا والبرتغال واليونان واتحاد جنوب أفريقيا إلى مؤتمر عقد فى مدينة مونترو بسويسرا وتم اختيار الزعيم مصطفى النحاس رئيسا للمؤتمر بالإجماع اعترافا بمكانته وتقديرا لشخصه ووقع مندوبو الدول على إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر التى كانت ممنوحة لرعايا هذه الدول فى ظل الاحتلال البريطانى وخضوع رعايا هذه الدول للتشريعات المصرية فى ظل مبادئ القانون الدولى وخضوعهم للمحاكم الوطنية مع بقاء المحاكم المختلطة حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ كفترة انتقال، وصدر بذلك فى ١٩٣٧/٧/٢٤ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ والذى يعتبر نصرا كبيرا للوفد .

وكان إلغاء الامتيازات الأجنبية أهم مكاسب المعاهدة وكانت تعد عقبة فى سبيل تقدم البلاد وعدوانا على سيادة مصر وكرامتها لأنها كانت تغل يد المشرع المصرى عن إصدار أى تشريع يمس المصالح الأجنبية ومن ذلك فرض الضرائب والقوانين الجنائية وغيرها .

وبعد المعاهدة هبطت ملكية الأجانب للأراضى الزراعية إلى النصف .

وفى ٢٦ مايو ١٩٣٧ اجتمعت الجمعية العامة لعصبة الأمم وقررت بإجماع الآراء قبول مصر عضوا فى عصبة الأمم وهو اعتراف دولى باستقلال مصر .

وعمل المجلس الأعلى للعمال والاتحاد التابع له على تعبئة العمال وحملهم على الانضمام إلى النقابات للاستفادة من وجود الحكومة الدستورية التى أعلنت اهتمامها برفع مستوى العمال وتحقيق مطالبهم .

وفى يناير ١٩٣٧ أصدر المجلس الأعلى للعمال قرارا بإعادة تأليفه على النحو التالى:

١ – مندوبو الحزب :

عزيز ميرهم – مصطفى العسال – عبد الحليم رافع – حسن نافع – أحمد الحضرى – محمد حسنين – انطون جرجس أنطون – عبد الرحمن حمودة .

٢ - مندوبو النقابات

أحمد الصباغ - أحمد بدوى - أبو اليزيد أمين - محمد إبراهيم - محمد مصطفى - حسن فتوح .

وتقرر إسناد الرياسة إلى عزيز ميرهم ومحمد حسنين سكرتيرا عاما وحسن فتوح أمينا للصندوق .

وشكلت هيئة استشارية من مصطفى العسال وعبد الحليم رافع وأحمد الحضرى .

كما شكلت لجنة من عزيز ميرهم ومحمد حسنين وحسن فتوح ومصطفى العسال وعبد الحليم رافع وأحمد الحضرى وأنطون جرجس أنطون ومحمد إبراهيم وأحمد بدوى لمراجعة قوانين المجلس الأعلى والاتحاد العام والتقدم بما تراه من المقترحات لتعديلها .

ورغم هجوم اليسار المتعصب على نشاط المحامين الوفديين وخدماتهم للحركة العمالية بدعوى الوصاية على العمال فقد اغفل هؤلاء أهمية وجود المحامين الوفديين لحماية الحركة العمالية والدفاع عن مصالح العمال وهو ما يفعله المحامون اليساريون مع نقابات العمال حاليا .

فقد أوضحت الوثائق البريطانية أهمية دور المحامين الوفديين وبررت ذلك بأن الأغلبية الساحقة من أصحاب المهن اليدوية والعمال مازالوا أميين ومن الصعب جدا بطبيعة الحال أن تقوم النقابات بشئونها وتدير أمورها بمفردها فلا عجب أن كانت تستعين بالمحامين الوفديين لاسيما أنه لايوجد حقوق للعمال فى حالتى الإصابة والفصل ولايمكن الحصول على تعويض فى هاتين الحالتين إلا بالالتجاء إلى القضاء .

ويؤكد التاريخ وتكشف الأحداث أن المحامين الوفديين كانوا حماة الحركة العمالية فى مصر والمدافعين عن حقوقهم فى مواجهة أصحاب الأعمال المستغلين وأمام القضاء وفى ساحة مجلسى البرلمان وكافة اللجان التى تكونت لبحث شئونهم ودور المحامين الوفديين فى نشأة الحركة العمالية ودعمها ونجاحها لايمكن الانتقاص من شأنه أو الإقلال من أهميته .

وقرر المجلس الأعلى للعمال تقديم واجب الشكر إلى رئيس الوفد الزعيم مصطفى النحاس وإلى قادة الوفد على زعامتهم للحركة الوطنية وعطفهم على جماعات العمال فى

كل مناسبة واهتمامهم بإعادة تأليف المجلس الأعلى مع تمنيات المجلس بتحقيق أمانى العمال وأن يكون صاحب المقام الرفيع الزعيم مصطفى النحاس دائما خير سند فى تحقيق آمالهم فى العهد الدستورى القائم .

وعاود المجلس الأعلى نشاطه وسط العمال وظهرت بوادر هذا النشاط فى دار الاتحاد فأخذت النقابات تعقد اجتماعاتها بالدار كما حرص عزيز ميرهم على الانعقاد الاسبوعى للمجلس ولمجلس إدارة الاتحاد العام ونشط كبار الأعضاء فى تسوية العديد من المنازعات الجماعية والاجتماع بالمسئولين لحل شكاوى فئات العمال المختلفة مثل عمال الفنادق وعمال السكة الحديد والمطبعة الأميرية والنسيج والموانى والمنائر . . . . . إلخ .

ولم يبرر أحد من المؤرخين عن الحركة الوطنية لماذا لم يصدر الوفد القوانين العمالية إلا ابتداء من عام ١٩٣٦ .

فإلى جانب أن الفترة التى قضاها الزعيم مصطفى النحاس فى وزارته الأولى عام ١٩٢٨ كانت لا تتجاوز ثلاثة أشهر وتسعة أيام وهى فترة قصيرة كانت تحاك فيها المؤامرات ضده من القصر والإنجليز وأحزاب الأقلية .

والفترة التى قضاها الزعيم مصطفى النحاس فى وزارته الثانية عام ١٩٣٠ كانت لاتتجاوز ستة أشهر وهى فترة قصيرة أيضا مضت فى المفاوضات مع بريطانيا ومع ذلك استمرت فيها المؤامرات أكثر ضراوة .

كذلك فإن الفترة التى قضاها الزعيم مصطفى النحاس فى وزارته الثالثة عام ١٩٣٦ رغم أنها استمرت أكثر من عام فالمؤامرات ذاتها مستمرة .

ومع ذلك استطاع الزعيم مصطفى النحاس إصدار القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن التعويض عن إصابات العمل رغم المعارضة التى لاقاها الوفد فى إصدار هذا القانون من الأعضاء غير الوفديين بل ومن أعضاء وفديين انقلبوا بعد ذلك على الوفد مثل إبراهيم عبد الهادى وغيره الذين شكلوا الحزب السعدى فيما بعد .

وكان السبب الرئيسى وراء الإصرار على سرعة إصدار هذا القانون هو أن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة كانت قد وافقت على مشروع القانون فى

٢٢/٥/١٩٣٦ بعد تأليف الوزارة بأسبوعين تقريبا وإذا لم يصدر فى مدة ستة أشهر من تاريخ الموافقة يسقط المشروع ويعاد طرحه من جديد على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة فروى أن يصدر بحالته مؤقتا ثم تم تعديله فى وزارة الوفد عام ١٩٥٠.

ومن ناحية أخرى فإن كل الاجراءات التى كانت تتخذها الوزارة الوفدية كان يحد من تنفيذها الأجهزة المختصة بالعمل سواء فى ذلك مصلحة العمل وعلى رأسها جريفز أو مديرية الأمن وكانت خارجة عن سيطرة الوزراء وتخضع مباشرة للمندوب السامى قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ أو اتحاد الصناعات وليس للعمال فيه وجود أو المجلس الاستشارى الأعلى للعمل الذى عجزت الوزارة الوفدية عن تعديل تشكيله برئاسة أحمد زيور والذى مارس الارهاب على الوفد والعمال بعد استقالة الزعيم سعد زغلول سنة ١٩٢٤ وكل ما فعلته الوزارة هو إغفال إصدار قرار بتجديد مدته التى انتهت فى مايو ١٩٣٧ وكانت تجدد كل سنتين .

وكانت تلك الأجهزة تعادى أى خطوة لصالح العمال ولاتطيق أى مكسب يحققه الوفد للعمال .

وفى تقرير للمندوب السامى (السفير البريطانى بعد المعاهدة)لامبسون إلى وزير الخارجية البريطانية أنتونى إيدن فى ٢ ديسمبر ١٩٣٧ يقول "إذا أصر الوفد على متابعة سياسته الحالية بين عمال المصالح الحكومية ببذل الوعود لهم بالعمل على إصدار تشريعات عمالية متقدمة فإن كل الشركات الصناعية والوطنية تتأثر مصالحها كثيرا مما يؤدى إلى اضعاف رصيد مصر الدولى بالإضافة إلى ذلك فإن تشجيع الوفد لعمال المدن قد يدفع عمال الزراعة إلى المطالبة بزيادة أجورهم بنفس القدر بينما يتسم مستوى معيشة عمال الزراعة بالتدهور فإن زيادة أجورهم يجب أن تتم تدريجيا وأن ترتبط بترقية أساليب الزراعة والتسويق وكذلك تخفيض الضرائب المقررة على الأراضى وأن زيادة أجور عمال الزراعة نتيجة هذا التكتيك السياسى وبدون تخطيط مسبق قد يؤدى إلى وقوع اضطرابات فى الاقتصاد القومى ونتيجة هذا التدخل السياسى فى اقتصاديات البلاد قد يؤدى إلى زيادة خطيرة فى حجم البطالة فى المدن والريف .» ! ! !

وفى تقرير لجريفز عن موقف الحكومة المصرية (الوزارة الوفدية) تجاه العمال جاء فيه :

"قرر مجلس الوزراء فى سبتمبر(١٩٣٧) منح جميع عمال الحكومة أجازات مدفوعة الأجر دون الرجوع إلى مصلحة العمل أو إلى أى مصلحة أخرى (حتى مصلحة السكك الحديدية) على النحو التالى : اسبوعان لمن قضوا عاما واحدا فى الخدمة وثلاثة أسابيع لمن قضوا أكثر من عام ...

وبالاضافة إلى ذلك فإن جميع أجازات الحكومة والأعياد الرسمية اعتبرت أجازات مدفوعة الأجر وهى تبلغ نحو ١٤ يوما على الأقل فى السنة .

وإننى على ثقة أن هذا القرار قد اتخذ دون حساب التكلفة التى تترتب على تنفيذه لأن استخدام تسعة عمال لايستطيع أن يقوم مقام عمل عشرة عمال . ومعنى ذلك أن العامل الذى يحصل على اجازة سيحتاج إلى آخر يحل محله مما يكلف الحكومة مبالغ طائلة سنويا .

ولذلك تصبح تكلفة قانون الاجازات عالية جدا وثمة حقيقة تتصل بهذا الوضع فمصلحة العمل لم تتلق حتى الآن إجابة تستطيع أن تقدمها لأصحاب الأعمال الذين أشاروا إلى أن عمال الحكومة يحصلون على اسوأ أجور فى البلاد باستثناء العمال المهرة وذلك فيما عدا عمال الزراعة .

وعلى أية حال فإن تكلفة هذا القرار بالنسبة للحكومة تعنى أن عامل الحكومة أصبح يحصل على أجر تبلغ نسبته ٨,٥٪ مضافا إلى راتبه و١٠٪ إذا أمضى ٣٦٦ يوما فى الخدمة .

كما منح القرار عمال الحكومة ١٥ يوما أجازة مرضية بأجر كامل و٣٠ يوما بنصف أجر وقد علمت أن بعض عمال الحكومة يعتقدون أن هذا حق طبيعى لهم سواء مرضوا أو لم يمرضوا . بل وأكثر من ذلك تعهد مجلس الوزراء بالنظر فى مطالب العمال الخاصة بزيادة المعاشات ومكافآت نهاية الخدمة ولكنه أعلن أنه لايمكن اتخاذ قرار نهائى فى هذا الموضوع دون تعديل قانون المعاشات الذى يدخل فى اختصاص البرلمان .

وقد فاتنى أن اذكر أن قرار منح عمال الحكومة أجازات مدفوعة الأجر جاء استجابة لإضراب عمال المطابع الأميرية الذى تم إنهاؤه بتدخل مكرم عبيد باشا وفق الشروط سالفة الذكر بالإضافة إلى شرط آخر هو فصل مدير المطابع الذى كان يعارض رغبات العمال والموظف المشار إليه يهتم بالنظام ولايتحمس لمطالب العمال ولكننى أعتقد أنه كان رئيسا كفؤا ولم يكن غير أمين أو غير عادل وكان يعتبر نفسه مسئولا عن إنجاز مطبوعات الحكومة وطبع كتب المدارس ولم يسمح للعمال بترك العمل للمشاركة فى المظاهرات .

وفى ١٥ نوفمبر أضرب عمال الترسانة لأن مدير المصلحة أخبرهم أن القرار الخاص بالأجازات مدفوعة الأجر ينسحب من شهر سبتمبر وأن العمال لايستحقون سوى خمسة أيام أجازة عن المدة من سبتمبر حتى نهاية العام مما أدى إلى إثارة سخط العمال وقد حاول مدير عام مصلحة الميكانيكا تهدئه العمال وأخبرهم أن مكرم باشا وافق على استحقاقهم أجازة كاملة عن عام ١٩٣٧ .

فرد عليه العمال بأنهم على استعداد لتصديقه إذا جاء مكرم باشا شخصيا وذكر لهم ذلك بنفسه فلجأ الوزير إلى استخدام لغة لم يكن من سبقوه من الوزراء الأتراك يستخدمونها فى ظروف مشابهة إذ ترك مكتبه وذهب إلى الترسانة حيث أخبر العمال أن طلباتهم مجابة بما فى ذلك اعتبار أيام العطلات الأسبوعية (يوم الجمعه) خلال شهر رمضان مدفوعة الأجر وأن المدير الذى وقف فى وجه مطالبهم سيفصل من عمله .

إنه من الصعب أن يتسع الصدر لمثل هذا الاسلوب الوضيع للحماقة الرسمية التى تعمل على تأييد الوضع الخطير الذى سببه تصرف وزير المالية تجاه إضراب عمال المطابع الاميرية» . . .

فلم يكن الوفد يصطدم بمناورات جريفز مدير مكتب العمل فقط ولا بمعوقات المجلس الاستشارى الأعلى للعمل فحسب ولا باعتراضات اتحاد الصناعات الدائمة فكل مشروع قانون كان يتعين مروره على هذه الجهات الثلاث أولا ثم يعرض بعد ذلك على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة للموافقة عليه قبل عرضه على البرلمان إذا كان يمس مصالح الأجانب وخاصة إذا كان مشروع قانون عمالى وكل جهة من هذه الجهات كانت كفيلة فى كل وقت لإجهاض أى مشروع قانون للعمال وتعطيل صدوره .

ومن ناحيـة أخرى حـاول وزير التـجارة والصناعة أن يهمل دور الأجـهـزة المعوقـة فأسند مهمة تخطيط السياسة العمالية وبحث المشروعات المقترحة للجنة الاستشارية لوزارة الحقانية .

وبالغاء الامـتيازات الأجنبيـة فى مايو ١٩٣٧ فتحت الأبواب أمام الوزارة لاصدار التشريعات ولكن الوفد لم يستمر فى الحكم سوى خمسة أشهر كان خلالها يرتب آثار إلغاء المعاهدة وآثار إلغاء الامتيـازات؛ ولذلك نلاحظ أن العديد من القوانين التى صدرت كانت تتعلق بتنظيم الإجراءات والعمل فى المحاكم المختلطة ومسائل الأحوال الشـخصية وتنظيم الجيش وعودته للسودان. وأخيرا إصدار قانون العقوبات وتعديل قانون التشرد وكلها كانت مسائل عاجلة .

وباشـر الملك فـاروق سلطاته الدسـتورية فى ١٩٣٧/٧/٢٩ وقـدم الزعـيم مـصطفى النحاس استـقـالتـه فى ١٩٣٧/٧/٣١ فكلفـه الملك فـاروق فى ١٩٣٧/٨/١ بإعـادة تشكيل وزارته الرابعـة وقد ألفها من أعضـاء وزارته السابقة ولكن خرج منها أربعة هم محمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى ودخل أربعة وزراء جدد هم محمود بسيونى ومحمد محمود خليل ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل .

وهنا بدأ الاحتكاك بداية بسبب تمسك الزعيم مصطفى النحاس بحقه الدستورى فى تعيين موظفى السراى ثم رغبة بعض أتباع القصر منهم الشيخ مصطفى المراغى وعلى ماهر والامير محمد على فى إقامة احتفال دينى بتتويج الملك ليبدو الملك فى صورة المسلح بسلاح الدين إلا أن الوفد الذى كان يمثل الأغلبية رفض هذه الرغبة باعتبار أنه ليس لها شكل دستورى وفيها تحد للرأى العام الاسلامى وقال الزعيم مصطفى النحاس :إن ذلك إقحام للدين فيما ليس من شئونه وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية ."

وفى خطاب أمام مجلس النواب قال الزعيم مصطفى النحاس "الإسلام لايعرف سلطة روحية وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده . وليس أحرص منى ولا من الحكومة التى أتشرف برئاستها على احترام الإسلام وتنزيه الإسلام كما أنه ليس احرص منا على الالتزام بأحكام الدستور ولكن الاحتفال بمباشرة الملك لسلطته الدستورية شئ آخر فهو مجال وطنى يجب أن يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين .

وقد ترتب على هذا الصراع أن رفض القصر ترشيحات معينة فى الوزارة أصر الزعيم مصطفى النحاس عليها واشتد هذا الصراع حول الحقوق الدستورية بعد ذلك.

وكان الزعيم مصطفى النحاس بحسه الواعى العميق أول من لفت أنظار العالم إلى الخطر الصهيونى وإلى الأطماع الصهيونية فى العالم العربى وقال فى يوليو ١٩٣٧ على أثر تزايد الهجرة فى فلسطين وردا على المطالبة بوطن قومى لليهود « إنى لا أستطيع أن أشعر بالاطمئنان وأنا أفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر فما الذى يمنع اليهود فى الادعاء بأن لهم حقا فى سيناء فيما بعد » فالزعيم مصطفى النحاس بنقائه وشفافيته كان يحس بكوارث المستقبل .

وعارض وزير الخارجية الوفدى واصف بطرس غالى مشروع تقسيم فلسطين بين العرب واليهود عندما عرض على عصبة الأمم لأول مرة فى سبتمبر ١٩٣٧ .

وأصدرت الوزارة الوفدية الرابعة العديد من القوانين رغم مدتها القصيرة :

ففى ١٩٣٧/١٠/١١ أصدرت قانونا بتوسيع اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة لرعايا بعض الدول (٨٨ لسنة ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانونا بالتشريع الذى تطبقه المحاكم المختلطة (٨٩ لسنة ١٩٣٧) .

كذلك أصدرت قانونا باختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية (١٩٣٧/٩١).

كما أصدرت قانونا بالاجراءات بشأن عقوبة الحبس عند الامتناع عن تنفيذ حكم النفقة (٩٢ /١٩٣٧) .

كما أصدرت قانونا بالإجراءات فى مواد الأحوال الشخصية (٩٤ / ١٩٣٧) .

كما أصدرت قانونا بالرسوم المقررة بواسطة المجالس البلدية والمحلية والقروية (١٩٣٧/٩٥) .

وكانت قد أصدرت قانونا بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان حرب الجيش ونص على إلغاء منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذى كان يشغله الملك فاروق وبذلك جرد الملك فاروق من كل سلطاته الإشرافية على الجيش (٧٢ / ١٩٣٧) .

وفى ١٩٣٧/١٠/٣ عقد عزيز ميرهم مؤتمرا عماليا ضخما بالإسكندرية وحضره الزعيم مصطفى النحاس وألقى خطابا أكد فيه سعى الحكومة لإعداد مجموعة من القوانين

العمالية وقال : وقد أولينا عنايتنا للطبقة العاملة بحكم أنها تمثل دعامة أساسية فى إنتاجنا القومى وسنؤكد رعايتها وتأييدها عن طريق التشريعات التى تمكن للعمال العمل فى ظروف صحية وتأدية رسالتهم الهامة فى الحياة المصرية على أكمل وجه، وإنه بفضل جهود العمال ونشاطهم وإخلاصهم ستصل مشروعاتنا الاقتصادية المختلفة إلى أوج النجاح وتواصل تقدمها ويتضح من ذلك أنه من الخير لأصحاب الأعمال وللمصلحة العامة أن يكون العمال مطمئنين على أنفسهم وعلى ذريتهم فى اليوم وفى الغد، ولذلك فإننا سعينا فى إعداد مجموعة قوانين نقصد من ورائها إلى تنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال."

كما تضمن خطاب الزعيم مصطفى النحاس عرض المكاسب والحقوق والامتيازات التى حققها قانون التعويض عن إصابات العمل والتى سيتلوها مشروع قانون النقابات ومشروع قانون عقد العمل الفردى ومشروع ساعات العمل فى المحلات التجارية ومشروع قانون التوفيق والتحكيم .

وعندما ظهرت القمصان الخضراء التابعة لجماعة مصر الفتاة كانت تلقى العطف والتشجيع من احزاب المعارضة لأنها كانت تناهض الوفد .

وبدأت فكرة القمصان الزرقاء بين شباب الوفد لدى الدكتور محمد بلال وكان طالبا بكلية الطب وعضوا بلجنة الطلبة التنفيذية بها وألفها فى البداية من طلبة كلية الطب .

كما بدأ زهير صبرى فى إنشاء لجان للشباب الوفدى تهدف إلى تكوين جنود للوفد من العمال صالحين .

وفى مؤتمر كبير يوم ٥ يناير ١٩٣٧ بالنادى السعدى أعلن عن تكوين فرقتين للطلبة الوفديين هما فرقة عبد الحكيم الجراحى وفرقة طه عفيفى وهى أسماء الشهداء فى سبيل الدستور والوطن وكان الغرض منها تعويد الشباب على النظام والطاعة والإقدام ولامتصاص رغبة الشباب الوفدى وغيره فى الانخراط فى منظمة شبه عسكرية على نحو ماتفعل جماعة مصر الفتاة .

وانضم كثير من العمال والموظفين إلى فرق القمصان الزرقاء من العنابر وأبى زعبل والسكك الحديدية والتنظيم والمطابع الأميرية .

كما أنشئت فرق سرية يرتدى أفرادها الزى المدنى لمراقبة الأعضاء من الناحية السياسية والخلقية ومعرفة سلوكهم .

وكانت نقطة الضعف فى تشكيلات القمصان الزرقاء ما كان يبدو من أوجه الشبه بينها وبين التشكيلات الفاشية والنازية، ولكن القمصان الزرقاء كانت تشكيلات قائمة على فكرة الديمقراطية وتدعيم روح الديمقراطية والسهر على الحياة الدستورية والتحرير والاستقلال، ولم يعمل الوفد على تقوية هذه التشكيلات بل العكس كانت الحرب عليها من الداخل من أمثال محمود فهمى النقراشى وزمرته ومن أحزاب المعارضة والسراى والإنجليز تشير إلى خطورتها عليهم وكان ذلك فى محاولة للاستيلاء على الوفد من الداخل.

ولعب القصر دورا كبيرا مرة أخرى لمحاولة تفتيت الوفد من الداخل لأنه لايطيق حكم الوفد الذى هو حكم الأمة وتآمر على ماهر مستغلا صلته بأخيه أحمد ماهر وأوهمه بإمكان توليه رئاسة الوزارة ورئاسة الوفد إذا أمكنه تنحية الزعيم مصطفى النحاس عند بلوغه سن التقاعد، كما أوعز إلى محمود فهمى النقراشى أن يصدر فى ١٩٣٧/٩/٧ بيانا يهاجم سياسة الوفد .

وكان رد الوفد أن أصدر فى ١٩٣٧/٩/١٣ قرارا بفصل محمود فهمى النقراشى ووافق على القرار الزعيم مصطفى النحاس ومكرم عبيد ومحمود بسيونى وعبد السلام جمعه وأحمد سيف النصر ومحمود الأتربى ومحمد يوسف ومحمد محمد الشناوى ولم يوافق أحمد ماهر على القرار .

كما اجتمع الشيوخ والنواب الوفديون وأصدروا القرارين التاليين :

أولا : ثقتهم بالزعيم مصطفى النحاس وبوزارته الدستورية وتأييدهم له كل التأييد فى موقفه الدستورى الحالى .

ثانيا : أن كل وفدى يخرج على تضامن الهيئة الوفدية فيقبل تشكيل أى وزارة أو الاشتراك أو تأييد أى وزارة أخرى غير الوزارة التى يرأسها الزعيم مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى يعتبر مفصولا من الوفد ومن الهيئة الوفدية وخارجا على وحدة الأمة وعاملا على تقويض دستورها .

وقد وافق الجميع على هذه القرارات عدا أحمد ماهر وحامد محمود وإبراهيم عبد الهادى .

ووقف الزعيم مصطفى النحاس وطلب من المؤيدين أن يقسموا معه اليمين الآتية :

"أقسم بالله العظيم أن أحترم هذا القرار برمته وأن أنفذه بإخلاص مادمت حيا" .

فأقسم الجميع عدا الثلاثة المذكورين .

وفشلت خطة الاستيلاء على الوفد وأفلتت الزعامة من يد أحمد ماهر خصوصا بعد فصله بعد ذلك من الوفد فى يناير ١٩٣٨ .

وفى ١٩٣٧/١٠/٢٠ تحدى الملك فاروق وزارة الوفد معتقدا أن الوفد قد ضعف بخروج محمود فهمى النقراشى وتضامن أحمد ماهر معه - فعين على ماهر رئيسا للديوان الملكى .

فبعث الزعيم مصطفى النحاس برسول إلى القصر يقول بلسانه :إنه يستحيل التعاون مع على ماهر كما تدل السوابق وأن حكومة الوفد النيابية الدستورية لايمكنها أن تقر تعيين على ماهر فى هذا المنصب الخطير لأنه رجل سبق له أن اشترك مع محمد محمود ثم مع إسماعيل صدقى ومن قبلهما أحمد زيور فى الاعتداء على الحياة النيابية وعلى الدستور والوفد حامى الحريات وحامى الحياة النيابية .

وضم الوفد إليه أعضاء جددا هم محمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل ويوسف الجندى ومحمد سليمان الوكيل ومحمد المغازى عبد ربه وبشرى حنا ومحمد الحفنى الطرزى وكمال علما وأحمد مصطفى عمر وفهمى ويصا وسيد بهنسى .

كما ضم إليه فى ديسمبر ١٩٣٧ عثمان محرم وعلى زكى العرابى وعلى حسين وأحمد نجيب الهلالى ومحمد محمود خليل .

وفى ١٩٣٧/١١/٢٨ اطلق شاب مخبول من أعضاء مصر الفتاة يدعى عز الدين عبد القادر الرصاص على الزعيم مصطفى النحاس حين كان ذاهبا من منزله بمصر الجديدة إلى رئاسة مجلس الوزراء فلم تصبه وحطمت زجاج السيارة والباب الأيمن وكانت هذه هى المحاولة الثانية من محاولات اغتيال الزعيم مصطفى النحاس ولكنه نجا برعاية الله .

وفى نوفمبر ١٩٣٧ عين الزعيم مصطفى النحاس أحمد نجيب الهلالى وزيرا للمعارف وعلى حسين وزيرا للأوقاف بدلا من محمود بسيونى الذى تولى رئاسة مجلس الشيوخ .

وفوض مجلس الوزراء وزير الحربية لإرسال قوات مصرية إلي السودان .

وفى ديسمبر ١٩٣٧ عاد جزء من الجيش المصرى إلى السودان بعد أن ظل مبعدا منذ مقتل السردار عام ١٩٢٤ وذلك فى يوم مشهود، وودعت القوات المصرية عند سفرها باحتفال كبير .

وأنشأت الوزارة الوفدية مدرسة المهندسين العسكريين بمسطرد ومدرسة أركان الحرب ومدرسة ضباط الصف ومدرسة الطيران ومدرسة الصناعات الميكانيكية للجيش وفتحت أبواب الكلية الحربية لأبناء الطبقات الشعبية لأول مرة .

وعندما خرج أحمد ماهر من الوفد وانضم إلى محمود فهمى النقراشى وكونا حزب الهيئة السعدية برر سبب خروجه بأنه :

١ - إغداق النعم على العمال حتى أبطرتهم وجرأتهم على الإخلال بالنظام والتحكم فى رؤسائهم .

وقد اعتبر الدكتور أحمد ماهر نقل وكيل المطبعة الأميرية استجابة لرغبة العمال عملا شبيها "بأعمال البلشفية" .

٢ - استجابة الوزارة لمطالب الطوائف كما حدث بالنسبة للمعلمين والمحامين الشرعيين وغيرهم، ومحاولة تعديل قوانين الدراسة لاجتذاب الطلبة .

وقد اعتبر الدكتور أحمد ماهر هذه الاستجابة ضعفا !!!

وليس صحيحا ما يشاع أن أحمد ماهر كان مسئولا عن حركة الاغتيالات السياسية أيام الثورة وأن محمود فهمى النقراشى كان مسئولا عن حركة العمال وأن إبراهيم عبد الهادى كان مسئولا عن حركة الطلبة .

فقد كان عبد الرحمن فهمى هو المسئول وحده خلال ثورة ١٩١٩ عن هذه الأمور الثلاثة.

وفى الثلاثينات كان الدكتور محمد بلال مسئولا عن حركة الطلبة وكان زهير صبرى وحسن نافع مسئولين عن حركة العمال .

وعلى أثر الخلاف بين السراى والوفد على تعيين عضو لمجلس الشيوخ وكان الوفد يرشح فخرى عبد النور والسراى ترشح عبد العزيز فهمى وكان الوفد يرفضه فرفضت السراى توقيع مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى طلبت الوزارة توقيعه.

وطلبت السراى حل جماعات القمصان الملونة كما أصرت السراى أن تكون هى المرجع النهائى فى تعيين كبار الموظفين وإحالة الموظفين المعينين بمرسوم إلى المعاش وفى منح الرتب والنياشين وتقديم مشروعات القوانين إلى البرلمان وأن ينفرد الملك بتعيين كبار موظفى القصر .

والخلاف بين الوفد وبين على ماهر لم يكن خلافا شخصيا، ولكن كان خلافا دستوريا على أهم أحكام الدستور وكان مدار الخلاف هو: من الذى يباشر أمور الحكم فعلا أهى الوزارة الدستورية أم القصر ؟ أما الوفد فكان يتمسك أن أمور الحكم كلها هى للوزارة المسئولة وحدها أمام الأمة ومجلسى البرلمان .

أما على ماهر فقد كان يرى أن يكون مرجع الأمر إلى رجال السراى أى له هو شخصيا . الذى كان يريد أن يحكم فى الخفاء متسترا من وراء الملك البالغ من العمر ١٨ عاما، وطلب على ماهر التحكيم فى هذه المسائل وأن تؤلف هيئة التحكيم من رئيس الوزراء ورؤساء الوزارات فرفض الزعيم مصطفى النحاس لأنهم جميعا كانوا أتباعا للسراى أعداء للوفد .

وكان الدستور فى جانب الوفد بنصوص صريحة لاتحتاج إلى تفسير . وكان باستطاعة الوفد أن يتجنب كل خلاف أو اصطدام مع الملك، وأن يبقى فى الحكم لو أنه تهاون فى المحافظة على حقوق الأمة، ولكن الزعيم مصطفى النحاس لايفرط فى حقوق الأمة وتمسك بأحكام الدستور .

وهذه المسائل كان قد تم حل معظمها فى عهد وزارة الزعيم سعد زغلول لصالح الوزارة ، وما كاد الزعيم مصطفى النحاس يستعد لعرض قانونى النقابات وعقد العمل الفردى على البرلمان حتى اقيلت الوزارة فى ١٩٣٧/١٢/٣٠ .

وقامت وزارة محمد محمود التى حلت محلها بإلغاء اللجنة الاستشارية وإبعاد كل الأشخاص الذين عينهم الوفد فى مصلحة العمل ووأدت مشروعات القوانين العمالية فى ادراجها وخلا الجو لجريفز مرة أخرى .



الفصل الخامس عشر

قيام الحرب العالمية الثانية وحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

وفى ١٩٣٧/١٢/٣٠ عهد الملك فاروق إلى محمد محمود تأليف وزارته الثانية على النحو التالى : محمد محمود للرئاسة والداخلية - إسماعيل صدقى للمالية - عبدالفتاح يحى للخارجية - أحمد محمد خشبة للحقانية - عبدالعزيز فهمى وزير دولة - محمد حلمى عيسى للأوقاف - أحمد لطفى السيد وزير دولة - بهى الدين بركات للمعارف - حسن صبرى للمواصلات - حسن رفقى للحربية - حسين سرى للأشغال - مراد وهبة للزراعة - أحمد كامل للتجارة والصناعة - محمد حافظ رمضان وزير دولة - محمد حسين هيكل وزير دولة - محمد كامل البندارى للخارجية.

وكان محمد محمود زعيما للمعارضة فى مجلس النواب ورئيسا لحزب الأحرار الدستوريين الذى عطل الدستور والحياة البرلمانية فى عام ١٩٢٨ .

واشترك الحزب الوطنى وكان يرأسه محمد حافظ رمضان فى الوزارة مشاركا فى المسئولية!!!

واستصدر محمد محمود فى البداية مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا.

وفى ١٩٣٨/١/٢ استصدر مرسوما بحل البرلمان، وكان يضم أغلبية وفدية وتحديد يوم ١٩٣٨/٤/١٢ لاجتماع المجلس الجديد.

واعترض أعضاء مجلس النواب على قرار الحل فتدخل البوليس لإخراج الأعضاء بالقوة من المجلس وكان أحمد ماهر رئيسا للمجلس وأمر بعدم مناقشة مرسوم تأليف الوزارة ومرسوم حل البرلمان فقرر الوفد فصله لتضامنه مع محمود فهمى النقراشى.

وقام محمد محمود بفصل عدد كبير من الموظفين الوفديين وعين محلهم موظفين تابعين له.

وفى ١٩٣٨/٣/٨ استصدر مرسوما بحظر الجمعيات والجماعات التى تكون لها تشكيلات شبه عسكرية ويقصد بها القمصان الزرقاء الوفدية والقمصان الخضراء التابعة لجماعة مصر الفتاة ولكنه لم يتعرض لفرق الجوالة التى كونها الإخوان المسلمون.

وألف أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وبعض أنصارهم حزبا جديدا باسم الهيئة السعدية برئاسة أحمد ماهر.

وجرت الانتخابات في أبريل ١٩٣٨ واستخدمت الوزارة كل جهود رجال الإدارة وثقلهم في مساندة مرشحيها ضد مرشحي الوفد ولجأت إلى كل أساليب التزوير الفاضح حتى أن الزعيم مصطفى النحاس سقط في الانتخابات في دائرته «سمنود»

وحصل مرشحو الحكومة على ١٩٣ مقعدا (١١٣ للدستوريين، ٨٠ للسعديين).

وحصل الوفد على ١٢ مقعدا، والحزب الوطني على ٤ مقاعد كما حصل المستقلون الموالون للحكومة على ٥٥ مقعدا.

وقدم محمد محمود استقالته في ١٩٣٨/٤/٢٧ فكلفه الملك بتأليف وزارته الثالثة وكانت على النحو التالي:

محمد محمود للرئاسة والداخلية - إسماعيل صدقي للمالية - عبدالفتاح يحى للخارجية أحمد محمد خشبة للحقانية - محمد حلمي عيسى للمواصلات - أحمد لطفي السيد وزير دولة - حسن صبري للحربية - حسين سري للأشغال - مراد وهبة للتجارة والصناعة - أحمد كامل للصحة - محمد حسين هيكل للمعارف - رشوان محفوظ للزراعة - مصطفى عبدالرازق للأوقاف.

وفي مايو ١٩٣٨ استقال إسماعيل صدقي وعين محمد محمود للمالية وأحمد لطفي السيد للداخلية.

وكان من الطبيعي أن يضرب محمد محمود الحركة العمالية مرة أخرى ممثلة في المجلس الأعلى للعمال والاتحاد العام لنقابات العمال التابع له.

وقد استعان محمد محمود بإسماعيل صدقي عدو العمال الأول الذي ارتبط اسمه بسياسة القهر وإلغاء الدستور وضرب الحريات والعنف ضد الحركة العمالية وإغلاق مقراتها ومصادرة نشاطها وتخفيضه للأجور وتوفيره للعمال.

كما ضمت الوزارة عبدالفتاح يحى الذي خلف إسماعيل صدقي في رئاسة الوزارة وحزب الشعب وتعطيل الدستور وحمل لواء سياسة إسماعيل صدقي ضد الحركة العمالية وقمعها وقهرها ومصادرة نشاطها.

كما ضمت الوزارة حسين سرى وزير الأشغال ويعرفه عمال الحكومة جيداً من خلال عناده الشديد ورفضه مقترحات تحسين شروط عملهم طوال الثلاثينيات وكان وكيلا لوزارة الأشغال وعضوا فى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل، والعمال يعرفون تصريحه المشهور (فى الأهرام فى ١٢/١٢/١٩٣٤) حين اعترض على قانون عقد العمل الفردى وقال «إن البلاد لم تصل إلى الحد الذى يمكن معه تطبيق مثل هذا القانون».

كما أسندت وزارة التجارة والصناعة التى تتبعها مصلحة العمل إلى أحمد كامل (ابن أخت إسماعيل صدقى) وكان من رجال الأمن المحترفين ومن رجال بريطانيا المخلصين وعضو لجنة محمود فهمى القيسى ذات السمعة السيئة ورئيس تحرير جريدة الشعب جريدة حزب صدقى بعد تعطيل الدستور.

وظهر عباس حليم من جديد، وبعد وفاة الملك فؤاد انتهى العداء القديم بينه وبين القصر فأصبح أكثر ميلا إلى التعامل الودى معه ومع رجال السفارة البريطانية أيضاً!!!

وفى هذه الظروف تمكن عباس حليم بمعاونة جماعة تكونت باسم «هيئة تنظيم الحركة العمالية» فى ١/٣/١٩٣٨ من إعادة تشكيل الاتحاد العام تحت اسم جديد هو «الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية» واختيار اسم المملكة المصرية بدلا من القطر المصرى يكشف رغبة عباس حليم فى إظهار ولائه للملك الجديد والقصر وكان الاتحاد يضم ٣٢ نقابة برئاسة عباس حليم.

ثم تولى رئاسته بعد شهر واحد النائب العمالى السكندرى محمد الدمرداش الشندى وهو أول عامل يدخل البرلمان واحتفظ عباس حليم بزعامة الاتحاد.

وفى ٨/٥/١٩٣٨ نظم الاتحاد العام لنقابات العمال وعدد كبير من نقاباته مظاهرة مروا بها على دار مجلس الوزراء وقصر عابدين وأنابوا عنهم وفدا لرفع مطالبهم بينما المتظاهرون يرددون الهتاف للملك!!! وينادون بمطالبهم العادلة وهى الاعتراف بالنقابات وإعادة النظر فى قانون اصابات العمل وتخفيض ساعات العمل ووضع حد ادنى للأجور وحل مشكلة البطالة.

ولم تحقق هذه المظاهرة أية نتيجة وإن أصبح هذا الاتحاد أعلى المنظمات صوتا وضجيجا.

وفى عام ١٩٣٨ وقعت المحاولة الثالثة للاعتداء على الزعيم مصطفى النحاس فلجأ المتآمرون إلى وضع متفجرات فى موتور سيارة الزعيم ولكن يد الله كانت أسبق من المدبرين فاكتشف أمرها وتم إبعادها ونجا الزعيم مصطفى النحاس من محاولة اغتياله برعاية الله .

وثار خلاف منذ البداية حول رغبة محمد محمود أن يضم لوزارته أكبر عدد من الدستوريين لأن حزبه حصل على الأغلبية فرفض الملك وأصر على تمثيل السعديين بنسبة معقولة.

كما ثار الخلاف حول توزيع المقاعد الوزارية وبالذات بالنسبة لمنصب وزير الحربية بعد أن أكتسب أهمية.

واستمر الصراع مع القصر ممثلا فى على ماهر رئيس الديوان الملكى فقدم محمد محمود استقالته فى ١٩٣٨/٦/٢٤ .

إلا أن الملك قبل الاستقالة وكلفه بتشكيل الوزارة للمرة الرابعة.

وفى ١٩٣٨/٦/٢٤ اشترك السعديون فى الوزارة فكانت على النحو التالى:

محمد محمود للرئاسة - عبدالفتاح يحى للخارجية - أحمد ماهر للمالية - أحمد محمد خشبة للحقانية - محمود فهمى النقراشى للداخلية - حسن صبرى للحربية. ثم استقال حسن صبرى فخلفه حسين سرى للحربية أيضاً - محمود غلاب للمواصلات - حسين سرى للأشغال - محمد حسين هيكل للمعارف - رشوان محفوظ للزراعة - الشيخ مصطفى عبدالرازق للأوقاف - الدكتور حامد محمود للصحة - سابا حبشى للتجارة والصناعة - حسن سرى متولى للزراعة.

وعينت الوزارة أحمد لطفى السيد مديراً للجامعة كما أوفدت لجنة لحضور مؤتمر فلسطين فى لندن وأطلقت اسم وزارة العدل على وزارة الحقانية.

وفى مايو ١٩٣٩ قدم النائب الوفدى مصطفى العسال اقتراحا بمشروع قانون للنقابات إلى مجلس النواب أحيل إلى لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون وقدمت تقريرا عنه تضمن عددا من الملاحظات لم يرض بها العمال.

وفى ١٩٣٩/٥/٢٥ عقد مجلس إدارة الاتحاد جلسة فوق العادة بدار نقابة عمال المحال التجارية ولم يحضر الاجتماع عباس حليم ولا محمد الدمرداش الشندى وتولى

رئاسته محمد يوسف المدرك وكيل الاتحاد وكان يساريا متطرفا وكان غريبا أن يتعاون مع عباس حليم وأمره معروف ثم ينادى بالاستقلال عن الوفد!!!

وأصدر المجلس بيانا جاء فيه:

واليوم وقد ضاق العمال ذرعا من البؤس والشقاء وعدم تنظيم العمل بين العمال وأصحاب الأعمال مما ادى إلى أزمة حادة تسبب عنها عطل الكثير من العمال ذوى العائلات وعدم تمكينهم من الحصول على قوتهم وأولادهم وذويهم واضطر الكثير إلى الانتحار وقد يطالع الجمهور كثيرا من هذه المآسى المفجعة فى كل يوم.

لهذا قرر المجلس:

أولا: تغيير خطة الاستجداء التى كان يتبعها فى المطالبة بحقوق العمال واتخاذ طريق إيجابى وأن يجعل من أعضائه ضحايا فى سبيل إسعاد زملائهم ونصرة قضية العمال.

ثانياً: مطالبة الحكومة بإصدار تشريعات العمل فى أقرب فرصة وخصوصا قانون الاعتراف بالنقابات.

ثالثاً: إذا لم يصدر التشريع فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان هذا القرار لولاة الأمور بواسطة سكرتارية الاتحاد سيضرب الأعضاء عن تناول الطعام فى مكان معين فيما بعد يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الاستشهاد فى سبيل إسعاد العمال بالمملكة المصرية.

وتنفيذا لهذه القرارات تحدد يوم ١٩٣٩/٦/١٢ لإعلان إضراب أول فوج من أعضاء الاتحاد العام عن العمال على رأسهم محمد يوسف المدرك، وتم إبلاغ ولاة الأمور بهذه القرارات يوم ١٩٣٩/٥/٢٨ ووزعت على دور الصحف.

ولم يحقق الإضراب أى ضغط على الوزارة أو على النواب للتعجيل بنظر القانون واعلن أنهاء الإضراب فى ١٩٣٩/٦/١٥ بعد تدخل النائب الوفدى مصطفى العسال وكان مشروع قانون النقابات المقدم منه قد أدرج بجدول أعمال جلسة مجلس النواب ورضى العمال بهذا الإجراء دون مناقشة واعتبروا المشروع فى طريقه إلى الصدور فى غضون أيام معدودات.

ولكن الحكومة تحايلت عليهم فقرر مجلس الوزراء سحب مشروع النائب مصطفى العسال بحجة مقارنته بمشروع آخر أعدته وزارة التجارة والصناعة.

وهكذا كان الوفد يقف إلى جانب العمال وكان مجلس إدارة اتحاد العمال وعباس حليم يقفان مع الملك والحكومة . وكانت الحكومة تعرقل تشريعات العمال.

وألفت لجنة من الدكتور أحمد ماهر وزير المالية والدكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف ومحمود غالب وزير المواصلات وأحمد كامل وزير التجارة والصناعة لإعداد المشروع النهائى الذى سيعرض على البرلمان وقدمت اللجنة مشروعها أقره مجلس الوزراء فى ١٩٣٩/٧/٩ وأحيل المشروع إلى مجلس النواب.

وازداد النشاط النقابى حوله للتعجيل بإصداره ودعا الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية إلى سلسلة من الاجتماعات الموسعة خلال شهر يوليو ١٩٣٩ لمناقشة المشروع والدعوة لإصداره.

كما شكل المجلس الأعلى للعمل الوفدى «الهيئة العليا للدفاع عن حقوق العمال» وعقد اجتماعا لها فى ٢٢ يوليو ١٩٣٩ ودعا أعضاء لجنة العمال والشئون الاجتماعية بالبرلمان وممثلى اتحاد عمال المملكة المصرية للاجتماع ومناقشة المشروع حضره عباس حليم ومن النواب والشيوخ سليمان الكارم وعبدالحليم رافع ومصطفى العسال وزكى العروسى.

ولكن انتهت الدورة البرلمانية دون إنجاز المشروع.

وخلال هذه الفترة كانت هناك سلسلة من التحركات والإضرابات والاعتقالات والفصل من الخدمة شاركت فيها قطاعات عمالية مختلفة منها عمال المدابغ يناير ١٩٣٨ عمال المخابز البلدية بالقاهرة أبريل ١٩٣٨ وعمال الحرير وعمال الكنس والرش مايو ١٩٣٨ وعمال الصيانة ببلدية الإسكندرية يونيو ١٩٣٨ وعمال الفوسفات بالقصير أكتوبر ١٩٣٨ وعمال تليفونات الإسكندرية ديسمبر ١٩٣٨ وعمال المحال التجارية وعمال الكسوة اليومية يناير ١٩٣٩ وعمال شركة السكر بالحوامدية فبراير ١٩٣٩. وعمال شركة سكة حديد الوجه البحرى وعمال الفنادق والأندية مارس ١٩٣٩ وعمال شركة الملح والصودا والعمال الكتابيون بوزارة الزراعة وعمال ترام الإسكندرية وعمال صيانة البلدية بالإسكندرية وعمال ورش مصلحة الموانى مايو ١٩٣٩ وعمال السيارات فى طنطا يوليو ١٩٣٩.

وبعد شهور ساءت صحة محمد محمود فقدم استقالته فى ١٩٣٩/٨/١٨ .

وتوالت على حكم مصر بعد ذلك وزارات برئاسة أشخاص بلا أحزاب يمثلونها وبدون شعبية يستندون إليها ولكن كان مؤهلهم الوحيد أنهم يستندون للملك ضاربين عرض الحائط بمطالب الشعب...

ففى ١٩٣٩/٨/١٨ عهد الملك فاروق إلى على ماهر تأليف الوزارة للمرة الثانية على النحو التالى:

على ماهر للرئاسة والداخلية والخارجية – محمد على علوبة وزير الدولة – محمود فهمى النقراشى للمعارف – محمود غالب للمواصلات – حسين سرى للمالية – دكتور حامد محمود للصحة – سابا حبشى للتجارة – عبدالرحمن عزام للأوقاف – إبراهيم عبدالهادى وزير دولة – مصطفى الشوربجى للعدل – عبدالسلام الشاذلى للشئون الاجتماعية – عبدالقوى أحمد للأشغال – محمد صالح حرب للدفاع – محمود توفيق حفناوى للزراعة . وضمت الوزارة عددا من الوزراء المعروفين بتعاطفهم مع ألمانيا ولم يشترك فيها الأحرار الدستوريون.

وأنشأت وزارة الشئون الاجتماعية فى ١٩٣٩/٨/٢٢ .

وفى ١٩٣٩/٩/١ ولم يمض على تشكيل الوزارة اسبوعان حتى نشبت الحرب العالمية الثانية ، عندما اجتاح الجيش الألمانى حدود بولندا فأعلنت إنجلترا وفرنسا الحرب على المانيا وبعد ذلك انضمت ايطاليا واليابان إلى المانيا كما انضمت روسيا وأمريكا إلى انجلترا وفرنسا .

وضاعت كل امانى وآمال العمال فى صدور تشريعاتهم المعطلة .

وأنشأت الوزارة الجيش المرابط ويتألف من المجندين الذين يزيدون عن حاجة الجيش العامل عهد إليه بالخدمات العامة وحراسة المرافق ومدة تجنيده ستة أشهر وعينت الوزارة عبدالرحمن عزام رئيسا للقوات المرابطة.

وفى ١٩٣٩/٩/١ أعلنت الوزارة الأحكام العرفية كما فرضت ضريبة إضافية للدفاع قدرها ١ ٪.

وفى ١٩٤٠/٤/٥ قدم الزعيم مصطفى النحاس مذكرة إلى السفير البريطانى ليحملها إلى الحكومة البريطانية يطالبها فيها أن تصرح من الآن أنه عند انتهاء الحرب تنسحب القوات البريطانية من الأراضى المصرية وأن تشارك مصر فى مفاوضات الصلح والاعتراف بحقوق مصر فى السودان وإلغاء الأحكام العرفية . وقوبلت هذه المذكرة بارتياح كبير من فئات الشعب.

وفى يونيو ١٩٤٠ أعلنت ابطاليا الحرب على الحلفاء منضمة إلى ألمانيا وساءت العلاقات بين السفارة البريطانية ووزارة على ماهر المؤيدة للمحور.

وفى ١٩٤٠/٦/٢٢ وجهت السفارة البريطانية انذارا للملك بأنه لا سبيل للتعاون مع على ماهر ولوحت صراحة بإنزال الملك عن العرش ووضعه تحت الرقابة حتى لا يهرب.

فدعا الملك لعقد اجتماع حضره على ماهر والزعيم مصطفى النحاس وباقى رؤساء الأحزاب للتشاور فى الأمر. وكان شبيها باجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ بعد ذلك ورضخ الملك للإنجليز وقدم على ماهر استقالته فى ١٩٤٠/٦/٢٣.

وفى اجتماع أخر طالب الملك بتشكيل وزارة ائتلافية وأوفد الملك وكيل الديوان الملكى عبدالوهاب طلعت إلى الزعيم مصطفى النحاس وكان فى كفر عشما بالمنوفية ورفض الزعيم مصطفى النحاس الاشتراك فى وزارة ائتلافية حتى ولو كان رئيسا لها (وهو ذات موقفه بعد ذلك يوم ٤ فبراير ١٩٤٢) وطلب الزعيم مصطفى النحاس تأليف وزارة محايدة يكون أول عمل لها حل مجلس النواب وإجراء انتخابات حرة . وانتهى الاجتماع بدون اتفاق .

وفى ١٩٤٠/٦/٢٨ عهد الملك إلى حسن صبرى بتأليف الوزارة التى ضمت ٦ وزراء مستقلين، ٣ من حزب الأحرار الدستوريين، ٤ من السعديين، واحد من حزب الاتحاد وآخر من الحزب الوطنى على النحو التالى:

حسن صبرى للرئاسة والخارجية – عبدالحميد سليمان للمالية – حلمى عيسى للعدل – محمود فهمى النقراشى للداخلية – محمود فهمى القيسى للدفاع – صليب سامى للتموين – حسين سرى للأشغال – محمود غالب للمواصلات – حافظ رمضان للشئون الاجتماعية – محمد حسين هيكل للمعارف – الشيخ مصطفى عبدالرازق للأوقاف – إبراهيم عبدالهادى للتجارة والصناعة – أحمد عبدالغفار للزراعة – على أيوب وزير دولة – عبدالمجيد إبراهيم صالح وزير دولة – د. على إبراهيم وزير صحة.

وفى ١٩٤٠/٧/٢٧ عين أحمد محمد حسنين رئيسا للديوان الملكى الذى زاد نفوذه على حسن نشأت وعلى ماهر.

وفى ١٩٤٠/٧/٢٨ أصدر حسن صبرى الأمر العسكرى رقم ٧٥ لسنه ١٩٤٠ الذى يعاقب بالحبس والغرامة كل موظف أو مستخدم أو عامل فى إحدى المؤسسات ذات النفع العام يتوقف عن العمل.

وفى ١٩٤٠/٩/٢٠ خرج الوزراء السعديون من الوزارة بسبب إصرارهم على القيام بدور فى الحرب، وهم محمود فهمى النقراشى ومحمود غالب وإبراهيم عبدالهادى وعلى أيوب.

وأصدر حسن صبرى القانون رقم ٦٦ لسنه ١٩٤٠ بمد امتياز البنك الأهلى الإنجليزى ٤٠ سنة أخرى وكان من المقرر أن ينتهى الامتياز (بإصدار أوراق النقد المصرى) عام ١٩٤٨.

وقد اشتركت وزارة محمد محمود وعلى ماهر فى وضع مشروع القانون وتم إصداره قبل أن تنتهى مدة الامتياز بـ ٨ سنوات.

كما قررت الوزارة إحالة عزيز المصرى إلى المعاش وكانت له ميول معروفة نحو المحور.

وفى ١٤/١١/١٩٤٠ توفى حسن صبرى وهو يلقى خطاب العرش.

وفى ١٥/١١/١٩٤٠ عهد الملك فاروق إلى حسين سرى بتأليف الوزارة على النحو التالى: حسين سرى للرئاسة والداخلية والخارجية – حلمى عيسى للعدل – صليب سامى للتجارة والصناعة – محمد حسين هيكل للمعارف – مصطفى عبدالرازق للأوقاف– عبدالقوى أحمد للأشغال – أحمد عبدالغفار للزراعة – عبدالمجيد إبراهيم صالح للمواصلات – الدكتور على إبراهيم للصحة – حسن صادق للمالية – عبدالجليل موسى للشئون الاجتماعية – يونس صالح للحربية . وبذلك تكون الوزارة مؤلفة من خمسة دستوريين والباقون من المستقلين .

وبعد وفاة يونس صالح عين عبدالحميد بدوى للمالية وحسن صادق للحربية.

وفى يونيو ١٩٤١ نقل صليب سامى إلى الخارجية وعين رشوان محفوظ للتجارة والصناعة ونقل عبدالجليل موسى للتموين وعين إبراهيم دسوقى للشئون الاجتماعية وبهذا التعديل اضيف وزيران من الأحرار الدستوريين.

وكان أهم أعمالها إصدار قانون بالاعفاءات والمميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر وبموجبه لا يجوز انتهاك حرمة المعسكرات البريطانية التى لا تخضع أفرادها لسلطان المحاكم المصرية وإنما لقضاء السلطات العسكرية البريطانية ومعاقبة أى شخص يتخلف عن المثول أمام هذه المحاكم.

كما أصدرت قانونا بالمزايا التى تمنح لرجال البعثة العسكرية البريطانية الملحقة بالجيش المصرى ومعاملتهم معاملة شبه دبلوماسية.

كما قامت بتأجير المطارين المدنى والحربى بالدخيلة بالإسكندرية بإيجار رمزى قدره ١٠٠ مليم فى السنة للمتر المربع.

وزادت الغارات الإيطالية على مصر وقامت حملة جمع التبرعات لإعانة منكوبى الغارات فتبرع الملك فاروق بمبلغ ٥٠٠ جنيه فقط.

وفى مايو ١٩٤١ دعا الملك زعماء الأحزاب للتشاور فاشترط الوفد حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة واستقال حسين سرى فى ١٩٤١/٧/٣١ فكلفه الملك بتأليف الوزارة للمرة الثانية وضمت ٥ وزراء مستقلين و ٥ وزراء من السعديين و ٥ وزراء من الأحرار الدستوريين، على النحو التالى : حسين سرى للرياسة والداخلية أحمد خشبة للمواصلات عبدالحميد بدوى للمالية صليب سامى للخارجية محمود غالب للعدل محمد حسين هيكل للمعارف مصطفى عبد الرازق للاوقاف حامد محمود للصحة إبراهيم عبد الهادى للأشغال عبد القوى أحمد للوقاية المدنية حسن صادق للحربية إبراهيم دسوقى أباظة للشئون الاجتماعية محمد راغب عطيه للزراعة عبد الرحمن عمر للتجارة والصناعة حامد جودة للتموين.

وشهدت بداية سنة ١٩٤١ أزمة حادة فى السلع التموينية وبدأت الطوابير من أجل الخبز والسلع التموينية فى كل مكان واختفى الخبز وكان الناس يهجمون على المخابز للحصول عليه ويتخطفون الخبز من حامليه وأوشكت الأزمة أن تصل إلى المجاعة.

ووصلت قوات روميل فى الصحراء الغربية إلى العلمين بجوار الإسكندرية فخرجت المظاهرات فى ٢ فبراير ١٩٤٢ - بتدبير القصر - تهتف بحياة روميل وإلى الأمام ياروميل وعجز حسين سرى عن مواجهة الموقف فقدم استقالته فى ١٩٤٢/٢/٣.

وعندما استقالت وزارة حسين سرى يوم ١٩٤٢/٢/٢ كانت قوات روميل بالعلمين وطلب السفير البريطانى مايلز لامبسون من الملك فاروق تأليف وزارة تحرص على الولاء للمعاهدة نصا وروحا قادرة على تنفيذها، وأن تحظى بتأييد شعبى وأن يتم ذلك فى موعد اقصاه ١٩٤٢/٢/٣.

ولأنه لم يكن هناك من يحظى بالتأييد الشعبى غير الزعيم مصطفى النحاس فقد استدعى الملك قادة الأحزاب السياسية فى محاولة لتشكيل وزارة قومية أو ائتلافية وكانوا جميعا عدا الزعيم مصطفى النحاس مؤيدين فكرة الوزارة الائتلافية برئاسة الزعيم مصطفى النحاس فهى تحول دون انفراد الوفد بالحكم ولهم أغلبية بالبرلمان.

وكان الملك فاروق مصمما أيضاً ألا يدع الوفد ينفرد بالحكم حتى لا يجد صعوبة فى الإطاحة به عندما تقترب قوات المحور من القاهرة.

وفى يوم ١٩٤٢/٢/٣ رفض الزعيم مصطفى النحاس عند مقابلته للملك فاروق تأليف وزارة ائتلافية وخاصة أن موقفه من الوزارات الائتلافية كان معروفا جيداً لدى احزاب الاقلية ولدى القصر وسياسة الوفد ثابتة وسبق أن رفض وزارة ائتلافية فى محادثات كفر عشما على أثر استقالة على ماهر سنة ١٩٤٠ وتجربة الوفد فى الوزارة الائتلافية عام ١٩٢٨ كانت مريرة وتباطأ الملك وفوت الموعد المحدد لتأليف الوزارة.

وفى يوم ١٩٤٢/٢/٤ تقدم السفير البريطانى بإنذار جديد نصه كالآتى:

«إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة من مساء اليوم أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج».

فاسرع الملك فاروق إزاء هذا الإنذار بدعوة الزعماء السياسيين وتألف الاجتماع من رؤساء الوزراء السابقين ورئيس مجلس الشيوخ وممثلى الأحزاب وأعضاء هيئة المفاوضة فى معاهدة ١٩٣٦ وكانوا جميعا عدا الزعيم مصطفى النحاس يمثلون أحزاب الأقلية ووزارات الانقلابات ورجال السراى وهم:

الزعيم مصطفى النحاس - شريف صبرى - على ماهر- أحمد زيور - إسماعيل صدقى - عبدالفتاح يحى - حسين سرى - بهى الدين بركات - أحمد ماهر- حافظ رمضان - محمد محمود- محمد توفيق رفعت - محمد حسين هيكل -حافظ عفيفى - على الشمسى - حلمى عيسى - محمود حسين (كبير المستشارين) أحمد حسنين (رئيس الديوان الملكى).

وتحدث الملك فاروق ولم يكن جادا فى حديثه عن استعداده للتضحية ، وأن لاشئ يعنيه غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها وبعدها غادر القاعة.

وكان الزعيم مصطفى النحاس أول المتحدثين فحمل وزارات وأحزاب الانقلاب من عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٤٢ مسئولية أزمة ٤ فبراير وأكد أنه لم يكن يعلم بما حدث وأنه يعترض على إقحام اسمه فى الانذار البريطانى ولكنه إنقاذا للموقف يقبل تأليف الوزارة إذا طلب الملك منه ذلك.

وتأكيدا لعدم معرفة الزعيم مصطفى النحاس بحادث ٤ فبراير أنه حين استدعى للقصر من الصعيد وكان فى قنا ترك أسرته فى الصعيد ونسى مفاتيح منزله مما اضطره إلى المبيت فى منزل صهره عبدالواحد الوكيل، كذلك لم تكن معه بدلة «ردنجوت» مما أدى إلى استعارته بدلة يذهب بها إلى القصر للاجتماع الأول.

بل كان الزعيم مصطفى النحاس رافضا فى البداية السفر وكان يتثاقل فى التوجه إلى محطة «قنا» عسى أن يفوته القطار فلا يسافر.

وفطن الزعيم فؤاد سراج الدين وكان معه بالرحلة إلى هذا التباطؤ فتوجه إلى المحطة وأبلغ ناظرها دقة الموقف وطلب إليه الانتظار بالمحطة حتى يحضر الزعيم مصطفى النحاس مهما تأخر.

وبالفعل تأخر الزعيم مصطفى النحاس ساعة ومع ذلك لحق القطار وسافر الزعيم مصطفى النحاس بعدها.

ورفض الزعيم مصطفى النحاس تأليف وزارة قومية للأسباب السابقة واستغرقت المناقشات ساعتين وبعدها قرر المجتمعون جميعا رفض إنذار السفير البريطانى وحين تليت صيغة القرار لم يطل الزعيم مصطفى النحاس التفكير بل قال أنا موافق عليه أوقعه معكم وذهب أحمد حسنين بقرار المجتمعين إلى السفارة البريطانية ثم عاد إليهم بأن السفير سيوافيه برأيه فى الساعة التاسعة.

وانصرف الجميع بعد أن رجاهم أحمد حسنين أن يتركوا أرقام تليفوناتهم للاتصال بهم وفى الساعة التاسعة مساء حضر السفير البريطانى ومعه جنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر وفى صحبتهما عدد من الدبابات والعربات المصفحة التى حاصرت القصر، وتوجه السفير مايلزلابسون وعدد من الضباط البريطانيين إلى مكتب الملك فاروق واجتمعا به ومعه أحمد حسنين ولم يستغرق الاجتماع أكثر من عشر دقائق قبل فيها الملك فاروق الإنذار بدعوة الزعيم مصطفى النحاس لتشكيل وزارة وفدية ثم انصرفوا.

ويروى محمد حسين هيكل والشاهد من أهلهم أن الملك دعا الزعماء والسياسيين للاجتماع مرة أخرى ودخل الملك فاروق عليهم ووجه كلامه إلى الزعيم مصطفى النحاس قائلا «إنى أكلفك يانحاس باشا بتأليف الوزارة وأطلب منك أن يكون حكمك قوميا لاحزبيا وأطلب إليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية لإبلاغها.

فرد الزعيم مصطفى النحاس إنى أتلقى الأمر من جلالتكم بتأليف الوزارة ولاأرى ضرورة لابلاغ السفير هذا الأمر. فكرر الملك لكننى أرى ضرورة أن تمر بالسفارة.

وهنا قال أحمد ماهر ، إنك يانحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية بعد أن رأيت الدبابات بعين رأسك . وهنا اعترض الملك قائلا بل أنا الذى أكلفه بتأليف الوزارة.

وقال الزعيم مصطفى النحاس: أنا لم أر دبابات ولا حرابا وأنا أؤلف الوزارة بأمر جلالة الملك . وكرر نعم أنا لم أر دبابات ولا حرابا .

ويقول محمد أنيس أن محمد حسين هيكل يذكر أنه هونفسه حين حضر كانت الدبابات قد انصرفت وأن الزعيم مصطفى النحاس حضر بعد هيكل بنصف ساعة وبالتالى لم ير الدبابات فعلا، والواقع أن الدافع الأساسى وراء موقف الزعماء السياسيين الآخرين كان رغبتهم فى الاشتراك فى الحكم فقط وخوفهم من حل البرلمان.

وإننا نسأل هؤلاء زعماء أحزاب الأقلية وقادة الانقلابات الرجعية ألم يقبلوا أن يتولى الزعيم مصطفى النحاس الوزارة ورضخوا للإنذار البريطانى وبلعوا مسألة الدبابات حول القصر وبلعوا الإنذار للملك، المهم أن تكون الوزراة ائتلافية ليستمروا فى الحكم وكم عانى الزعيم مصطفى النحاس من الوزارات الائتلافية ولم يكن مستعدا أن يعانى منهم مرة أخرى وهل كان وجود زعماء أحزاب الأقلية فى وزارة قومية مع النحاس يجعل الإنذار مقبولا!!

كما أن الزعيم مصطفى النحاس رفض معهم الإنذار، ووقع مع جميع الحاضرين بذلك وهنا ينتهى دوره فى مواجهة الإنذار فماذا فعلوا هم وماذا كان مطلوبا من الزعيم مصطفى النحاس أن يفعل غير الرفض، وإذا أصر الزعيم مصطفى النحاس على رفض تشكيل الوزارة بعد تهديد الملك بأن يوقع على وثيقة بالتنازل عن العرش فالمعنى الوحيد لذلك هو أن الزعيم مصطفى النحاس قد ساهم فى خلع الملك فاروق وسبق خلع الخديوى عباس فى الحرب العالمية الأولى وخلع شاه إيران فى الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر عام ١٩٤١ ولم تكن إيران ترتبط بالإنجليز بأية محالفة .

فبعد أن كان الإنجليز يطالبون برئيس وزراء يتمتع بثقة الشعب ليحفظ لهم الهدوء بالبلاد وراء خطوطهم الخلفية وكانوا يائسين من النصر فإنهم كانوا سيخلعون الملك رئيس الدولة نفسه وينصبون شخصا آخر ملكا على مصر وهى إهانة لمصر واستقلالها وكرامتها .فجنب الزعيم مصطفى النحاس البلاد هزة كبرى بعزل الملك فاروق .

والحقيقة أن الزعيم مصطفى النحاس لما أصر على الرفض ووجد الملك أن المسألة لاتنفع فيها المغالطة والالتواء استدعاه وألح عليه إلحالحا شديدا وأخذ يناشده وطنيته وأمانته وبكل القيم الأخلاقية أن يتولى الحكم لأن الإنجليز كانوا سيعزلونه إذا لم يقبل الزعيم

مصطفى النحاس الذى كان حريصا على أن يسجل هذا الإلحاح الشديد فى خطاب قبوله تأليف الوزارة حيث قال للملك «وبعد أن ألححت على المرة تلو المرة والكرة بعد الكرة أن أتولى الحكم وناشدتنى وطنيتى واستحلفتنى بحبى لبلدى ومن أجل هذا أنا أقبل الحكم إنقاذا للموقف منك أنت.

ويقول محمد أنيس: لقد كانت هذه المرة الأولى التى يتدخل فيها الإنجليز لصالح حزب الأغلبية لا لأن الحزب قد أصبح عميلا بريطانيا ولكن لأن بريطانيا فى ظروف الحرب العالمية الثانية خصوصا كانت فى أشد الحاجة إلى حزب الأغلبية فى الحكم خاصة وأن الوفد وحده الصريح فى عدائه للقصر واتجاهات المحور ووراءه الجماهير التى تستطيع أن تمكن الوفد من وضع حد للقصر شريطة عدم تدخل بريطانيا فى شئون مصر الداخلية.

وذهب الزعيم مصطفى النحاس إلى دار صهره أحمد حسين واجتمع ببعض أعضاء الوفد واتفقوا على أن يكتب الزعيم مصطفى النحاس إلى السفير بسحب الإنذار فإذا جاء الرد بسحبه شرع فى تأليف الوزارة.

فأرسل الزعيم مصطفى النحاس فى ١٩٤٢/٢/٥ احتجاجا إلى السفير البريطانى فى خطابه المشهور استنكر فيه تدخل الإنجليز فى شئون مصر جاء فيه «لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها.

وإنى آمل ياصاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد يتضمن ما فى خطابى هذا من معانى ؛ وبذلك تتوطد المودة والاحترام المتبادلان وفقا لنصوص المعاهدة . . . . »

ورد السفير البريطانى مايلزلامبسون على الزعيم مصطفى النحاس بخطابه الآتى:

«لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم وإنى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها».





الفصل السادس عشر

عودة الزعيم مصطفى النحاس وإنشاء الجامعة العربية

وفى ١٩٤٢/٢/٦ ألف الزعيم مصطفى النحاس وزارته الخامسة محتفظا بالداخلية والخارجية وتضم عثمان محرم للأشغال ومكرم عبيد للمالية وأحمد نجيب الهلالى للمعارف وأحمد حمدى سيف النصر للحربية وعبد السلام فهمى جمعة للزراعة وعلى زكى العرابى للمواصلات ومحمد صبرى أبو علم للعدل وعبد الفتاح الطويل للصحة وعلى حسين للأوقاف وكامل صدقى للتجارة والصناعة .

وقوبلت عودة الزعيم مصطفى النحاس لتولى الوزارة بالفرح والابتهاج والتأييد من طوائف الشعب المختلفة وخرجت المظاهرات من العمال والفلاحين والطلبة والموظفين في كل مكان تهتف بحياة الوفد والزعيم مصطفى النحاس فكان هذا أبلغ رد تعبيرا عن حب الشعب لزعيمه والتفافه حوله وبداية عهد سعيد من الحرية والحياة الكريمة .

وبدأ الزعيم مصطفى النحاس عهده بالإفراج عن جميع المعتقلين فأفرج عن عزيز المصرى وحسن ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف فى ١٩٤٢/٣/٥ وأمر بحفظ القضية الخاصة بهم عندما سقطت بهم الطائرة فى محاولتهم الانضمام للمحور .

كما أطلق الزعيم مصطفى النحاس سراح محمد على الطاهر المجاهد الفلسطينى فى ١٩٤٢/٣/٧ وكان قد قبض عليه فى عهد حسن صبرى بطلب من الإنجليز وهرب من المعتقل وسلم نفسه للزعيم مصطفى النحاس .

وأفرج الزعيم مصطفى النحاس عن جميع أعضاء حزب مصر الفتاة ومنهم أحمد حسين رئيس الحزب ومحمد صبيح سكرتير الحزب .

كما أفرج عن عباس حليم وعن جميع المعتقلين الذين اعتقلتهم الحكومات السابقة .

وفى ١٩٤٢/٣/٣١ عين الزعيم فؤاد سراج الدين وزيرا للزراعة على أثر انتخاب عبد السلام جمعة رئيسا لمجلس النواب وكان يبلغ واحداً وثلاثين عاما .

والزعيم فؤاد سراج الدين تخرج فى كلية الحقوق وعمل فترة وكيلا للنائب العام ثم تفرغ لإدارة شئون أسرته. حتى أجريت انتخابات سنة ١٩٣٦ التى فاز فيها بالتزكية وأصبح عضوا بالهيئة الوفدية البرلمانية .

وفى عام ١٩٤٦ انتخب عضوا بمجلس الشيوخ وكان من أذكى وألمع الشيوخ المعارضين . وبعدها انتخب سكرتيرا عاما للوفد عام ١٩٤٨ وكان فى السابعة والثلاثين من عمره، وحوكم أمام محكمة الثورة وتحولت المحاكمة إلى أوسمة على صدره ورغم ثبوت براءته حكم عليه بالسجن ١٥ عاما لمجرد الخوف منه وبعد فترة أفرج عنه .

واعتقل ست مرات خلال ١٥ عاما فى أعوام ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٦، ١٩٦١، ١٩٦٥، ١٩٦٧، وكذلك فى عام ١٩٨١ أيام السادات الذى فرض العزل السياسى عليه . ومع ذلك استطاع أن يعيد الوفد مرة أخرى وانتخب بالإجماع رئيسا لحزب الوفد الجديد .

وكعادة القصر فى كل مرة يتولى فيها الوفد الحكم نجح القصر بجهود أحمد حسنين رئيس الديوان فى محاولة ضرب الوفد من الداخل وأمكنه أن يستميل مكرم عبيد إليه بعد أن وعده بتأليف الوزارة فى حالة التخلص من الزعيم مصطفى النحاس مؤملا أن يحدث انشقاق بين المسلمين والأقباط فى هذه الحالة وينهار الوفد .

وصدّق مكرم عبيد فى سذاجة وبدأ يعرقل أعمال الوزارة وينسب تصرفات غير صحيحة إليها وينفذ طلبات الملك دون الرجوع للزعيم مصطفى النحاس على خلاف التقاليد الدستورية .

فقدم الزعيم مصطفى النحاس استقالته وعهد الملك فاروق إليه بتأليف وزارته السادسة فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ فشكل الوزارة بدون مكرم عبيد على النحو التالى :

الزعيم مصطفى النحاس للرئاسة والخارجية والداخلية – الزعيم فؤاد سراج الدين للزراعة – عثمان محرم للأشغال – أحمد نجيب الهلالى للمعارف – أحمد حمدى سيف النصر للحربية – محمد صبرى أبو علم للعدل – عبد الفتاح الطويل للمواصلات بدلا من زكى العرابى الذى عين رئيسا لمجلس الشيوخ – كامل صدقى للمالية بدلا من مكرم عبيد – محمد عبد الهادى الجندى للأوقاف بدلا من على حسين الذى استقال لمرضه – عبد الحميد عبد الحق للشئون الاجتماعية – أحمد حمزة للتموين – مصطفى نصرت للوقاية المدنية – عبد الواحد الوكيل للصحة – محمود سليمان غنام للتجارة والصناعة بدلا من كامل صدقى الذى عين وزيرا للمالية

وفى يوليو ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم عبيد وراغب حنا فألف مكرم عبيد حزب "الكتلة الوفدية" ولم يخرج معه إلا خاصة أهله وبعض أصدقائه وانتخب كامل يوسف صالح الوفدى القبطى نقيبا للمحامين وعين كامل صدقى للمالية بدلا من مكرم عبيد ولم يترتب على خروج مكرم عبيد وتكوين الكتلة الوفدية أى زعزعة لقواعد الوفد ولم يحدث الانشقاق بين المسلمين والمسيحيين الذى كان رجال القصر يتوقعونه .

ونشر مكرم عبيد "الكتاب الأسود" متضمنا ادعاءات وافتراءات وأكاذيب على الزعيم مصطفى النحاس والزعيم فؤاد سراج الدين وبعض قيادات الوفد ولم يلق أى تعاطف من الأوساط الشعبية ورد عليه الوفد بكتاب أبيض كان يتعين تدريسه فى المدارس لأنه مجموعة أنواط عنوان النزاهة والشرف والتضحية تندر هذه الأيام .

وانقلب مكرم عبيد بعد ذلك على القصر لأنه لم يعين رئيسا للوزراء ولم يحظ بالعدد المناسب فى انتخابات ١٩٤٥ وعاد ينشر فى الكتلة بقلم حكيم كلاما فيه غمز ولمز للملك فساءت علاقته بالملك وأحمد حسنين .

وفى الوقت الذى استند فيه خصوم الوفد إلى الكتاب الأسود ويزعمون أن مكرم عبيد أحصى فيه سيئات حكومة الوفد فى هذا العهد ,

أحس مكرم عبيد بخطئه الجسيم وحاول أكثر من مرة أن يقابل الزعيم مصطفى النحاس ويعتذر له ويطلب الصفح منه سنة ١٩٤٦ وما بعدها دون جدوى .

وثبت بعد ذلك أن الكتاب الأسود كان موجودا بالسراى ومودعا بخزانة أحمد حسنين رئيس الديوان تمهيدا لتوزيعه .

وكان زحف الألمان للقاهرة متوقعا وطلب الإنجليز إغراق الدلتا بمياه البحر الأبيض المتوسط ليعوقوا زحف القوات الألمانية إلى القاهرة إلا أن الزعيم مصطفى النحاس رفض طلب الإنجليز بل رفض أن يغادر الملك أو تغادر الحكومة العاصمة ويترك الشعب وتعهد بالدفاع عن الدلتا وأنقذ البلاد من الدمار .

وعندما غادر حاكم السودان الخرطوم فى أجازة استدعاه الزعيم مصطفى النحاس برقيا لأنه لم يستأذنه كرئيس للوزراء فحضر على الفور واعتذر الحاكم العام للزعيم مصطفى النحاس فطلب أن يعتذر كتابة وفعلا اعتذر له كتابة .

وفى ١٩٤٢/١٠/٢٣ وقعت معركة العلمين انتصرت فيها القوات البريطانية بقيادة مونتجمرى على القوات الألمانية بقيادة روميل الذى انسحب إلى تونس ثم كان انتصار الحلفاء فى شمال أفريقيا بقيادة إيزنهاور بداية لانتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية على المحور .

وفى يونيو ١٩٤٣ عين الزعيم فؤاد سراج الدين وزيرا للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية ونقل عبد الحميد عبد الحق إلى الأوقاف ومصطفى نصرت إلى الزراعة وعين كامل صدقى وزير المالية رئيسا لديوان المحاسبة وأمين عثمان للمالية وفهمى ويصا للوقاية المدنية .

وأصدرت الوزارة الوفدية العديد من القوانين فى كافة الأمور التى تحمى الشعب وتحقق مصالحه فيها :

١ – فتوالت تشريعات العمل لرعاية العمال فى وزارة الزعيم مصطفى النحاس .

ففى ١٩٤٢/٣/٢٣ أصدرت الأمر العسكرى ٢٣٩ لسنة ١٩٤٢ بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال .

وفى ١٩٤٢/٧/٢٠ أصدرت أول قانون بعمل إحصاء عن العمال المشتغلين فى الصناعة (٢٩ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٢/٨/٣٠ أصدرت أول قانون بإيجاب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد بالهيئات الحكومية ومصالحها (٦٢ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٢/٩/٦ أصدرت أول قانون لإعانة العمال وأسرهم فى حالة العجز والوفاة . . . . إلخ (٨٠ لسنة ١٩٤٢) .

كما أصدرت أول قانون فى شأن نقابات العمال اعترف بشرعيتها وشخصيتها الاعتبارية (٨٥ لسنة ١٩٤٢) .

كذلك أصدرت أول قانون بشأن التأمين الأجبارى عن حوادث العمل (٨٦ لسنة١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٢/١٢/٩ أصدرت أول أمر عسكرى بصرف إعانة غلاء المعيشة للعمال (٣٥٨ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٤/٢/٢٨ أصدرت أول أمر عسكرى بتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين (٤٦٨ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت أول أمر عسكرى بإيجاب تقديم وجبات غذائية للعمال (٤٦٩ لسنة١٩٤٤).

وفى ١٩٤٤/٣/٢٧ أصدرت أول قانون بتعويض طاقم السفن التجارية ضد اخطار الحرب (٢٩ لسنة ١٩٤٤) .

وفى ١٩٤٤/٤/٢٣ أصدرت أول قانون بشأن عقد العمل الفردى (٤١ لسنة ١٩٤٤).

وفى ٢٤ /١٩٤٤/٨ أصدرت أول قانون بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية (١١٠/ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت أول قانون للبطاقات الشخصية (١٢٣ لسنة ١٩٤٤) .

وسنعرض لهذه القوانين والأوامر فيما بعد .

٢ - واستمرت التشريعات لرعاية التعليم والطلاب وتحسين أحوالهم .

وفى ١٩٤٢/٤/١٢ اصدرت قانونا بمجانية التعليم الابتدائى (٧ لسنة ١٩٤٢) .

وتمت تغذية الأطفال بالمدارس الأولية والابتدائية مجانا .

فمجانية التعليم تمت فى عهد الوفد وليس بعد ثورة يوليو كما توهم البعض أو أشاع .

كما قامت بتعديل قانون تنظيم المدارس الثانوية الصادر سنة ١٩٢٨ لعلاج مشاكل التطبيق (٨ لسنة ١٩٤٢) .

كذلك أصدرت قانونا بتنظيم امتحانات الدور الثانى فى معاهد التعليم للتيسير على الطلبة وتمكينهم من فرص النجاح (٩ لسنة ١٩٤٢) .

كما أصدرت قانونا بتعديل لائحة مدارس التجارة المتوسطة (١٠ لسنة ١٩٤٢) .

وأصدرت أيضا قانونا بتعديل نسب الدرجات الواجب الحصول عليها للنجاح وتنظيم دخول الدور الثانى فى جامعة فؤاد الأول (١١ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٢/٤/١٤ أصدرت الوزارة الوفدية قانونا بالعفو الشامل عن الجنايات والجنح التى وقعت فى المدة من ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ لغاية ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ والتى ارتكبت لأغراض سياسية والعفو عن جميع الطلبة الذين فصلو تأديبيا والاذن لمن حرموا من الامتحانات بدخولها (١٤ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٢/٨/٢ أنشأت الوزارة الوفدية لأول مرة جامعة فاروق الأول (الإسكندرية) لتيسير التعليم الجامعى على الطلاب (ق٣٢ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٣/٧/١٣ أصدرت قانونا بشروط النجاح فى الامتحانات وتنظيم دخول الدور الثانى فى جامعتى فؤاد الاول وفاروق الأول لتيسير النجاح على الطلاب (٦٧ لسنة١٩٤٣) .

وفى ١٩٤٤/٨/٢٤ أصدرت قانونا بإنشاء قسم للغرباء بالجامع الأزهر لتيسير التعليم الإسلامى للأجانب والشعوب العربية الإسلامية (١٠٩ لسنة ١٩٤٤) .

٣ – واهتمت الوزارة الوفدية بالفلاحين وتخفيف الأعباء عنهم :

ففى ١٩٤٢/٤/١٢ أصدرت قانونا بتسوية الديون العقارية وإلغاء القانونين رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية الديون العقارية ورقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩ والترخيص للحكومة أن تضمن السندات التى يصدرها البنك العقارى المصرى (١٢ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٣/٥/٣٠ أصدرت قانونا بتربية وبيع نباتات الفاكهة (٥٢ لسنة ١٩٤٣) .

وهكذا اهتم الوفد بإنتاج الفاكهة وتربية نباتاتها ونظمت بيعها حتى لايضار المزارعون من استعمال بذور فاسدة ونباتات غير صالحة تؤثر على محصول الفاكهة .

كما أصدرت قانونا بالترخيص للحكومة بأخذ مبلغ من الاحتياطى لبناء صوامع لتخزين الغلال لحماية المحصول من التلف والنقصان (٥٨ لسنة ١٩٤٣) .

وفى ١٩٤٣/٨/٦ أصدرت قانونا بمنع خلط أصناف القطن وذلك حفاظا على سمعة القطن المصرى وعدم الإضرار بالمحصول الوطنى حتى لا يتأثر دخل مصر وثروتها القومية نتيجة التلاعب فى درجات القطن وأصنافه (٦٩ لسنة ١٩٤٣) .

كما أصدرت قانونا بتنظيم تجارة المخصبات الزراعية (٧٢ لسنة ١٩٤٣) .

وفى مارس ١٩٤٤ أصدرت قانونا بشأن الإصلاح الزراعى القروى (٣٠ لسنة١٩٤٤).

وفى ١٩٤٤/٣/٢٧ أصدرت أمرا عسكريا بتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين (٤٦٨ لسنة ١٩٤٤) عرضنا له فى تشريعات العمل .

وفى أبريل ١٩٤٤ أصدرت قانونا بشأن مكافحة مرض التسمم الدموى (الخناق) فى الحيوان (٣٤ لسنة ١٩٤٤) .

وفى مايو ١٩٤٤ أصدرت قانونا بإحصاء الحيوان (٥٤ لسنة ١٩٤٤) وقد ألغى فى ١٩٤٨/٥/١٦ فى عهد وزارة محمود فهمى النقراشى (٨٦ لسنة ١٩٤٨) .

٤ – واهتمت الوزارة الوفدية بالصحة العامة للمواطنين .

وفى ١٩٤٣/٨/٦ أصدرت قانونا بشأن الباعة المتجولين (٧٣ لسنة ١٩٤٣) .

وفى أبريل سنة ١٩٤٤ أصدرت قانونا بمنع زراعة الحشيش (القنب الهندى) فى مصر لحماية صحة المواطنين وأموالهم (٤٢ لسنة ١٩٤٤) .

وفى يوليو سنة ١٩٤٤ اصدرت قانونا بمنع استيراد الخضراوات والبقول المحفوظة أو الزبد والمنتجات التى تقوم مقامها المحتوية على مواد ضارة بالصحة (٨٨ لسنة ١٩٤٤).

وفى أكتوبر ١٩٤٤ أصدرت قانونا بحجز المصابين بأمراض عقلية (١٤١ لسنة١٩٤٤) .

٥ – وسعت الوزارة الوفدية إلى زيادة موارد الدولة من خلال زيادة الضرائب يتحملها الاغنياء مع التيسير على محدودى الدخل بالتخفيف عنهم أو إعفائهم منها .

ففى ١٩٤٢/٦/١ أصدرت قانونا بزيادة رسم التمغة على المراهنات واليانصيب (١٦ لسنة١٩٤٢) ثم زاد الرسم مرة أخرى (٣٦ لسنة ١٩٤٣) .

كما أصدرت قانونا بزيادة فئة الضريبة المفروضة على دور السينما والمسارح والملاهى وغيرها (١٧ لسنة ١٩٤٢) ثم زادت الضريبة عليها مرة أخرى (٣٧ لسنة ١٩٤٣) .

كذلك أصدرت قانونا خاصا بالضريبة والرسم الإضافيين على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكبار أصحاب الأراضى الزراعية (١٨ لسنة١٩٤٢) .

وزادت هذه الضريبة الإضافية فى أكتوبر ١٩٤٤ مرة أخرى (١٢٤ سنة ١٩٤٤)

كما أصدرت قانونا بزيادة سعر الضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية (١٩ لسنة ١٩٤٢)

وفى ١٩٤٢/٨/٣٠ أصدرت قانونا بفرض رسم إضافى للأعمال الخيرية (٦٣ لسنة١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٢/٩/١٦ أصدرت قانونا بفرض اتاوة خاصة على الربح الناتج عن عمليات القطن من محصول سنة ١٩٤٢ ويقضى بأن كل من يحصل من تجارة القطن الناتج من محصول سنة ١٩٤٢ على ربح يجاوز ١٢٪ محتسبة على ثمن الشراء والمصاريف تفرض عليه إتاوة خاصة تعادل نصف ما يزيد على الربح المتقدم بيانه (٩١ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٣/٨/٦ فرضت رسم انتقال على شراء الأوراق المالية (ق ٩٤ لسنة١٩٤٣).

وفى أكتوبر ١٩٤٤ أصدرت قانونا بفرض رسم أيلولة على التركات (١٢٤ لسنة١٩٤٤) .

٦ – واهتمت الوزارة الوفدية بحماية القضاة ورعاية المحاماة وتنظيم المحاكم وما يتعلق بها .

وفى ١٩٤٢/٨/٦ أصدرت قانونا ينظم اختصاص المحاكم الأهلية بالحكم فى الدعاوى المرفوعة على الحكومة (٧١ لسنة ١٩٤٢) .

وكان من أعظم إنجازات الوزارة الوفدية أن أصدرت فى ١٩٤٣/٧/١٠ أول قانون باستقلال القضاء ويقضى بعدم قابلية القضاة للعزل ووضع قواعد ثابتة لتنظيم نقل القضاة ومدة الإقامة فى مختلف المناطق لضمان اطمئنان القضاة فضلا عن الضمانات فى الترقية ورفع المرتبات . . . إلخ (٦٣ لسنة ١٩٤٣) .

ويشرف على شئون القضاة مجلس القضاء الأعلى يؤلف من رئيس محكمة النقض رئيسا والوكيل الدائم لوزارة العدل ورئيس محكمة استئناف مصر والنائب العام ومستشار بمحكمة النقض تنتخبه الجمعية العمومية لمدة سنتين ومستشار بمحكمة الاستئناف تنتخبه الجمعية العمومية لمدة سنتين .

ولايجوز إعادة انتخاب المستشارين إلا بعد مضى سنتين على انتهاء مدة عضويتهم .

وفى ١٩٤٣/٨/٦ أصدرت قانونا بإلحاق إدارة قضايا الحكومة (هيئة قضايا الدولة) برئاسة مجلس الوزراء (٦٨ لسنة ١٩٤٣) .

كما أصدرت قانونا بشأن المواريث لا يزال معمولا به للآن (٧٧ لسنة ١٩٤٣) .

وفى فبراير ١٩٤٤ أصدرت قانونا بشأن المحامين المقبولين أمام المحاكم المختلطة (٢١ لسنة ١٩٤٤) .

وفى مارس ١٩٤٤ أصدرت قانونا ببيان القانون الواجب التطبيق فى مسائل المواريث والوصايا (٢٥ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت قانونا بإنشاء محكمتين شرعيتين فى شبين الكوم والمنيا (٧٩ لسنة١٩٤٣) .

وفى يونيو ١٩٤٤ أصدرت قانونا بشأن صندوق المعاشات والمرتبات للمحامين المختلط (٨٠ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت قانونا بتعديل قانون الأحكام العرفية بأن يتولى رئاسة المحاكم العسكرية قاض أو ثلاثة مستشارين حسب الأحوال وكان يتولى الرئاسة ضابط أوضباط عسكريون (٨١ لسنة ١٩٤٤) .

وفى يوليو ١٩٤٤ أصدرت قانونا بشأن الرسوم القضائية فى المواد المدنية (٩٠ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت قانونا بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية (٩١ لسنة ١٩٤٤) .

كذلك أصدرت قانونا بشأن رسوم التسجيل والحفظ (٩٢ لسنة ١٩٤٤) .

كما أصدرت قانونا بشأن الرسوم فى المواد الجنائية (٩٣ لسنة ١٩٤٤) .

وفى أغسطس ١٩٤٤ اصدرت قانونا بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية (٩٨ لسنة١٩٤٤) .

كما أصدرت قانونا بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية (١٠١ لسنة ١٩٤٤)

٧ - كذلك أصدرت الوزارة الوفدية العديد من التشريعات فى كل المجالات الأخرى .

وفى ١٩٤٢/٨/١٧ أصدرت أول قانون بإنشاء ديوان المحاسبة وهو هيئة مستقلة تختص بمراقبة إيرادات الدولة ومصروفاتها عهد إليه الإشراف على تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق أموالها فى الأغراض المخصصة لها .

ولم تخرج أحكام الجهاز المركزى للمحاسبات حاليا عن أحكامه (٥٢ لسنة ١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٢/٨/٣٠ أصدرت قانونا بعدم جواز الحجز أو النزول عما يخص المستحقين فى الأوقاف الأهلية إلا فى حدود معينة (٦٠ لسنة ١٩٤٢) .

كما أصدرت فى أكتوبر ١٩٤٤ قانونا بذات المعنى عالج مشاكل تطبيق القانون الأول (١٤١) .

وفى ١٩٤٢/٩/٨ أصدرت قانونا بالتعويض عن التلف الذى يصيب المبانى والمصانع والمعامل والآلات الثابتة بسبب الحرب (٨٨ سنة ١٩٤٢) .

وفى ١٩٤٣/٩/٧ قامت الوزارة الوفدية بعمل وطنى كبير هو تمصير الدين العام .

وأصدرت مرسوما بقانون أذن لوزير المالية أن يتخذ ما يراه من الإجراءات لتحويل الدين العام كله إلى دين أخف حملا، كما أذن له أن يعقد قروضا لاستهلاك (سداد) الدين العام وتم طرح قروض للاكتتاب العام وتم تغطية الاكتتاب فيها خلال أيام قلائل للثقة الكبيرة التى تتمتع بها وزارة الوفد .

وقد تم تحويل الدين الممتاز والدين الموحد إلى دين محدد الأجل بـ ٣٠ سنة يستهلك بعد ٢٠ سنة بالعملة المصرية .

وهكذا تخلصت مصر من الديون الأجنبية التى كانت الذريعة للاحتلال البريطانى لمصر وتثقل كاهل الاقتصاد المصرى وتعوق تقدمه .

وفى ١٩٤٣/٩/٧ أصدرت الوزارة الوفدية مرسوما بقانون بإعفاء السندات الصادرة بشأن تمصير الدين وفوائد هذه السندات من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حاليا أو مستقبلا بما فى ذلك ضريبة الأيلولة على التركات (٩٩ لسنة ١٩٤٤) .

وفى مايو ١٩٤٤ أصدرت أول قانون بشأن الجمعيات التعاونية المصرية (٥٨ لسنة١٩٤٤)

وفى ١٩٤٤/٣/٢٤ أصدرت أول قانون خاص باحصاء الانتاج الصناعى فى جميع البلاد ويجرى الاحصاء مرة كل ثلاث سنوات فى المواعيد التى تحدد لهذا الغرض (٢٢ لسنة ١٩٤٤) .

ويتناول الإحصاء كافة البيانات التى تعطى تقييما كاملا للنشاط الصناعى فى مصر وقد ثبتت أهمية هذا الإحصاء لتطوير الصناعة فى مصر ولايزال هذا الإحصاء قائما للآن.

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٤ أصدرت قانونا بنظام هيئات البوليس واختصاصاته ينظم شئون ضباط البوليس ويحميهم من العزل ويرفع مرتباتهم (١٤٠ لسنة ١٩٤٤)

وفى أكتوبر ١٩٤٤ وضعت أول قانون ينظم المجالس البلدية القائمة - عدا بلدية الإسكندرية - والمجالس المحلية القروية واختصاصاتها وطريقة تشكيلها ومواردها وميزانيتها وسير العمل فيها وفى لجانها وطريقة انتخاب أعضاء المجالس فيها (١٤٥ سنة١٩٤٤) .

هذا بخلاف العديد من القوانين والمراسيم الأخرى أصدرتها الوزارة الوفدية لتعديل التشريعات التى صدرت فى عهد وزارات الأقلية وبشأن الاتفاقيات الدولية للتجارة والنقل الجوى وفى كافة المجالات الأخرى مع دول العالم المختلفة .

ودعيت مصر إلى مؤتمر فيلادفيا لحضور مؤتمر النقابات الدولى فاستجابت الوزارة الوفدية للدعوة وأرسلت ممثليها الذين حضروا المؤتمر واشتركوا فى محادثاته ووضع قراراته الأمر الذى جعل العمال المصريين يحمدون لوزارتهم الوفدية هذه العناية بشئون العمال رغم أن هذا المؤتمر عقد أثناء معارك الحرب بينما عقد مؤتمر فى لندن فى بداية سنة ١٩٤٥ بعد توقف الحرب ومع ذلك لم تستجب له وزارة محمود فهمى النقراشى وسعت إلى منع مندوبى العمال من السفر والاشتراك فيه .

وفى ١٤ /١٩٤٣/١١ احتفل الوفد بعيده الفضى بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على تأليفه ودعا عددا من الشخصيات والصحفيين العرب وحضره قادة الوفد والوزراء وعشرات الألوف من أعضاء الوفد وعلى رأسهم الزعيمان مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين

وألقى الزعيم مصطفى النحاس خطابا عرض فيه لإنجازات الوفد وتعرض للعدوان الفرنسى على لبنان وقال "لن أصبر كثيرا على هذا الظلم النازل بأشقائنا الأعزاء ولن يهدأ لى بال حتى ترفع القوة يدها ويعود رئيس الجمهورية الشرعى ومجلس النواب الشرعى والحكومة الشرعية سيرتها الأولى كراما أحرارا يعملون للمواطن اللبنانى المستقل" .

وتحدث عن العمال وقال "وإنكم تعلمون أن مبادئ سياسة الوفد التى أعلنها هى العطف على العمال والعناية بتحسين حالهم وتمكينهم من أن يحيوا حياة لايجدون فيها عنتا ولايلقون نصبا ولايساورهم فى مستقبلهم خوف ولاقلق" .

كما أعلن إنصاف صغار الموظفين الذين ظلوا سنين طويلة يلقون مر الشكوى ولا من سميع ولا من مجيب .

وتحدث عن الديون الأجنبية التى كانت تحرم استقلال البلاد الاقتصادى وترسف فى أغلاله وتئن تحت أثقاله وتحس أن استقلالها تشوبه شائبة وحريتها المالية منقوصة غير كاملة" .

وتحدث كثيرون فى المؤتمر الذى استمر ثلاثة أيام منهم الوزراء كل عن برنامج وزارته .

وكان الزعيم فؤاد سراج الدين ألقى محاضرة عن مشاكل مصر الاجتماعية ووسائل علاجها واقترح العديد من المشروعات التى ستتولاها وزارة الشئون الاجتماعية التى يرأسها وهى مشروع المراكز الاجتماعية ومشروع إصلاح القرية المصرية ومشروع الوحدات الصحية ومشروع نشر المكتبات ومشروع توزيع أراضى الحكومة على صغار الفلاحين ومشروع تدعيم الجمعيات التعاونية ورفع مستوى الفلاح .

وفى ١٩٤٣/١١/١٥ أصيب الملك فاروق عندما اصطدمت سيارته بإحدى سيارات النقل قرب قرية القصاصين فى طريق الإسماعيلية ونقل الملك إلى إحدى مستشفيات الجيش البريطانى القريبة ونجا من الحادث .

وفى ١٩٤٣/١١/١٦ أعلن المؤتمر قراراته منها :

يعلن المؤتمر ارتياحه وتأييده التام للحكومة الوفدية التى يرأسها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ويسجل لها ما قامت به وتقوم به من جهود عظيمة موفقة لخير البلاد كما يسجل بالشكر تنفيذها لجميع الوعود والمشروعات التى أعلنت فى المؤتمر الوفدى السابق الذى عقد سنة ١٩٣٥ .

يعلن المؤتمر تأييده للبرنامج الشامل الذى أعدته الحكومة الوفدية لمواجهة المستقبل سواء ما يتعلق بمستقبل البلاد السياسى أو ما يتعلق بوجود الاصلاحات الداخلية التى تواجه بها البلاد حاجاتها ومطالب ما بعد الحرب. ويعتمد كل الاعتماد على تنفيذ الحكومة الوفدية لذلك كله حفاظا على كيان البلاد وتثبيتا للجهود التى نقلتها من حال إلى حال حتى يطّرد رقيها فى جميع المرافق والنواحى .

يعلن المؤتمر عظيم اغتباطه بالسياسة الحكيمة التى ينتهجها صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة ورئيس الوفد المصرى فى توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلاد العربية ويرجو له التوفيق فى أن يصل بها إلى النتائج التى ترضى العالم العربى وترد له مكانته .

وفى نوفمبر ١٩٤٣ أعلنت الوزارة الوفدية انضمامها إلى مبادئ ميثاق الأطلنطى وكان روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد أذاع على العالم تصريحا فى ١٩٤٠/٧/٥ بشأن حريات البشر الأساسية جاء فيه "نأمل أن يطلع علينا المستقبل الذى نعمل على إعداده فى الوقت الحاضر بحضارة تقوم دعائمها على حريات البشر الأساسية وأول هذه الحريات : حرية القول والرأى .

والثانية الحرية التى تجعل فى استطاعة كل إنسان أن يعبد الله وفق معتقده .

والثالثة الحرية التى يحصل عليها الإنسان بالتحرر من نير البؤس والعوز .

والرابعة الحرية التى تنتج عن التحرر من الخوف .

وليست هذه الحريات أحلاما بعيدة المنال يتطلب تحقيقها أجيالا طويلة ولكنها مبادئ حقيقية ملموسة يجب على جيلنا الحاضر أن ينشرها فى العالم أجمع" .

وبعد ذلك صدر ميثاق الأطلنطى فى ١٩٤١/٨/١٤ وهو وثيقة أعلنها الرئيس روزفلت وتشرشل رئيس وزراء بريطانيا على بارجة حربية وسط المحيط الأطلنطى جاء فيها :

أولا : أن بلديهما لايسعيان إلى أى توسع إقليمى أو غيره .

ثانيا : أنهما يريدان ألا يقع أى تبدل إقليمى يخالف رغبة الشعوب صاحبة الشأن

ثالثا : أنهما يحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومات التى تدير شئونها وإنهما يرغبان فى أن تسترد الأمم المتحدة التى غلبت على أمرها حقوقها وحكوماتها الحره .

رابعا ـ أنهما سيحاولان مع احترام التزاماتهما القائمة الآن منح جميع الدول صغيرة كانت أو كبيرة ظافرة أو مقهورة حق الوصول إلى اتفاقيات تجارية متساوية والحصول على مواد العالم الأولية التى تحتاج إليها لرخائها الاقتصادى .

خامسا : أنهما يرغبان من الوجهة الاقتصادية فى الحصول على التعاون التام بين جميع الأمم لتأمين أحوال أوفق للعمل وضمان التوازن الاقتصادى والسلامة الوطنية .

سادسا : أنهما يأملان بعد سحق الاستبداد النازى أن تتوطد دعائم السلم الذى يتيح لجميع الأمم وسائل العيش بسلام فى دائرة حدودها وتمكين الناس فى جميع أنحاء المعمورة من العيش فى مأمن من الشقاء والخوف .

سابعا : إن مثل هذا السلم يجب أن يمنح جميع الرجال حق مباشرة التجارة الحرة عبر البحار والتمتع دون قيد بالمواصلات البحرية .

ثامنا : أنهما يعتقدان أنه يجب على جميع أمم العالم – لأسباب مادية وأدبية – أن تعدل عن استخدام سلاح القوة وما دام لايمكن المحافظة على أى سلم فى المستقبل إذا ظلت الأمم التى تهدد أو يمكنها أن تهدد جيرانها بالاعتداء بأن تستخدم الأسلحة البرية والبحرية والجوية فهمايريان أن تجريد هذه الأمم من السلاح أمرجوهرى إلى أن يتم وضع نظام دائم واسع النطاق للطمأنينة العامة وهما فى الوقت نفسه يشجعان جميع التدابير العملية الأخرى المؤدية إلى تخفيف أعباء التسليح عن عاتق الشعوب المحبة للسلام .

وفى ديسمبر ١٩٤١ دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) .

ورحبت بريطانيا والولايات المتحدة بانضمام مصر إلى ميثاق الأطلنطى .

وكان قانون النقابات يسمح بإنشاء اتحادات للنقابات فى المحافظات تحت اسم روابط النقابات .

وتولى محمد حسنين عضو النواب الوفدى عن دائرة بولاق إنشاء رابطة نقابات عمال القاهرة .

وتكونت لجنة من العمال لتشكيل الرابطة ووضع لائحة النظام الأساسى لها ونصت على أغراض الرابطة بأنها تنحصر فى توجيه النقابات التوجيه الصحيح حتى تنمو الحركة العمالية وتنهض، وإيجاد صلة تعاون بين النقابات بعضها مع بعض والدفاع عن المصالح المشتركة للنقابات بجميع الطرق المشروعة وتنشيط الروح الرياضية والثقافية للنقابات والقيام ببحث شكاوى النقابات ورفعها للجهات المختصة .

وفى يوم ١٩٤٤/٥/١٤ التقى ممثلو ٧٥ نقابة عمالية برئاسة محمد حسنين لانتخاب الزعيم فؤاد سراج الدين رئيسا شرفيا للرابطة .



الأستاذ عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية وقت إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦
معتقلا بملابس السجن فى ليمان طره بعد ثورة يوليو

وحدثت اجتماعات مماثلة فى الإسكندرية برئاسة على الحلوانى بحضور ٨٣ نقابة تمثل مختلف الحرف والصناعات فى جبهة (رابطة) تقرر بعدها بالإجماع :

١ - انتخاب الزعيم فؤاد سراج الدين رئيسا شرفيا دائما للجبهة لما يبديه من حب وتأييد دائم للعمال فى مصر عامة وفى الإسكندرية خاصة .

٢ - شكر صديق العمال الزعيم الأمين صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى صاحب العهد الزاهى للعمال وحضرات أصحاب المعالى وزراء الشعب العاملين على نهضة العمال والانتصار لحقوقهم .

٣ - اجتماع الجبهة بفناء وزارة الشئون الاجتماعية بالقاهرة صباح يوم ١٩٤٤/٥/٢١ لتقديم الشكر الخاص لمعالى فؤاد سراج الدين على تفضله بقبول هذه الرئاسة .

وفى ١٩٤٤/٥/٢١ اجتمع الآلاف من عمال القاهرة والإسكندرية ومعهم ممثلو نقابات الأقاليم مع كل نقابة علمها الخاص وصورة كبيرة للزعيم فؤاد سراج الدين مكتوبا عليها بالخط العريض "فؤاد سراج الدين زعيم العمال" وألقى فى هذا المؤتمر محمد حسنين وعلى الحلوانى كلمة باسم عمال القاهرة والإسكندرية وحيوا فيها الوفد وأشادوا بالزعيم فؤاد سراج الدين والزعيم مصطفى النحاس كما خطب الزعيم فؤاد سراج الدين خطابا دعا العمال إلى التضامن والوحدة .

وكان هذا الاجتماع أبلغ تعبير عن حب العمال وتقديرهم للوفد وزعيمه مصطفى النحاس وللزعيم فؤاد سراج الدين .

وانتشرت ظاهرة تأسيس روابط نقابات العمال فى المحافظات ومنها بور سعيد والبحيرة والشرقية والمنيا وعملت على اختيار الزعيم فؤاد سراج الدين رئيسا شرفيا لها .

كما عقدت نقابة ترام القاهرة مؤتمرا فى حديقة الأزبكية للاحتفال بالزعيم فؤاد سراج الدين .

وارتدى الزعيم فؤاد سراج الدين بدلة العمال الزرقاء وكانت هدية من العمال بمناسبة اختياره زعيما لهم.

وشهدت نقابات العمال فى الفترة من سنة ١٩٤٢ أشكالا متعددة من التنظيم النقابى واكتسب العمال إحساسا بالقوة فى عهد وزارة الزعيم مصطفى النحاس ورئاسة الزعيم فؤاد سراج الدين لهم .

وكانت فكرة الوحدة العربية فى ذلك الوقت أمل الشعوب العربية لتكون يداً واحدة وقوة واحدة فعمل على تحقيقها رائد الوحدة العربية الزعيم مصطفى النحاس .

وفى يونيو سنة ١٩٤٣ زار الزعيم مصطفى النحاس فلسطين لمدة أسبوع قابل خلاله عددا كبيرا من القيادات الوطنية فى فلسطين وسوريا فكانت هذه الزيارة دراسة على الطبيعة قبل قيام الزعيم مصطفى النحاس بمشاورات الوحدة الرسمية وتدعيما للروح العربية والوطنية للفلسطينيين فى مواجهة الأخطار الصهيونية التى تتزايد فى بلادهم وكانت أيضا تحذيرا للدول المؤيدة للصهيونية لإعلان اهتمام العرب الأول بقضية فلسطين والسعى لحلها عربيا فى نطاق الشعوب العربية . وبدأت عملية التقارب العربى فى شكل مشاورات أجراها الزعيم مصطفى النحاس مع الدول العربية .

وأمكن الزعيم مصطفى النحاس تحطيم مناورات نورى السعيد رئيس وزراء العراق وكان معروفا بعمالته للإنجليز بشأن تحقيق مشروع الهلال الخصيب الذى يضم أقطار العراق وسوريا ولبنان والأردن تحت قيادة العراق، وأصدر بشأنه الكتاب الأزرق الذى نص صراحة على إبعاد مصر عن قيادة العالم العربى بحجة أن مجال نشاطها يتجه إلى السودان فى الجنوب وإبعاد المملكه العربية السعودية بحجة أن مجال نشاطها يتجه نحو اليمن والخليج وفشل نورى السعيد أن يجد تأييدا له على دعوته وانتهى الأمر بعدول العراق عن فكرة الهلال الخصيب وموافقتها على فكرة الجامعة العربية .

واستطاع الزعيم مصطفى النحاس فى مشاوراته مع توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن تذليل الصعاب والحد من أطماع الأمير عبد الله فى إقامة سوريا الكبرى وتضم شرق الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان تحت قيادة شرق الأردن وعدلت الأردن عن أطماعها .

كما استطاع الزعيم مصطفى النحاس فى مشاوراته مع سعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا أن يذلل كل العقبات فى شأن أطماع سوريا التى كانت تطالب بتحقيق مشروع سوريا الكبرى على أن تكون دمشق عاصمته . وأقنع سوريا بالعدول عن تأييدها للمشروع.

وكان وقوف الزعيم مصطفى النحاس إلى جانب لبنان ضد فرنسا عندما قامت القوات الفرنسية فى لبنان فى نوفمبر ١٩٤٣ بتصرفات غاشمة فأعلنت الأحكام العرفية وعطلت مجلس النواب واعتقلت رئيس الجمهورية بشارة الخورى ورئيس الوزراء رياض الصلح ومعظم الوزراء والنواب وعزلت رئيس الجمهورية وعينت عميلها أميل إدّه بدلا منه .

وكان رد فعل الزعيم مصطفى النحاس عنيفا فهدد فرنسا باعتقال الرعايا الفرنسيين فى مصر وقطع العلاقات معها .

واجتاحت المظاهرات القاهرة وعددا كبيرا من المدن وانتهت الأزمة فى لبنان بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه بفضل يقظة الزعيم مصطفى النحاس .

وأرسل بشارة الخورى رئيس الجمهورية برقية إلى الزعيم مصطفى النحاس يشكره وقال فى ختامها ستذكر لبنان لكم وقوفكم إلى جانبه فى كفاحه لكرامته واستقلاله ذكرا جميلا مخلدا .

كان هذا الموقف من جانب الزعيم مصطفى النحاس قد دعم الاتجاه العربى الوحدوى فى لبنان الذى يتزعمه الرئيس بشارة الخورى ورياض الصالح وخفف النزعة الإقليمية التى كان يتزعمها أميل إدّه بمساعدة فرنسا .

وأمكن الزعيم مصطفى النحاس إزالة مخاوف المسيحيين فى لبنان من تحقيق الوحدة العربية.

كما عقد الزعيم مصطفى النحاس عدة جلسات مع الشيخ يوسف سكرتير الملك عبد العزيز آل سعود عاهل السعودية واقنعه بإمكان التعامل مع جمهوريات الدول العربية كسوريا ولبنان .

كذلك حضر مندوب شخصى عن الإمام يحى إمام اليمن الذى كان يعيش فى عزلة تامة ولايفكر فى أى تعاون سياسى بين الدول العربية .

وفى ٢٥ /١٩٤٤/٩ اجتمعت اللجنة التحضيرية للجامعة العربية برئاسة الزعيم مصطفى النحاس وتضم مندوبين عن سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن .

وحضر الجلسة التالية مندوب اليمن بصفته مستمعا كما حضر مندوب السعودية فى الجلسة الثالثة .

واقترح الزعيم مصطفى النحاس على اللجنة قبول موسى العلمى ممثل الأحزاب العربية فى فلسطين وعضو مؤتمر لندن سنة ١٩٣٩ للاشتراك فى أعمال اللجنة وتمت الموافقة على حضوره .

وفى ١٩٤٤/١٠/٧ وضعت اللجنة بروتوكولا يتضمن المسائل التى تمت الموافقة عليها وأرجأ مندوبا المملكة العربية السعودية واليمن إبداء رأيهما إلى ما بعد الرجوع إلى الملك عبد العزيز آل سعود عاهل السعودية والإمام يحيى حميد العربى إمام اليمن ووافق

باقى الوفود عليه، ويتضمن تأليف جامعة للدول العربية من الدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها ولها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة .

وأذاعت اللجنة التحضيرية بيانا ملحقا به نص البروتوكول جاء فيه "انتهت اللجنة التحضرية للمؤتمر العربى العام من أعمالها كما بدأتها فى جو رائع من الثقة المتبادلة والأخوة الصادقة والود الصميم والشعور بالمسئولية المشتركة فى هذه الظروف الخطيرة التى يتحول فيها مجرى التاريخ، تحدوها الرغبة الملحة فى جمع شملها وتوحيد جهودها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها .

وقد كان من أعظم دواعى الغبطة والسرور أن ينضم حضرة الأستاذ موسى العلمى العضو الممثل لعرب فلسطين لما يقتضيه هذا القطر العربى الشقيق من الخطورة البالغة والأهمية الكبرى عند العرب أجمع . . .

وقد اتخذت اللجنة بإجماع الوفود السورية والأردنية والعراقية واللبنانية والمصرية الكثير من القرارات الحيوية سواء من الناحية السياسية أو من النواحى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها وإثباتا لاتفاق هذه الوفود على القرارات المذكورة وقع رؤساؤها وأعضاؤها على البروتوكول المرافق لهذا البيان .

واشتمل البروتوكول على النقاط الهامة التى دارت حولها المباحثات والمداولات ومناقشات اللجنة التحضيرية وكان أخطرها القرار الخاص بفلسطين وجاء فيه "

"ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان الدول العربية وأن حقوق العرب لايمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار فى العالم العربى . كما ترى أن التعهدات التى ارتبطت بها الدولة البريطانية والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هى من حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار .

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة وتصرح بأنها ليست أقل تألما من أحد لما أصاب اليهود فى أوربا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوربية والدكتاتورية .

ولكن يجب ألا نخلط بين اليهود وبين الصهيونية إذ ليس أشد ظلما وعدوانا من أن تحل مسألة يهود أوربا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم .

"ويحال الاقتراح الخاص بمساعدة الحكومات والشعوب العربية (فى صندوق الأمة

العربية لإنقاذ أراضى العرب فى فلسطين) إلى لجنة الشئون الاقتصادية لبحثه .. وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضرية" .

ونفوض الرئيس مصطفى النحاس فى مواصلة مساعيه للإفراج عن الزعيمين جمال الحسينى وأمين التميمى وغيرهما من المبعدين " .

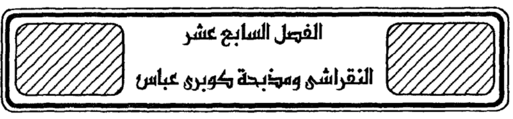
وكان التوقيع على بروتوكول الإسكندرية هو الأساس فى إنشاء جامعة الدول العربية ويرجع الفضل فى إنشائها إلى جهود الزعيم مصطفى النحاس وحده، وهكذا أعطى الوفد بزعامة مصطفى النحاس لمصر صيغة انتمائها العربى وغرس فى الشعب إيمانه بالوحدة العربية وأهميتها .

وفى ١٩٤٤/١٠/٨ أقيلت جميع الوزارات العربية التى وقعت على بروتوكول الجامعة العربية بالإسكندرية وعلى رأسها وزارة الزعيم مصطفى النحاس بسبب ما جاء به عن عرب فلسطين وحقوقهم المشروعة . . .

وأوعز أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى لجريدة أخبار اليوم لمهاجمة الوفد مستغلة حادث ٤ فبراير ولكن بعد خروج مصطفى أمين من السجن سنة ١٩٧٤ – بعد الحكم عليه فى قضية علاقته مع امريكا – انصف الزعيم مصطفى النحاس ميتا فى حادث ٤ فبراير وغيره بعد أن ظلمه حيا.



الزعيم مصطفى النحاس ورياض الصلح وسعد الله الجابرى سنة ١٩٤٤



الفصل السابع عشر
النقراشي ومذبحة كوبري عباس

وفى ١٩٤٤/١٠/٨ كلف الملك فاروق أحمد ماهر رئيس حزب السعديين بتأليف الوزارة وتألفت الوزارة من أحزاب الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطنى على النحو التالى: أحمد ماهر للرئاسة والداخلية مكرم عبيد للمالية محمود فهمى النقراشى للخارجية محمود غالب للأشغال حافظ رمضان للعدل محمد حسين هيكل للمعارف والشئون الاجتماعية مصطفى عبدالرازق للأوقاف إبراهيم عبدالهادى للصحة أحمد عبدالغفار للزراعة إبراهيم دسوقى أباظة للمواصلات راغب حنا للتجارة والصناعة السيد سليم للدفاع.

وقررت الوزارة تشكيل لجنة تحقيق برئاسة مكرم عبيد وزير المالية تكون مهمتها فحص وتحقيق الوقائع والتصرفات التى تمت فى عهد وزارة الوفد وتمس فى نظرها نزاهة الحكم ولم تسفر أعمال اللجنة عن شئ مما يؤكد أن الكتاب الأسود كان كله أكاذيب وافتراءات.

كما قررت الوزارة إحالة كل من تعاطف من الموظفين مع الوفد إلى المعاش.

وفى ١٩٤٤/١١/١٥ صدر مرسوم بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة.

وفى ١٩٤٤/١١/٢٣ صدر كادر عمال الحكومة يحسن من أحوالهم وينصف كثيراً منهم . والحقيقة أن هذا الكادر كان قد تم إعداده فى عهد الوزارة الوفدية ولكن بمجرد تولية مكرم عبيد وزارة المالية سارع بإصداره ونسبه إلى وزارة أحمد ماهر.

وفى ١٩٤٤/١٢/٩ وجهت نقابة عمال مطبعة مصر الدعوة لعديد من النقابات لعقد اجتماع بدارها لمناقشة كيفية التحرك من أجل تطبيق كادر عمال الحكومة على العمال بالمنشآت الأهلية.

واتخذت نقابة ترام مصر الجديدة ذات الخطوة فى سبيل وحدة العمال.

وفى ١٩٤٤/١٢/١٦ عقد اجتماع بدار مطبعة مصر تم فيه وضع خطة التحرك كما تم تشكيل مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية الذى تولى مسئولية العمل من أجل تحقيق مطالب العمال.

وتم الاتفاق على وضع مذكرة بمطالب العمال ووقع عليها مندوبو النقابات المشتركة فى الاجتماع .

وبدأ مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية يمارس نشاطه ويوسع علاقاته واتصالاته بالنقابات حتى بلغ عدد النقابات المشتركة به ٢٥ نقابة عام ١٩٤٥ . تضم نقابات عمال النقل والمرافق ونقابات عمال الشركات الصناعية بالإضافة إلى عمال مستخدمى المحال التجارية ومستخدمى دور السينما وكوتسيكا وشركة أراضى الدلتا .

وبلغ عدد أعضاء النقابات المنضمة للمؤتمر بالقاهرة وحدها ١٥ ألف عامل وتؤيده بالأقاليم سبعون نقابة.

وفى ١٩٤٥/١/٨ أجرى أحمد ماهر الانتخابات لمجلس النواب ورغم امتناع الوفد تدخلت الوزارة فى الانتخابات فى عدد كبير من الدوائر لإنجاح مرشحيها وأسفرت النتائج عن فوز ١٢٥ نائبا من السعديين، ٧٤ من الأحرار الدستوريين. ٢٩ من الكتلة الوفدية، ٧ من الحزب الوطنى، ٢٩ من المستقلين، والمجموع ٢٦٤ نائبا .

وصدر مرسوم بإبطال تعيين الشيوخ الذين عينوا فى عهد الزعيم مصطفى النحاس.

وفى ١٩٤٥/١/١٥ ألف أحمد ماهر وزارته الثانية وفرض عليه الملك اختيار ٤ وزراء من كل حزب فاحدث تعديلا فى الوزارة وعين محمد حسين هيكل رئيسا لمجلس الشيوخ وعين بدله عبدالرازق السنهورى للمعارف وحفنى محمود للتجارة بدلا من راغب حنا الذى عين وزير دولة وعبدالمجيد بدر للشئون الاجتماعية.

وكان قد تقرر فى الاجتماع الذى عقده أقطاب الحلفاء روزفلت وتشرشل وستالين فى مؤتمر «يالتا» بالقرم فى ١٩٤٥/٢/٤ قصر الاشتراك فى مؤتمر فرنسيسكو لتكوين هيئة الأمم المتحدة الذى سينعقد فى ١٩٤٥/٤/٢٥ على الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على دول المحور قبل أول مارس ١٩٤٥ . وقابل روزفلت وتشرشل أثناء مرورهما على مصر الملك فاروق والملك عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة السعودية وهيلا سيلاسى إمبراطور الحبشة وشكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية لتقريب هذه الدول للحلفاء.

وفى ١٩٤٥/٢/٢٤ اجتمع البرلمان ليلقى بيان الوزارة بإعلان مصر دخول الحرب وبعد إعلان البيان أمام مجلس النواب وبينما كان أحمد ماهر فى طريقه إلى مجلس الشيوخ أطلق عليه محمود العيسوى المحامى الرصاص فقتله لاعتراضه على دخول مصر الحرب.

وفى ١٩٤٥/٢/٢٤ أيضا ألف محمود فهمى النقراشى الوزارة من أعضاء وزارة أحمد ماهر كما تولى رئاسة حزب السعديين.

وفى ١٩٤٥/٢/٢٦ أعلنت مصر الحرب على ألمانيا واليابان وكانت إيطاليا قد استسلمت.

وفى ١٩٤٥/٣/٢٢ اجتمعت وفود الدول العربية فى القاهرة وتم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية الذى أعلن بروتوكوله فى ١٩٤٤/١٠/٧ فى عهد الزعيم مصطفى النحاس.

وفى ١٩٤٥/٦/٩ قررت الوزارة إنهاء الرقابة على الصحف.

وفى ١٩٤٥/٦/٢٦ عقد ميثاق الأمم المتحدة بسان فرانسيسكو واشتركت فى توقيعه ٢٣ دولة.

وفى ١٩٤٥/١٠/٤ ألغيت الأحكام العرفية.

وفى نوفمبر ١٩٤٥ استقال حافظ رمضان من وزارة العدل .

وفى فبراير ١٩٤٥ استقال مكرم عبيد والسيد سليم وطه السباعى واختفى حزب الكتلة الوفدية بعد ذلك.

وفى عام ١٩٤٥ أعلن الاتحاد العالمى لنقابات العمال عن انعقاد مؤتمره التأسيسى الأول اشتركت فيه قيادات عمالية من مصر رغم معارضة النقراشى لسفرها .

وأصدر المؤتمر العالمى للنقابات ضمن قراراته قرارا يندد بالاحتلال البريطانى لمصر.

وفى ١٩٤٥/١٢/٢٠ سلم سفير مصر فى لندن مذكرة من محمود فهمى النقراشى باسم الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية طلب فيها الدخول فى مفاوضات بين البلدين لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦

وفى ١٩٤٥/١٢/٢٦ ردت الحكومة البريطانية بمذكرة تبين فيها سوء نية الإنجليز نحو مصر وإصرارهم على إبقاء مبادئ معاهدة ١٩٣٦ وأنها أساس العلاقات بين البلدين واعتبرت مصر من بين مجموعة الأمم البريطانية أثناء الحرب.

واشتد سخط الشعب على مذكرتى النقراشى والحكومة البريطانية.

وبدأت الإضرابات وقامت المظاهرات واحتجت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة وكانت لجنة وفدية تقريبا كما احتج اتحاد خريجى الجامعة وعقد مؤتمر جامعى يوم ١٩٤٦/٢/٩ وتجمع الآلاف من الطلاب وتحركت مظاهرة نحو قصر عابدين تهتف بالجلاء والحرية والاستقلال.

وبلغت المظاهرات كوبرى عباس وفتح البوليس كوبرى عباس عليهم وحاصرهم البوليس تحت قيادة ضابط إنجليزى من الجانبين وانهالوا على الطلبة بالضرب بالعصى الغليظة فى قسوة بالغة وأطلقت قوات البوليس النار عليهم حتى اضطر بعضهم إلى إلقاء أنفسهم فى النيل وكانت مذبحة كوبرى عباس وأسفرت المذبحة عن إصابة ٨٤ من الطلبة إصابات بالغة ولم يعرف عدد القتلى، وهبت المظاهرات احتجاجا على المذبحة فى الإسكندرية والزقازيق والمنصورة والسنبلاوين تصدى لها البوليس وقتل ثلاثة من الإسكندرية وثلاثة من الزقازيق وواحد من المنصورة.

وقامت معركة بين البوليس والطلبة فى قصر العينى استمرت يوما بأكمله.

كما شهد عام ١٩٤٦ صراعا مريرا من جانب العمال مع أصحاب الأعمال وتكررت حوادث الإضرابات فى شبرا الخيمة والإسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها وقوبلت إضرابات العمال بحملات قمع شرسة من جانب محمود فهمى النقراشى.

وفى إضراب عمال شبرا الخيمة الذى استمر من ٢ يناير إلى ٢٣ يناير ١٩٤٦ قام محمود فهمى النقراشى بمحاصرة المنطقة بقوات ضخمة من البوليس وتمكنت من فض الإضرابات واعتقال زعماء العمال وحل نقابة عمال النسيج بشبرا الخيمة.

وشكل الملك فاروق الحرس الحديدى ضم عددا من ضباط الجيش والحرس الملكى وغيرهم منهم أنور السادات ومصطفى كامل صدقى ويوسف رشاد وهو من كبار المسئولين فيه وكانوا يأتمرون بأوامر الملك لاغتيال خصومه وعلى رأسهم الزعيم مصطفى النحاس.

واغتيل أمين عثمان فى ١٩٤٦/١/٥ برصاصات أطلقها عليه حسين توفيق .

بل كان الحرس الحديدى وراء قتل عزيز فهمى المحامى الوفدى وأحد المدافعين عن الحريات وهو فى طريقه لحضور إحدى قضاياه.

وفى عام ١٩٤٦ جرت المحاولة الرابعة بمعرفة الحرس الحديدى هذه المرة لاغتيال الزعيم مصطفى النحاس أثناء توجهه إلى النادى السعدى وكان برفقته الزعيم فؤاد سراج الدين عندما ألقيت قنبلة على السيارة ونجا منها برعاية الله.

وعندما التقى أنور السادات بالزعيم فؤاد سراج الدين سنة ١٩٥٦ بعد خروج الزعيم من السجن قال له «أنا كنت على وشك اغتيال النحاس باشا ولكنك أنت الذى أنقذته من يدى»

فاستغرب الزعيم فؤاد سراج الدين وسأل السادات عن هذه القصة.

فقال السادات إننى ترصدت للنحاس فى شارع قصر العينى بالقرب من النادى السعدى فإذا بالسيارة التى يستقلها تقترب منى وفى الوقت ذاته كان الترام القادم من ناحية مستشفى قصر العينى يقترب منى بسرعة فائقة جعلتنى اعتقد تماما أن الصيد وشيك الوقوع وأن السيارة ستقف حتما حتى يمر الترام إذ كان لا يبعد عنها أكثر من ثلاثة أمتار فى تلك اللحظة.

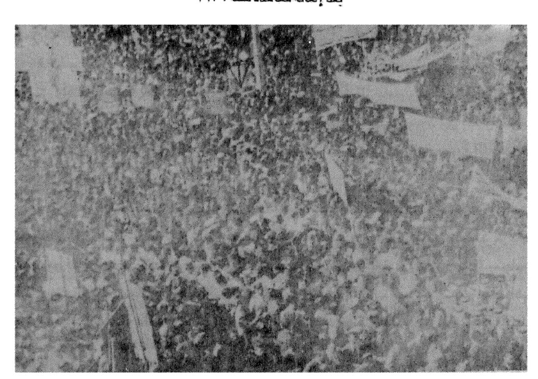
فإذا بى أجد سائق السيارة يواصل اندفاعه بسرعة مذهلة وكاد يصطدم بالترام أفلت منى وأفلت الصيد أيضا ولكنى ألقيت القنبلة ولم تصب النحاس رغم أنها أحدثت تلفا بالسيارة، وقد علمت فيما بعد أن تلك كانت تعليماتك السائق بألا يقف عند أى إشارة مرور مهما حدث . وهكذا نجا النحاس بفضل تعليماتك». ونسى أن يقول بفضل عناية الله تعالت قدرته.

وعلى أثر هذا الحادث قررت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة تشكيل مجموعة لحراسة الزعيم مصطفى النحاس فتطوع لذلك محمود سيف النصر وإبراهيم حسين وأحمد طرباى ومحمد أبو الفتوح مستخدمين سيارة والد الأخير حسن ابو الفتوح وكان عضوا بمجلس الشيوخ يتمتع بالحصانة البرلمانية، وكانت تسير مسلحة خلف سيارة الزعيم مصطفى النحاس لحمايته بصفة دائمه ولم تتوقف الحراسة إلا بعد اعتقال أغلب أفراد المجموعة عام ١٩٤٨.

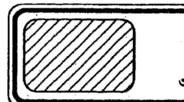
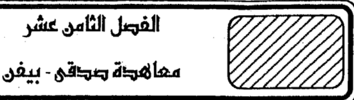
وفى ١٩٤٦/٢/١٥ استقال محمود فهمى النقراشى بسبب مذبحة كوبرى عباس وغيرها من المذابح.



الشعب يستقبل الزعيم مصطفى النحاس سنة ١٩٥١ بفرحة كبرى بإحدى محطات سكك حديد الوجه البحرى بعد إلغائه معاهدة سنة ١٩٣٦



الجنازة الصامتة على أرواح شهداء معارك قنال السويس فى ١٤ / ١١ / ٥١ اشترك فيها الزعيم مصطفى النحاس والزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج والوزراء ورؤساء الهيئات والنقابات وجميع طوائف الشعب تحية للشهداء وكانت دعوة لمزيد من التضحية والفداء

الفصل الثامن عشر

معاهدة صدقي - بيفن

وفى ١٩٤٦/٢/١٧ عهد الملك فاروق إلى إسماعيل صدقى تأليف وزارته الثانية وفى البداية لم يشترك فيها السعديون وكانت على النحو التالى:

إسماعيل صدقى للرياسة والداخلية والمالية وأحمد لطفى السيد وزير دولة يتولى الخارجية وسابا حبشى للتجارة والصناعة والتموين وعبد القوى أحمد للأشغال وعبد الجليل أبو سمرة للشئون الاجتماعية وإبراهيم دسوقى أباظة للأوقاف حفنى محمود للمواصلات وأحمد عطية للحربية ومحمد كامل مرسى للعدل ومحمد حسن العشماوى للمعارف وحسن عثمان للزراعة وسليمان عزمى للصحة.

وسلك إسماعيل صدقى أسلوبا ناعما فى البداية واستعان بالإخوان المسلمين لمساندته وزارهم فى مقرهم وأخذوا يرددون ويروجون بين أوساط الطلبة والعمال وباقى فئات الشعب أن إسماعيل صدقى تاب بعدما شاب ، وظن إسماعيل صدقى بدهائه أن محاربة الوفد بتسليط الإخوان المسلمين عليهم ستنجح وكان من نتيجة هذه السياسة أن قامت اشتباكات ومعارك فى الجامعة وفى غيرها بين الوفد والإخوان كان النصر فيها دائما للوفديين وخسر الإخوان المسلمون كثيراً لمساندتهم إسماعيل صدقى وتاريخه الأسود معروف من إلغاء الدستور والاعتداء على حقوق الشعب وتزييف الانتخابات وضرب الحريات وتشريد العمال.. إلخ، حتى سمى جلاد الشعب فاستمرت المظاهرات فى مختلف البلاد تهتف ضده.

وتكونت فى مدرج كلية الطب بالقاهرة «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» من ممثلين لطلبة الجامعات المصرية والأزهر والمعاهد العليا ولنقابات العمال وكان أغلب قيادات الطلبة من الوفديين وعلى رأسهم مصطفى موسى رئيس اللجنة التنفيذية العليا للطلبة التى انبثقت منها الطليعة الوفدية بعد ذلك وعبد المحسن حموده الذى كان نائبا للرئيس وسيد بكار وكان سكرتيرا عاما للجنة وديناموا العمل التنظيمى والسياسى فيها وأحمد عبد الجواد وهبه وكان مراقبا عاما وأحمد بدر الدين وأحمد كمال عبد الرازق وأمين الكاشف وأحمد طرباى وأمين بهنس ومنيب الجعلى وامين بسيونى وعادل الضبع وحسن صدقى ومنير شنب وحسن

الاسوانى وعبد اللطيف زاكر وأحمد البلقينى ومحمد عبد المحسن ومهدى الشربينى ورفيق عبده ورجائى عبد الملك وصفوان رضوان وكمال زكى وأحمد عبده حسنين وغيرهم كثيرون وكان من قيادات الطلبة الوفديين أيضاً يس سراج الدين وحافظ شيحا وعبدالرازق سرحان وعصمت علام وعبدالله عطا وجمال عنتر.

أما قيادات العمال فكانت تضم عمالا وفديين منهم زكريا البطاط ولطفى المحرصاوى وقيادات نقابة عمال ترام القاهرة وغيرهم ولكن الغالبية كانت من العمال اليساريين .

وأصدرت اللجنة الوطنية قرارا بأن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه.

وفى يوم ١٩٤٦/٢/٢١ تم الإضراب العام من جميع الطوائف وتعطلت وسائل النقل وأغلقت المحلات التجارية والمصانع والجامعات والمعاهد والمدارس فى كل مكان . وشكلت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ٤ مجموعات لقيادة المظاهرات قامت واحدة من شارع الجيزة أشرف عليها أمين بهنسى وأحمد طرباى والثانية من السيدة زينب أشرف عليها امين بسيونى والثالثة من الأزهر أشرف عليها الشيخ صقر والرابعة من شبرا أشرف عليها عادل الضبع وحسن صدقى وتجمعت مع مظاهرات العمال القادمة من شبرا الخيمة فى مظاهرة كبيرة تضم أكثر من ٥٠ ألف مواطن تهتف بالجلاء انتظم فيها جموع الشباب من الطلبة والعمال وأخذت تطوف بشوارع القاهرة وكاد اليوم يمر بسلام لولا ماوقع من اعتداءات من جانب الإنجليز فلم يكد المتظاهرون يصلون إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير) حتى تصدت لهم ٤ سيارات بريطانية مسلحة اقتحمت المتظاهرين وأزهقت الكثير من الأرواح وأصابت عددا كبير بجروح بالغة (٢٣ قتيلا، ١٢١ جريحا) فاستولت الجماهير على السيارات البريطانية وأشعلوا فيها النار وأطلق جنود الاحتلال الرصاص على المتظاهرين من معسكرهم فأشعل المتظاهرون النار فى الحواجز الخشبية التى كان يحتمى وراءها جنود الاحتلال.

كما اقتحم المتظاهرون العمارات التى كان يطلق منها جنود الاحتلال الرصاص كما خرج الطلبة والعمال فى مظاهرات كبيرة تهتف بالجلاء فى الإسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية وسمنود والمحلة الكبرى وطنطا ودكرنس والزقازيق ومنيا القمح وزفتى وقويسنا والسنبلاوين.

وفى مساء ١٩٤٦/٢/٢١ منع إسماعيل صدقى المظاهرات منعا باتا.

كما استصدر مرسوما بتعديل قانون العقوبات لمواجهة إضرابات المواطنين والتحريض عليها وأضاف مادة جديدة باسم مكافحة الشيوعية.

وخرج إسماعيل صدقى على الشعب ليقول:

«إن المظاهرات السلمية التى قامت صباح اليوم قد تحولت بفعل الأيدى التى لم تعد خافية واندس عناصر من الدهماء فى صفوف الطلبة الأبرياء كل هذا حولها إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشر».

إن المظاهرات السلمية البريئة التى كان عمادها الطلبة الأبرياء انقلبت مع الأسف الشديد إلى مظاهرات اختفى منها عنصر الطلبة والمتعلمين».

واستنكرت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة بيان إسماعيل صدقى لتفرقته بين طبقات الشعب ووصف المواطنين الأحرار بالدهماء وطالبت بسحب الموظفين الإنجليز من البوليس المصرى وإعلان الحداد العام.

وتوقفت جلسات مجلس النواب ومجلس الشيوخ يوم ١٩٤٦/٢/٢٥ حدادا على الضحايا.

وفى فبراير ١٩٤٦ نقل اللورد كيلرن (مايلزلامبسون) وعين بدله السير رونالد كامبل وقدم إلى مصر وفد من السودان باسم مؤتمر الخريجين برئاسة إسماعيل الأزهرى رئيس حزب الاتحاد بعد ذلك ليعلن باسم الشعب السودانى وحدة مصر والسودان (وحدة وادى النيل)

كما اجتمعت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وأصدرت القرارات الآتية:

إقامة صلاة الغائب يوم الحداد العام.

مطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلاء فورا عن المدن الكبرى.

إصدار تصريح واضح أن يكون أساس المفاوضة هو تحديد يوم للجلاء التام عن وادى النيل.

تستنكر اللجنة الحظر الذى أقامته الحكومة على الصحافة لعدم نشر أنباء الحركة الوطنية وطلبت اللجنة الوطنية من المسئولين المصريين أن يعلنوا أنهم لن يقبلوا الحكم أو

المفاوضة إلا على أساس تصريح من بريطانيا بالموافقة على الجلاء عن وادى النيل فإذا رفضت هذا المطلب العادل فيجب عرض القضية المصرية على مجلس الأمن الدولى فورا كما طالبت الحكومة بإعلان هذا المطلب لدى الإنجليز» .

ورغم الاضطهاد الذى تعرضت له اللجنة الوطنية من جانب إسماعيل صدقى ورغم التضييق على اجتماعاتها فإنها استمرت تزاول نشاطها وكانت تجتمع فى منازل الوفديين (حسن أبو الفتوح ويوسف الجندى) وحددت يوم ٤ مارس حدادا وطنياً على شهداء ٢١ فبراير ١٩٤٦.

وأسرع إسماعيل صدقى إلى مقابلة أعضاء اللجنة الوطنية وهددهم بنزول القوات المسلحة البريطانية لضرب المتظاهرين وتمسك مندوبو اللجنة الوطنية بموقفهم.

وجرت محاولة من جانب الإخوان المسلمين ومصر الفتاة لتكوين لجنة منافسة باسم اللجنة القومية ولكنها باءت بالفشل.

وفى ١٩٤٦/٣/٤ احتجبت الصحف وأغلقت المتاجر والمحال العامة وأضربت المدارس والمعاهد والجامعات والمصانع فى جميع أنحاء البلاد واستجاب الشعب المصرى بأكمله للإضراب.

وكاد اليوم أن يمر بسلام لولا ما حدث فى الإسكندرية عندما سارت مظاهرة سلمية من الطلبة والعمال فى شوارع الإسكندرية فشل البوليس فى تفريقها وشاهدت المظاهرة العلم البريطانى مرفوعا على أحد الفنادق مما كان يشكل تحديا للشعور الوطنى.

وأنزل المتظاهرون العلم رغم رصاص البوليس وقاموا بتمزيقه وفوجئ المتظاهرون أثناء سيرهم فى شارع سعيد الأول بعيارات نارية تطلق من نوافذ المنزل رقم ١٤ وكان يقطنه بعض جنود الاحتلال.

وغضبت جموع المتظاهرين واقتحمت المنزل إلا أن البوليس حال بينها بالرصاص كما هاجمت كشك البوليس الحربى البريطانى وأحرقته وقتلت العساكر البريطانية فيه وبلغ عدد القتلى ٢٨ والجرحى ٣٤٢.

وقام الطلبة والعمال السودانيون فى الخرطوم وأم درمان بمظاهرات قوية فى ١٩٤٦/٣/١٣ تضامنا مع شعب مصر فى كفاحه ضد الاحتلال.

ولم تعمر اللجنة الوطنية للطلبة والعمال إلا بضعة أشهر وكان نشاطها مقصورا على المدن وفى صفوف الطلبة والعمال ولم تكن تستطيع أكثر من ذلك بسبب انقسامها ورغم أنها كانت تضم القوى الوطنية وعلى رأسها الوفديون وخاصة من الطلبة إلا أن التنظيمات اليسارية كانت تريد الانفراد بالقيادة فيها وهى ذاتها منقسمة على نفسها وتجاهلت القيادة الحقيقية للشعب فى ذلك الوقت وهى الوفد قائد النضال وارادت أن تنفرد بالعمل الوطنى وكان هذا مستحيلا

لهذا كانت الانقسامات سمة هذه الفترة سواء داخل التنظيمات اليسارية أو داخل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ذاتها ولعب لوب اليسار الصهيونى الذى كان متغلغلا فى تنظيمات اليساردورا كبيراً فى زيادة حدة هذه الانقسامات

إن تيارات اليمين واليسار فى مصر من غير الأحزاب تحتاج إلى دراسة خاصة ومستقلة

فاليمين الذى كان يمثله جماعة الإخوان برئاسة حسن البنا وجماعة مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين كان يتمتع بتأييد أحزاب الأقلية والقصر، وكانت الجماعتان تساندان الملك وأحزاب الأقلية فى الصراع ضد الوفد وفى عدوانهم على الدستور والحريات ورغم ذلك لم تسلم الجماعتان من الاعتقالات من أحزاب الأقلية بل واغتيل حسن البنا منها عندما خشيت من ازدياد قوته . وكان الوفد هو حامى الحريات والشعب والذى يفرج عن المعتقلين من الإخوان المسلمين وأعضاء مصر الفتاة بمجرد توليه الحكم وهى حقيقة يعترف بها الجميع.

أما اليسار فظل دائما يحتمى تحت مظلة الوفد ويتحرك داخل قواعده محتميا بالحريات فى عهد وزاراته.

ومن هنا بدأت الطليعة الوفدية تأخذ طابعا تقدميا مع المحافظة على الطابع الوفدى الأصيل. ومع ذلك لم يسلم الوفد من هجوم اليسار عليه

والحقيقة أن الوفد كان اصدق معبر عن الطبقات الفقيرة وكان يدعو إلى العدالة الاجتماعية وتحقيقها بالطرق الدستورية وهو ما تسعى إليه الأحزاب الاشتراكية فى العالم حاليا وربما كان هذا سبب الهجوم عليه

وفى ١٩٤٨/٧/٤ خطب الزعيم مصطفى النحاس فى مدينة الإسكندرية وقال

«لقد حاول رجال العهد الحاضر أن يتخذوا من محاربة الشيوعية دريعه لمحاربة الوفد

وهم يعلمون كما تعلم الأمة جميعا أن الوفد بعيد عنها كل البعد بل ويحاربها، ففى الوفد أغنياء وذوو ثروات واسعة أكثر من غيرهم ويعرفون الحقوق وما عليهم من الواجبات وينادون كما تنادى الأمة باشتراكية عادلة وضعنا أسسها أيام حكمنا وسرنا شوطا بعيدا لأننا رجال مبادئ ندافع عن العدالة الاجتماعية ولا يمكن أن يستأثر أحد بحق ينكره على الآخر».

وفى ١٩٤٨/٧/٣٠ ألقى الزعيم فؤاد سراج الدين خطابا فى القليوبية جاء فيه:

«إن من حق الطبقات الفقيرة أن تحيا حياة تليق بمستوى الإنسان لا هذه التى تساق فيها كالأنعام فإن كانوا يحسبون أن هذه هى الشيوعية فنحن نرحب بهذه التهمة.. إن الوفد أيها السادة هيئة شعبية ديمقراطية يدين بالاشتراكية بمعناها الصحيح».

وفى ١٩٤٦/٣/٧ صدر مرسوم بتأليف الوفد الرسمى لمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة برئاسة إسماعيل صدقى، وتضم محمد شريف صبرى وعلى طاهر ومحمد حسين هيكل وعبدالفتاح يحى وحسين سرى ومحمود فهمى النقراشى وأحمد لطفى السيد وعلى الشمسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وإبراهيم عبدالهادى.

وعينت الحكومة البريطانية وفدا رسميا برئاسة اللورد ستانجيت وزير الطيران ومن أعضائه السير رونالد كامبل سفير بريطانيا فى مصر، وبعض قواد الجيش البريطانى وجاء الوفد إلى مصر فى أبريل ١٩٤٦ وتم جلاء الإنجليز عن القلعة وتوقفت المفاوضات بعد ذلك.

وفى عهد إسماعيل صدقى تحول مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى مؤتمر نقابات عمال مصر وجرت محاولات لتوحيد الحركة العمالية فتم تشكيل لجنة تمهيدية من المؤتمر واللجنة التحضيرية قامت بالاتصال بعدد كبير من النقابات ووسعت نشاطها لإعداد تنظيم موحد للحركة العمالية هو «مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى» وقام المؤتمر بإعداد مذكرة تتضمن مطالب العمال أرسلها لإسماعيل صدقى فى ١٩٤٦/٥/١٠ وحدد مهلة شهر لتنفيذها وبعده يشرع المؤتمر فى تنظيم إضراب عام للعمال.

وكانت من مطالب العمال تحقيق الجلاء التام عن وادى النيل عسكريا وسياسيا واقتصاديا . وتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع العمال . ومكافحة البطالة ووضع قانون شامل للتأمين الاجتماعى والإفراج عن العمال المقبوض عليهم.

وتم طبع المذكرة وتوزيعها على جميع النقابات لتقوم بدورها بإرسالها إلى إسماعيل صدقى.

وتقرر تنفيذ الإضراب يوم ١٩٤٦/٦/٢٥ إذا لم تتحقق المطالب.

وفى يوم ١٩٤٦/٦/٢٠ استطاع إسماعيل صدقى شق الصف العمالى بإبعاد عمال النقل بقبولهم تشكيل لجنة وزارية عليا من أصحاب الأعمال والعمال ومندوبين من الحكومة للنظر فى أمورهم. وعجز المؤتمر عن تنفيذ الإضراب فى موعده.

وكانت نهاية المؤتمر عندما ألقى إسماعيل صدقى القبض على زعمائه والبارزين من النقابيين ضمن موجة الاعتقالات التى قام بها فى قضية الشيوعية الكبرى.

ففى ١٩٤٦/٧/١ ضرب إسماعيل صدقى ضربته فاعتقل فى هذه الليلة المئات من الصحفيين والكتاب والمثقفين والعمال على رأسهم كبار الصحفيين الوفديين وقيادات الطلبة الوفديين منهم الدكتور محمد مندور ومصطفى موسى وعبدالمحسن حمودة وأحمد عبدالجواد وهبة وأمين الكاشف وأحمد كمال عبدالرازق ووجيه راضى وسيد بكار وأحمد بدر الدين وأحمد طرباى وغيرهم كثيرون.

وعطل جريدة الوفد المصرى نهائيا من الصدور كما عطل عددا من الصحف وأغلق عددا من الأندية الثقافية.

وفى ١٩٤٦/٧/١ أيضاً أصدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦ بتنظم ساعات العمل فى المحال التجارية ودور العلاج ومنع تشغيل المستخدمين والعمال مدة تزيد على ٩ ساعات لايدخل فيها فترات الراحة كما نظم الراحة اليومية والأسبوعية والغلق الليلى والأسبوعى وتشغيل العمال ساعات عمل إضافية على أن يتقاضى العامل ٢٥ ٪ زيادة فى الأجر عن كل ساعة زيادة عمل بحيث لا يتعدى عدد الساعات التى يعمل فيها العامل عن ١١ ساعة.

وشهدت الإسكندرية سلسلة من الإضربات كان أقواها إضراب شركة الغزل الأهلية بكرموز الذى استمر من ١٩٤٦/٦/٥ حتى ١٩٤٦/٧/٣ احتل العمال فيه المصانع واصطدموا بالبوليس، واعتقل عدد كبير من قادة العمال وفصل المئات منهم وصفيت نقاباتهم وفرضت نقابة موالية لأصحاب الشركة.

وفى ٦ يوليو ١٩٤٦ أضرب سائقو السيارات والتاكس والأتوبيس للمطالبة بتعديل لائحة المرور ولائحة القومسيون الطبى.

كما أضرب عمال الترام والأمنيبوس وقادت نقابة عمال ترام القاهرة إضرابا شل القاهرة.

وفى ١٩٤٦/٨/٧ صدر قانون إنشاء مجلس الدولة الذى يضم محكمة القضاء الإدارى وقسم الفتوى والتشريع.

وشهدت المحلة الكبرى إضرابين فى أواخر ١٩٤٦ من أجل زيادة أجور العمال وتحسين أحوالهم وحوصرت المحلة الكبرى وقدم العمال للمحاكمة وحكم عليهم بالسجن وفصل وشرد عدد كبير من قدامى العمال.

وفى ١٩٤٦/١٠/١٧ سافر إسماعيل صدقى وإبراهيم عبدالهادى وزير الخارجية إلى لندن للتباحث مع بيفن وزير الخارجية البريطانية ووضح من خلال مراحل المفاوضات إصرار الجانب البريطانى على اتخاذ مصر قاعدة حربية لبريطانيا.

ومع ذلك توصل الطرفان إلى مشروع معاهدة يوم ١٩٤٦/١٠/٢٥ وقعها الطرفان بالحروف الأولى من أسمائهم وافق فيها صدقى على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع من السلطات العسكرية المختصة للدولتين ولذلك سميت معاهدة صدقى - بيفين بمعاهدة الدفاع المشترك.

وفى ١٩٤٦/١٠/٢٦ زعم إسماعيل صدقى فى تصريح له لمندوب رويتر أنه نجح فى تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى التى قد تقررت بصفة نهائية.

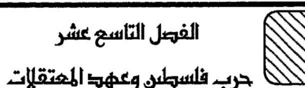
وقوبل هذا التصريح بالاحتجاج عليه من الدوائر الاستعمارية بلندن وأدلى إتلى رئيس الوزراء بتصريح أنه لا يفكر فى إدخال أى تغيير على الوضع فى السودان.

ورفض المشروع سبعة من أعضاء الوفد الرسمى وهم شريف صبرى وعلى ماهر وعبد الفتاح يحى وحسن سرى وعلى الشمسى وأحمد لطفى السيد ومكرم عبيد وأصدروا بيانا بذلك بسبب احتجاج الشعب عليه واشتعال الإضرابات والمظاهرات ضده .

واستصدر إسماعيل صدقى فى ١٩٤٦/١١/٢٦ مرسوما بحل الوفد الرسمى.

ويقول الأستاذ صلاح شاهد فى كتابه ذكرياتى فى عهدين . «لما اشتدت المظاهرات الشعبية ضد معاهدة صدقى - بيفن طلب إسماعيل صدقى من المرشد العام إن يركب سيارة سليم زكى الحكمدار المكشوفة ليعمل على تهدئة الجماهير. واستجاب المرشد العام لطلب إسماعيل صدقى ... » ولكن لم تهدأ المظاهرات ...

وفى ١٩٤٦/١٢/٨ قدم إسماعيل صدقى استقالته بعد أن أخفق فى مهمته لفشله فى المفاوضات وفشله فى السيطرة على الأمن والحد من الإضرابات والمظاهرات.



الفصل التاسع عشر
حرب فلسطين وعهد المعتقلات

وفى ١٩٤٦/١٢/٩ كلف الملك فاروق محمود فهمى النقراشى مرة أخرى بتأليف وزارته الثانية وكانت مؤلفة من ٦ وزراء سعديين و ٦ وزراء دستوريين على النحو التالى :

محمود فهمى النقراشى للرئاسة والداخلية وأحمد محمد خشبة للعدل وإبراهيم عبد الهادى للمالية وأحمد عبد الغفار للزراعة وعبد المجيد إبراهيم صالح للأشغال وإبراهيم دسوقى أباظة للمواصلات ومحمد على علوبة للأوقاف وعبد الرازق السنهورى للمعارف وعبد المجيد بدر للتجارة والصناعة وأحمد عطية للحربية ومحمود حسن للشئون الاجتماعية ونجيب اسكندر للصحة .

وفى ديسمبر ١٩٤٦ تم جلاء الإنجليز عن مطار حلوان ووادى النطرون .

وفى ١٩٤٧/١/١٩ قررت الأحزاب والطوائف إقامة حداد عام بمناسبة ذكرى توقيع اتفاقية السودان الباطلة .

وفى ١٩٤٧/١/٢٥ قرر مجلس الوزراء عرض قضية مصر على مجلس الأمن وصدرت الصحف فى مصر والسودان مجللة بالسواد .

وفى فبراير ١٩٤٧ عين إبراهيم عبد الهادى رئيسا للديوان الملكى فعين عبد المجيد بدر للمالية وممدوح رياض للتجارة والصناعة .

وفى فبراير ومارس ١٩٤٧ تم جلاء الإنجليز عن بعض المعسكرات والمواقع فى مدينة القاهرة والإسكندرية فتم جلاء الإنجليز عن قلعة رأس التين وثكنات مصطفى كامل وقلعة كوم الدكة ومطار هليوبوليس وقشلاق باب الحديد ومعسكر الحلمية والنادى البريطانى والعامرية وثكنات العباسية وثكنات قصر النيل ومعسكرات الطريق الصحراوى ومخيم وراء الهرم ، وكان ذلك حماية لهم من غضب الشعب عليهم .

وفى ١٩٤٧/٣/٣١ احتفل برفع العلم المصرى على ثكنات قصر النيل .

وتعددت حوادث إلقاء القنابل وأهمها قنبلة دار سينما مترو فى ٦ مايو ١٩٤٧ وكان على رأس المتهمين فى هذه القضية سعد زغلول فؤاد وأحمد بدر الدين وأمين الكاشف كما قبض أيضا على مصطفى موسى ورفيق الطرزى بتهمة التحريض .

وفى عام ١٩٤٧ تكونت جبهة من جماعة مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين

وحزب السعديين وحزب الاحرار الدستوريين والحزب الوطنى وجماعة مصر بزعامة على ماهر تكونت من مجموعة من المستقلين عن الأحزاب لمساندة النقراشى فى مطالبته بالجلاء.

وفى أغسطس وسبتمبر عام ١٩٤٧ عرضت قضية مصر على مجلس الأمن وطالب النقراشى أمامه بالجلاء عن مصر والسودان، ورغم عدالة القضية المصرية ووضوحها لم يخرج من مجلس الأمن باكثر من قرار مائع يدعو الطرفين إلى الدخول فى مفاوضات جديدة لتسوية الخلافات التى لا تزال قائمة بينهما، ولم يستطع النقراشى أن يفعل ما فعله الزعيم مصطفى النحاس سنة ١٩٥١ من إلغاء المعاهدة .

وعاد النقراشى فى ١٩٤٧/٩/٢٠ وظهر وباء الكوليرا فى ذات الشهر وبدأ ظهوره فى بلدة القرين ثم بلاد الشرقية والوجه البحرى والقبلى .

وفى ١٩٤٧/١١/٢٩ وافقت الجمعية العمومية على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة فلسطينية .

واستمرت المعارك بالجامعة بين الوفديين ومؤيدى أحزاب الأقلية والملك وعلى رأسهم الإخوان المسلمون . وفى ١٩٤٨/١/١٩ وبمناسبة الاحتفال بذكرى اتفاقية السودان استعدت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة وأسندت مسئولية قيادة هذا اليوم لأمين بهنس ومحمد فهيم أمين وكانت أول سنة له بكلية الحقوق وحاصر البوليس الجامعة فى الصباح ومنع الوفديين المعروفين له واعتقل كثيرين منهم . وقامت معركة داخل حرم الجامعة انتصر فيها الوفديون رغم استخدام المسدسات وإطلاق الرصاص عليهم تجمع بعدها حوالى ستة آلاف طالب يهتفون للوفد والزعيم مصطفى النحاس وضد الملك وأحرق محمد فهيم أمين صورة للملك كانت معلقة بحجرة رئيس الحرس بمبنى الإدارة وكان معه محمد محمد جويلى زميله برقى المعارف وكلية الحقوق وجرت اعتقالات لقيادات الطلبة الوفديين ومحاكمات لهم أمام مجلس التأديب .

وفى ٤ مارس ١٩٤٨ احرق طلبة جامعة فاروق بالإسكندرية صور الملك مرة أخرى .

وفى ١٩٤٨/٣/٢٢ قتل المستشار أحمد الخازندار رئيس دائرة الجنايات وهو خارج من منزله بحلوان بسبب أحكامه على بعض المتهمين من الإخوان المسلمين .

وفى أبريل ١٩٤٨ أضرب رجال البوليس وعلى رأسهم ضباطه لأول مرة فى تاريخ مصر للمطالبة بتحسين حالتهم وزيادة رواتبهم ومساواة العسكريين منهم برجال الجيش ورجال القضاء .

واعقب ذلك إضراب المرضين بمستشفى القصر العينى .

كما وقعت سلسلة من الانفجارات أمام محلات اليهود منها محل شيكوريل وأركو وبنزايون وجاتينيو وشركة الإعلانات الشرقية وحارة اليهود .

وفى ١٩٤٨/٤/٢٥ حاول بعض المجرمين نسف دار الزعيم مصطفى النحاس بجاردن سيتى بوضع سيارة مملوءة بالديناميت بجوار الدار ثم انفجرت هذه السيارة ونسفت جزءاً من الدار وأتلفت جانبا من محتوياته ونجا الزعيم مصطفى النحاس برعاية الله سبحانه وتعالى إذ تعلقت الشظايا بناموسية السرير الذى كان ينام عليه الزعيم مصطفى النحاس ولم يصب بسوء وكانت هذه هى محاولة الاغتيال الخامسة والثانية من الحرس الحديدى .

وفى ١٩٤٨/٥/١٣ أعلنت الأحكام العرفية .

وفى ١٩٤٨/٥/١٥ أعلنت بريطانيا انتهاء الحماية على فلسطين .

وفى ١٩٤٨/٥/١٥ دخل الجيش المصرى فلسطين . ولم يكن على أهبة الاستعداد ومع ذلك أدى واجبه كاملا ووصل إلى مسافة ١٥ كيلو جنوب تل أبيب لولا وقف القتال المشبوه فى ١٩٤٨/٦/١١ وتلقى اليهود خلال الهدنة إمدادات عسكرية من أمريكا وأوربا وخرق اليهود الهدنة مرات .

وأرسلت الأمم المتحدة الكونت برنادوت للتوفيق بين العرب واليهود فقتله اليهود فى القدس فى ١٩٤٨/٩/١٨ .

وفى يوليو ١٩٤٨ شرع مجهولون فى نسف دار وكالة حكومة السودان بشارع توفيق بالديناميت وأخفقت المحاولة لضبط الديناميت قبل انفجاره .

وفى ١٩٤٨/٧/٨ صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التوفيق والحكم فى منازعات العمل .

وفى ١٩٤٨/٧/١٦ صدر القانون المدنى الجديد (١٣١ لسنة ١٩٤٨) .

وفى نوفمبر ١٩٤٨ هاجمت سيارة مسلحة دار الزعيم مصطفى النحاس مرة أخرى حين عودته ليلا من النادى السعدى أثناء دخوله الدار وكان معه الزعيم فؤاد سراج الدين وأطلقت عليه عدة مقذوفات نارية قضت على حياة اثنين من حراس الدار وأصابت حارسين

أخرين وأحد الجنود ولاذت السيارة بالفرار ونجا الزعيم مصطفى النحاس وكانت هذه هى محاولة الاغتيال السادسة والثالثة من الحرس الحديدى .

وكان موقف الوزارة إزاء نشاط العمال لتحقيق مطالبهم غاية فى العنف والقسوة وأطاح أصحاب الأعمال بالقوانين التى قررها الوفد للعمال والتى كانت ترتب لهم حقوقا كبيرة وتحقق نوعا من الحماية فقد تقرر فصل العمال من أعمالهم بسبب نشاطهم النقابى كما منع البوليس اجتماعات نقابات العمال واعتدى على حقوق العمال وحرياتهم النقابية واعتقل العديد من العمال النقابيين وقام بحملات التفتيش على منازل العمال وامتد الإرهاب إلى أسر العمال فألقى البوليس القبض على عدد من نساء عمال شركة مياه القاهرة أثناء إضراب العمال لإرغام أزواجهن وأخوانهن من العمال على العودة للعمل .

ووصفت الجريدة الوفدية صوت الأمة موقف حكومة محمود فهمى النقراشى من النقابات العمالية بأنها "تحارب النقابات العمالية السلمية والعمال النقابيين وتضيق عليهم الخناق وتفرض عليهم دكتاتورية بوليسية لم يعرف لها العالم مثيلا إلا فى ظل الحكومات الدكتاتورية التى قضى عليها بالفناء . ثم إن الحكومة من ناحية أخرى تعاون أرباب الأعمال فى فرض سيطرتهم على نقابات عمالهم حتى تضمن تحويل هذه النقابات إلى مكاتب للمأجورين والجواسيس والمرتزقة مهمتها التصفيق من حين إلى آخر للحكومة وأرباب الأعمال معا ومن ثم فإن قانون نقابات العمال الذى أصدره الوفد قد أصبح حبرا على ورق وأكثر من ذلك فإن النشاط النقابى بين العمال بلغ بفضل محاربة الحكومة حدا من التأخير لم يعرفه العمال فى أى عهد من العهود ».

واستمر نشاط العمال من أجل الوحدة والحريات رغم أعمال العنف التى عانى منها العمال فتشكلت هيئة العمال المصريين وحاولت العمل من أجل تحقيق المطالب العمالية ومحاولة تكوين اتحاد عام ولكن تأثيرها كان محدودا .

وفى ١٩٤٨/١٢/٤ قتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة نتيجة إلقاء قنبلة من سطح كلية الطب بالقصر العينى بينما كان على رأس قوة من البوليس ترابط أمام الكلية .

وفى ١٩٤٨/١٢/٨ أصدر النقراشى امرا عسكريا بحل جماعة الإخوان المسلمين وشعبها وغلق الأمكنة المخصصة لنشاطها ومصادرة وثائقها وأثاثها ومقوماتها وأموالها وكافة الأشياء المملوكة لها .

وفى ١٩٤٨/١٢/٢٨ قتل النقراشى قبل وصوله إلى مصعد وزارة الداخلية وتبين أن الفاعل طالب بالطب البيطرى يدعى عبد المجيد أحمد حسن كان يلبس زى ضباط الشرطة واعترف بأنه من الإخوان المسلمين .

وفى ١٩٤٨/١٢/٢٨ أيضا عهد الملك فاروق إلى إبراهيم عبد الهادى رئيس الديوان الملكى بتأليف الوزارة فشكلها من السعديين والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين على النحو التالى : إبراهيم عبد الهادى للرئاسة والداخلية والمالية وأحمد عبد الغفار للأشغال وابراهيم دسوقى أباظة للخارجية وعبد المجيد عبد الحق للتموين وطه السباعى وزير دولة وعبد الرازق السنهورى للمعارف ومحمود حسن وزير دولة ونجيب إسكندر للصحة وممدوح رياض للشئون الاجتماعية وأحمد مرسى بدر للعدل ورياض عبد العزيز سيف النصر للمواصلات وعباس أبو حسين للزراعة ومصطفى مرعى وزير دولة .

وفى ديسمبر ١٩٤٨ عين محمد زكى على وعبد العزيز الصوفانى وزيرى دولة، وبذلك اشترك الحزب الوطنى فى وزارة إبراهيم عبد الهادى وعين حسين سرى للمالية وهو مستقل .

واستمرت موجة الاعتقالات والقتل والإرهاب وبلغ عدد المعتقلين أكثر من عشرة آلاف معتقل من الوفديين والإخوان المسلمين والشيوعيين وكان الجيش المصرى فى فلسطين يعانى من سوء الإمداد .

وفى ١٩٤٩/١/١٢ اطلق مجهولون عدة أعيرة نارية على حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين بينما كان يغادر جمعية الشبان المسلمين بشارع رمسيس نقل على أثرها إلى القصر العينى حيث توفى .

وفى ١٩٤٩/١/١٣ جرت محاولة لنسف دار محكمة القاهرة بباب الخلق .

وفى ٥ مايو ١٩٤٩ جرت محاولة لاغتيال إبراهيم عبد الهادى ولكنها فشلت .

وتقرر مد الأحكام العرفية سنة أخرى بحجة أن الحرب بين مصر وإسرائيل مازالت قائمة رغم عقد الهدنة .

وخلال الهدنة باغت اليهود الجيش المصرى وهاجموا المجدل وكانت العبارة الشهيرة ماكو أوامر لدى الجيش العراقى وانسحب الجيش الأردنى من اللد والرملة وكان بقيادة الانجليزى جلوب وحاصر اليهود الفالوجا واستمر الحصار ١٣٠ يوما

ثم كان وقف القتال بين مصر وإسرائيل فى ٧ يناير ١٩٤٩ ثم كانت اتفاقية رودس فى ١٩٤٩/٢/٢٤ بإقرار هدنة دائمة بين مصر واليهود فى عهد إبراهيم عبد الهادى وكان من شروطها أن تبارح القوات المصرية الفالوجا ولكن بأسلحتها ومعداتها وعتادها من ١٩٤٩/٢/٢٦ .

وفى ١٩٤٩/٣/١٠ استقبل الشعب أبطال الفالوجا واحتفلت بهم العاصمة احتفالا قوميا .

وفى فبراير ١٩٤٩ استقال رياض عبد العزيز سيف النصر وزير المواصلات لاتهام ابن أخته فى قضية شيوعية وعين بدله إبراهيم دسوقى أباظة للمواصلات وعين أحمد محمد خشبة للخارجية وعلى أيوب للمعارف كما عين عبد الرازق السنهورى رئيسا لمجلس الدولة خلفا لمحمد كامل مرسى الذى بلغ السن القانونية .

واقتصر نضال العمال فى الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٠ على نشاط نقابات المؤسسات فدخلت كل نقابة فى نزاع مع الشركة التى يعمل فيها أعضاؤها .

وكانت الصحافة الوفدية تتبنى مطالب العمال وقضاياهم وتدافع عنها كما كانت حريصة على الدفاع عن نقابات العمال والحريات النقابية والعمال المفصولين .

كما تصدت للقوى المناوئة للحركة العمالية ونظمت حملات ضد عباس حليم وحزب العمال المصرى الذى أنشأه عباس حليم فى أواخر ١٩٤٦ بعد أن أفرج عنه الوفد وخلفه صالح حرب .

وقالت الصحيفة "يعرف الجميع أن ما يسمى بحزب العمال المصرى والعمال منه براء أنشئ فى عهد الطاغية إسماعيل صدقى بل وبمعاونته ماديا وأدبيا وهذه الهيئة أنشئت لمحاربة العمال وللوقوف حجر عثرة فى طريق نضالهم من أجل حقوقهم التى يسعون إليها.

وسبق أن حذرنا العمال من هذه الهيئة ودعوناهم إلى عدم الانخداع بها بل والكفاح ضدها باعتبارها من الهيئات البوليسية التى تعتبر وكرا للجاسوسية وتدبر المؤامرات لحساب حفنة من المرتزقة وبعض أصحاب الأعمال على حساب مجموع العمال المضطهدين.

ويقول الزعيم مصطفى النحاس لمراسل صحيفة فرنسية عن تلك الأوضاع التى ألمت بالحركة النقابية "أن نقابات العمال فى ظل الحكومات الانقلابية تعانى العبودية والظلم والهوان مع ما فى هذا الأمر من إضرار بالغ بحياة جزء كبير من الشعب وحقوقه وحرياته»

وفى ١٩٤٩/٧/٢٥ استقال إبراهيم عبد الهادى لينهى حكم الإرهاب واضطهاد وتعذيب المعتقلين والتنكيل بأقارب المعتقلين وعائلاتهم .

وفى ١٩٤٩/٧/٢٥ عهد الملك فاروق إلى حسين سرى بتأليف وزارة ائتلافية وكانت تضم٤ وزراء من الوفديين و٤ من السعديين و٤ من الأحرار الدستوريين واثنين من الحزب الوطنى و٤ من المستقلين على النحو التالى :

حسين سرى للرئاسة والداخلية والخارجية وأحمد محمد خشبة للعدل وعثمان محرم للاشغال ومحمود غالب وزير دولة وأحمد عبد الغفار للزراعة وعلى أيوب للشئون الاجتماعية وإبراهيم دسوقى أباظة للأوقاف والزعيم فؤاد سراج الدين للمواصلات ومصطفى نصرت للتجارة والصناعة ونجيب إسكندر للصحة ومحمد حيدر للحربية والبحرية وأحمد موسى للمعارف ومصطفى مرعى وزير دولة ومحمد زكى على وزير دولة وحسين فهمى للمالية ومحمد محمد الوكيل وزير دولة وعبد الرحمن الرافعى للتموين وأحمد على علوبة وزير دولة ومحمد هاشم وزير دولة .

واستقال أحمد محمد خشبة وعين بدله أحمد على علوبة للعدل وأحمد رمزى وزير دولة . *

وفى ديسمبر ١٩٤٩ استقال مصطفى مرعى وكتب استقالته بلهجة شديدة ضد رئيس الوزراء .

ووافق مجلس الوزراء على حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة فى ٣ يناير١٩٥٠ .

وفى عهد وزارة حسين سرى انتهى أجل المحاكم المختلطة فى ١٩٤٩/١٠/١٥ .

وفى ١٩٤٩/١١/٣ قدم حسين سرى استقالته وقام بتأليف وزارة جديدة محايدة على النحو التالى :

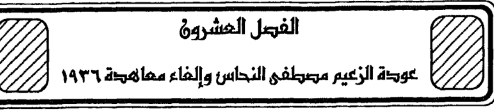
حسين سرى للرياسة والداخلية والخارجية صليب سامى للتجارة والصناعة محمد العشماوى للمعارف حسين عنان للزراعة محمد حيدر للحربية والبحرية ، محمد هاشم وزير دولة محمد المفتى الجزائرلى للأوقاف محمد عبد الخالق حسونة للشئون الاجتماعية محمد عبد الشافى عبد العال للمالية إبراهيم شوقى للصحة محمد على راتب التموين مصطفى فهمى للاشغال سعد مصطفى للعدل محمد على غازى للمواصلات .

وأجرت الوزارة الانتخابات وأسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز الوفد بأغلبية كبيرة فحصل على ٢٨٨ مقعدا وحصل السعديون على ٢٨ مقعدا والأحرار الدستوريون على ٢٦ مقعدا والحزب الوطني على ٦ مقاعد والمستقلون على ٣٠ مقعداً والحزب الاشتراكى على مقعدا واحد وكانت المرة الأخيرة التى أجرت فيها وزارة محايدة انتخابات حرة .

وفى ١٩٥٠/١/١١ قدم حسين سرى استقالته .



الزعيم فؤاد سراج الدين وياسر عرفات معا من أجل شعب فلسطين



الفصل العشرون

عودة الزعيم مصطفى النحاس وإلغاء معاهدة ١٩٣٦

وفى ١٩٥٠/١/١٢ اضطر الملك فاروق أن يعهد إلى الزعيم مصطفى النحاس صاحب الأغلبية الساحقة فى البرلمان بتأليف وزارته السابعة وتم تشكيلها على النحو التالى:

الزعيم مصطفى النحاس للرئاسة وعثمان محرم للأشغال وعلى زكى العرابى للمواصلات وعبدالفتاح الطويل للعدل والزعيم فؤاد سراج الدين للداخلية وأحمد حمزه للزراعة ومصطفى نصرت للحربية والبحرية ومحمود سليمان غنام للتجارة والصناعة ومحمد محمد الوكيل للاقتصاد الوطنى وأحمد حسين للشئون الاجتماعية ومرسى فرحات للتموين ويس أحمد للأوقاف وعبداللطيف محمود للصحة وإبراهيم فرج للشئون البلدية والقروية وحامد زكى وزير دولة ومحمد صلاح الدين للخارجية وطه حسين للمعارف ومحمد زكى عبدالمتعال للمالية .

ولأن الملك فاروق انزعج لحصول الوفد على أغلبية كبيرة بهذا القدر فقد عين فى ١٩٥٠/١/١٢ أيضاً حسين سرى رئيساً للديوان الملكى ليواجه الموقف الصعب الذى تسبب فيه بوجود هذه الأغلبية الوفدية غير المتوقعة فى مجلس النواب .

وللزعيم مصطفى النحاس مواقف مشهودة بالتمسك بالدستور نصاً وروحاً لم يسبق لأحد التمسك بها إلا الزعيم سعد زغلول .

فالزعيم مصطفى النحاس كان يتمسك بالملكية الدستورية المحررة من كل سلطة سياسية تطبيقاً لنظرية (الملك يملك ولا يحكم) وأنه يحكم بواسطة وزرائه الذين ينتخبهم الشعب انتخاباً حراً .

فقد اعترض الملك فاروق عند تشكيل الوزارة على تعيين الدكتور طه حسين وزيراً للمعارف بدعوى أن أفكاره يسارية وتمسك به الزعيم مصطفى النحاس باعتباره رئيس الوزراء واستناداً إلى حقه الدستورى فى تعيين الوزراء وليس لأحد حق الاعتراض واضطر الملك فاروق إلى الموافقة على تعيينه .

وأصر الملك فاروق على تعيين محمد حيدر وزيراً للحربية وكان يشغل هذا المنصب منذ عام ١٩٤٧.

فرفض الزعيم مصطفى النحاس بإصرار لأنه غير وفدى وقال أن اختيار الوزراء يرجع فيه إلى الوفد ورئيسه وليس لغيرهم وأن وزراء الوفد يجب أن يكونوا جميعاً وفديين ووزير الحربية الوفدى هو مصطفى نصرت ولا أحد سواه واضطر الملك مرة أخرى إلى الرضوخ .

وتم الاتفاق بعد ذلك على إنشاء منصب جديد هو القائد العام للقوات المسلحة بدرجة وزير يتصل برئيس الوزراء مباشرة .

وفعلاً صدر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ مرسوم بإنشاء وظيفة قائد عام للقوات المسلحة وتعيين اختصاصها وعين محمد حيدر فى هذه الوظيفة .

وعندما تولى الوفد الحكم أصر الزعيم مصطفى النحاس على فتح التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة .

وكان جهلان أمين خزينة الملك أحد المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة فأصدر النائب العام أمراً بالقبض عليه للتحقيق معه وكان جهلان خارج البلاد بصحبة الملك فاروق .

ولما عاد اعتصم بقصر عابدين معتقداً أن الملك سيحميه فلما علم الزعيم مصطفى النحاس ووزير الداخلية الزعيم فؤاد سراج الدين بالأمر حوصر القصر برجال البوليس وتم الاتصال بحسن يوسف وكيل الديوان الملكى وطلبا منه مغادرة جهلان للقصر وتسليم نفسه امتثالاً للقانون وإنه لن يوجد إنسان على أرض مصر ولو كان فى خدمة الملك فوق المساءلة .

واضطر جهلان صاغراً إلى تسليم نفسه لسلطات التحقيق وتم التحقيق معه واتهمت الوزارة الوفدية بأنها وراء حفظ التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة وثبت بعد ذلك أن النائب العام بضغط من السراى حفظ التحقيق واضطرت الوزارة الوفدية إلى نقله لهذا السبب واستقال .

وطلب الملك فاروق من الزعيم مصطفى النحاس والزعيم فؤاد سراج الدين تعيين إسماعيل شيرين زوج شقيقته الأميرة فوزية محافظاً للقاهرة فرفض طلبه أيضاً فعينه نجيب الهلالى وزيراً للحربية فى وزارته .. . . .

وطلب الملك فاروق تعيين كريم ثابت وزيراً فى الوزارة الوفدية فرفض طلبه كذلك وعندما كان الملك فاروق فى مصيفه بفرنسا (دوفيل) عام ١٩٥١ طلب الملك من الزعيم مصطفى النحاس ووزير الداخلية فؤاد سراج الدين التصريح لراقصة بالسفر إلى دوفيل (فرنسا) فلم يجبه إلى طلبه وأقامت الراقصة دعواها أمام القضاء الذى أقر منعها من السفر ورفض دعواها .

وعندما عاد الملك لمصر طلب من الزعيم فؤاد سراج الدين نقل مدير الجوازات الذى منع الراقصة من السفر لأى وظيفة أخرى ولو بترقيته فسأله عن السبب ولم يجبه إلى طلبه أيضاً .

فهل كان أحد غير الزعيم مصطفى النحاس والزعيم فؤاد سراج الدين يستطيع أن يرفض طلباً للملك؟! وبعد هذا يتحدثون عن مهادنة الوفد والتنازلات المزعومة للسراى . . .

وفى ٧ فبراير ١٩٥٠ صدر مرسوم بإنشاء وزارة للشئون البلدية والقروية وعين الزعيم مصطفى النحاس المجاهد الكبيرإبراهيم فرج وزيراً لها الذى اهتم بالقرية المصرية التى ظلت مهملة آلاف السنين وكان أخلد أعمالها تعميم إدخال المياه الصالحة للشرب بالقرى إنقاذاً للفلاحين من الأمراض الناتجة عن الشرب من مياه الترع والمصارف .

وكان الزعيم مصطفى النحاس ولى أمر المجاهد الكبير إبراهيم فرج عندما تخرج فى مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٥ وعمل محاميا فى مكتبه ثم سكرتير الزعيم فى وزارته سنة ١٩٢٨ ثم وكيلا للنائب العام ثم مديرا للإدارة التشريعية بالداخلية وفى سنة ١٩٥٣ حكم عليه بالسجن ١٥ عاما من محكمة الثورة ثم أفرج عنه بعد ثلاث سنوات ثم اعتقل سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٧ وفرض العزل السياسى عليه ثم انتخب سكرتيرا عاما لحزب الوفد الجديد.

وفى ١٩٥٠/٢/٢٧ صدر قانون بنقل الإشراف على المجالس البلدية والقروية إلى وزير الشئون البلدية والقروية (٥ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ٦ مارس ١٩٥٠ صدر مرسوم بإنشاء وزارة الاقتصاد الوطنى بهدف تدعيم اقتصاد البلاد وتنمية الثروة القومية وعين حامد زكى وزيراً للدولة ووزيراً للاقتصاد .

وكان أول عمل قامت به الوزارة الوفدية هو الإفراج عن آلاف المعتقلين أيام محمود فهمى النقراشى وإبراهيم عبدالهادى من الوفديين والإخوان المسلمين والشيوعيين وغيرهم .

وهكذا كانت وزارات الأقلية والانقلابات تعتقل المواطنين والإخوان المسلمين والشيوعيين وكان أول ما يفعله الوفد عندما يتولى الحكم هو الإفراج عنهم ومع ذلك لم يسلم الوفد منهم

وفى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٠ ألغت الوزارة الوفدية الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية فيما عدا محافظتى سيناء والبحر الأحمر وأحالت الجرائم العسكرية إلى المحاكم العادية (ق ٥٠ لسنة ١٩٥٠).

وكان إلغاء الأحكام العرفية هو باكورة أعمال الوزارة الوفدية وقد أشار الزعيم مصطفى النحاس إلى ذلك فى خطاب العرش بقوله « لقد قررت حكومتى إلغاء الأحكام العرفية وسنقدم لكم فوراً مشروع القانون اللازم لذلك على أنها رفعت فعلاً كل رقابة على الصحف والمطبوعات وأخذت فى الإفراج عن المعتقلين لتنقل البلاد من الحالة الاستثنائية القائمة الآن إلى حالة طبيعية قوامها الأمن والحرية والمساواة فى ظل الدستور وأحكام القانون العام وتؤمن حكومتى بأن هذه الحياة الطبيعية المستقرة خير كفيل بتحقيق التضامن والتعاون والثقة بين المحكومين والحاكمين للأخذ فى الإصلاح الاجتماعى لخير الأمة بجميع طبقاتها وطوائفها .

وكان تأخير إلغاء الأحكام العرفية بسبب ضرورة مواجهة قيام حالة الحرب مع إسرائيل ووضع ضوابط لها بعد إلغاء الأحكام العرفية.

ففى ٦ فبراير ١٩٥٠ صدر مرسوم بشئون إجراءات تفتيش السفن والطائرات وضبط الغنائم المتعلقة بحرب فلسطين

وفى ١٩٥٠/٤/١ صدر القانون ٢٣ لسنة ١٩٥٠ فى شأن مجلس الغنائم وإلحاقه برئاسة مجلس الوزراء بعد إلغاء سلطة الحاكم العسكرى استعداداً لرفع الأحكام العرفية وينص على تطبيق قواعد القانون الدولى على الدعاوى التى ترفع بشأن ضبط الغنائم واستثنى السفن الحربية المملوكة لإسرائيل من عرض أمرها على مجلس الغنائم وتصبح ملكاً للدولة بدون حاجة إلى عرض أمرها على المجلس

وأجاز استعمال القوة إزاء كل سفينة تحاول التهرب من التفتيش بإطلاق النار عليها لإرغامها على الوقوف وتفتيشها

وعلى أثر احتلال إسرائيل لأم الرشراش (إيلات حاليا) عام ١٩٤٩ ووصولها إلى خليج العقبة وكان خليجاً عربياً خالصاً اتفقت الوزارة الوفدية فى يناير ١٩٥٠ مع الحكومة السعودية أن تحتل القوات المصرية جزيرتى تيران وصنافير اللتين تتحكمان فى الخليج وذلك لإغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية بعد إغلاق قناة السويس .

وفى ١٩٥٠/١/٢٩ دار حديث بين الزعيم مصطفى النحاس وبيفن وزير الخارجية البريطانى طلب فيه الأخير من الزعيم مصطفى النحاس السماح بتمرير ناقلات البترول الخام المتجهة إلى معامل تكرير البترول البريطانية فى حيفا .

فرد الزعيم مصطفى النحاس بأنه يستحيل أن يمر أى بترول عبر قناة السويس إلى أى معمل من معامل التكرير فى بلد يسيطر عليه يهود فلسطين ومحال أن يسمح بإرسال شىء قد يستفيد منه اليهود عبر الأراضى المصرية وأنه لا يقبل مرور البترول الخام عبر قناة السويس ليذهب إلى إسرائيل لا فى الحال ولا فى الاستقبال .

هذا فى وقت كانت القوات البريطانية فيه تحتل قناة السويس والحكومة الوفدية تستعد لإجراء مفاوضات مع بريطانيا لجلاء هذه القوات .

ووزعت الوزارة الوفدية منشوراً على شركات الملاحة والقنصليات الأجنبية بمنع مرور السفن الإسرائيلية حربية أو تجارية من المرور فى المضيق وضرورة تفتيش السفن الحربية والتجارية الأجنبية المحايدة قبل دخول خليج العقبة وحددت لمياهها الأقليمية ستة أميال .

وفى ١٩٥٠/٦/٢٨ قرر مجلس الوزراء حظر تموين السفن المحايدة المتعاونة مع إسرائيل .

وقد ترتب على هذا الحصار عجز إسرائيل عن إقامة علاقات اقتصادية قوية مع الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وقطع الصلة بين إسرائيل وبين الأسواق الأسيوية والأفريقية .

وفى ١٩٥٠/٧/١ خرقت السفينة البريطانية « إمباير روش » التعليمات بالمرور فى مضيق تيران فاعترضتها السفينة الحربية المصرية « ٦١ نصر » وأمرتها بالوقوف فلم تمتثل فأطلقت السفينة المصرية قذيفة إنذار على مقدمة السفينة وأجبرتها على الوقوف واحتجزتها ٢٤ ساعة قبل السماح لها بالمرور واحتجت الحكومة البريطانية دون جدوى .

هل لو كان الزعيم مصطفى النحاس يتولى أمر مصر حالياً هل كان يصل حالنا إلى هذا الحال الذى نحن عليه الآن ؟.

وعندما تردد عن مفاوضات أردنية إسرائيلية لعقد اتفاقية صلح منفرد بينهما تقدم الزعيم مصطفى النحاس بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٩ إلى مجلس الجامعة باقتراح نصه كالآتى :

«بالنظر لما للقضية الفلسطينية من الأهمية الحيوية لجميع دول الجامعة العربية ولما كانت هذه الدول قد عملت مجتمعة فى تطورات هذه القضية ونظراً للخطر المشترك الذى تعرضت وتتعرض له دول الجامعة دفاعاً عن فلسطين وعن نفسها قرر مجلس الجامعة بإجماع آراء الحاضرين :

أولاً : أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض فى عقد صلح منفرد أو أى اتفاق سياسى عسكرى أو اقتصادى مع إسرائيل أو تعقد فعلا مثل هذا الصلح أو الاتفاق وإن الدولة التى تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية طبقا للمادة الثامنة عشرة من ميثاقها .

ثانياً : تكليف اللجنة السياسية اقتراح التدابير التى يجب أن تتخذ بشأن الدولة التى ترتكب هذه المخالفة .

ووافقت الدول العربية الست التى حضرت وفودها الاجتماعات على الاقتراح .

وفى عام ١٩٥٠ أعلن الأمير عبدالله أمير شرق الأردن ضم الضفة الغربية إلى مملكة شرق الأردن كما أعلن نفسه ملكاً عليها واعترض الزعيم مصطفى النحاس ودعا إلى عقد مجلس الجامعة العربية وطرد الأردن من الجامعة .

واجتمع مجلس الجامعة العربية وكانت رئاسة هذه الدورة للأمير فيصل وزير خارجية السعودية ـ الملك فيصل ـ وكان الزعيم مصطفى النحاس مصراً على طرد الأردن لعدوانه على أرض فلسطينية، وانتهى الأمر إلى أن يعلن الأردن أن هذا الضم مؤقت وأن الضفة الغربية أمانة لديه يعيدها لأهل فلسطين ـ (سلمها لإسرائيل بعد ذلك) وأعلن فيصل مسئوليته عن تنفيذ هذا الأمر، ولولا ذلك لتم فصل الأردن من الجامعة العربية . أين ذلك مما نحن فيه الآن ؟!.

وفى ١٩٥٠/٦/١٧ وقع الزعيم مصطفى النحاس معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية صدر بها القانون ١٢٢ لسنة ١٩٥١

ولو نفذت هذه المعاهدة تنفيذاً جاداً وصادقاً لتغير حال الأمة العربية ولما وصلت إلى ما هى عليه الآن من تخلف وانقسام.

وفى ١٩٥١/٣/١٥ قام رئيس وزراء إيران محمد مصدق بتأميم البترول الإيرانى وأثار القرار حماساً كبيراً فى مصر وتعاطفت معه الوزارة الوفدية وأعلنت أن مصر لن تسمح بمرور القوات البريطانية فى قناة السويس إذا كانت متجهة لمهاجمة إيران وهو ماتم فعلاً من جانب الوزارة الوفدية.

وطلب الزعيم مصطفى النحاس من محمد مصدق أن يسحب اعتراف إيران بإسرائيل الذى تم من الشاه محمد رضا بهلوى فأعلنت إيران فى ١٩٥١/٧/١١ سحب اعترافها بإسرائيل كدولة تقديراً لموقف الزعيم مصطفى النحاس وتأييده لإيران فى موقفها من تأميم البترول.

وهكذا كان الزعيم مصطفى النحاس زعيماً للعرب ويقظاً فى مواجهة إسرائيل وهذا أحد أسباب الحرب عليه للآن.

وفى مايو ١٩٥٠ بدأت الباكستان تتحرك لإنشاء حلف إسلامى لمقاومة الشيوعية تحت زعامة مصر إلا أن الزعيم مصطفى النحاس رفض وتمسك بموقف الحياد بين الكتلتين .

وشهدت العلاقات الأمريكية المصرية تدهوراً كبيراً عندما صدر البيان الثلاثى الذى وقعته أمريكا وإنجلترا وفرنسا وأعلنت فيه أنها تضمن الحدود الراهنة لدول المنطقة وستتصدى لأى محاولة لتغييرها . وأنها ستنظر فى طلبات الأسلحة المقدمة إليها من دول المنطقة بحيث تشترط تعهدها بعدم استخدامها فى العدوان على الدول الأخرى.

واعتبر الوفد البيان الثلاثى عملاً لخدمة وحماية إسرائيل وفرض سياسة الأمر الواقع بالمنطقة .

وفى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ عبرت قوات كوريا الشمالية خط العرض ٣٨ الفاصل بينها وبين كوريا الجنوبية وبدأت حرب كوريا الشهيرة ودعت أمريكا مجلس الأمن للانعقاد الذى أصدر قراره ــ وكانت روسيا ممتنعة عن حضور اجتماعاته - بإدانة عدوان كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية

وصوتت مصر وكانت عضواً غير دائم بمجلس الأمن ـ لصالح القرار بناء على تعليمات الزعيم مصطفى النحاس .

وفى ١٩٥٠/٦/٢٧ تقدمت أمريكا باقتراح لمجلس الأمن لتقديم المساعدات إلى كوريا الجنوبية وبدأت أمريكا ترسل قوات عسكرية إلى كوريا الجنوبية للاشتراك فى القتال فأرسل الزعيم مصطفى النحاس تعليماته بالامتناع عن التصويت على الاقتراح .

وبتاريخ ١٩٥٠/٦/٣٠ دعا الزعيم مصطفى النحاس إلى مؤتمر صحفى فى فندق سان استيفانو بالإسكندرية وأملى بيانه للصحفيين بموقف الحكومة وحيادها فى النزاع وقال :

« لو أن مندوب مصر أستطاع الاشتراك فى التصويت لأعلن امتناع مصر عن إعطاء صوتها وذلك للسببين الآتيين :

١ ـ أن النزاع المعروض ليس فى حقيقة الأمر إلا مظهراً جديداً من مظاهر الخلاف المستحكم بين الكتلتين الغربية والشرقية ذلك الخلاف الذى يهدد سلام العالم وأمنه .

٢ ـ إن هناك قضايا اعتداء على شعوب وعلى سيادة دول أعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ووحدة أراضيها وقد رفع هذا الاعتداء إلى الهيئة (مجلس الأمن) فلم يعمل على وضع حد له كما يعمل الآن فى حالة كوريا .

وعندما صدر قرار مجلس الأمن فى ١٩٥٠/٧/٢ بمساعدة كوريا الجنوبية أثير نقاش حول هذا القرار وهل هو ملزم للدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة أم غير ملزم. قال الزعيم مصطفى النحاس :

« لقد اتخذت الحكومة قرارها ولن ترجع فيه أبداً مهما كانت الطرق، ويجب أن يشعر العالم أن مصر دولة مستقلة حرة ذات سيادة، وسواء كان قرار مجلس الأمن بصفة التوجيه أم بصفة الإلزام فنحن لانراعى إلا مصلحة مصر قبل كل شىء، وهذا ما أبلغته لسعادة السفير البريطانى فى المقابلة التى تمت بيننا أمس وتحدثنا فيها معاً بصراحة .

وقامت سياسة الوفد على أثر نتائج حرب فلسطين على تنويع مصادر السلاح وإقامة صناعة حربية لسد احتياجات الجيش ليستغنى بقدر الإمكان عن استيراد السلاح من الخارج.

وفى ٢٨/١١/١٩٥٠ أعلن الزعيم مصطفى النحاس « لقد وطدنا العزم على تجهيز جيشنا بالأسلحة اللازمة وسنستورد هذه الأسلحة من أى مكان، إننا لا نضمر أى نية عدوانية لأى إنسان ولكننا فى حاجة إلى استيراد الأسلحة للأغراض الدفاعية وسنبذل جميع مالدينا من جهد لتحقيق هذه الأهداف بالرغم من جميع العقبات التى تضعها بريطانيا فى سبيلها وبالرغم من ضغطها على الدول التى تتعامل معها.

(ضغوط مارستها إنجلترا على إيطاليا والسويد وسويسرا حتى لا تبيع أسلحة لمصر)

وفى سنة ١٩٥١ نشرت وثائق مزورة مرة أخرى عن خطابات متبادلة بين الزعيم مصطفى النحاس والاتحاد السوفتيى وأحيل الأمر للنائب العام واعترف المزورون بجريمتهم وأحيلوا للمحاكمة فعاقبتهم بالحبس مع الشغل ثلاث سنوات .

وبحلول عام ١٩٥٠ وبعد عودة الوفد إلى الحكم عاودت النقابات العمالية نشاطها وأسفرت جهود العمال عن تأسيس « اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى » . والتى شكلت عام ١٩٥٠ واتسعت اللجنة التحضيرية بين العمال ونجحت أن تضم أكثر من مائة نقابة .

وفى عام ١٩٥٠ وجه الزعيم مصطفى النحاس بياناً إلى الأمة شن فيه هجوماً عنيفاً على أحزاب الأقلية والانقلابات جاء فيه « أما قضية الاستقلال والجلاء ووحدة وادى النيل أما قضية فلسطين المنكوبة أما قضايا العرب والأمم الشقيقة فقد لاقت على أيديهم المذلة والهوان .

وإنكم لترون أن إنجازات الوفد من وحى إيمان عميق من الوفد ورئيسه بوجوب إنصاف المظلوم وتقريب الشقة بين الطبقات وتوفير حياة كريمة لكل مواطن. وبالجملة تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والاشتراكية الوطنية التى يجب أن تكون قاعدة حكم عادل رشيد » .

وفى ٢٠/٤/١٩٥٠ قال الزعيم مصطفى النحاس لمندوب وكالة أسوشيتدبرس :

« إن رفع المستوى الاجتماعى للشعب عن طريق الإصلاحات الاقتصادية من أهم مافى برنامجنا ولاشك أن هذه المهمة تتطلب وقتاً طويلاً ولابد من مراحل عدة على أننا سنبذل نحن ومن يخلفوننا قصارى جهدنا لنكفل لكل فرد الحد الأدنى الحيوى الذى له الحق فيه حتى يحيا حياة جديرة بأن يحياها الإنسان .

ودفع نشاط الوفد عباس حليم للوشاية بالوفد عند القصر ومن خلال مجموعة التقارير التى كان يرسلها إلى القصر وأعادت صحيفة المصرى نشرها بعد سقوط الملك كتب فى أحد هذه التقارير « إن الوفد هو الهيئة الوحيدة فى البلاد التى احتضنت الآراء والأفكار الثورية المتطرفة والهدامة المعادية للمملكة المصرية وأنه ثبت أن الوفد يهيىء كافة الظروف لأصحاب هذه المبادىء للقيام بالجولة الخاطفة التى تنتهى إلى النظام الجمهورى الشيوعى إذ تنطوى تحت لوائه فى الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ كافة الهيئات الماركسية والتروتسكية وجماعات المجرمين الهدامين وقد توغلت فى صفوفه واحتلت مراكز الصدارة فى كافة لجانه فتشر دعوة جديدة أطلق عليها: استخلاص حقوق الجماهير المفقودة .

وهكذا تتأكد حقيقة عباس حليم وعدائه للوفد والحركات العمالية وبدلاً من كشف أمره تعاون معه بعض عمال اليسار ضد الوفد الأمين الحقيقى على المصالح العمالية والمدافع عنها والذى حقق للعمال مطالبهم ورد لهم حقوقهم ومع ذلك فهو الذى يهاجم ...

وكالعادة جرت محاولة جديدة لضرب الوفد من الداخل وذلك بمحاولة استمالة الزعيم فؤاد سراج الدين إلى السراى وكان رسول الملك هذه المرة للزعيم فؤاد سراج الدين هو كريم ثابت فقال له الزعيم فؤاد سراج الدين « أنا لا أنفعكم ويوم أن يعلن الزعيم مصطفى النحاس أننى خرجت على الوفد ستنتهى حياتى السياسية وأنا لن أرتكب الخطأ الذى ارتكبه غيرى عندما خرجوا عن الوفد ولأننى لاأومن أصلاً بما تقولون وتلك المحاولات لا ريب تؤدى إلى شر وبيل وأنصحكم بالكف عنها .»

ولكن هذه المحاولات نجحت مع أحمد نجيب الهلالى الذى ادعى أنه وفدى بعد فصل محمد فهمى النقراشى وأحمد ماهر وأنه كان لايستريح لهما وأن ما كان يحول بينه وبين الانضمام للوفد هو وجودهما وبفصلهما خلا له الجو وانضم للوفد بل زعم أنه أقسم يميناً ألا يدخل القصر بعد إقالة الوفد فى ١٩٤٤/١٠/٨ واعتذر لذلك عن دخول الوزارة حتى لا يضطر إلى دخول القصر عند حلف اليمين ورشح طه حسين وزيراً للمعارف بدلاً منه وكان هذا كله تخطيطاً مع السراى فقد امتنع عن حضور جلسات الوفد وبعد تولى على ماهر الوزارة على أثر حريق القاهرة كان من أشد المحاربين للوفد وتولى الوزارة بعد على ماهر أكثر من مرة تنفيذاً لأوامر الملك ومطيعاً له وأعتقل الزعيم فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن تلبية لطلب الإنجليز .

وفى فبراير ١٩٥٠ فاز حزب العمال البريطانى بالأغلبية فى الانتخابات واستمرت وزارة إتلى كما هى فى الحكم.

وفى إبريل ١٩٥٠ عين السير راليف ستفنس سفيراً لبريطانيا فى مصر خلفاً للسير رونالد كامبل .

وفى أكتوبر ١٩٥٠ قدمت أحزاب المعارضة عريضة إلى الملك فاروق تطلب منه التدخل وتطهير أداة الحكم.

وصدر قرار من المحكمة بتثبيت مصادرة إحدى الصحف التى نشرت هذه العريضة لما كانت تتضمنه العريضة من عدوان على الدستور وافتراءات على الوفد .

وهكذا كانت أحزاب الأقلية والانقلابات تستعدى الملك فاروق بدون حق للإطاحة بحزب الأغلبية الذى حاز ثقة الشعب فى انتخابات حرة.

وفى ١٩٥٠/١١/١١ صدر مرسوم بتعديل تأليف الوزارة وعين الزعيم فؤاد سراج الدين وزيراً للمالية بالإضافة إلى الداخلية بدلا من محمد زكى عبد المتعال الذى كان على صلة مباشرة بالسراى وعين إسماعيل رمزى للأوقاف بدلاً من يس أحمد الذى استقال لمرضه، وأحمد حمزه للتموين بدلا من مرسى فرحات الذى عين رئيسا لمحكمة استئناف الإسكندرية وعبداللطيف محمود للزراعة وعبدالجواد حسن للصحة وحامد زكى وزير دولة للاقتصاد الوطنى.

وفى ١٩٥١/٣/٢٤ صدر مرسوم بإعادة تأليف الوزارة فعين عبدالفتاح حسن للشئون الاجتماعية بدلاً من أحمد حسين الذى استقال وحسن محمد الجندى للأوقاف وعبدالمجيد عبدالحق وزير دولة ونقل عبدالفتاح الطويل ومحمد محمد الوكيل كل منهما مكان الآخر.

وكانت البلاد قد بدأت تضيق ذرعاً بتصرفات الملك فاروق وفضائح أفراد الأسرة المالكة وخصوصا والدته التى ضربت بالتقاليد الإسلامية عرض الحائط والتى باركت زواج شقيقة الملك الصغرى الأميرة فتحية من رياض غالى وسافروا إلى أمريكا وأساءت تصرفاتهم سمعة البلاد فأخذت الصحف تهاجم الملك وفساده.

وأوعز كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق إلى النائب الوفدى اسطفان باسيلى تقديم ثلاثة مشروعات قوانين بشأن الصحافة إلى مجلس النواب الأول بحظر نشر أخبار القصر فى الصحف إلا بعد الموافقة المسبقة من جهات الإدارة وذلك للحد من نشر فضائح الملك والعائلة المالكة والثانى يعتبر الصحيفة خطراً على النظام الاجتماعى إذا ثبت أنها دأبت على نشر أخبار من شأنها إيقاع العداء بين طبقات المجتمع .... إلخ.

والثالث يقضى بضرورة نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة.

وما أن قدم اسطفان باسيلى هذه الاقتراحات بقوانين حتى ثار الرأى العام ضد هذه المشروعات ثورة عارمة ومن الهيئة الوفدية ذاتها وعلى رأسها عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح اللذان حملا لواء المعارضة ـ وكان هناك اقتراح من نقابة المحامين (الوفدية) بفصل النائب أسطفان باسيلى من النقابة لمحاولة خنق حرية الصحافة .

ووقف عبدالفتاح حسن وزير العدل ووزير الداخلية بالنيابة فى ذلك الوقت أمام اللجنة التشريعية وكان الزعيم فؤاد سراج الدين فى أجازة بالخارج وأعلن أن الحكومة لا توافق على هذا التشريع وأعلن أن هذه الحكومة ليست أقل حرصاً من أغلى غلاة المتحمسين لحرية الصحافة وتقديس رسالتها وأكد أن الحكومة لن تقوم باستعمال المادة ٤١ من الدستور وهى الخاصة باستصدار قوانين فى غيبة مجلس النواب فيما يتعلق بهذه القضية على وجه الخصوص وتراجع اسطفان باسيلى عن مشروعه وسحب اقتراحاته .

وأصدرت الوزارة الوفدية العديد من القوانين الهامة لرعاية مصالح الشعب من عمال وموظفين وطلبة وفلاحين وسائر الفئات فضلاً عن كثير من القوانين التى تحمى اقتصاد الدولة وتنظم شئونها .

١ – واهتمت الوزارة الوفدية بتأكيد السيادة الوطنية :

وفى ١٩٥٠/٩/١٣ أصدرت قانوناً بالجنسية المصرية حدد المصريين بأنهم إلى جانب أعضاء الأسرة المالكة المتوطنون بمصر قبل سنة ١٨٤٨ وحافظوا على إقامتهم حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ (تاريخ صدور أول قانون للجنسية) والرعايا العثمانيون المولودون بمصر وقبلوا المعاملة بقانون القرعة العسكرية سواء بأدائها أو دفع البدل عنها (١٦٠ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٩٥١/٣/١٠ أصدرت أول قانون لحماية الملكية الزراعية أن تتسرب إلى الأجانب بمنع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية فى مصر وحظر على غير المصريين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية فى مصر ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع ورتب البطلان لكل تصرف يصدر لغير المصرى مخالفاً لأحكام هذا القانون والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها (١٩٥١/٣٧).

وفى ١٩٥١/٣/٢٧ أصدرت أول قانون بإنشاء بنك مركزى للدولة وقامت بتحويل البنك الأهلى المصرى إلى بنك مركزى مع تمصيره وزيادة إشراف الحكومة عليه وأصبح ملكاً للدولة وله حق الإشراف على البنوك الأخرى التى عليها إيداع نسبة معينة من ودائعها بالبنك المركزى للعمل على ثبات قيمة النقد وتنظيم الائتمان .

ومن مقتضيات ذلك قيام البنك بإصدار أوراق النقد كما يقوم بالأعمال المصرفية الحكومية واشترط أن يكون محافظ البنك وأعضاء مجلس الإدارة جميعاً من المصريين (٥٧ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/١٠/١ أصدرت قانوناً بالفصل فى صحة نيابة أعضاء مجلس البرلمان أعطى لمحكمة النقض اختصاص الفصل فى صحة أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب الذين قدمت طعون فى صحة نيابتهم وتقضى المحكمة ببطلان الانتخاب والتعيين إذا توافر سبب من الأسباب التى ينص عليها الدستور أو قانون الانتخاب (١٤١ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/١٠/٣١ أصدرت قانوناً بحماية الآثار اعتبر كل عقار أو منقول ينتمى إلى عصر ما قبل التاريخ أو العصور التالية أو يكتشف فى مصر لحضارة أجنبية لها اتصال بمصر أو تقرر السلطة المختصة اعتباره فى حكم الآثار .

ولحماية الآثار المصرية اعتبرت جميعها من أملاك الدولة ولا تكون محلاً للملكية الخاصة أو التصرفات وحرم الاتجار فيها أو نقلها أو تصديرها للخارج إلا بترخيص ورتب عقوبات على مخالفة ذلك .

كما رتب عقوبات بالمصادرة ورد الشىء إلى أصله على حساب المخالف (١٩٥١/٢١٥).

٢ ـ واستمر اهتمام الوزارة الوفدية بشئون العمال ورعايتهم وتأمين حياتهم: ففى مارس ١٩٥٠ أصدرت أمراً عسكرياً بزيادة إعانة غلاء المعيشة للعمال والمستخدمين مرة أخرى (٩٩ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/٧/٥ أصدرت قانوناً بشأن إصابات العمل (٨٩ لسنة ١٩٥٠) لعلاج عيوب القانون الأول .

وفى ١٩٥٠/٧/٢٤ أصدرت أول قانون بشأن عقد العمل المشترك بين العمال وأصحاب الأعمال (٩٧ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٩٥٠/٨/٩ أصدرت أول قانون بالضمان الاجتماعى (١١٦ لسنة ١٩٥٠) .

كما أصدرت أول قانون بشأن التعويض عن أمراض المهنة (١٧٧ لسنة ١٩٥١) .

وسنعرض لهذه القوانين فيما بعد .

٣ ـ وحرصت الوزارة الوفدية على رعاية موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة: وكان الزعيم فؤاد سراج الدين وزيرا المالية فتوالت التشريعات لرعايتهم وحماية مرتباتهم وأجورهم مما يكفل لهم ولأسرهم حياة كريمة لائقة .

ففى ١٩٥٠/٤/١ أصدرت قانوناً بفتح اعتماد إضافى بميزانية السنة المالية ١٩٥١/١٩٥٠ لتكملة إنصاف العمال باليومية ولصرف الفروق المترتبة على ذلك (٢٨ لسنة١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/٦/١١ ، ١٩٥٠/١١/١٢ وافق مجلس الوزراء على إنصاف عمال اليومية ومن فى حكمهم وكان كادر عمال الحكومة الصادر فى نوفمبر ١٩٤٤ لا يسرى على العمال الذين عينوا بعد أول مايو ١٩٤٥ فضلا عن رد نسبة الـ ١٢٪ التى خصمت من أجورهم عند تسوية حالتهم بكادر العمال .

وفى ١٩٥١/٥/٣١ أصدرت قانوناً فى شأن المدد التى تحتسب فى المعاش يعالج معاشات الموظفين التى صدرت بها قرارات مجلس الوزراء مخالفة لقوانين المعاشات أكثر من عشرين عاماً تصحيحاً لها (٨٦ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٧/٢٥ أصدرت قانوناً بعدم جواز التنازل أو الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين بما يجاوز الربع إلا فى الحالات التى تقتضيها الظروف المعيشية للموظفين كأقساط المشتريات وغيرها (١١١ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٨/١٢ وافق مجلس الوزراء على إنصاف العمال مرة أخرى بتعديل ورفع درجات وظائف كادر العمال لجميع الطوائف كما حدد القرار مدد الترقية لكل وظيفة واستمر معمولاً بهذا الكادر سنوات طويلة.

وفى ١٩٥١/٨/١٨ أصدرت أول قانون بإنشاء ديوان الموظفين (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حالياً) للإشراف على تنفيذ لوائح الموظفين وقوانينهم وتحديد عدد الموظفين ودرجاتهم فى الوزارات والمصالح بقدر ما تقضى به ضرورة العمل (١٩٠ لسنة ١٩٥١).

وفى ١٩٥١/١٠/٢٥ أصدرت أول قانون بشأن الكسب غير المشروع للرقابة على استغلال الوظيفة والكسب غير المشروع بقصد تدعيم النزاهة وصيانة المصالح العامة من التلاعب ومصالح الناس من الاستغلال (١٩٣ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/١٠/١٨ أصدرت أول قانون بشأن نظام موظفى الدولة ينظم شئون الموظفين ويرسى قواعد التوظف بالحكومة على قواعد ثابتة وموضوعية وتنظم شئون الموظفين تنظيماً وافياً موحداً فى التعيين وتحديد المرتب والعلاوات والترقيات والتقارير السنوية والنقل والأجازات الاعتيادية والعرضية والمرضية والواجبات المفروضة عليهم وألحق بالقانون جداول بالدرجات والمرتبات (الكادر) واستحدث القانون نظام الامتحانات كشرط للتعيين وأوجب تشكيل لجنة شئون الموظفين لها اختصاصات فى الترقية والنقل ... إلخ . وأصبحت العلاوة حقا للموظف لا منحة وعلى أساس التقارير السنوية (٢١٠ لسنة١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/١١/٩ أصدرت أول قانون بحظر استخدام أحد من بين سن الثانية عشرة والثلاثين إلا بعد تقديم شهادة المعاملة ويحتفظ للمجندين من الموظفين أو العمال بوظائفهم عند تجنيدهم (٢٢٦ لسنة ١٩٥١).

وفى ١٩٥١/١١/١٨ قرر مجلس الوزراء إيقاف التعيين بتاتاً لتعيين عمال القنال بالوظائف الخالية بالوزارات والمصالح وتشكيل لجنة لإعادة توزيع عمال الجيش البريطانى وتقدير أجورهم.

وفى ١٩٥١/١٢/٣٠ أصدر مجلس الوزراء كادر عمال النقل المشترك وتقرر تطبيقه على عمال النقل بالإسكندرية ومنح الدرجات المعدلة للعاملين بالنقل بمدينة الإسكندية منذ ١٩٥١/٨/١٢.

وفى ١٩٥٢/١/١٢ أصدر وزير المالية قراراً بشأن كادر عمال القنال يتضمن قواعد تقدير أجور الكتبة والمخزنجية والعمال على اختلاف حرفهم وسن التقاعد ويشبه إلى حد كبير كادر عمال الحكومة الصادر فى نوفمبر ١٩٤٤ .

٤ ـ واستمرت الوزارة الوفدية فى رعاية الطلبة ونشر التعليم وتوسيع مجالاته ورفعت من شأن رجال التعليم ووضعهم فى وضع لائق بهم حتى يشعر المعلم بكرامته بين تلاميذه .

ففى ١٩٥٠/٢/١١ وافق مجلس الوزراء على إعادة الطلاب الذين فصلوا من جامعتى فؤاد الأول وفاروق الأول والمعاهد الأخرى خلال المدة من أكتوبر ١٩٤٤ لغاية ٨ فبراير ١٩٥٠ والسماح لهم بدخول الامتحانات .

وفى ٢٧ مارس ١٩٥٠ أصدرت مرسوماً بإنشاء معهد دينى فى مدينة سمنود .

وفى ١٩٥٠/٧/٥ أصدرت أول قانون بتقرير المجانية فى رياض الأطفال والتعليم الثانوى والتعليم الفنى (٩٠ لسنة ١٩٥٠).

وكان الزعيم فؤاد سراج الدين وزيراً للمالية فى ذلك الوقت وهو الذى أشار على الدكتور طه حسين أن يضمن هذه المجانية فى خطبة العرش بعد أن تعهد له بتدبير المال اللازم لمواجهة تكاليف ذلك .

وهكذا كان الوفد هو أول من قرر مجانية التعليم الابتدائى عام ١٩٤٢ وهو أول من قرر مجانية التعليم الثانوى والفنى ورياض الأطفال عام ١٩٥٠ وليس لأحد سواه الفضل فى ذلك وهى حقيقة يتعين توضيحها لشباب مصر بعد الثورة التى أجريت له عملية غَسْل مخ وزيفت عليه الكثير من الحقائق.

هذا فى الوقت الذى أصدرت فيه وزارة محمود فهمى النقراشى الأولى عام ١٩٤٥ القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ بحفظ النظام فى معاهد التعليم فشددت العقوبات على الطلبة فى حالة التظاهر أو الاشتغال بالمسائل السياسية والوطنية.

كذلك أصدرت وزارة إبراهيم عبد الهادى عام ١٩٤٩ القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ بحفظ النظام فى معاهد التعليم شددت فيه العقوبة أكثر على الطلبة فى حالة التظاهر أو الاشتغال بالمسائل السياسية والوطنية.

وهكذا كان العمل الوطنى يواجه من حكومات الأقلية والانقلابات بالحبس والفصل والتشريد ومن وزارات الوفد بالرعاية والتقدير.

أما عن التعليم الجامعى فحقيقة الأمر أنه لو استمر الوفد فى الحكم لتقررت مجانية التعليم بالجامعات .

وسياسة الوفد كانت تعتبر التعليم كالماء والهواء يجب ألا يحرم منه إنسان فى مصر وواقع الأمر فعلاً أن كثيرين من الطلبة بالجامعة كانوا يتعلمون بالمجان وكانوا لا يسددون سوى رسوم القيد فى أول كل عام وكانت ٣٫٥٠٠ج (ثلاثة جنيهات ونصف) سنوياً علماً بأنه لم يفصل طالب واحد بسبب عدم سداد المصروفات المدرسية أو الجامعية أو غيرها فى عهد الوفد .

وفى نهاية كل عام كانت تصدر قرارات من الجامعات والمعاهد وغيرها بإعفاء الطلاب الذين لم يسددوا المصروفات الجامعية منها والسماح لهم بدخول الامتحانات وكانت نسبة هؤلاء تصل إلى حوالى ٦٠٪ ولم تكن هناك كتب دراسية مرتفعة الثمن ولا كانت أعباء الدراسة مثلما هى الآن .

وفى ١٩٥٠/٤/١٥ كان قد صدر مرسوم بإعفاء أبناء رجال التعليم الحاليين والسابقين من رسوم القيد والامتحان بجامعتى فؤاد الأول وفاروق الأول .

ولتشجيع الطلاب على الحصول على الشهادات النهائية ومواصلة الدراسة تقرر منح مكافآت للطلاب المتفوقين الذين يحضرون لدرجة الليسانس أو البكالوريوس بواقع ٣٠ جنيهاً مكافأة فى السنة على أقساط طوال مدة الدراسة ويشترط لمنح المكافآت النجاح فى امتحان المسابقة الذى يعقد لهذا الغرض . ومنح الطلاب الحاصلين على الليسانس أو البكالوريوس بتفوق مكافأة ١٢٠ جنيهاً بشرط أن يتعهد الطالب بمواصلة الدراسة فى الدراسات العيا .

وفى ١٩٥٠/٧/١٠ أصدرت قانوناً بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشا الكبير (جامعة عين شمس حاليا) تمشياً مع سياسة الوفد فى توسيع الفرص للشباب أمام التعليم الجامعى (٩٣ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٩٥٠/٩/٣ أصدرت قانوناً بإعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليا) بما يضمن استقلال الجامعة وحريتها فى إدارة نفسها دون تدخل من وزير المعارف أو غيره (١٤٩ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٩٥٠/٨/٦ أصدرت قانوناً باللائحة الأساسية للمعهد الملكى لعلوم البحار بجامعة فؤاد الأول (١١١ لسنة ١٩٥٠) .

وقانوناً باللائحة الأساسية للمعهد الملكى للأرصاد بجامعة فؤاد الأول (١١٢ لسنة ١٩٥٠).

وقانوناً باللائحة الأساسية لمعهد الدراسات السودانية (معهد الدراسات الأفريقية حاليا) بجامعة فؤاد الأول (١١٣ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/٨/١٧ أصدرت قانوناً بربط درجات أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات المصرية بدرجات رجال القضاء والنيابة وساوت بينهم فى المرتبات تقديراً لدورهم العلمى الكبير . (١٣١ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/١٠/١٩ أصدرت مرسوماً باعتماد لائحة النظام الدراسى والتأديبى لطلاب الجامعة.

وفى ١٩٥١/١/١٧ أصدرت قانوناً بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات فى جامعة فؤاد الأول واللائحة الأساسية للمعهد وظهرت أهمية هذا المعهد بصفة خاصة فى تنظيم المكتبات والوثائق وغيرها .(٩ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٣/١٢ أصدرت قانوناً بإنشاء معهد العلوم السياسية واللائحة الأساسية المعهد لتعليم دراسات عليا فى الشئون السياسية والدبلوماسية وإعداد مرشحين لوظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى . وكان يتبع جامعة القاهرة لتخريج قيادات وطنية مثقفة فى السلك السياسى والدبلوماسى ثم ألحق بكلية الحقوق بالجامعة (٤٣ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٤/٢٢ أصدرت قانوناً بإنشاء كلية طب طنطا تابعة لجامعة فؤاد الأول تسهيلاً لانتقال الطلاب فى الوجه البحرى وكانت نواة لجامعة طنطا بعد ذلك لنشر التعليم الجامعى (٦٤ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/١٠/٣١ أصدرت قانوناً بإنشاء صندوق ادخار للنظار وناظرات ومدرسى ومدرسات المدارس الابتدائية سواء التابعين منهم لوزارة المعارف العمومية أو الذين نقلوا

للوزارة، وكذلك من ينقل منهم لأعمال فنية فى مكافحة الأمية ويكون الاشتراك إجبارياً بالنسبة لهؤلاء ويكون هذا الاشتراك اختيارياً بالنسبة لمن يعينون فى الوظائف المذكورة بعد صدور هذا القانون فى الدرجة الثامنة والتاسعة .

ولا تسرى أحكام هذا الصندوق على من يكون منهم مثبتاً فى خدمة الحكومة (٢١٤ لسنة ١٩٥١) .

وفى ٢٢/ ١٩٥١/٩ أصدرت قانوناً بتنظيم التعليم الثانوى عالج مشاكل التطبيق مرة أخرى (١٤٢ لسنة ١٩٥١) .

كما أصدرت قانوناً بشأن تنظيم مرحلة التعليم الابتدائى لعلاج مشاكل التطبيق أيضاً (١٤٣ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/١١/٣ أصدرت قانونا بإنشاء نقابة للمهن التعليمية للعمل على رفع مستوى المدرسين والمهن التعليمية ونشر الثقافة ورعاية مصالح أعضائها الأدبية والمادية وإبداء الرأى فيما يستشيرها فيه وزير المعارف العمومية فى ذلك الوقت فيما يتعلق بشئون العاملين (٢١٩ لسنة ١٩٥١) . وهكذا كان الوفد أول من عنى بإنشاء نقابة للمعلمين .

٥ ــ كذلك اهتمت الوزارة الوفدية بالزراعة واستمرت فى رعاية الفلاحين وتخفيف الأعباء عنهم :

ففى ١٩٥٠/٤/١ أصدرت قانوناً بزيادة قدر الإعفاء وتخفيف الضريبة عن صغار مالكى الأراضى الزراعية مرة أخرى (٣٣ لسنة ١٩٥٠).

وفى يناير ١٩٥٢ أصدرت قانوناً بزيادة قدر الإعفاء وتخفيف الضريبة عنهم مرة ثانية (٥ لسنة ١٩٥٢).

وفى ١٩٥٠/٨/٩ أصدرت قانوناً بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضى الزراعية (١١٨ لسنة ١٩٥٠).

فأوجب على ملاك العزب عند إنشائها توفير المياه النقية الصالحة لسكان العزبة وإنشاء حوض مياه لشرب المواشى وتخصيص مكان يضع فيه السكان السماد العضوى

وتخصيص مكان آخر للأحطاب وإنشاء صندوق للإسعافات الأولية وإنشاء قاعة للاجتماعات وزاوية للصلاة ... إلخ .

كما وضع شروطاً صحية لمبانى العزب من حيث الارتفاع والمساحة والتهوية ... إلخ.

وأن يتعهد مالك العزبة مساكنها ومنشآتها بالإصلاح والترميم المستمر ويقع عليه وحده جميع مصاريف الإنشاءات والتكاليف ولايجوز تحميل سكانها أى مصاريف فى هذا الشأن .

وفى ١٩٥٠/٨/١٧ أصدرت قانوناً بشأن الألبان ومنتجاتها حفاظاً على الصحة العامة وحماية للفلاحين والمواطنين (١٣٢ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥١/٣/١٠ أصدرت أول قانون بمنع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية وقصره على المصريين حماية لملكية الأراضى الزراعية وتحدثنا عنه . (٣٧ لسنة١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٣/٢٦ أصدرت تعديلاً للقانون الصادر سنة ١٩٤٦ بوقاية المزروعات من الآفات الواردة من الخارج (٥٦ لسنة ١٩٥١) .

ويقضى بأن الرسائل الممنوع دخولها أو المستوردة بالمخالفة لأحكام القانون يعاد تصديرها بواسطة من أدخلها أو استوردها وعلى نفقته فى مدى عشرة أيام من تاريخ وصولها .

ولوزير الزراعة أن يقرر مايراه من الاحتياطات التى تتخذ على نفقة المخالف لمنع تسرب الآفات من هذه الرسائل إلى أن يعاد تصديرها .

ويجوز لوزير الزراعة أن يأمر بإعدام الرسائل قبل انقضاء الميعاد إذا رأى فى بقائها خطراً يهدد المزروعات فإذا انقضى الميعاد ولم تصدر الرسائل وجب إعدامها فوراً وما أحوجنا إلى تنفيذ أحكام هذا القانون بصرامة فى هذه الأيام .

وفى ١٩٥١/٧/٤ أصدرت قانونا بإحصاء بعض الحيوانات وبالاحتياطات التى تتخذ لمقاومة الأمراض المعدية والوبائية فى الحيوانات والطيور المستأنسة (١٠٢ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/١٠/٢٥ أصدرت قانوناً بوضع نظام لتسجيل مبيعات القطن المحلوج للتصدير حماية لسمعة مصر فى الخارج من التلاعب (٢٠٤ لسنة ١٩٥١) .

٦ـ وعنيت الوزارة الوفدية بتحسين أحوال القضاة والمحاكم وتنظيم مزاولة المهن الحرة ونظم التقاضى :

وفى ١٩٥٠/٤/٢٨ أصدرت قانوناً بزيادة مرتبات رجال القضاء والنيابة عما كان عليه فى قانون استقلال القضاء لمواجهة زيادة أعباء الحياة عليهم وللحفاظ على المستوى اللائق بهم . (٦٨ لسنة ١٩٥٠) .

كما أصدرت قانونا بتعديل أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها (٧٢ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ٢٩٥٠/٥/٢٦ أصدرت قانوناً برفع مرتبات أعضاء مجلس الدولة أسوة برجال القضاء (٨٧ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/٨/٧ أصدرت قانوناً بوجوب احتساب مدد الاشتغال بالمحاماة فى معاش الموظف الفنى وذلك عند تعيين المحامى فى وظائف القضاء أو النيابة العامة أو وظائف مجلس الدولة أو وظائف إدارة قضايا الحكومة (هيئة قضايا الدولة) ... إلخ لتشجيع قبول الأكفاء من المحامين للعمل بسلك القضاة . (١١٤ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥١/٢/٨ أصدرت أول قانون لتنظيم مهنة وكلاء البراءات والاختراع (٢٣ لسنة ١٩٥١) .

ويقصد بوكيل البراءات كل من ينوب عن الغير أمام الجهات الرسمية بوزارة التجارة والصناعة بشأن إجراءات تسجيل براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وغيرها .

ولا يجوز أن يزاول مهنة وكيل براءات إلا من كان اسمه مقيداً فى سجل البراءات بوزارة التجارة والصناعة .

ويقسم السجل إلى جداول مختلفة بحسب نوع المؤهل العلمى .

ولا يجوز لأصحاب العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن ينيبوا عنهم وكلاء براءات أمام الجهات الرسمية إلا من بين الأشخاص المقيدة أسماؤهم فى السجل .

وفى ١٩٥١/٤/٩ أصدرت أول قانون بإنشاء صندوق معاشات وإعانات للصحفيين له شخصية معنوية ويرتب للصحفيين ولأسرهم معاشات لأول مرة فى حالة التقاعد أو العجز أو الوفاة كما يرتب إعانات وقتية فى الحالات الطارئة ولأرملة ولأولاد الصحفى المتوفى فى حالة عدم استحقاق المعاش وفى حالة العجز وله مدة عشرين عاما . (٦١ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٨/١٥ أصدرت قانونا بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية فى الإجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية (١٢٦ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٩/١٥ أصدرت قانوناً بشأن الإجراءات فى القضايا الخاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف لسرعة الفصل فى هذه القضايا فى جلسة تعقد فى ظرف أسبوعين من تاريخ إحالتها إلى المحكمة . كما حدد المحكمة المختصة لنظر طلب تعطيل الصحيفة (١٣٢ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٩/٢٣ أصدرت قانوناً بتحريم الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت الجريمة من جرائم أمن الدولة أو تتضمن طعناً فى الأعراض أو تحريضاً على إفساد الأخلاق (١٥٢ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٩/٣٠ أصدرت قانوناً بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة (١١٣ لسنة ١٩٥١) ونص القانون على أنه لا يجوز أن يزاول مهنة المحاسبة والمراجعة إلا من كان اسمه مقيداً فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين .

ونظم القانون شروط القيد فى كل جدول من جداول السجل العام .

٧ ــ واستمرت عناية الوزارة الوفدية بالرعاية الصحية وشئون الأطباء :

وفى ١٩٥٠/٥/٢٥ أصدرت قانوناً بمزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان عدل كثيراً من أحكام القانون الصادر سنة ١٩٢٨ بمزاولة مهنة الطب ورتب عقوبة جنائية تصل للحبس لمن يزاول المهنة دون أن يكون اسمه مقيداً بالجدول . (٥٩ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/٩/١٣ أصدرت قانوناً بمكافحة الأمراض الزهرية والمعدية لعلاج هذه الأمراض على نفقة الدولة كما أوجب الكشف على المرضعات ووجوب حصولهن على شهادة بخلوهن من هذه الأمراض والأمراض المعدية الأخرى (١٥٨ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٩٥١/٣/١٧ أصدرت مرسوماً باعتماد لائحة النظام الأساسى لمؤسسة فاروق الأول لمكافحة الحفاء للعمل على رفع مستوى الشعب ووقايته من الأمراض التى تنتابه بسبب الحفاء بالتيسير على الفقراء وذوى الدخل المحدود فى الحصول على أحذية مناسبة . بإيجاد المنشآت الصناعية ذات الإنتاج الوافر لصنع الأحذية الشعبية بأقل التكاليف وتقديمها للفقراء ولذوى الدخل البسيط بثمن زهيد .

وفى ١٩٥١/٤/٩ أصدرت مرسوماً باعتماد نظام جمعية فؤاد الأول للهلال الأحمر المصرى الأهلية (جمعية الهلال الأحمر حالياً) .

وفى ١٩٥١/٤/٢٦ أصدرت أول قانون بإلغاء البغاء ومكافحة الدعارة (٦٨ لسنة ١٩٥١).

وفى ١٩٥١/٦/٣ أصدرت قانوناً بشأن الاتجار فى مبيدات الحشرات الضارة والحشائش والأمراض النباتية وصناعاتها (٨٩ لسنة ١٩٥٠) .

٨ ـ كما اهتمت الوزارة الوفدية بزيادة موارد الدولة بزيادة الضرائب على الأغنياء دون تأثير على محدودى الدخل :

ففى ١٩٥٠/٩/٣ أصدرت قانوناً بفرض ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية وهى بنسبة ١٠٪ على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وحدها وتحصل مع الضريبة الأصلية لتمويل اعتماد هذه المجالس (١٥٥ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٩٥٠/١٠/١٥ أصدرت قانوناً بوقف التقادم المسقط لحق الحكومة فى المطالبة بالضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية (١٨٩ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥١/١١/٥ أصدرت قانوناً بتعديل أحكام قانون فرض ضريبة عامة على الإيراد ويقضى بزيادة الضريبة على الإيراد العام وبلغت هذه الضريبة ٧٠٪ من الدخل إذا زاد على ٥٠ ألف جنيه فى السنة وهى لا يتحملها إلا الأغنياء فقط . (٢١٨ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/١١/٩ أصدرت قانوناً بزيادة الضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهى كالسينما والسيرك وسباق الخيل وغيرها (٢٢١ لسنة ١٩٥١) .

كما أصدرت قانوناً بتقرير رسم التمغة لزيادة موارد الدولة حتى تواجه نفقات الخدمات التى تؤديها (٢٢٤ لسنة ١٩٥١) .

كذلك أصدرت قانوناً بتقدير الإيجار السنوى للأراضى الزراعية المتخذ أساساً لتعديل ضريبة الأطيان كل عشر سنوات بدلاً من سبع سنوات (٢٢٥ لسنة ١٩٥١) .

٩ ـ وأصدرت الوزارة الوفدية العديد من التشريعات التجارية لحماية الجمهور فى هذه المعاملات :

ففى ١٩٥٠/٩/١٣ أصدرت قانوناً بشأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح قرر عقوبات لمخالفة الأسعار أو الامتناع عن بيع السلع ... إلخ ، ولا يزال معمولاً به للآن . (١٦٣ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/٩/١٣ أصدرت أول قانون بالأسماء التجارية للتعريف بها وتبين كيفية اختيارها بمعرفة التاجر فرداً أم شركة وتنظيم استخدامها وتحديد حقوق أصحاب الشأن فى حالة انتحال أو تقليد أسماء مملوكة لهم وتخويلهم الحق فى التعويض عن ذلك وبذلك حقق القانون حماية الأسماء التجارية لأول مرة فى مصر . (٥٥ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥٠/١٠/٢٢ أصدرت قانوناً بشأن الغرف التجارية بعد أن أظهر التطبيق العملى للقانون الصادر سنة ١٩٤٠ بعض النقص فى أحكامه فأدخل عليه بعض التعديلات منها : النص على اعتبار الغرف التجارية من المؤسسات العامة، وذلك لقيام شك فى كونها كذلك وأن يكون إنشاء الغرف التجارية مطابقاً للاحتياجات التجارية والصناعية لمناطق القطر دون التقيد بالتقسيم الإدارى وغيرها من التعديلات الجوهرية (١٨٩ لسنة١٩٥١).

وفى ١٩٥١/١٠/٢٩ أصدرت قانوناً فى شأن السمسرة ببورصة العقود حدد نسبة السمسرة المستحقة عن كل عملية كما هو مبين بالجدول المرافق للقانون وأجاز تعديل هذا الجدول فى حدود ٣٠٪ زيادة أو نقصاً . كما حدد المبالغ التى يوردها السمسار ببورصة العقود من البائع التى يتقاضاها عن عمليات الشراء أو البيع ..... إلخ (٢٠٥ لسنة ١٩٥١).

وفى ١٩٥٠/١١/١٢ أصدرت قانوناً بشأن الموازين والمقاييس والمكاييل (٢٢٩ لسنة ١٩٥١).

١٠ ـ كما أصدرت الوزارة الوفدية العديد من القوانين والمراسيم الأخرى فى مختلف المجالات :

وفى ١٩٥٠/٤/٢٠ أصدرت مرسوماً بإنشاء مجلس للسياحة والمصايف والمشاتى برئاسة وزير الاقتصاد ويختص بتنشيط السياحة الداخلية والخارجية وتحديد أسعار المحال العمومية بالمناطق السياحية .

وفى ١٩٥٠/٧/١٩ أصدرت قانوناً بشأن صرف مياه المبانى والمواد المختلفة فى المجارى (٩٦ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/٧/٢٤ أصدرت قانوناً بشأن المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية حددت تشكيله واختصاصاته ونظام وسير العمل فيه وأمواله وميزانيته وحساباته وتعيين موظفيه . (٩٨ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/٨/٣ أصدرت قانوناً فى شأن النقل العام للركاب بالسيارات (١٠٦ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٩٥٠/٨/٣١ أصدرت قانوناً بإنشاء مجلس بلدى لمدينة بورسعيد (١٤٨ لسنة ١٩٥٠).

وفى ١٩٥٠/٩/١٣ أصدرت قانوناً بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال (١٥٦ لسنة ١٩٥٠) .

وفى ١٩٥٠/٩/١٠/١٩ أصدرت مرسوماً بإنشاء مصلحة الملكية الصناعية للرقابة على الصناعات وتدعيمها .

وفى ١٩٥٠/١١/٦ أصدرت مرسوماً باللائحة التنفيذية لتنظيم المبانى

وفى ١٩٥٠/١٢/١٨ أصدرت مرسوماً بإنشاء المجلس الاقتصادى الاستشارى الأعلى.

كما أصدرت مرسوماً بإنشاء المجلس الاستشارى للمصايد .

وفى ١٩٥١/٣/٦ أصدرت قانوناً بحقوق الامتياز والرهون البحرية حددت فيه الديون التى تعد ديوناً ممتازة على السفينة وأجرة النقل . (٣٥ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٣/٨ أصدرت أول قانون بانشاء كلية الطيران الحربى الملكية .

وفى ١٩٥١/٣/٢٩ أصدرت مرسوماً بشأن إنشاء مجلس أعلى للنقل البحرى يختص بوضع السياسة العامة التى تكفل تنمية الأسطول التجارى المصرى ودعمه وقواعد نقل الصادرات والواردات على السفن المصرية وهو يوضح اهتمام الوفد بتمصير النقل البحرى.

وفى ١٩٥١/٤/١٧ أصدرت قانوناً بإنشاء المنشأة الاقتصادية للقوات المسلحة البرية والجوية والبحرية واعتماد النظام الخاص بها ولها شخصية اعتبارية وتتمتع بالإعفاء من الضرائب ورسوم الشهر وأحكام التمغة كما تمنح تخفيضاً فى أجور نقل بضائعها وغرض المنشأة بيع مايلزم من المواد الاستهلاكية للضباط والصولات وعائلاتهم وغيرهم (٦٣ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٤/٢٦ أصدرت قانوناً بشأن الجمعيات ينظم تشكيلها وأعمالها (٦٦ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/٩/٥ أصدرت قانوناً بشأن قطع المياه الرئيسية عن الأماكن المؤجرة لمواجهة محاولات المؤجرين لمضايقة السكان رغبة فى إخراجهم ورتب عقوبة جنائية على قطع المياه عنهم (١٢٩ لسنة ١٩٥١).

وفى ١٩٥١/٩/٢٣ أصدرت قانوناً بإنشاء مجلس أعلى لمصانع وزارة الحربية والبحرية يختص بوضع برنامج للصناعات اللازمة لسد حاجات القوات المسلحة من عتاد ووسائل نقل وخلافه ... إلخ . كما يؤلف مجلس إدارة لكل مصنع يقوم بتصريف الشئون الإدارية العادية . (١٤٠ لسنة ١٩٥١) .

وفى ١٩٥١/١٠/٦ أصدرت قانوناً بإنشاء مديرية الفاروقية (كفر الشيخ) (١٧٢ لسنة١٩٥١).

وفى ١٩٥١/١٠/٢٧ أصدرت قانوناً بشأن المساكن الشعبية (٢٠٦ لسنة ١٩٥١) لحل أزمة الإسكان قبل استفحالها تعنى عناية خاصة بالإسكان الشعبى ومساكن العمال وبالجمعيات التعاونية لبناء المساكن .

وأعفى كل مسكن شعبى من عوائد الأملاك المبنية لمدة خمس سنوات من بدء الانتفاع كما أعفى من الضرائب بجميع أنواعها رؤوس الأموال التى تستثمر فى إنشاء المساكن الشعبية وأجاز لمجلس الوزراء عند الاقتضاء خفض الأجور المحددة للمساكن الشعبية وفقاً لطاقة المنتفعين بها على أن تتحمل الحكومة الفرق .

وعلى العموم تضمن تنظيماً كاملاً ورائعاً لإنشاء المساكن الشعبية والانتفاع بها ليت الدولة تنتفع اليوم بأحكامه .

وفى ١٩٥١/١٠/٢٨ أصدرت قانوناً بتعديل ماهيات ضباط الجيش رفعت فيه مرتباتهم . (٢١١ لسنة ١٩٥١) .

كما أصدرت قانوناً بتحديد ماهيات الضباط والكونستبلات فى البوليس والمصالح الأخرى رفعت فيه مرتباتهم أيضاً (٢١٢ لسنة ١٩٥١) .

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية العديد من القوانين والمراسيم بشأن تعديلات للقوانين والمراسيم الصادرة فى عهد وزارات الأقلية والانقلابات وكذلك بشأن اتفاقيات للنقل الجوى المنتظم بين مصر والدول الأوربية والأمريكية والاتفاقيات التجارية الدولية الأخرى .

وتكون وفد للمفاوضات من الزعيم فؤاد سراج الدين ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية والمجاهد الكبير إبراهيم فرج بين مصر والحكومة البريطانية بشأن الجلاء عن مصر واستمرت المفاوضات ٩ أشهر دون جدوى بعدها قرر الزعيم مصطفى النحاس إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان من طرف واحد ...

وفى ١٩٥١/١٠/٧ كان الزعيم مصطفى النحاس فى مدينة الإسكندرية فاستدعى حسن يوسف وكيل الديوان الملكى وأبلغه أن هناك مراسيم مهمة جداً يريد من الملك أن

يوقعها وطلب منه أن يرسلها قبل الساعة الخامسة من اليوم التالى إلى مقر مجلس الوزارء فى «بولكلى» وقال الزعيم مصطفى النحاس .

« يجب أن أسترعى نظرك بأن المراسيم يجب أن تأتى من عند الملك قبل اجتماع البرلمان وإذا تأخرت فسأقول فى الاجتماع بأنها لم ترد من عند الملك ولم يوقعها » .

وحذره تحذيراً شديداً من أن يفشى هذا السر إلى أى أحد ، وأن يرجو الملك فاروق بأن يحتفظ به أيضاً وقال له :

« أرجو ألا تعتبر هذا تهديداً وسأفهم تماماً إذا وصل الخبر إلى السفارة البريطانية من سيكون مصدره السرى وأنت تعلم من أقصد « إلياس أندراوس» وفى هذه الحالة سيكون لى شأن آخر .

وفى أكتوبر ١٩٥١ ألقى الزعيم مصطفى النحاس بياناً فى البرلمان (مجلسى الشيوخ والنواب) أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية بعد أن تبين عدم جدواها .

كما أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وقال لأعضاء البرلمان كلمته الشهيرة «من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها» .

وقدم الزعيم مصطفى النحاس فى البرلمان مراسيم بمشروعات القوانين بذلك وهى :

١ ــ مرسوم بمشروع قانون بإلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة ١٩٣٦ وانتهاء العمل بأحكامها وإلغاء القانونين الخاصين بالإعفاءات والميزات التى كانت تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر تنفيذاً لهذه المعاهدة وانتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

٢ ــ مرسوم بدعوة البرلمان لتعديل الدستور لتقرير الوضع الدستورى وتعيين لقب الملك.

٣ ــ مرسوم بمشروع قانون بتعديل المادتين ١٥٩ ، ١٦٠ من الدستور بتقرير الوضع الدستورى للسودان وجعل لقب الملك «ملك مصر والسودان» بعد أن كان «ملك مصر».

٤ ـ مرسوم بمشروع قانون يقضى بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان.

وقابل البرلمان هذه المراسيم بالحماسة البالغة وأعلن ممثلو المعارضة فى المجلسين تأييدهم للحكومة فى موقفها.

وأقر البرلمان هذه المراسيم وصدرت بها القوانين أرقام ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ لسنة ١٩٥١ ونشرت بالجريدة الرسمية .

وكان إلغاء المعاهدة من أعظم الأعمال الوطنية فى تاريخ مصر وأقوى دليل على شجاعة وبسالة ووطنية الزعيم مصطفى النحاس.

واستقبلت الأمة إلغاء المعاهدة بالفرح والسعادة واستعدت للكفاح وخرجت المظاهرات تهتف بحياة الوفد والزعيم مصطفى النحاس ولم يعبأ الزعيم مصطفى النحاس باحتجاج بريطانيا التى أعلنت تمسكها بالمعاهدة وأنها ستقابل القوة بالقوة.

وقدمت مقترحات اتفقت عليها حكومات الدول الأربع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا وهى أن تقبل مصر عقد معاهدة دفاع مشترك مع هذه الدول رفضها الزعيم مصطفى النحاس فى اليوم التالى لتقديمها .

وجن جنون الحكومة البريطانية وقالت الصحف البريطانية الصادرة صباح ١٩٥١/١٠/٩ أن إلغاء مصر لمعاهدة ٣٦ إهانة ولو ظل موريسون وزيراً لوزارة الخارجية البريطانية فستتلوها إهانات أخرى .

وقالت الديلى تلغراف : إن على البريطانيين أن يتوقعوا سلسلة أخرى من الإهانات لو استمر موريسون فى توجيه سياساتنا الخارجية . وأضافت « كما أعربت وزارة الخارجية البريطانية ليلة أمس عن منتهى الدهشة لما قامت به الحكومة المصرية من تقديم مشروعات قوانين إلى البرلمان بإلغاء المعاهدة المصرية المعقودة سنة ١٩٣٦ وبتوحيد مصر والسودان تحت التاج المصرى ».

وترتب على إلغاء المعاهدة إلغاء جميع الإعفاءات المالية الممنوحة للسلطات العسكرية البريطانية كالرسوم الجمركية على المهمات والأسلحة والعتاد والمواد التموينية .

ورسم مرور السفن التى تخدم القوات البريطانية وأجور النقل والمواصلات البرقية والتليفونية الخاصة بهذه القوات .

وامتنعت الجمارك عن التسهيلات الأخرى بشأن أولوية المرور والتفريغ والشحن .

وامتنعت الحكومة عامة عن أداء التسهيلات والخدمات الأخرى ومنها الإمداد بمواد التموين .

ومنعت وصول الضباط وأفراد القوات البريطانية إلى داخل البلاد وحرمت دخول الرعايا البريطانيين المدنيين من الخارج الذى كانوا يعملون فى القوات البريطانية مالم يكونوا حاملين لجوازات سفر معتمدة من السلطات القنصلية المصرية فى البلاد القادمين منها .

وأنهت تصاريح الإقامة للبريطانيين الذين كانت إقامتهم فى البلاد لخدمة القوات البريطانية أو لصالحها .

وألغت العمل بالتصاريح التى كانت ممنوحة بموجب المعاهدة للسلطات البريطانية أو أفرادها .

ومنعت هبوط الطائرات العسكرية البريطانية بالمطارات المصرية أو تزويدها بالبيانات الجوية الفنية أو بأى التسهيلات .

ومنعت السكك الحديدية عن أداء أية خدمات إلى القاعدة البريطانية أو للقوات البريطانية مثل نقل المهمات أو العتاد أو المواد التموينية وكذلك منعت النقل البرى أو النهرى للقوات البريطانية .

كما هدمت ثكنات قصر النيل البريطانية فى ١٩٥١/١٠/٩ بميدان قصر النيل (التحرير حاليا) وكانت تشغلها القوات البريطانية وأقيم مكانها حالياً مبنى الجامعة العربية .

وعمت المظاهرات الشعبية فى كل مكان ابتهاجاً بإلغاء المعاهدة وشارك الشعب الحكومة فى موقفها واعتبر الجنود البريطانيين بعد إلغاء المعاهدة غاصبين محتلين لمنطقة القنال ويجب محاربتهم وقامت المعارك بين المتظاهرين والإنجليز فى الإسماعيلية وبورسعيد والسويس.

وامتنع عمال ومستخدمو السكك الحديدية عن نقل جنود ومهمات الجيش البريطانى ورفضوا تزويد القطارات التى تقلهم بالماء والوقود كما امتنعوا عن إعدادها للسير ورفض سائقو القطارات ومساعدوهم العمل بها وترتب على ذلك وقف تسيرها مما اضطر السلطات البريطانية إلى نقل الجنود والضباط وعائلاتهم إلى المعسكرات فى سيارات ولوريات الجيش البريطانى .

كما امتنع عمال الشحن والتفريغ فى موانى القناة عن تفريغ حمولة البواخر البريطانية .

وأضرب العمال المصريون فى المعسكرات البريطانية عن العمل وانسحبوا جميعاً وضحوا بمرتباتهم وأجورهم استجابة لنداء عدم التعاون مع المحتلين بعد إلغاء المعاهدة وهو الشعار الذى أطلقته الوزارة الوفدية وبلغ عدد العمال المنسحبين أكثر من ٨٠ ألف عامل تركوا معسكرات القنال إلى القاهرة والأقاليم ورحلت معهم أسرهم ونقلوا ما استطاعوا من أمتعتهم وأثاث مساكنهم .

وقابلت الوزارة الوفدية إضراب العمال بكل معاونة ومساعدة فألحقتهم جميعاً بمصالح الحكومة المختلفة .

كما أسكنت معظمهم فى المبانى الحكومية عدا أفواج أخرى أنزلتهم فى خيام نصبتها لهم بالساحات الشعبية .

كما أعدت لهم كادرا خاصا باسم كادر عمال القنال يشبه كثيراً كادر عمال الحكومة .

وكان انسحاب ثمانين ألفا من العمال المصريين من القنال الذين لم يترددوا فى التضحية بأجورهم العالية قد سبب ضربة كبرى لقوات الاحتلال وارتباكاً شديداً لصفوفها وترك هذا الانسحاب المعسكرات البريطانية فى حالة سيئة وحرمها من أيد عاملة فنية مدربة كان من العسير استبدالها بنفس الأجر وبنفس المهارة وبنفس السهولة .

كما قام العمال بدور بطولى فى المعركة المسلحة .

كذلك امتنع التجار والزراع وأصحاب الحرف والمهن عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين فى منطقة القنال وفى القاهرة وغيرها من المدن .

حتى قال السفير البريطانى اللورد ستفنس أن منطقة القنال أصبحت لا تصلح عسكرياً وأن الكره الذى يحف بها يجعلها مهددة فلا معنى لبقائها .

وعلى أثر إلغاء المعاهدة بدأت معركة القناة وبدأ الكفاح المسلح وبدأ تدريب الفدائيين وتسليحهم وقامت معسكرات عديدة لتدريب الفدائيين وكانت خطة الفدائيين تقوم على تدمير ونسف مخازن ومستودعات العدو وتمزيق خطوط مواصلاته والحيلولة دون وصول التموين إليه وجعل الحياة الاجتماعية مستحيلة على جنود الاحتلال بإرهابهم.

وتطوع كثير من الشباب فى الجامعات وغيرها فى كفاح الإنجليز فى القنال وألفوا من بينهم كتائب الفدائيين وكتائب التحرير التى كونها الوفد وكان على رأسها أحمد أبو الفتح ورفيق الطرزى نائب منفلوط وكانت تدرب على حرب العصابات فى القاهرة وغيرها من عواصم المحافظات القريبة من القنال وتطوع بعض الضباط القدماء لتدريب هذه الكتائب.

ويقول صلاح الشاهد سوف يسجل التاريخ أن حكومة الوفد كانت تشترى السلاح من الصعيد وأن الأستاذ رفيق الطرزى وهو نائب فى البرلمان الوفدى ونجل أحد كبار الوفد القدامى كان يرسل السلاح من بلدته «منفلوط» فى الصعيد إلى الفدائيين بمنطقة القناة كما أن محافظ بور سعيد عبد الهادى غزالى كان ينقل بنفسه السلاح بسيارته الحكومية إلى الفدائيين .

كما ساعد بعض ضباط الجيش المصرى العاملين فى تدريب بعض الفدائيين وإمدادهم بالسلاح الذى استولوا عليه من مهمات الجيش المصرى بل كان الزعيم فؤاد سراج الدين وزير الداخلية هو جهة التعامل مع بعض عناصر الفدائيين وكانوا من القوات المسلحة يتسلمون الأسلحة والذخائر منه شخصياً ومن داره ومنهم وجيه أباظة وكمال رفعت .

ولعب الكونستبلات الوطنيون دوراً هاماً فى المعركة فكانوا ينقلون أخبار المعسكرات البريطانية وتحركات قواتها إلى الفدائيين وأسر منهم الكثير وسقط بعضهم قتيلاً.

وأخذ المواطنون يتبرعون للكتائب بالأموال لتزويدها بالأسلحة وبنفقات مهمتها .

وأصدر مجلس الوزراء قراره بجلسة ١٩٥١/١١/٢٥ أن تتولى الحكومة تدريب الكتائب وفقاً للنظام الذى تضعه هى مع عدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع التبرعات لهذا الغرض ومن شاء أن يتبرع لهذا المشروع فعليه أن يبعث بتبرعه إلى رئاسة الوزراء لمنع التلاعب فى التبرعات.

واشتدت معارك الفدائيين عنفاً ودخلت بعض الكتائب فى مصادمات مسلحة مع قوات الاحتلال .

وفى ١٩٥١/١٠/١٧ شنت قوة بريطانية هجوماً مفاجئاً على كوبرى الفردان وكان يحرسه عدد ضئيل من الجنود المصريين واستولى الإنجليز على الكوبرى بعد أن قتلوا جنديين وأسروا باقى القوة وعزلوا الجيش المصرى فى غزة وسيناء ومنعوا اتصاله بالجيش غربى القنال .

وفى ١٩٥١/١٠/٢٠ استولى الإنجليز على المعدية الكائنة على ضفة القنال واحتلوا جمرك السويس كما عزلوا منطقة القنال واستولوا على جميع الأماكن الهامة فى المدن واحتلوا مداخل الطرق وأقاموا حكما عسكرياً بريطانياً فيها وفرضوا تفتيشا على جميع المصريين الراغبين فى الدخول أو الخروج من المنطقة ثم منعوا تسيير القطارات فى منطقة القنال واستولوا على ماالستطاعوا من مواد التموين .

كما هددوا بمنع وصول مواد البترول والمازوت والبنزين الواردة من السويس إلى داخل القطر .

وكانت قرية كفر عبده مركز تدريب للفدائيين فأنذر القائد الإنجليزى أرسكين باحتلال القرية وهدمها وهى تقع بين وابور تكرير المياه الخاص بالقوات المسلحة البريطانية وبين معسكرات القوات البريطانية شمال مدينة السويس وكانت حجة القوات البريطانية أنها تريد شق طريق يصل هذه المعسكرات مباشرة بوابور المياه دون أن يتوسطه مساكن الأهالى .

فاجتمع مجلس الوزراء لبحث الأمر وامتد الاجتماع حتى منتصف الليل وانتهى برفض الإنذار والتصدى للإنجليز .

وكان للوحشية التى ظهر بها الإنجليز فى إبادة كفر عبده أن أبلغت الوزارة الوفدية احتجاجها إلى جميع رؤساء بعثات الدول .

وفى ١٩٥١/١٢/١٠ أصدر مجلس الوزراء قرار باستدعاء سفير مصر فى بريطانيا - عبدالفتاح عمرو - احتجاجاً على تصرفات السلطات البريطانية فى منطقة القنال واعتدائها الوحشى على كفر عبده والتفكير فى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ووصل السفير عبدالفتاح عمرو يوم ١٩٥١/١٢/١٠ .

كما طالبت الوزارة الوفدية بسحب القوات البريطانية فوراً من الأماكن التى احتلتها واعتبار مدن بورسعيد والإسماعيلية والسويس مناطق محرمة على القوات البريطانية وتعويض أهالى كفر عبده وكافة الشهداء فى معركة القنال .

كما قررت الاستغناء عن خدمات الموظفين الإنجليز فى الوزارات والمصالح الحكومية والاستيلاء على الأرض المقام عليها نادى الجزيرة للمنفعة العامة (١٤٦ فداناً) وإخراج الأعضاء الإنجليز منه . وكان يرأسه السفير البريطانى والأمير محمد على رئيس شرف له، وإلغاء سباق الخيل .

ومنع الاتصال التليفونى مباشرة بين السفارة البريطانية والقيادة البريطانية فى الإسماعيلية .

وإرسال قوة من الجيش المصرى لمعاونة سلطات الأمن .

ونقل المكتب الهندسى المصرى من لندن إلى سويسرا وكانت مهمته استيراد مايلزم من المهمات كالقطارات والسيارات والآلات الحربية والأدوات الحكومية والاستغناء عن الأسواق البريطانية .

واستدعاء الضباط المصريين الملحقين بالمعهد البريطانى على أفواج بالطائرات .

واستصدار تشريع بمعاقبة كل مصرى يتعاون مع السلطات العسكرية الأجنبية .

واستصدار تشريع بإباحة حمل السلاح للمواطنين تمكينا للدفاع عن أنفسهم وبلادهم .

فكانت قرارات الوزارة الوفدية كأنها قرارات حرب ضد الاحتلال البريطانى ويقوم مجلس الوزراء الوفدى بمعركة حربية فعلاً ومعه الشعب المصرى كله ضد القوات البريطانية .

وتحدى ضباط الجيش قرار السراى بإلغاء اجتماع الجمعية العمومية لنادى الضباط فى ١٩٥١/١٢/١٨ واجتمعوا ليقروا إجراء الانتخاب يوم١٩٥٢/١/٣ وتحدوا السراى مرة أخرى برفضهم تمثيل سلاح الحدود المسيطر عليه رجال السراى .

وكان حسين سرى عامر مرشح الملك فى مجلس إدارة النادى وتم انتخاب مجلس إدارة النادى من أعضاء على رأسهم اللواء محمد نجيب وليس فيهم العناصر التى ترغبها السراى.

وفوجىء الشعب وفوجىء الوفد بتعيين حافظ عفيفى رئيساً للديوان الملكى فى ١٩٥١/١٢/٢٤ وانطوى تعيينه على انتهاك للدستور واعتداء على سلطة الوزارة الوفدية .

واستنكر الشعب هذا التعيين وخرجت المظاهرات تهتف ضد الإنجليز والملك فاروق وحافظ عفيفى .

وفى اليوم التالى فوجىء الشعب وفوجئ الوفد أيضاً بندب عبد الفتاح عمرو المعروف بميوله للإنجليز مستشاراً للديوان الملكى للشئون الخارجية مع استمرار شغله لمنصبه الأصلى وإلياس أندراوس مستشاراً للشئون الاقتصادية .

وبدا كأن القصر يؤلف حكومة أخرى على هواه فانعزل القصر عن الوزارة الوفدية وزادت العداوة بينهما .

وأثارت هذه التعيينات غضب الشعب وبدأت المظاهرات العدائية ضد الملك فاروق تتجمع فى الشوارع ووصل الهتاف إلى المناداة بالجمهورية وبسقوط الملك .

لقد بدأ الشعب يحس تدريجياً بمساوئ الملك فاروق ومفاسده ويتحدث عن مغامراته النسائية وسلوكه الشائن ولعبه للقمار علنا وسرقاته فى القمار وسهراته الخاصة واتجاره فى الأسلحة والذخائر الفاسدة وأنه فتح حساباً فى البنك البلجيكى الدولى باسم أدمون جهلان أحد شركائه فى صفقات الأسلحة الفاسدة .

كل هذه المساوىء وحوادث ديسمبر ١٩٥١ انفجرت معها المشاعر المكبوتة فعمت المظاهرات العدائية بالجامعات والشوارع والميادين فى القاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات ضد الملك والملكية.

وفى ١٩٥١/١٢/٣١ أصدر الجنرال روبرتسون القائد العام للقوات البريطانية تصريحاً يعبر عن إصرار الحكومة البريطانية على موقف العدوان والتحدى لمصر واستخدام القوة لبقاء الاحتلال .

وبدأ جلاء العائلات البريطانية عن مدن القنال عائدة إلى بريطانيا .

وفى ١٩٥١/١٢/٣١ جرت محاولة لاغتيال الجنرال إكسهام قائد القوات البريطانية فى منطقة الإسماعيلية فألقى بعض الفدائيين على سيارته ثلاث قنابل يدوية بالقرب من كوبرى نفيشة أثناء ذهابه إلى منطقة القصاصين أصابت السائق ومقدمة السيارة .

وقامت بعدها معارك جديدة بين الإنجليز وبين المصريين من رجال البوليس والمدنيين والفدائيين فى السويس وأبى صوير والمحسمة والتل الكبير والقرين .

وفى يناير ١٩٥٢ تم لقاء بين نجيب الراوى والزعيم فؤاد سراج الدين وقال نجيب الراوى لقد طلب إلى نورى السعيد رئيس الوزراء العراقى (عميل الإنجليز) .أن أنقل لكم على لسانه أنه « ليس لدى إنجلترا مانع من الجلاء بشرط أن تتوقف أعمال الفدائيين أى تتوقف أعمال الكفاح والقتال أولاً».

فرد عليه الزعيم فؤاد سراج الدين : إن مصر لا تعمتد على وعد جديد من الإنجليز يضاف إلى عشرات الوعود من الإنجليز السابق صدورها عنهم وما عليهم إن كانوا جادين إلا أن يبدأوا الجلاء ونحن مستعدون أن نؤمن ظهورهم عند جلائهم أما أن نوقف نشاط الفدائيين قبل أن يبدأوا فى الجلاء فهذا ما نرفضه ولايوجد فى مصر من يقبله .

ولقد اقتنع نجيب الراوى بوجهة نظر الزعيم فؤاد سراج الدين ووعده بإبلاغ ذلك إلى نورى السعيد .. وانصرف ولم يعد وقد تم عرض الأمر على مجلس الوزراء فأقر الزعيم فؤاد سراج الدين على وجهة نظره .

وفى ١٩٥٢/١/١٦ أنجب الملك فاروق الأمير فؤاد ولقب بأنه أمير الصعيد وتجددت المظاهرات العدائية ضد الملك فاروق .

وعاود طلبة المدارس الثانوية الإضراب يوم ١٩٥٢/١/٢٠ واصطحب إضرابهم مظاهرات هتفوا فيها هتافات عدائية ضد الملك فاروق .

وفى ١٩٥٢/١/٢٥ وجه البريجادير إكسهام قائد قوات الاحتلال بمنطقة الإسماعيلية إنذاراً فى الساعة السادسة وعشر دقائق صباحاً إلى قائد بلوكات نظام الأقاليم بالإسماعيلية طالبه فيه « بتسليم جميع أسلحة رجال بلوكات نظام الأقاليم بالإسماعيلية وجلائها عن مبنى المحافظة وثكناتها مجردة من أسلحتها فى تمام الساعة السادسة والربع من صباح ذلك اليوم ورحيلها من منطقة القنال .

وتم الاتصال تليفونياً بوزير الداخلية الزعيم فؤاد سراج الدين بالقاهرة لعرض الأمر عليه .. فرفض الإنذار وطالب رجاله « بعدم التسليم ومقاومة أى اعتداء يقع على دار المحافظة أو على ثكنات بلوكات النظام أو على رجال البوليس أو الأهالى ودفع القوة بالقوة والصمود فى الدفاع حتى آخر طلقة مع القوات، كما طلب تبليغ ذلك إلى القيادة البريطانية «لأن تسليم الجندى لسلاحه فيه الذلة لمصر والمهانة للمصريين» .

وفى الموعد المحدد أى الساعة السادسة والربع . دارت المعركة بين قوتين غير متكافئتين قوة الشرطة المصرية وقوامها ٣٠٠ ضابط وجندى ببنادقهم العادية وبين قوة الاحتلال وقوامها ٧٠٠٠ ضابط ، وجندى المسلحين بالدبابات الثقيلة والسيارات المصفحة والمدافع .

واستمرت المعركة أكثر من ساعتين حتى نفذت الذخيرة وقام جنود البلوكات بدور رائع فى المعركة وسقط منهم عشرات من الضحايا وأبدوا مقاومة عنيفة .

واضطر العدو إلى الإشادة ببطولتهم رغم ضعف السلاح وقلة العتاد والتفوق العددى الضخم لقوات الاحتلال .

وأحنى قائد القوات البريطانية رأسه احتراماً لهم وقال لضباط الاتصال « إن رجال القوات المصرية دافعوا بشرف واستسلموا بشرف فحق علينا احترامهم جميعاً ضباطاً وجنوداً .

وقد سقط فى ميدان الشرف فى هذه المعركة من جنود الشرطة ٥٠ شهيداً ، ٨٠ جريحاً ودمر مبنى المحافظة مقابل ١٣ قتيلاً إنجليزياً ، ١٢ جريحاً .. واعتبر هذا اليوم عيداً للشرطة تحتفل به كل عام تزكية للروح الوطنية وتذكرة لحق الوطن على أبنائه فى البذل والعطاء .

واتخذ الإنجليز منها درساً أن بقاء قواتهم بالمنطقة أصبح أمراً غير مرغوب فيه من الشعب المصرى وزادت حماسة الجماهير .

وفى يوم ١٩٥٢/١/٢٦ بدأ تجمع عمال مطار القاهرة وجنوده وموظفوه المدنيون حول أربع طائرات بريطانية وحالوا دون نزول الركاب كما منعوا تموين الطائرات بالوقود.

وفى ذات اليوم تمرد جنود بلوكات النظام وخرجوا يحملون أسلحتهم فى مظاهرة ساخطين على ما أصاب زملاءهم بالإسماعيلية ينادون بطلب السلاح واخترقوا العباسية فالأزهر فميدان الإسماعيلية (التحرير) فالجيزة واتجهوا إلى جامعة فؤاد (القاهرة) فى الساعة التاسعة والثلث واختلطوا بالطلبة وسار الجميع فى مظاهرة صاخبة إلى رياسة مجلس الوزراء حوالى الساعة الحادية عشرة والنصف .

ثم قامت فى الحادية عشرة والنصف مظاهرات عمال العنابر بالسكك الحديدية وكليات الأزهر وكليات جامعة إبراهيم (عين شمس) واختلطت بالمتظاهرين من جامعة فؤاد وبلوكات النظام .

وبينما المتظاهرون يتجمعون فى دار الرئاسة بمجلس الوزراء يخطبون ويستمعون إلى الخطب اشتعلت أول الحرائق فى الساعة الثانية عشرة والنصف .

وبدأت حوادث الحريق فى ميدان الأوبرا وهاجم المتظاهرون كازينوا الأوبرا واشعلوا فيه النار ثم سينما ريفولى ثم باقى المحلات ومنع المتظاهرون رجال الإطفاء من أداء واجبهم وتوالت حوادث إشعال النار والإتلاف والنهب وأصاب الحريق أكثر من سبعمائة محل ومنشأة معظمها مملوك للأجانب وبعضها مملوك للمصريين واستمرت النيران مشتعلة طوال النهار وجزءا من الليل وبلغ عدد القتلى ٢٦ شخصاً وبلغ عدد من أصيبوا بجروح وكسور حوالى ٥٥٢ شخصاً .

وكانت الحرائق تشتعل بشكل منظم واللوريات تحمل القائمين بالحريق من مكان لآخر فى سرعة عجيبة ووقف رجال البوليس متكاسلين ووقف رجال المطافىء عاجزين ووقف الحكمدار ورئيس البوليس السرى متفرجين .

ولم يكن هناك بوليس أو جيش يمنع هذه الحرائق إذ كان الملك قد جمع ضباط الجيش وضباط البوليس يوم ١٩٥٢/١/٢٦ ظهراً ليعرض عليهم ابنه ولى العهد أحمد فؤاد .

وليس غريباً أن يختار الملك هذا اليوم بالذات ليدعوا كبار ضباط الجيش والبوليس وحدد للمقابلة الساعة الواحدة إلا الربع أى بعد اشتعال الحريق ويحتشد الضباط المدعوون فى السراى منذ الحادية عشرة صباحاً .

ويلح الزعيم فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فى نزول الجيش فلم تنزل قوات الجيش إلا بعد الساعة الخامسة .

وفى منتصف الليل أذاع الزعيم مصطفى النحاس بياناً بإعلان الأحكام العرفية .

وفى اليوم التالى لحريق القاهرة أقيلت وزارة الزعيم مصطفى النحاس بعد أن تحقق الهدف من الحريق .

وتولى الوزارة على ماهر رجل الانقلابات والقصر الدائم ورجل الثورة بعد ذلك فانسحب الفدائيون من القنال واعتقل على ماهر أكثر من ٢٥٠ فدائيا فى الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير كما اعتقل آلاف من المواطنين وعاد كثير من العمال المنسحبين إلى المعسكرات البريطانية وسكت على ماهر على هذه العودة .

وبدأت أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية فى موانى القنال من جديد وعاد تموين معسكرات الإنجليز فى مختلف أنحاء البلاد بمباركة على ماهر وباختصار عادت الأمور إلى ماكانت عليه قبل إلغاء المعاهدة .

وكان حريق القاهرة كارثة وطنية اشترك فيها الإنجليز والملك وعملاؤهما لضرب الحركة الوطنية وتصفيتها وتبين أن المادة التى استخدمت فى إشعال حريق القاهرة هى ذات المادة التى ألقتها الطائرات الإنجليزية والبريطانية على بورسعيد سنة ١٩٥٦ .

وانتكست الحركة الوطنية وتمت تصفية معركة القنال وعطلت الحياة النيابية وضاعت دماء الشهداء فى رمال الصحراء ، سدى وهباء، وعاد الأمن والأمان لجيش الاحتلال واستراح ووقفت الحملة ضد الإنجليز بعد أن توقفت معركة القتال .

وطلبت السفارة البريطانية اعتقال الزعيم فؤاد سراج الدين وعبدالفتاح حسن فاعتقلهما نجيب الهلالى عندما تولى الوزارة .

وقد اختير يوم ١٩٥٢/١/٢٦ بالذات وهو اليوم الذى حدده الوفد لقطع العلاقت نهائيا بإنجلترا .

ونشرت أخبار اليوم صباح هذا اليوم « أنه من المقترحات المعروضة للبحث رداً على الاعتداء البريطانى فى الإسماعيلية تسليم السفير البريطانى جواز سفره وإغلاق القنصليات البريطانية فى البلاد وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إنجلترا .

واختير يوم ١٩٥٢/١/٢٦ أيضاً لأنه اليوم السابق على عقد أول مؤتمر لاتحاد عام نقابات العمال المصريين بتصريح من الوفد .

فقد تم تكوين لجنة تحضيرية من رؤساء النقابات الهامة تقوم بوضع لائحة النظام الأساسى للاتحاد العام للنقابات والتحضير لمؤتمره التأسيسى ومن أعضائها أحمد طه ومحمود عبدالخالق وسيد قنديل وكان يعاونهم عبدالمغنى سعيد وأمين عز الدين .

وسعت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال لإعلان تأسيس الاتحاد العام للعمال بالقطر المصرى وحددت موعداً لذلك يوم ١٩٥٢/١/٢٧ ووجهت الدعوة إلى زعماء الحركة النقابية فى السودان وإلى قيادات النقابات والاتحاد العالمى لنقابات العمال للمشاركة فيه فقبض على قيادات اللجنة التحضيرية وقيادات العمال .

وازداد السخط على القصر لأن الشعب أحس بامتهان كرامته لأن الإقالة فى هذه المرة بالذات لم يقصد منها إلا إفساد معركة القنال وانتكاس الحركة الوطنية بالمؤامرة بين كل القوى الكارهة للوفد من المستعمر والملك وعلى ماهر والدستوريين والسعديين وغيرهم من المتآمرين مع المستعمر للتخلص من الوفد بحريق القاهرة ولو استمر الوفد فى الحكم فترة قصيرة لتم إخراج الإنجليز من مصر بلا شروط ولاقيود .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قفزت بقايا أحزاب الأقلية وعملاء السراى والمستعمر وعلى رأسهم على ماهر إلى قمة السلطة مرة أخرى فى عهد الثورة التى قامت لمحاربة الفساد وكانوا هم على رأسه والذين أفسدوا الحياة النيابية فى مصر واعتدوا على الدستور والحريات .

وبدلا من محاسبتهم على فسادهم لصالح الملك والمستعمر كافأتهم الثورة فكانوا شهوداً لها ضد الوفد يسردون الأكاذيب للحكام الجدد واستعانت بهم الثورة فى حكم البلاد ووصل السعديون وغيرهم وزراء فى الحكم .

وأصبح الهجوم كله على الوفد ورجاله الشرفاء وقدموا قياداته الوطنية لمحاكمات صورية انقلبت إلى شهادات تقدير وأوسمة وطنية لهم ومع ذلك قاموا بسجنهم وعلى رأسهم الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج سكرتير عام الوفد الحالى وكافة قيادات الوفد الذين قدموا لهذه المحاكمات الهزلية .

وفرحت إسرائيل كما فرح الاستعمار بالخلاص من الوفد والزعيم مصطفى النحاس وتحققت لها أهدافها فى سيناء وغيرها ... وحق المرور فى قناة السويس وخليج العقبة والتطبيع المشئوم وتدمير مصر من الداخل ...

وكان فى مصر غطاء نقدى ذهب ببدروم البنك الأهلى المصرى (المركزى) قدره ٦١ مليون جنيه ونصف مليون سبائك ذهبية ودولارات ذهبية وجنيهات وكانت فى بنوك أمريكا فأمر الزعيم فؤاد سراج الدين بنقلها إلى مصر .

وكانت مصر دائنة لبريطانيا بحوالى ٥٠٠ مليون جنيه إسترلينى .

وضاع الغطاء الذهبى وأصبح صفراً وتحولت مصر من دولة دائنة إلى دولة مدينة بأكثر من ٥٠ ألف مليون جنيه .

وبدأ التدخل الأجنبى فى شئون مصر من جديد ولا يعلم إلا الله مداه ... ولنا عودة بإذن الله .



الزعيم فؤاد سراج الدين يترافع فى محكمة الثورة

ملحق عن تشريعات العمل التى أصدرها الوفد

قانون إصابات العمال

كان الوفد أول من وضع الضمانات لحماية العمال فى حالات إصابات العمل.

ففى وزارة الزعيم مصطفى النحاس عام ١٩٣٦ أصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٣٦/٩/١٤ أول قانون لتعويض العامل المصاب ورعايته هو القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل وكان التشريع المصرى لا يخول العامل المصاب أى تعويض عن إصابته ما لم يثبت أن الحادث قد نشأ عن خطأ من جانب صاحب العمل وكان ذلك من المتعذر إن لم يكن من المستحيل.

وتوسعت المحاكم لتخفيف الحرج عن العامل أخذا بنظرية مخاطر المهنه ولكن الأحكام كانت متغايرة وغير مستقرة .

فكان من الضرورى أن تتدخل الوزارة لإصدار هذا القانون لمنع تضارب الأحكام. وقد خول هذا القانون لكل عامل مصاب من حوادث العمل الحق فى التعويض - والرعاية مدة علاجه - دون أن يكلف العامل إثبات خطأ صاحب العمل أو من ينوب عنه.

وإذا عهد صاحب العمل بتنفيذ العمل إلى مقاول من الباطن أو أعار العامل للغير أو تسبب الحادث عن فعل شخص أجنبى عن المحل الذى وقع فيه الحادث أجاز للعامل أن يطالب بالتعويض كلا من المقاول من الباطن أو الغير وصاحب العمل الأصلى.

وإذا كان صاحب العمل مؤمنا على حوادث العمل جاز للعمال أن يطالب بالتعويض صاحب العمل والمؤمن لديه معا .

وكان هذا القانون يسرى على جميع المحال الصناعية والتجارية أيًا كان عدد العاملين فيها كما كان يسرى على العمال تحت التمرين.

ولكن استثنى من سريان أحكامه الأشخاص الذين يأخذون أجرا يزيد على ٢١ جنيها شهريا أو ٧٠ قرشا يوميا وأعضاء أسرة صاحب العمل الذين قد يلزم أن يعولهم وكان يستثنى كذلك الأشخاص الذين يشتغلون فى منازلهم.

وكذلك الأشخاص الذين يستخدمون للعمل فى الزراعة ما لم يكونوا مخصصين لإدارة آلات غير الآلات التى تدار باليد.

وتضمن القانون لأول مرة حقوقا عديده للعامل والتزامات على صاحب العمل هى:

«أوجب القانون على صاحب العمل أن يكون فى كل محل يشتغل فيه أكثر من ٢٠ عاملا صندوق للإسعافات الطبية يحتوى على الأربطة والأدوية المطلوبة التى تحددها مصلحة العمل بالاتفاق مع وزارة الصحة.

وأعطى القانون للعامل المصاب الحق فى العلاج مجانا سواء بالمستشفيات الحكومية أو على نفقة صاحب العمل الذى ألزمه القانون بدفع جميع المصاريف الطبية وثمن الأدوية ومصاريف الإقامة بالمستشفى كما ألزم صاحب العمل بمصاريف انتقال العامل للمستشفى فى جميع الأحوال.

كذلك ألزم القانون صاحب العمل بدفع نصف الأجر للعامل إلى أن يتم شفاؤه أو تثبت عاهته أو يتوفى. وقد روعى أن القانون فى بداية تطبيقه، ولكن تم للوزارة الوفدية تعديل ذلك النص فى قانون عام ١٩٥٠ وصرف الأجر كاملا طوال مدة العلاج.

ونظرا لتعذر قيام صناديق خاصة لترتيب إيراد مدى الحياة أو معاش وقيام رقابة كاملة عليها.

فقد أوجب القانون للعامل المصاب الحق فى التعويض فى حالة العجز الكلى أو العجز الجزئى المستديم وفى حالة الوفاة ألزم القانون صاحب العمل بدفع التعويض للمستحقين عن العامل المتوفى بالنسب الواردة بالجدول الملحق بالقانون.

كما ألزمه بمصاريف الجنازة على ألا يزيد ما يدفعه فى هذا السبيل عن خمسة جنيهات وهو مبلغ كان كبيراً عام ١٩٣٦.

كذلك قرر القانون عدة ضمانات لحصول العامل على التعويض هى:

(١) أن كل اتفاق يقصد به تخفيض قيمة التعويض يعتبر باطلا وكأن لم يكن.

(٢) ألزم صاحب العمل أن يخطر جهة البوليس كتابة بكل حادث أصاب أحد عماله واسم المصاب وعنوانه.. إلخ .. لتسهيل حصول العامل المصاب أو ورثته على التعويض عن المنازعة .

(٣) إلزام صاحب العمل أن يخطر مصلحة العمل كتابة عن مقدار التعويض الذى دفعه عن العاهة أو الوفاة ليتسنى لمصلحة العمل التأكد من أن المبلغ المدفوع مطابق للقانون.

(٤) ألزم صاحب العمل أن يعد فى كل محل سجلا تدرج فيه أسماء العمال حسب تاريخ التحاقهم بالعمل وسجلا آخر تدرج فيه أسماء العمال ومقدار أجر كل منهم وأيام اشتغالهم - وكلف بذلك المقاول من الباطن بالنسبة للعمال الذين يعملون لديه - وسجلا ثالثا تدون فيه إصابات العمال الناشئه عن العمل لتسهيل إثبات علاقة العمل ومستحقات العامل عند المنازعة.

(٥) اعتبر ديون المصابين أو من يؤول إليهم حق التعويض ديون ممتازه لا يجوز تحويلها إلا لدين النفقة وبمقدار الربع.

(٦) قضى بألا يدخل المبلغ المستحق على المؤمن لديه ضمن أموال التفليسة الخاصة بصاحب العمل لتعلق حقوق العامل به.

(٧) قضى بأن يحكم فى المنازعات الخاصة بإصابات العمل على وجه الاستعجال.

(٨) رتب العقوبات على مخالفة أحكامه.

وهكذا نرى أن الوزارة الوفدية عام ١٩٣٦ قد وضعت المبادئ الأساسية لحماية العامل المصاب والتزامات صاحب العمل والضمانات لحصول العامل على التعويض وغيره ومع ذلك فقد عدلت الوزارة الكثير من هذه الأحكام عام ١٩٥٠ لصالح العمال ولو استمر الوفد فى الحكم لكانت قدمت للعمال حقوقا أكثر ومزايا أفضل.

الزعيم فؤاد سراج الدين يتحدث إلى أساتذة الجامعات أعضاء لجنة مناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى



قانون الإحصاء الدورى للعمال

وفى وزارة الزعيم مصطفى النحاس عام ١٩٤٢ أصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢/٧/٢٠ أول قانون يوجب على أصحاب الأعمال الإخطار سنويا عن عدد عمال المنشأة هو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٢ بشأن الإحصاء الدورى للعمال المشتغلين فى الصناعة يوجب على أصحاب الأعمال فى الصناعة أن يقدموا إلى مصلحة الإحصاء والتعداد احصاء دوريا عن العمال المشتغلين فى الصناعة فى مصر فى التواريخ وبالكيفية التى تبين بقرارات يصدرها وزير المالية بالاتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية.

وقد صدر القرار المشار إليه فى ١٩٤٣/٢/١٥ بأن يجرى الإحصاء الدورى عن العمال المشتغلين فى الصناعة فى مصر أول أسبوع عمل من شهر يناير ويوليو كل عام ولايزال يجرى هذا الإحصاء للآن ويقوم به الجهاز المركزى للإحصاء والتعداد (مصلحة الإحصاء والتعداد سابقاً).

وقد أثبتت الأيام أهمية هذا الإحصاء لبيان عدد العمال المشتغلين فى الصناعة فى مصر ونسبة البطالة ومتوسط الأجور وتطورها لمواجهة الأزمات واحتياجات الصناعة من العمال.

الزعيم فؤاد سراج الدين مع الزعيم محمد الصادق المهدى ووفد السودان



قانون بوجوب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد بالحكومة

وفى ١٩٤٢/٨/٣٠ أصدرت الوزارة الوفدية القانون رقم ٦٢ لسنه ١٩٤٢ بإيجاب استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة ومصالحها وأن تكون جميع السجلات التى لموظفى الحكومة حق الاطلاع والتفتيش عليها محررة باللغة العربية وكذلك جميع ما يقدم من مستندات.

وكانت معظم الشركات فى مصر أجنبية فى ذلك الوقت وكانت تستعمل اللغات الأجنبية فى مسك سجلاتها ودفاترها وفى مستنداتها وهو مظهر لا يتفق مع كرامة مصر واحترام لغتها العربية والتى نص دستورها على أن لغتها هى اللغة العربية.

وكان ذلك يؤدى أيضاً إلى حرمان الكثيرين من المصريين الذين لا يجيدون اللغات الأجنبية من العمل فى هذه الشركات ولقد أسهم ذلك ولا شك فى انتشار البطالة – لأن هذه الشركات كانت لا تلحق بها من المستخدمين أو العمال الفنيين إلا الذين يجيدون اللغة الأجنبية.

وقد ساعد هذا القانون على تخفيف البطالة وتعيين المصريين فى الشركات الأجنبية.



الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج فى لقاء مع شباب الوفد من المحلة الكبرى

صندوق إعانة العمال

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢/٩/١٠ أول قانون لإعانة العمال وأسرهم فى حالة العجز والوفاة هو القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٢ ويقضى بفتح اعتماد إضافى قدره ٢٠٠٠٠ جنيه (عشرون ألف جنيه) فى ميزانية الشئون الاجتماعية للسنة المالية ١٩٤٢ - ١٩٤٣ لإنشاء صندوق بالوزارة خاص بإعانة العمال.

وقد صدر بتاريخ ١٩٤٢/٩/٢٨ قرار وزير الشئون الاجتماعية بإنشاء هذا الصندوق بالوزارة رصد له مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه (عشرون ألف جنيه) بالإضافة إلى ما تتلقاه الوزارة لهذا الغرض من هبات ووصايا وكان القرار لايجيز صرف إعانات من الصندوق إلا للعمال الذين لهم حق تكوين النقابات طبقا للقانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ولأسرهم وذلك فى حالات العجز الدائم الناشئ عن إصابات العمل سواء كان العجز كاملا أو عجزا جزئيا لا يقل عن ٤٠ ٪ والوفاة الناشئة عن إصابة العامل إذا رفض صاحب العمل الدفع لعدم قدرته على الدفع أو رغم قدرته على الدفع.

وكذلك فى حالات الوفاة أو العجز الدائم الناشئ عن إصابة لاعلاقة لها بالعمل.

وكذلك حالات العجز الناشئ عن المرض والشيخوخة، وهذا الصندوق يعتبر نواة لنظام الضمان الاجتماعى الذى أنشأته الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ بعد ذلك (القانون رقم ١١٦/ ١٩٥٠) الذى كان نواة لنظام التأمين الاجتماعى حاليا.



الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج والدكتور نعمان جمعة مع وفد جنوب السودان

قانون نقابات العمال

وكان الوفد أول من حقق للعمال وحدتهم واعترف بحقهم فى إنشاء نقاباتهم واتحاداتهم. فأصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢/٩/١٠ أول قانون أسبغ الشرعية على النقابات والاتحادات العمالية هو القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال الذى اعترف بحق العمال فى تكوين نقابات واتحادات لهم تدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين أحوالهم فأجاز القانون للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو بمهن أو صناعات أو حرف مماثله أو مرتبطة ببعضها أو تشترك فى إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية كما أجاز لهذه النقابات تكوين اتحادات لها ترعى مصالحهم المشتركة.

فأباح القانون بذلك تعدد النقابات لمهنة واحدة وعدم تقيد كل مهنة بنقابة واحدة لما فى هذا التقييد من الحجر على حرية العمال وأعطى لهذه النقابات والاتحادات حقوقا عديده لمباشرة مهامها.

وأعطى القانون للنقابة - والاتحاد - الشخصية المعنوية كما أعطى لها حق إبرام عقود واتفاقات خاصة بشروط عقد العمل المشترك طبقا للقواعد التى يقررها القانون.

كما قرر لها حق التقاضى وبنوع خاص مباشرة جميع الدعاوى الناشئه عن عقد العمل المشترك والادعاء بالحقوق المدنية المترتبة على الجرائم التى تلحق ضررا بالمصالح المشتركة بأرباب المهنة التى تمثلها النقابة.

كما أعطى القانون حق الطعن أمام المحكمة الكلية فى حالة رفض تسجيلها أو حلها ويقوم الحكم الصادر بالتسجيل مقابل التسجيل نفسه وينشر بالجريدة الرسمية بدون رسم.

كما أن الدعاوى التى ترفع تطبيقا لأحكام هذا القانون من النقابة أو من أحد أعضائها كانت تعفى من الرسوم القضائية وعلى رافع الدعوى أن يقدم طلبا كتابيا إلى لجنة المساعدة القضائية مثبتا عضويته وأوجب على هذه اللجنة أن تقرر إعفاءه من الرسوم على وجه الاستعجال.

ويعتبر مجرد تقديم طلب الإعفاء إقامة للدعوى - أى يقطع مدة السقوط والتقادم - وأجاز القانون للنقابة إنشاء أو شراء المبانى اللازمه لسكناها أو لسكن المنشآت المرخص

بإقامتها كما أجاز لها بموافقة وزارة الشئون الاجتماعية قبول التبرعات من منقول وعقار، ولها كذلك أن تنشئ صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وجمعيات للتأمين الاجتماعي وغير ذلك من المنشآت التي تهم المهنة وحرم القانون تكوين أية نقابة إذا قل عدد المنضمين إليها عن خمسين عضوا لأن المفروض في هذه الحالة ألا تكون نقابة جديدة تستحق التمتع بأحكام القانون.

كما حرم تكوين أكثر من نقابة واحدة لمنشأة واحدة في بلد واحد.

وكانت النقابة تسير في أعمالها طبقا للائحة نظامها الأساسي وقد صدرت لائحة نموذجية للاقتضاء بها ولكل نقابة مجلس إدارة يشكل من خمسة أعضاء على الأقل وواحد وعشرين عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية وقصر القانون اسم نقابة عمال «واتحادات نقابات» على النقابات والاتحادات التي تشكل وفقا لأحكامه.

وقرر القانون حق أعضاء نقابات العمال والاتحادات في الاجتماع بعد إخطار الجهة المختصة وعدم جواز تدخل السلطات في حرية الاجتماع إلا إذا كان مخالفا للنظام العام.

واستثنى القانون بعض الفئات من سريان أحكامه، ومع ذلك أباح لهم أن ينشئوا جمعيات ترعى مصالحهم المشتركة ومن هؤلاء موظفو الحكومة ومستخدموها الداخلون في هيئة العمال وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمون وهم جميعا يعملون على تحقيق خدمات عامة.

ذلك أن للنقابات طابعا خاصا يميزها عن باقي الجمعيات وهو التدخل في تحديد علاقة العامل وصاحب العمل وإبرام عقود العمل المشتركة ومراقبة تنفيذ تلك العقود والدفاع عن حقوق العمال بكافة الوسائل التي تجيزها القوانين ومنها حق الامتناع عن العمل (الإضراب) في الحدود المرسومة في القانون.

وقد رؤي في البداية أن تخويل عمال الحكومة والخدمات العامه بها حق إنشاء نقابات تكون لها هذه الحقوق قد يؤدي إلى اضطراب العمل الحكومي والإخلال به مع حقهم في إنشاء جمعيات ترعى مصالحهم.

واستثنى القانون كذلك الوكلاء المفوضين الذين يمثلون أصحاب الأعمال لتعارض مصالحهم مع مصالح العمال وهؤلاء ظلوا مستثنين حتى الآن.

وكذلك عمال الزراعة وكانت الحكمة هى أن انتشار عمال الزراعة فى مناطق الريف وعدم تجمعهم فى مكان واحد مثل عمال الصناعة جعلهم لا يتحمسون لتكوين النقابات لهم.

وكذلك الممرضون وعمال المستشفيات لصلتهم الوثيقة بالمرضى الذين يحتاجون منهم عناية ورعاية خاصة .

وأعطى القانون لكل عامل مصرى الجنسية بلغ من العمر ١٥ عاما على الأقل الحق فى الانضمام لنقابة مهنته.

وأجاز لكل عامل الحق فى الانضمام لأية نقابة أو الانسحاب منها دون إكراه وفى حالة انسحاب العضو من النقابة لاتضيع حقوقه فى صندوق الادخار.

كما نص على بطلان أى شرط يشترطه صاحب العمل أو من يقوم مقامه فى عقود العمل مع العمال يخالف أحكام القانون أو يحد من حرية العامل.

كما أوجب عقوبته إذا فصل العامل أو وقع عليه عقوبة لإرغامه على الانضمام أو عدم الانضمام للنقابة أو لأمر يتصل بشئون النقابة مع إلزامه بتعويض العامل عن الإضرار التى لحقته.

وحرم القانون على العمال الأجانب أن ينضموا للنقابة إلا إذا كانوا مقيمين فى مصر بصفة دائمه وبشرط إلا يتجاوز عددهم ربع عدد الأعضاء كما حرم عليهم أن يكونوا أعضاء فى مجلس إدارة النقابة حتى لا يؤثر ذلك فى توجيه النقابة وطريقة إدارتها .

وأوجب القانون إعطاء كل عضو من أعضائها شهادة تثبت عضويته وأجاز بصفة استثنائية للعمال المنضمين لعضوية إحدى النقابات أن يستمروا فى عضويتها سنتين عقب خلوهم من العمل إذا كانوا قد زاولوا مهنتهم لمدة سنتين على الأقل لأن العامل المفصول قد يستأنف عمله فيها خلال هذه المدة فيبقى عضوا بالنقابة.

كما حرم فصل أحد الأعضاء إلا بعد إخطاره كتابة بما نسب إليه وسماع دفاعه وللعامل فى جميع الأحوال الطعن خلال ٣٠ يوما من إخطاره فى قرار الفصل أمام المحكمة الجزئية المختصة.

وهكذا وضعت الوزارة الوفدية أهم القوانين فى تاريخ التشريعات العمالية وهو قانون النقابات العمالية لترعى هذه النقابات مصالح العمال وتصون حقوقهم وتحمى العمال من سطوة وسيطرة وتحكم أصحاب الأعمال، لهذا كان حقيقيا وصدقا أن يقال أن الوفد هو حزب الجلاليب الزرقاء.

وجاء فى تقرير لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب عن مشروع القانون بشأن نقابات العمال.

«لقى فريق من أصحاب العمل من صناع وتجار - وقد نصبوا أنفسهم للكسب والثراء وجعلوه قبلتهم وغايتهم - من كثرة الأجراء وعظيم تزاحمهم فرصة للسيطرة عليهم والتحكم فيهم فقدروا أجورهم بما شاءوا وحددوا لهم ساعات عملهم وفرضوا عليهم من شروطه ما يزيد فى وفرهم وكسبهم غير عابئين بما يطلب العمال من جزاء عادل يقيم أودهم ويصلح من شأنهم وصحتهم وأجسادهم وكان طبيعيا بعد ذلك أن يشعر العمال بأن أصحاب العمل إنما يسخرونهم فى خدمتهم ويستنزفون قوتهم لإقامة ثرواتهم والاستفادة من أرباحهم فتناكرت قلوبهم وساءت علاقاتهم وساد جمعهم جو من الاضطراب والقلق ذهب بما يجب للمصانع من تعاون وسكينة وسلام.

لم يغب عن شخص أن علة هذه الأدوار وبشاعتها إنما ترجع إلى تفرق الأجراء وتشتيت كلمتهم وفقدانهم الوحدة التى تخلق لهم من شأنهم جمعا يذود عن حقوقهم ويدفع عنها هذه هى الأسباب الجوهرية الهامة التى حملت العمال والحكومات على إنشاء النقابات والاعتراف بها وأيتائها من الحقوق ما ييسر لها القيام على رعاية مصالح العمال وصيانتها ونتيجة ما تقدم فإن الحاجة للنقابات إنما تظهر وتشتد فى الأوساط الصناعية ثم التجارية ففى الأولى تتوافر كل الأسباب التى حملت على التفكير فيها وتكوينها فالصناعات تقوم الآن على الماكينات وفى المصانع والمتاجر الكبرى يشتد تزاحم الأضرار وفيها يظهر تحكم صاحب العمل ويشتد، والصناعة والتجارة هما مع ذلك المدق أوجه الكسب إدرارا ورزقا على أصحابها.

فلهذا كله رأت أغلبية اللجنة وهى مصدر تشريع ليس للبلاد المصرية عهد به أن أول قانون يوضع لذلك يجب أن يعنى بأولئك العمال والأجراء الذى دلت التجربة وتضافرت الأسباب على حاجتهم الظاهرة الماسة للنقابات.

وهذا الذى كتبه النواب الوفديون عام ١٩٤٢ يوضح بجلاء أن الوفد كان خير ممثل للشعب بصفة عامة ويعبر عن العمال بصفة خاصة ويكشف الحس الصادق بآلام العمال وآمالهم وأمانيهم.

قانون التأمين الإجبارى عن حوادث العمل

وكان الوفد أول من أصدر قانونا بشأن التأمين الإجبارى عن إصابات العمل لضمان تنفيذ أصحاب الأعمال لالتزاماتهم.

فأصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢/٩/٦ القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل – الذى امتد إلى التأمين على أمراض المهنة بعد أن أصدرت الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ قانون التعويض عن أمراض المهنة (١١٧ لسنة ١٩٥٠) – ذلك أن كثيراً من أصحاب الأعمال الصغيرة كانوا يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم فى قانون التعويض عن إصابات العمل (٦٤/ ١٩٣٦) .

فرأت الوزارة الوفدية أن خير علاج لهذه الحالة هو إصدار قانون يلزم صاحب العمل التأمين الإجبارى عن عماله ضد إصابات العمل لدى شركات التأمين لأنه ييسر على صاحب العمل دفع التعويضات ولا يكلفة إلا جزءا يسيرا بالنسبة لما قد يستحق عليه من تعويض.

ولو ترك التأمين اختياريا لما فكر فى التأمين إلا أقلية ضئيلة من أصحاب الأعمال لما هو معروف عن الكثيرين من عدم الميل لنظام التأمين.

وهو فى ذات الوقت يكفل للعمال الحصول على مستحقاتهم من شركات التأمين.

ولتأكيد حماية العمال نص القانون على أن كل زيادة أو نقص فى عدد العمال أو أجورهم أو عدم الإبلاغ عن التغييرات التى تحدث بالمحل المؤمن عليه أو مخالفة أصحاب الأعمال لنصوص عقد التأمين ولأحكام القانون لا يجوز أن يكون سببا فى عدم دفع التعويض للعمال أو مستحقيهم أو فسخ عقد التأمين، ولو نص على غير ذلك وأعطى الحق لشركة التأمين فى هذه الحالات فى مطالبة صاحب العمل بفرق رسم التأمين طبقا للتعريفة المعمول بها وتسوى الشركة مركزها مع صاحب العمل دون أى دخل للعمال فيما يكون بينهما من خلاف . وذلك حتى لا تتمكن شركات التأمين من التنصل من التزاماتها نحو العمال لأسباب ترجع إلى أصحاب الأعمال وحدهم.

وأوجب القانون على صاحب العمل مراقبة قيام المقاول من الباطن بالتأمين على عماله وإلا كان على صاحب العمل أن يقوم بنفسه بعملية التأمين على عمال المقاول من الباطن.

فإذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول من الباطن ولم يؤمن عن حوادث العمل قبل التاريخ المحدد للبدء فى العمل بثلاثة أيام أوجب القانون على صاحب العمل الأصلى (المقاول الأصلى) أن يقوم بهذا التأمين وله الرجوع على المقاول من الباطن ليسترد منه ما تطلبه هذا التأمين من نفقات.

ولما كان الغرض الأساسى من التأمين هو وضع العبء على صاحب العمل فهو وحده الملزم بتحمل نفقاته. فحرم القانون اشتراك العمال فى هذه النفقات لكلها أو بعضها بطريق مباشر أو غير مباشر وإلا تعرض صاحب العمل للعقوبة.

مع إلزامه برد المبالغ التى تكون قد خصمت من أجور العمال.

فلم يكن يجوز تحميل العمال أى نصيب من نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت.

وكان هذا القانون لا يسرى على المصالح الحكومية وما فى حكمها لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها . ولكن لا يسرى هذا الإعفاء بالنسبة للمقاولين الذين يقومون بأعمال لها فيلتزمون بالتأمين على عمالهم.

وأوجب القانون على أصحاب الأعمال أن يعلقوا شهادة باللغة العربية من المؤمن لديهم فى أمكنه العمل تفيد حصول التأمين وذلك بكيفية تمكن العمال من الاطلاع عليها ولتقديم شكواهم فى حالة عدم التأمين عليهم.

وفرض القانون على من يخالف أحكامه عقوبة قد يزيد مقدارها أحيانا عن رسوم التأمين إذا ما حاولوا التخلص من دفعها.

وهكذا وضعت الوزارة الوفدية قانونا ثانيا يضمن حقوق العمال فى حالات الإصابة ليس من أصحاب الأعمال وحدهم ولكن من شركات التأمين أيضاً وهى شركات مليئة يمكنها الوفاء للعمال بمستحقاتهم.

الأمر العسكرى بإعانة غلاء المعيشة

وكان الوفد أول من حرص على زيادة أجور العمال لمواجهة أعباء الحياة.

فأصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٢/١٢/٩ أول أمر عسكرى لصرف إعانة غلاء المعيشة هو الأمر رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ لصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية . وجاء فى ديباجة الأمر المذكور أنه نظرا لارتفاع نفقات المعيشة تبعا لزيادة أسعار الحاجات الضرورية وما تتطلبه من ضرورة توفير موارد للعامل لمواجهة هذه الحالة بحيث توفر له القدر اللازم للمعيشة فى أدنى الحدود المستطاعة.

اوجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية أن يصرفوا للعمال الذين يشتغلون فى هذه المحال إعانة غلاء المعيشة فوق مرتباتهم أو أجورهم بحيث لاتقل عن الفئات التى قررتها الحكومه لموظفيها وعمالها والمبينة بالجدول المرافق لهذا الأمر.

وتختلف إعانة الغلاء حسب تدرج المرتب كما تختلف من طائفة إلى أخرى وقسم الأمر هذه الطوائف إلى طائفة آباء الأولاد الثلاثة فاكثر وطائفة آباء الولد أو الولدين وطائفة العزاب والمتزوجين ممن لا أولاد لهم وتصرف الإعانه من أول ديسمبر ١٩٤٢.

كما أوجب هذا الأمر ألا يقل أجر العامل البالغ من العمر ثمانى عشرة سنة عن سبعة قروش ونصف فى اليوم فإذا نقصت سن العامل عن ثمانى عشرة سنة جاز أن ينقص أجره فى اليوم بنسبة نصف قرش عن كل سنة.

بحيث لا يقل أجره اليومى فى أية حالة من الأحوال عن خمسة قروش وهو مبلغ كبير فى ذلك الوقت؟

كما نص الأمر على العقوبة على مخالفة أحكام هذا الأمر وأن تقضى المحكمة فضلا عن ذلك ومن تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فروق الأجر أو العلاوة لمستحقيها.

وقد يتبادر السؤال: لماذا لم يصدر قانون بإعانة غلاء المعيشة وصدر بأمر عسكرى سوف ينتهى العمل به بانتهاء حالة الحرب (العالمية الثانية) وزوال الأحكام العرفية؟ والواقع أن إصدار أوامر عسكرية بإعانة غلاء معيشة قصد به سرعة إصدار أوامر أخرى بزيادة فئاتها تبعا لزيادة الأسعار وارتفاع نفقات المعيشة وفعلا صدرت عدة أوامر عسكرية بعد ذلك بزيادة فئات إعانة غلاء المعيشة وكان الأمل بعد إنهاء الحرب العالمية الثانية خفض

الأسعار وعودتها إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية فلما لم يتحقق ذلك صدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكرى الأخير رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤.

وبعد ذلك أصدرت الوزارة الوفدية الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بزيادة فئات إعانة غلاء المعيشة وعند انتهاء حالة الأحكام العرفية نص القانون باستمرار العمل بهذا الأمر ولايزال معمولا به حتى الآن.



الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج سكرتير عام الوفد والدكتور نعمان جمعة نائب رئيس الوفد وعبد المنعم حسين أمين الصندوق
وأ. على سلامة وكرم زيدان وفؤاد البدراوى سكرتيرو الوفد المساعدون

تعويض طاقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٤/٣/٢٧ أول قانون لحماية رجال السفن البحرية وهو القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٤ بتعويض طاقم السفن التجارية ضد أخطار الحرب لضمان حصول عمال السفن البحرية على مستحقاتهم عند تعرضهم لأخطار الحرب فقضى القانون بعدم الإذن لأى سفينة بالسفر أثناء قيام حالة الحرب مالم يكن مؤمنا على أفراد طاقمها بقيمة نصف الحد الأقصى للتعويض الذى قد يستحق بنصوص أحكام هذا القانون لدى إحدى شركات التأمين المعتمدة.

أو إيداع هذه القيمة نقدا خزانة مصلحة الموانى

أو تقديم كتاب ضمان بها من أحد المصارف المعتمدة.

وأجاز القانون لأفراد الطاقم المؤمن عليهم مطالبة الشركات المؤمن لديها مباشرة بما يستحق لهم من تعويض عن أنفسهم أو متاعهم.

وهكذا يتضح أن الوفد كان دائم التفكير فى رعاية مصالح العمال من كل الفئات وحماية حقوقهم وضمان مستحقاتهم.



الزعيم فؤاد سراج الدين والمجاهد الكبير إبراهيم فرج وأ. مواهب الشوربجى المحاميه وأ. على سلامة وأ. رشيد النحال المحامى فى ندوة عن الديمقراطية . . بمقر الوفد.

قانون عقد العمل الفردى

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٤/٥/١٥ أول قانون ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ورتب للعمال حقوقا عديدة لأول مرة فى تاريخ التشريعات العمالية فى مصر هو القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى وهذه الحقوق هى :

(١) أوجب القانون أن يكون عقد العمل كتابة وباللغة العربية.

(٢) أوجب أن يكون العقد بين صاحب العمل ومتعهد توريد العمال بالكتابة يذكر فيه نوع العمل وفئات الأجور للعمال والضمانات التى تكفل صرفها لهم وألا يتقاضى المتعهد أكثر من ١٠ ٪ من هذه الأجور.

(٣) أوجب على متعهد توريد العمال تحرير سركى من صورتين لكل عامل وأوجب على صاحب العمل دفع الأجور للعمال إذا لم يدفعها لهم متعهد توريد العمال.

(٤) حرم على صاحب العمل أو متعهد توريد العمال أن يلزم العمال شراء أغذية أو بضائع مما ينتجه أو من محل معين.

(٥) أوجب دفع الأجور وغيرها بالعملة المصرية.

(٦) أوجب دفع الأجور فى أحد أيام العمل وفى المكان الذى يشتغل فيه العامل.

(٧) حرم اقتطاع أكثر من أجر ٥ أيام من الشهر عما يتسبب العامل فى إتلافه أو فقده.

(٨) حرم اقتطاع أكثر من ١٠٪ من الأجر لسداد قرض العامل كما حرم تقاضى أية فائدة عنه.

(٩) حرم التنازل عن الأجور أو الحجز عليها إلا لدين المأكل والملبس والنفقة وفى حدود الربع.

(١٠) ألزم صاحب العمل بنفقات عودة العامل إلى موطنه عند انتهاء العقد وإلا جاز للسلطة الإدارية المختصة ترحيله على نفقة صاحب العمل.

(١١) ألزم صاحب العمل أن يعطى العامل شهادة خدمة مجانا فى نهاية عقده.

(١٢) حرم على صاحب العمل نقل العامل إلى سلك اليومية دون موافقته.

(١٣) حرم على صاحب العمل أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه.

(١٤) اعتبر عقد العامل المحدد المدة عقدا غير محدد المدة فى حالة استمراره بعد انتهاء مدته.

(١٥) قرر للعامل الحق فى مهلة الإخطار قبل انتهاء العقد غير المحدد المدة وإلا عوض العامل عنها.

(١٦) قرر للعامل الحق فى مكافأة - عند انتهاء عقده - عن كل سنة من خدمته.

(١٧) قرر أن حل المؤسسة أو فسخها أو إدماجها أو تصفيتها أو انتقالها بأى تصرف لا يمنع من تنفيذ حقوق العمال.

(١٨) ألزم صاحب العمل بوضع لائحة لنظام العمل وأخرى للجزاءات فى المنشآت التى تستخدم ٥٠ عاملا فأكثر لاتعترض عليها مصلحة العمل.

(١٩) حرم اقتطاع أجر خمسة أيام شهريا للغرامات أو إيقاف العامل تأديبيا أكثر من هذه المدة.

(٢٠) ألزم قيد الغرامات فى سجل خاص وأن تخصص لمصلحة العمال.

(٢١) ألزم صاحب العمل بتوفير وسائل الإسعاف الطبية وأن يعهد - إذا ازداد عددهم على مائة عامل - إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم وأن يصرف لهم الأدوية لهذا العلاج بدون مقابل.

(٢٢) ألزم صاحب العمل أن يوفر للعامل وسائل السكن الملائم والتغذية إذا استخدمهم فى أماكن بعيدة عن العمران.

(٢٣) قرر للعامل الذى يثبت مرضه الحق فى نصف أجره أثناء مدة انقطاعه.

(٢٤) ألزم صاحب العمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار العمل أو الآلات.

(٢٥) قرر للعامل الحق فى الحصول على أجازه سنوية بأجر كامل.

(٢٦) قرر للعامل الحق فى التعويض عن الفصل التعسفى.

(٢٧) رتب بطلان كل شرط فى عقد العمل مخالف لأحكامه ما لم يكن أكثر فائدة للعامل.

(٢٨) رتب المسئولية التضامنية بين أصحاب الأعمال فى الوفاء بجميع التزامات العاملين.

(٢٩) أوجب نظر دعاوى العمال على وجه السرعة والحكم فى جميع الأحوال بالنفاذ المؤقت.

(٣٠) رتب عقوبات على مخالفة أحكامه وتتعدد العقوبات بعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة.

ولا شك أن هذه الحقوق التى تقررت للعمال فى مصر لأول مرة وضعت المبادئ التى استندت عليها بعد ذلك القوانين اللاحقة ولو استمر الوفد فى الحكم فترة كافية لحصل العمال على حقوق أكثر وأكثر ومزايا أفضل وأفضل.



الزعيم فؤاد سراج الدين والدكتور نعمان جمعة نائب الرئيس وحولهما بعض شباب الوفد بمقر الحزب

قانون مكافحة الأمية ونشر الثقافة

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٤/٨/٢٤ القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة.

وكان القانون يفرض على كل مصرى يزيد سنه على اثنى عشر عاما ولاتتجاوز الخامسة والأربعين ولم يكن ملما بالقراءة والكتابة تعلم القراءة والكتابة والمبادئ العامة للدين ومبادئ علم الحساب والمقاييس والموازين والمكاييل والنقود المستعملة فى مصر مع قسط مناسب من الثقافة العامة . ويكون هذا التعليم بالمجان . وبالنسبة للمصريات يسرى على من تزيد سنه على ١٢ عاما ولاتتجاوز الخامسة عشرة على شرط أن تتعلم الفتيات على حدة وأن يقوم بتعليمهن إناث فقط ومدة الدراسة تسعة أشهر متصلة .

وتهيأ فى كل وحدة الأماكن الكافية لتعليم الأميين وتزود بحاجاتها من أدوات الدراسة وكتبها .

وتؤدى الدراسة فى معاهد التعليم على اختلاف أنواعها حكومة أو حرة عدا معاهد التعليم العالى، فإذا لم تتسع جاز أن تؤدى فى دور العبادة ودور الحكومة العامة وقاعات الاجتماعات والمحاضرات والأماكن التى يقدمها أصحابها، وتكون صالحة لهذا الغرض فإذا تعذر وجود أمكنة صالحة للتدريس جاز أن يكون التعليم فى الهواء الطلق مع مراعاة فصول السنة .

وأوجب القانون على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر أن يبنوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم وأن يتكلفوا بدفع المكافآت التى تصرف لمن يقومون بالتعليم فيها فإذا لم يقوموا بذلك قامت الوزارة بتعليم هؤلاء العمال على نفقتهم .

كما أوجب على مصلحة السجون أن تتولى تعليم المسجونين الذين تزيد مدة سجنهم على تسعة أشهر .

كما أوجب على مصالح الحكومة التى تستخدم عمالا مستخدمين خارج الهيئة يزيد عددهم على خمسة عشر فى بلد واحد أن تقوم بتعليم عمالها ومستخدميها طبقا لأحكام هذا القانون .

كما أوجب على وزراتى الدفاع الوطنى والداخلية تعليم الأميين من العساكر وضباط الصف التابعيين لها طبقا لمناهج التعليم المقررة.

على أن تعقد امتحانات عامة فى نهاية المدة المخصصة للدراسة ويعطى للناجحين شهادة دالة على نجاحهم ومن يرسب يلزم بإعادة الدراسة.

ونصت المادة ١٨ من القانون على أنه بعد مضى أربع سنوات من بدء تنفيذ مكافحة الأمية فى جهة بالذات لايقبل الأشخاص الذين لايحملون أجازة بتأدية الامتحان الخاص بمحو الأمية فى خدمة الحكومة والمصالح التابعة لها وفى المؤسسات والمصانع والمحال التجارية.

كما لا يجوز أن يمنحوا رخصة جديدة أم مجددة بمزاولة حرفة من الحرف التى تتطلب ترخيصا أو أن تقبل منهم عطاءات أو مقاولات لجهة من الجهات الحكومية أو المجالس البلدية "مجالس المديريات أو أى جهة ملتزمة بمرفق عام" .

ورتب القانون عقوبة الغرامة على مخالفة احكام القانون المذكور .

وقد صدرت عدة قرارات وزارية (٢٦ قرارا) بوقف سريان حكم الإلزام على الأميين فى المديريات آخرها القرار الوزارى المؤرخ ١٩٥٢/٧/٧ .

وبعدها صدرت عدة قوانين بشأن وقف العمل مؤقتا بأحكام المادة ١٨ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ وجميعها بعد ثورة يوليو وهى القوانين أرقام (٥٨٦ /٥٤ ، ٢٨٢ / ٥٦ ، ٧٠ / ٥٩ ، ٩٠/ ٦٢ ، ٢٥/ ٦٣ ، ٣٤/ ٦٥) .

وأخيرا صدر فى عهد السادات القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن تعليم الكبار محو الأمية وألغى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ وألغى أغلب أحكامه وزادت الأمية فى مصر عما كانت عليه .

وهكذا تتضح سياسة الوفد فى مكافحة الأمية وتعليم أبناء مصر ولو استمر الوفد فى الحكم فترة كافية لتم تنفيذ هذا القانون على الأميين جميعا ولما أصبح فى مصر أمى واحد.

قانون البطاقات الشخصية

كان الوفد أول من اهتم بإثبات شخصية العمال ضمانا لإثبات حقوقهم فى معاملاتهم فأصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٤/٨/٢٤ القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية فأوجب على جميع العمال وحددهم بأنهم الأشخاص الذين ينطبق عليهم القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال - أوجب عليهم أن يكونوا حاملين لبطاقة شخصية تحتوى على اسم ولقب حاملها وجنسيته وسنه ومهنته ومحل سكنه والبيانات الانتخابية وغيرها.

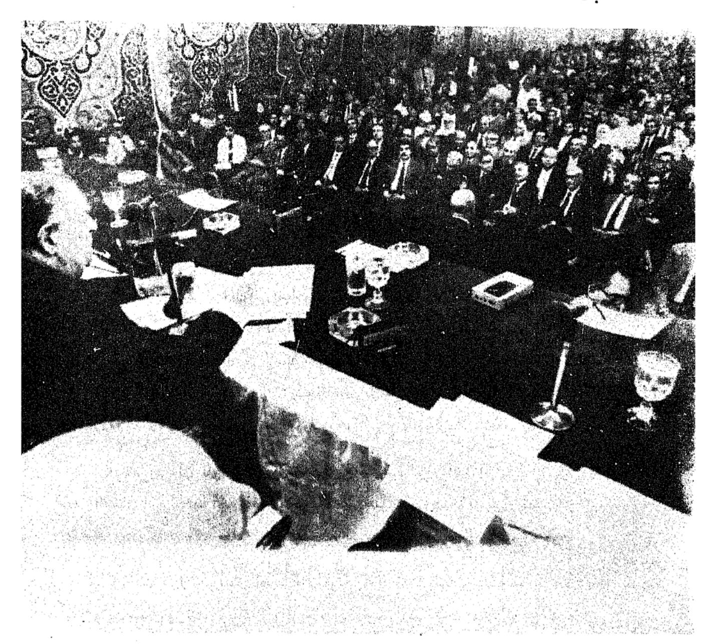
كما أوجب أن يذكر بها علاوة على ما تقدم اسم المحل الذى يعمل فيه إذا كان صاحبها عاملا وعنوانه ونوع العمل الذى يؤديه فيه واسم النقابة التى يكون منضما إلى عضويتها ورقم تسجيلها وبيان ما إذا كان متزوجا من عدمه وعدد أولاده إن كان له أولاد ونوع كل منهم وسنه ومحل إقامته.

فالغرض الأساسى من هذا القانون كان إثبات شخصية العامل بعد أن لوحظ أن كثيراً ما يحتاج هؤلاء العمال إلى إثبات ما يتعلق بخدمتهم وحالتهم المدنية. للوصول إلى حقوقهم قبل صاحب العمل كما أن أسرة العامل الذى تقع له إصابة تترتب عليها الوفاة تحتاج إلى ما يثبت صلته بالعمل لإمكان حصولها على التعويض وخاصة كما تقول المذكرة الإيضاحية للقانون عندما يصدر التشريع الخاص بالتأمينات الاجتماعية التى تقرر للعمال وزوجاتهم معاشات ومزايا أخرى. فى ظروف معينة أو عند بلوغهم سنا معينا.

وهكذا يبين أن الوزارة الوفدية تضع فى اعتبارها تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية على العمال. ومن جهه أخرى فإن البطاقة الشخصية تثبت صفة العامل وتمنع اعتباره متشردا. كما تساعده فى معاملاته مع المصالح الحكومية وغيرها من الهيئات.

كما أنها تزيل كثيراً من الصعوبات الانتخابية الخاصة بإثبات شخصية الناخبين لأنه كان يثبت ضمن بيانات البطاقة كل البيانات الخاصة بالانتخابات. مثل الموطن الانتخابى ورقم القيد فى جدول الانتخابات.... إلخ.

ولم تقتصر فائدة البطاقات الشخصية على العمال وحدهم بل انتفع بها غيرهم أيضاً لأن القانون كان يسرى على جميع المواطنين من غير العمال فى المدن التى يصدر بها قرار وزارى. ومنها القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ودمياط والجيزة وعواصم المديريات وبنادر المراكز بعد ذلك ثم وأخيرا على ساكنى جميع حدود جهات مصر علاوة على عمال المحال الصناعية والتجارية باستثنا النساء غير العاملات مراعاة لتقاليد البلاد.



الزعيم فؤاد سراج الدين وأعضاء الجمعية العمومية للوفد فى ١٣ / ١ / ١٩٨٩

الأمر العسكرى بلجان التوفيق

كذلك أصدرت الوزارة الوفدية الأمر العسكرى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٤٢ فى ١٩٤٢/٣/٢٣ بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال، وكانت هذه اللجان تشكل فى المحافظات على الوجه التالى:

المحافظ أو المدير رئيسا

رئيس المحكمة المختص أو قاض تنتدبه وزارة العدل

مندوب مصلحة العمل

مندوب صاحب العمل

مندوب الصناعات

مندوبان اثنان عن العمال

وكانت لهذه اللجان نفس الاختصاصات الممنوحة لها بموجب قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩١٩/٨/١٩ وأول مايو سنة ١٩٢٤ وأهمها وضع واقتراح مشروعات للتسوية والتوفيق يكون الغرض منها إزالة أسباب الخلاف المعروضة عليها أو التصديق على الاتفاقيات التى تتم بين الفريقين المتنازعين.

وتحال عليها المسائل التى تدخل فى اختصاصها من وزير الصحة العمومية وكانت هذه اللجان تصدر قرارات مسببة فى المسائل التى تعرض عليها وترفع هذه القرارات إلى وزارة الصحة لاعتمادها، وتصبح هذه القرارات بعد اعتمادها ملزمة للخصوم فى النزاع الذى اتخذ فى شأنه القرار وكان يعتبر اعتماد الوزير للقرارات بمثابة صيغة تنفيذية لها وتنفذ كالاحتكام فى منازعات العمل. وكانت هذه القواعد نواة لقوانين التوفيق والتحكيم بعد ذلك .

الأمر العسكرى بتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين

وكان الوفد أول من اهتم بالعمال الزراعيين ورفع أجورهم فأصدر فى ١٩٤٤/٢/٢٨ الأمر العسكرى رقم ٤٦٨/ ١٩٤٤ بتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين.

ونص على أنه لا يجوز أن يقل أجر العامل الزراعى البالغ من العمر ١٨ عاما فأكثر بمديرتى قنا وأسوان عن عشرة قروش فى اليوم.

فإذا نقصت السن عن ثمانى عشرة سنة جاز خفض أجره اليومى بمقدار نصف قرش عن كل سنة أو كسور السنة لبلوغ تلك السن بحيث لا يقل أجره اليومى فى أية حال من الأحوال عن خمسة قروش.

ونص الأمر على أن يبطل كل اتفاق يكون من شأنه حصول العامل الزراعى على أجر يقل عن الحد الأدنى سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ورتب الأمر عقوبة على مخالفة أحكامه وتتعدد العقوبة بتعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة.

وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها بإلزام المخالف بدفع فروق الأجر المستحقة. ويعتبر المخالف والحائز عند الاقتضاء مسئولين بالتضامن عن كل جريمه تقع بالمخالفة للأمر.

وهكذا وضعت الوزارة الوفدية لأول مرة حدا أدنى لأجور العمال الزراعيين يوفر لهم حياة كريمة لائقة وإذا كان هذا الأمر يسرى فى البداية على عمال محافظتى قنا وأسوان الزراعيين فإنهم كانوا فى حاجة ماسة إلى هذه الحماية وخاصة أن عمال الزراعة فى المحافظات الأخرى ارتفعت أجورهم بشكل طبيعى إلى أكثر من ذلك.



الزعيم: اج الدين فى مؤتمر انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ بمدينة المنصورة

الأمر العسكرى بإيجاب تقديم وجبات غذائية للعمال

وكان الوفد أول من ألزم أصحاب الأعمال بتقديم وجبات غذائية للعمال فأصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٤٤/٢/٢٨ الأمر رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ بإيجاب تقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال فأوجب الأمر المذكور على أصحاب الأعمال فى الأعمال الصناعية والتجارية التى تستخدم عادة خمسين مستخدما أو عاملا فأكثر فى مصنع واحد أو فى محل واحد وعلى كل حائز لأرض زراعية تزيد مساحتها على مائتى فدان أن يتخذوا الترتيبات اللازمه لتقديم وجبة الظهر من كل يوم من أيام العمل لمن يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال.

وفيما يتعلق بالمحال الصناعية والتجارية التى يقل عدد مستخدميها وعمالها عن خمسين شخصا، وتكون متقاربة فى دائرة قطرها كيلو متر واحد يجب على أصحابها أن يشتركوا فيما بينهم لتقديم الطعام لعمالهم ومستخدميهم على الوجه المبين فى هذا الأمر.

ونص الأمر أن يتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذى يقدم له بشرط ألا يزيد ما يدفعه عن الوجبة الواحدة عن خمسة عشر مليما.

ويلتزم صاحب العمل بباقى النفقات وله أن يقتطع من أجر المستخدم أو العامل ما يوازى نصيبه فى التكاليف.

ولا يتحمل المستخدم أو العامل شيئا من تكاليف الطعام فى الأيام التى ينقطع فيها عن العمل.

وإذا كان العمل يؤدى بالمصنع أو بالمحل بالتناوب ليلا ونهارا وجب على صاحب العمل أن يقدم لمن يريدون من المستخدمين والعمال وجبة العشاء بنفس الشروط المتقدمه ذكرها.

ورتب الأمر عقوبه على مخالفة أحكامه وتتعدد عن كل يوم ونص الأمر على أن يطبق فى مديريتى قنا وأسوان.

ثم صدر فى ١٩٤٤/٨/٢٩ الأمر رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ بتطبيق الأمر رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ على المحال الصناعية فى محافظة البحر الأحمر.

كذلك صدر فى ١٩٤٤/٤/١٥ قرار من وزير الشئون الأجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة بتعيين أصناف الطعام وكمية ما يقدم منها للشخص الواحد فى الوجبة الواحدة المشار إليها فى الأمر ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤.

وهكذا تدخلت الوزارة الوفدية لتوفير وجبة صحية للعاملين فى محافظتى قنا وأسوان ثم محافظة البحر الأحمر بعد ذلك وهى جهات نائية كان عمالها فى حاجة سريعة إلى الحماية وخاصة أن أغلب الشركات الكبيرة فى المحافظات الأخرى كانت توفر للعمال هذا الحق.

الزعيم فؤاد سراج الدين وحوله شعب الزقازيق فى المؤتمر الذى عقد فى ١٩٨٥/٣/٢٤



قانون أفضل لإصابات العمل

وبعد أن مضى على صدور القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل أربعة عشر عاما اتضح أن بعض أحكام هذا القانون كانت من الغموض بحيث كانت تسمح لأصحاب الأعمال وشركات التأمين بتفسيرها بما يتفق مع مآربهم وإن خالف نية الشارع.

لهذا رأت الوزارة الوفدية تعديل تلك الأحكام بما يجعلها أكثر انطباقا على العدالة وأدعى إلى تحقيق الغاية المنشودة.

وفى وزارة الزعيم مصطفى النحاس الأخيرة عام ١٩٥٠ حرصت الوزارة الوفدية على توفير حماية أكثر وتقرير حقوق أفضل للعمال فأصدرت فى ١٩٥٠/٧/٥ القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمال الذى حل محل القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل وتضمن الكثير من التعديلات والحقوق إلى جانب ما كانت تنص عليه أحكام القانون الملغى ومنها:

١- رفع قيمة التعويض عن العجز وعن الوفاة بما يجعله وافيا بالغرض منه وأقرب إلى العدالة الاجتماعية.

٢- سريان القانون على جميع العاملين أيًا كان مقدار أجورهم وكان القانون السابق يستثنى الأشخاص الذين يتناولون أجرا يزيد على ٢١ جنيها شهريا أو ٧٠ قرشا يوميا.

كذلك سريان القانون على أعضاء أسرة صاحب العمل الذى قد يلزم بأن يعولهم وكان القانون السابق يستثنيهم من أحكامه.

كذلك سريان القانون على الأشخاص الذين يستخدمون للعمل فى الزراعة إذا كانوا وقت إصابتهم يشتغلون بآلات ميكانيكية أو يؤدون عملا صناعيا.

وكان القانون يسرى على عمال الزراعة المخصصين فقط لإدارة آلات غير الآلات التى تدار باليد.

٣- حماية للعامل أن يدعى صاحب العمل أن الإصابه نشأت عن عمد أو خطئه ولا يتمكن العامل من إثبات بطلان هذا الادعاء لمضى زمن طويل على وقوع الحادث وقدرة صاحب العمل على إحضار شهوده لذلك دون العامل.

فقداشترط القانون للتمسك بأن الإصابة عن عمد أو خطأ العامل أن يذكر هذا السبب فى بلاغ البوليس أو التحقيق الذى يجريه البوليس عن الحادث لتحقيق هذا الادعاء فى حينه.

٤- نص القانون على أن يعتبر باطلا كل اتفاق يقصد به خفض التعويض المستحق للعامل المصاب أو للمستحقين بعد وفاته سواء أبرم هذا الاتفاق قبل وقوع الحادث أو بعده لتجنب العامل مشقة انتقاصه ومنعا للبس حيث إن شركات التأمين كانت تفسر البطلان على الاتفاقات التى تبرم قبل وقوع الإصابه فقط وليس بعد ذلك.



الزعيم فؤاد سراج الدين فى مؤتمر انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ بالفيوم

٥- ألغى القانون النص الذى كان يقضى بعدم مسئولية صاحب العمل إذا وقع الحادث فى الأمكنة الخارجة عن إشرافه وبالتالى أصبح صاحب العمل مسئولا عن إصابة العامل فى هذه الحالة أيضاً

٦- ألزم القانون صاحب العمل بدفع أجر العامل كاملا عن التسعين يوما الأولى ثم تخفض إلى النصف حتى يتم شفاؤه أو تثبت عاهته أو يتوفى . وكان القانون السابق يلزم صاحب العمل بنصف الأجر فقط فى حالة الإصابة بحد أقصى ٢٠ قرشا يوميا.

٧- اكتفى القانون بتقديم شهادة إدارية لصرف مستحقات العامل المتوفى دون حاجة إلى تقديم إعلام وراثة مع إعفاء العامل وورثته من دفع الرسوم القضائية فى حالة رفع الدعوى.

٨- ألزم القانون البوليس أن يجرى تحقيقا فى كل بلاغ يقدم إليه ويبين فى التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل وتثبت فيه أقوال الشهود وصاحب العمل أو من يمثله والعامل المصاب إن أمكن.

٩- عدم النص على حرمان العامل من التعويض عن الثلاثة أيام الأولى فى حالة العجز أقل من عشرة أيام منعا لسعى العامل لإطالة مدة علاجه إلى عشرة أيام وهو ما كان ينص عليه القانون السابق.

١٠- وجوب رفع الدعوى خلال سنة من تاريخ الوفاة بدلا من ستة أشهر فى القانون الملغى على أن القانون أجاز قبولها بعد هذه المدة إذا كان ذلك راجعا إلى أسباب مقبولة مع إعفاء العامل من الإبلاغ للحصول على مستحقاته إذا كانت حالته لا تسمح بهذا الإبلاغ وهكذا عالجت الوزارة الوفدية الكثير مما كشف عنه التطبيق العملى للقانون الملغى وهكذا كانت سياسة الوفد دائما تعديل القوانين العمالية نحو الأفضل، إنها بحق وزارة الشعب وإنه بحق حزب أصحاب الجلاليب الزرقاء.

قانون عقد العمل المشترك

وكان الوفد أول من أعطى النقابات العمالية واتحاد نقابات العمال حق التعاقد نيابة عن العمال مع أصحاب الأعمال فأصدرت الوزارة الوفدية فى ١٩٥٠/٧/٣١ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك أباح لنقابات العمال واتحادات نقابات العمال نيابة عن العمال المنضمين لها عقد اتفاق (عقد عمل مشترك) مع أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالا أعضاء فيها تنظم بمقتضاه شروط العمل مثل الحد الأدنى للأجور وساعات العمل ومدد الاجازات والتمرين ومكافآت نهاية الخدمة والإجراءات التى تتبع فى الصلح والتحكيم وفى تعديل العقد وغير ذلك من الشروط التى تكفل راحة العمال وطمأنينتهم وأمنهم وصحتهم.

وبمقتضى هذا القانون أصبح الذى يمثل العمال فى عقود العمل الجماعية هى النقابات أو الاتحادات فخرجت بذلك العقود التى تبرم بين العمال وأصحاب الأعمال مباشرة.

وأجاز القانون لصاحب العمل أن ينيب عنه فى إبرام العقد الغرفة الصناعية التى ينتمى إليها.

وأوضح القانون الشروط التى ينبغى توافرها فى طرفى العقد - فى حالة تعددها وحتمت هذه الشروط أن تكون الاتحادات أو النقابات ممثلة لصناعة أو مهنة أو حرفة واحدة أو صناعات أو مهن أو حرف متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو مشتركة فى إنتاج نوع واحد.

ونص القانون على بطلان عقد العمل الجماعى مالم يكن محررا بالكتابة، وبذلك أصبح هذا العقد شكليا لا يكفى فى إنشائه رضاء الطرفين.

كما أوجب القانون أن يعرض عقد العمل المشترك على الجمعية العمومية لنقابة أو نقابات العمال أو اتحاداتها وأن يوافق عليه غالبية الأعضاء.

حتى يستطيعوا إبداء آرائهم فى عقد العمل المشترك الذى سيطبق عليهم.

على أن العقد لا يصبح نافذا إلا بعد تسجيله فى وزارة الشئون الاجتماعية التى عليها أن تقوم بنشر إعلان عن هذا التسجيل فى الجريده الرسميه فإذا رفضت التسجيل وجب عليها إخطار طالبه بهذا الرفض وأسبابه خلال ثلاثين يوميا. فإذا انقضت المدة المعينة ولم تسجل الوزارة العقد أو لم تعترض عليه أصبح العقد نافذا ووجب عليها التسجيل.

وقد أخذ القانون بنظام التسجيل لكى يضمن عدم نفاذ هذا العقد إلا إذا كان خاليا من الأسباب التى تبرر للحكومة رفض تسجيله.

وخشية أن تتعسف الحكومة فى استعمال هذا الحق أعطى ذوى الشأن حق الطعن فى قرار الرفض أمام مجلس الدولة وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ الإبلاغ بالرفض ويقوم الحكم المستعجل مقام التسجيل وتنشر صورة الحكم فى الجريدة الرسمية بدون رسم.

وأجاز القانون انضمام غير المتعاقدين إلى عقد العمل الجماعى بعد تسجيله بناء على اتفاق بين طرفى العمل وهما صاحب العمل والعامل دون حاجة إلى موافقة المتعاقدين الأصليين.

ونص القانون على أن أحكام عقد العمل الجماعى تسرى على طرفيه وقت إبرامه وعلى النقابات والاتحادات التى تحل محل النقابات والاتحادات المتعاقدة وقد قصد بذلك إلى منع التحايل للتخلص من الشروط المتعاقد عليها عن طريق حل النقابة المتعاقدة وتكوين نقابة أخرى ترى أن الاتفاق السابق لا يربطها لأنها لم تكن طرفا فيه كما قد يصل العمال إلى هذا الغرض أيضاً عن طريق إتيانهم اعمالا تؤدى حتما إلى حل نقابتهم.

وكذلك يسرى العقد أيضاً على النقابات المنضمة لاتحاد يكون طرفا فى عقد العمل الجماعى أو لاتحاد انضم لهذا العقد بعد إبرامه.

كذلك تسرى هذه الشروط على العمال المنضمين للنقابة التى تكون طرفا فى العقد أو لنقابة تكون قد انضمت لهذا العقد بعد إبرامه.

كذلك يسرى العقد على العمال طوال مدته ولو انسحبوا من عضوية النقابة قبل انتهاء المدة.

وعالج القانون حالة ما إذا كان عقد العمل الجماعى متضمنا شروطا تخالف أحكام قانون عقد العمل الفردى فنص على بطلان مثل هذه الشروط ما لم تكن أكثر فائدة للعمال.

كما نص القانون على بطلان كل شرط يرد فى العقود الفردية المبرمة بين أشخاص مرتبطين بعقد عمل جماعى إذا كان هذا الشرط مخالفا لما ورد فى عقد العمل الجماعى.

كما نص القانون على بطلان كل شرط يرد فى عقد العمل الجماعى يكون من شأنه الإخلال بالأمن العام أو النظام أو يكون مخالفا لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها.

وأجاز القانون لكل من طرفى العقد حق طلب الحكم بانتهاء العقد إذا طرأت على ظروف العمل تغييرات جوهرية إن كان قد مضى على تنفيذ العقد سنة على الأقل ويظل العقد نافذا حتى يحكم بإلغائه.

ونص القانون على أن عقد العمل الجماعى قد يكون لمدة محددة أو للمدة اللازمة لإتمام مشروع معين بشرط ألا تزيد المده فى الحالتين على ثلاث سنوات. وعلى أن انتهاءه عند تعدد طرفيه بالنسبه إلى أحدهم لا يستتبع انتهاءه بالنسبة إلى الباقين فإذ انقضت المدة اعتبر العقد مجددا من تلقاء نفسه لفترة أخرى . وهكذا مالم ينص فى العقد على مدة أقل.

وأوجب القانون التأشير على هامش تسجيل العقد بكل انضمام أو تجديد أو إلغاء أو انتهاء.

وعالج القانون الحالة التى تبرم فيها مؤسسة عقد عمل جماعيا مع نقابة عمالها وأوجب سريان العقد على جميع عمال المؤسسة ولو لم يكونوا أعضاء فى النقابة بشرط ألا يقل عدد العمال المنتمين للنقابة عن نصف عدد عمال المؤسسة والحالة التى تبرم فيها المؤسسة عقد عمل جماعيا مع نقابة ليست هى نقابة المهنة التى تزاولها فنصت على أنه لا يسرى العقد إلا على عمال المؤسسة المنضمين لعضوية النقابة وإذا كان عدد هؤلاء العمال يزيد على نصف عمال المؤسسة سرى العقد على الجميع.

وأجازت القانون لكل من طرفى العقد حق طلب الحكم بتنفيذ أحكامه أو بالتعويض على أن تكون النقابة ملزمة بالتعويض فى حدود أموالها العامة دون الأموال المخصصة لصناديق الادخار والتأمينات الاجتماعية حتى تبقى هذه الأموال للأغراض التى رصدت من أجلها وعلى أن يكون الاتحاد أيضاً ملزما فى حدود أمواله مع عدم الإخلال بمسئولية النقابة التى تكون عضوا فى الاتحاد وتكون قد خالفت أحكام العقد أيضاً.



... فؤاد سراج الدين وحوله شعب الاسكندرية في مؤتمر انتخابات مجلس الشوري عام ١٩٨٧

قانون الضمان الاجتماعى

وكان الوفد أول من وضع الأساس للتأمين الاجتماعى فأصدرت الوزارة الوفدية فى عام ١٩٥٠ القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ بشأن الضمان الاجتماعى وهو أول قانون يرتب معاشات فى حالة العجز والشيخوخة للعمال وللأرامل والأيتام كما يرتب مساعدات نقدية أو عينية للأفراد والأسر المحتاجة فى الحالات الطارئة لمواجهة مصاريف الجنازة أو الوضع كما يرتب مساعدات فى حالات الكوارث والنكبات العامة كالفيضان والحريق والسيول وغيرها.

وكانت هذه المعاشات والمساعدات والمعونات تصرف دون مقابل وهذا هو الفرق بين الضمان الاجتماعى والتأمين الاجتماعى المعمول به حاليا والذى يطالب المنتفعين به بدفع اشتراكات شهرية كشرط للحصول على المعاشات.

وقانون الضمان الاجتماعى تحول كبير فى سياسة مصر الاجتماعية وهو يكفل للأسر المحتاجة الحد الأدنى لمستوى المعيشة ويقرر حق الفقراء على الدولة ذلك الحق الذى قرره الإسلام لهم منذ قرون.

وهو فى الوقت نفسه يساير ما جاء فى وثيقة حقوق الإنسان التى شاركت مصر فى إعدادها والتى تنص على أن لكل فرد حق أن يعيش فى مستوى يوفر له صحة جيدة مناسبا لنفسه ولأسرته ويضمن له الغذاء الصالح والكساء الواقى والمسكن الصحى والرعاية الاجتماعية، وله الحق أيضاً فى أن ينعم بالضمان الاجتماعى فى حالات العجز والشيخوخة والترمل والبطالة وأن يغطى أية وسيلة من وسائل العيش الضرورية بسبب ظروف خارجة عن إرادته.

وقانون الضمان الاجتماعى كان يسرى على المصريين، وكذلك كان يسرى على الأجانب فيما يتعلق بالمعاشات إذا كانوا قد اقاموا فى الأراضى المصرية إقامة مستمرة لاتقل عن عشر سنوات سابقة على تقديم طلب المعاش.

وكان قانون الدولة التى ينتمى إليها الأجنبى يجيز المعاملة بالمثل كما أجاز لهم الانتفاع بالمساعدات الاجتماعية دون التقيد بشرط الإقامة لمدة معينة .

وأعطى القانون الحق فى الحصول علي معاش طبقا لأحكامه للأشخاص الآتي بيانهم:

(أ) الأرامل ذوات الأولاد .

(ب) الأيتام.

(جـ) الأشخاص العاجزون عن العمل عجزا كليا.

(د) الأشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة.

وهؤلاء أشد الفئات حاجة إلى المساعدة نظرا للظروف الحساسة التى تحيط بهم وليس هناك سبيل آخر لتوفير العيش لهم.

ويقدم طلب المعاش إلى مكتب الضمان الاجتماعى الذى يقيم الطالب فى دائرة اختصاصه على الاستماره المعدة لذلك مصحوبا بالمستندات المؤيدة له. تبعا لتاريخ استلامها ويفصل فى طلب الاستحقاق فى مواعيد حددها القانون.

كما أجاز لطالب المعاش حق التظلم لرئيس تفتيش الضمان الاجتماعى وحق الاستئناف إلى مدير عام مصلحة الضمان الاجتماعى.

ويتسلم صاحب المعاش سركى طبقا للنموذج المقرر يصرف له بموجب المعاش المقرر له على أقساط شهرية.

ولا يجوز النزول عن المعاشات والمساعدات الاجتماعية أو الحجز عليها.

وتستحق معاش الأرامل كل أرمله يقل سنها عن ٦٥ سنة وترك لها زوجها المتوفى ولدا وأكثر منها يعيشون معها ولم تتزوج.

وإذا ترك الزوج أكثر من أرمله ذات أولاد استحقت كل منهن معاش الأرامل فإذا توفيت صاحبة معاش الأرامل أو تزوجت أستحق أولادها معاش الأيتام.

ويستحق معاش العجز الكلى كل شخص تزيد سنه على ١٧ سنة ولا يبلغ ٦٥ سنة كاملة سواء كان رجلا أو امرأة لا زوج لها بشرط أن يثبت من الفحص الطبى أنه غير قادر على القيام بأى عمل لكسب عيشه إما لمرض أو حادث أو حالة لازمته منذ الولادة .

ويستحق معاش الشيخوخة كل رجل أو امرأة لا زوج لها يثبت بوثيقة رسمية أنه قد بلغ سن ٦٥ سنة وفى حالة عدم وجود وثيقة رسميه يتعين أن يثبت من الفحص الطبى بلوغه هذه السن

١- والمعاش الكامل للأرملة ذات الأولاد فى المدن ٩ جنيهات و ٦٠٠ مليم فى السنة يضاف إليه مرتب قدره ٣ جنيهات و ٦٠٠ مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٧ جنيهات و ٢٠٠ مليم.

وفى القرى ٧ جنيهات و ٢٠٠ مليم فى السنة يضاف إليه مرتب قدره جنيهان و ٤٠٠ مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٤ جنيهات و ٨٠٠ مليم فى السنة ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف لهم المرتب من الأولاد على ثلاثة مهما بلغ عددهم.

٢- والمعاش الكامل للايتام الذين يقيمون فى معيشة واحده فى المدن ٦ جنيهات سنويا لكل منهم تضاف لمجموعة ٧ جنيهات و ٢٠٠ مليم علاوة عائلية إجمالية أما فى القرى فالمعاش الكامل ٤ جنيهات و ٨٠٠ مليم سنويا لكل منهم يضاف لمجموعه ٤ جنيهات و ٨٠٠ مليم علاوة عائلية اجمالية .

ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف لهم المعاش على أربعة مهما كان عددهم وإذا كان الأيتام لا يقيمون جميعا فى معيشة واحدة استحق من كان منهم فى معيشة سواء كان فردا واحدا أو أكثر العلاوة العائلية المنصوص عليها لهم.

٣- والمعاش الكامل فى حالتى العجز والشيخوخة للمقيمين فى المدن ١٥ جنيها و٦٠٠ مليم سنويا لصاحب المعاش وزوجته أو زوجاته.

فإن لم يكن له زوجة خفض المعاش إلى ٩ جنيهات و ٩٠٠ مليم، ويضاف إلى المعاش مرتب قدره ٣ جنيهات و ٦٠٠ مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٧ جنيهات و ٢٠٠ مليم وبالنسبة إلى المقيمين فى القرى يكون المعاش الكامل ١٢ جنيها فى السنه لصاحب المعاش وزوجته أو زوجاته.

فإذا لم تكن له زوجه خفض المعاش إلى ٧ جنيهات و ٢٠٠ مليم ويضاف إلى المعاش مرتب قدره جنيهان و ٤٠٠ مليم لكل من الأولاد وعلاوة عائلية إجمالية قدرها ٤ جنيهات و٨٠٠ مليم.

ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف لهم المرتب على ولدين إن كانت هناك زوجه ولا على ثلاثة أولاد إذا لم يكن هناك زوجه وذلك مهما بلغ عدد الأولاد.

ولمصلحة الضمان الاجتماعى أن تصرف من الصندوق مساعدات نقدية أو عينية للأفراد والأسر المحتاجة التى لا تستحق معاشا طبقا لأحكام هذا القانون وذلك فى الحالات الآتيه:

(١) الزوجة المطلقة ذات الأولاد.

(٢) الأرملة التى تقل سنها عن ٦٥ سنة وليس لها أولاد.

(٣) الأسرة التى يصاب عائلها بعجز جزئى.

(٤) الأسر التى يتقرر لها معاش بسبب عجز عائلها فى الفترة السابقة على صرف المعاش.

(٥) رب الأسرة أو أحد أفرادها.

(٦) الأسرة التى يكون عائلها مسجونا أو محبوسا.

(٧) الأسرة التى يكون عائلها متعطلا عن العمل.

(٨) المحتاجة إلى مصاريف الجنازة أو الوضع.

وأضيف إلى هذه الحالات:

أ- الزوجة ذات الأولاد التى هجرها زوجها.

ب- الطفل الذى ماتت أمه وهجره أبوه.

جـ- الحوامل والمرضعات أطفالهن.

د- العاجز عجزا كليا فى مدة الستة أشهر التى لا يصرف له فيها معاش.

وأجاز القانون إضافة حالات أخرى لقرارى وزير الشئون الاجتماعية كما أجاز القانون بصفة استثنائية صرف مساعدة لأصحاب المعاشات لمواجهة مصاريف الجنازة أو الوضع وفى الحالات الطارئة المؤقتة .

كما أجاز القانون لوزير الشئون الاجتماعية تكرار منح مساعدات للإعاشة فى حالات الكوارث والنكبات العامة كالفيضان والحريق والسيول وغيرها وتمنح هذه المساعدات لأصحاب المعاشات وغيرهم دون تفرقة .

وجاء بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون أن المشروع المثالى ينبغى أن يكفل الضمان الاجتماعى لكل فئه في المجتمع تحتاج إلى مثل هذا الضمان لكن هناك مبررات قوية دعت ألا يشمل المشروع كل الفئات فالاعباء الماليه لمشروع شامل ترهق خزانة الدولة بوضعها الحالى ارهاقا كبيراً ولابد من تفكير طويل فى تدبير الأموال اللازمه لهذا قبل أن تخطو مثل هذه الخطوه الجريئه فتتوسع كثيرا فى اطلاق حق المعاش كذلك روعى أن مشروعا كمشروع الضمان ليس لنا فى تطبيقه سابقة تجربة يجب أن ينفذ بحذر فى المراحل الأولى من مراحل الأخذ به تنحصر فى دائرة محددة نظرا لما سيتطلبه العنصر من موظفين نوى صفات خلقية معينه ودراية منهم خاصة.

لهذا لم يكن هنالك بد من أن تعطى المشروع الاسبقيه لبعض الفئات ومن أن يقصر حق الانتفاع بالمعاش على العاجزين عن العمل عجزا كليا والافراد الذين بلغوا سن الشيخوخة هؤلاء هم أولى الناس فتدبر معاش لهم واحق فئات المجتمع بالمعاونه والرعاية.

إذ أننا هنا أمام عائلات فقدت عائلها وأصبح هذا العائل فى حالة عجز لا يمكن أن يدبر لعائلته الحد الأدنى من ضروريات الحياه.

نحن أمام يتامى صغار السن من مصلحة المجتمع ومن واجباته أن يكفلهم وأن يرعاهم إلى أن يبلغوا سن العمل بدلا أن يكونوا عالة على غيرهم يتعيشون على الصدقات أو يلجأون إلى التسول وينزلقون إلى مقارنة الاشرار والاجرام.

نحن أمام شيوخ مسنين جاوزوا الخامسة والستين أو عجزه يقعدهم العجز عن أن يحصلوا على قوتهم دون مورد منتظم يعتمدون عليه فى سدماهم فى حاجة إليه من ضروريات الحياة.

وهكذا تتضح سياسة الوفد فى توفير معاشات لائقة للعمال فى حالة العجز والشيخوخة والبطالة وللأرامل والأيتام فى حالة الوفاة كل ذلك دون مقابل أو اشتراكات. بقصد توفير حياة كريمة لائقة لجميع أفراد الشعب. بأعتبار ذلك التزام على الدولة لأبنائها.

وهكذا يتضح أن الوزارة الوفدية عام ١٩٥٠ قد رتبت أمرها لتوفير معاشات دائمة للعمال فكان ذلك نواة لقانون التأمين الاجتماعي دون أن يساهم العمال بنصيب في التأمين وهي ميزة أفضل وحقوق أكثر فكان هذا القانون النواة التي تدرجت قوانين التأمينات على ضوئها حيث إن أول قانون صدر عام ١٩٥٦ كان لا يرتب للعامل إلا حقا في مدخراته وفي عام ١٩٦١ وضعت نواة أول قانون للمعاشات تم تعديله أكثر من مرة حتى صدر القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الحالي بتقرير معاشات للعمال بعد أن أدخلت عليه التعديلات سنوات عديدة ومع ذلك فإنه لم يخرج في أحكامة كثيرا عن المبادئ التي تقررت في قانون الضمان الاجتماعي ١١٦ لسنة ١٩٥٠ والتي ظلت له ميزة أنه يقرر معاشات للعمال في حالة العجز والشيخوخه والبطالة ولأسرهم في حالة الوفاة دون مقابل بل ويقرر مساعدات في حالات عديدة كالكوارث دون مقابل أيضاً.



الزعيم فؤاد سراج الدين يحيي جماهير الإسكندرية في مؤتمر انتخابي سنة ١٩٨٤ وعلى يمينه أ. شفيق الديب المحامي وعلى يساره أ. عبد المنعم حسين

قانون التعويض عن أمراض المهنة

وكان الوفد أول من وفر للعامل المصاب بأحد الأمراض المهنية الحق فى التعويض فأصدرت الوزارة الوفدية القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة.

ويقضى بأن كل عامل يصاب بأحد الأمراض المهنية بالجدول المرافق للقانون يكون له أو للمستحقين عنه بعد وفاته الحق فى الحصول على تعويض معين مقداره وفقا للقواعد المقررة فى القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل.

ويستحق التعويض المذكور سواء نشأ عن المرض عجز العامل عجزا مؤقتا أو تخلف عنه عجز دائم كلى أو جزئى أو أدى إلى وفاة العامل.

وبذلك أصبحت إصابة العامل بمرض من أمراض المهنة ترتب مسئولية صاحب العمل ولا يقبل إثبات العكس.

ويلزم صاحب العمل بذات الأحكام الواردة فى قانون إصابات العمل وتعتبر المبالغ المستحقة للعامل المريض أو لمن يستحقون التعويض وفقا لأحكام هذا القانون تعتبر ديونا ممتازة .

ولا تجوز حوالة هذه المبالغ أو الحجز عليها إلا لديون النفقة وفى حدود الربع ويظل صاحب العمل مسئولا عن التعويض خلال سنة شمسية من تاريخ انتهاء خدمة العامل إذا ظهرت على هذا الأخير أعراض المرض خلال هذه المدة سواء كان العامل بلا عمل أو كان يشتغل فى صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض.

وإذا كان العامل قد اشتغل خلال السنة السابقة لظهور أعراض المرض على مدى اثنين أو أكثر من أصحاب الأعمال ألزموا جميعا بالتعويض المقرر للعامل أو لمن يستحقونه بعد وفاته كل بنسبة المدة التى قضاها العامل فى خدمته.

وإذا عهد صاحب العمل إلى مقاول بتنفيذ العمل كان للعامل الحق فى أن يطالب بالتعويض كلا من المقاول وصاحب العمل.

وأوجب القانون على صاحب العمل أن يؤمن على عماله من أمراض المهنه بالشروط والأوضاع المقررة بالقانون ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل.

وأجاز للعامل أن يطالب بحقوقه صاحب العمل والمؤمن لديه معا، وفى حالة إفلاس صاحب العمل لا يدخل المبلغ المستحق على المؤمن لديه ضمن أموال التفليسة.

وأوجب القانون على صاحب العمل أن يعد فى محله سجلا يدون فيه اسم الطبيب الذى يعهد إليه بعيادة العمال وتاريخ كل زيارة وأسماء العمال المرضى ونوع مرض كل منهم.

كما أوجب القانون على صاحب العمل أن يعهد إلى طبيب أو أكثر بعيادة عماله فى أوقات دوريه تعينها مصلحة العمل كما أوجب القانون على الطبيب أن يبلغ فورا مصلحة العمل وأقرب سلطه طبية وصاحب العمل حالات الوفاة أو المرض التى تظهر بين العمال وإلا وجب على مصلحة العمل أن تبلغ أمره للنقابة العامة للمهن الطبيه للنظر فى مجازاته كما يجوز له أن يطلب استبدال غيره.

كما أوجب القانون أن يبلغ صاحب العمل بإضافة ما جد من أمراض المهنة وذلك خلال أسبوع من اليوم الذى بلغه الطبيب المعالج ونوع مرضه وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول مرفق به الشهادة الطبية بذلك.

وألزم القانون صاحب العمل بعلاج العامل مجانا وبمصاريف انتقاله كما ألزم صاحب العمل أن يدفع للعامل أجره كاملا وفقا للأسس المقررة فى القانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل.

كما نص القانون على أن يقع باطلا كل اتفاق ينص فيه على النزول عن التعويض المستحق للعامل أو لمن يستحقونه بعد وفاته أو خفض مقدار هذا التعويض سواء أبرم هذا الاتفاق قبل المرض أو بعده.

ورتب القانون عقوبة على مخالفة أحكامه وتتعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة .

الأمر العسكرى بزيادة إعانة غلاء المعيشة

واستمرارا فى سياسة الوفد وحرصه على زيادة الأجور تبعا لزيادة الأسعار ولمواجهة أعباء الحياة أصدرت الوزارة الوفدية الأمر العسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفى ومستخدمى وعمال المحال الصناعية والتجارية وجاء فى ديباجة الأمر المذكور «لما كانت أسعار السلع كان مقدرا هبوطها تدريجيا بانتهاء الحرب إلى أن تصل إلى مستوى معتدل وهو فرض لم يتحقق للآن بل على العكس من ذلك زادت تكاليف المعيشة من ذلك الوقت إلى الآن مما حمل الحكومة على تقرير الزيادة فى فئات غلاء المعيشة لموظفيها وعمالها.

ونظرا لاتصال هذه الاعتبارات اتصالا وثيقا فى الوقت الحاضر لصالح الطبقات العاملة وبالتالى اتصالها مباشرة بالأمن العام واستتبابه فى مختلف أنحاء البلاد.

فقد استبدل جدول إعانة غلاء المعيشة المقرر لعمال المحال الصناعية والتجارية بجدول الفئات الملحق بهذا الأمر.

فارتفعت نسبة غلاء المعيشة حسب كل طائفة وحسب تدرج المرتب فأصبحت هذه الفئات تتراوح بين ١٥٠ ٪ إلى ٤ ,١٥٪ لطائفة آاء الثلاثة أولاد فاكثر.

وأصبحت هذه الفئات تتراوح بين ١١٢٪ إلى ٤ ,١٥٪ لطائفة آباء الولد أو الولدين.

وأصبحت هذه الفئات تتراوح بين ٧٥٪ إلى ٤ ,١٥٪ لطائفة العزاب والمتزوجين ممن لا أولاد لهم وكذلك لأرباب المعاشات .

ونص الأمر على أنه لا يجوز أن يقل الأجر للبالغ من العمر ثمانى عشرة سنة عن اثنى عشر قرشا ونصف فى اليوم وثلاثمائة واثنى عشر قرشا ونصف فى الشهر فإذا نقصت السن عن ثمانى عشرة سنة جاز أن ينقص أجره بنسبة نصف قرش فى اليوم أو بمائة وخمسة وعشرين مليما فى الشهر عن كل سنة بحيث لا يقل بأى حال من الأحوال عن عشرة قروش فى اليوم أو مائتين وخمسين قرشا فى الشهر.

وهكذا وضع الوفد حلا حاسما مثاليا وعلاجا ناجحا عمليا ومبدأ اقتصاديا علميا لعلاج موجة الغلاء ومواجهة ارتفاع نفقات المعيشة هو زيادة الأجور تبعا لزيادة الأسعار لحماية أصحاب الدخول الصغيرة ولصالح الفئات العاملة بحيث يوفر لها القدر اللازم للمعيشة أولا بأول. وياليت هذا المنهج استمر العمل به للآن.

مراجع الكتاب

الكتاب	المؤلف
ذكرياتى السياسية	إبراهيم فرج (إعداد حسنين كروم)
مالا يعرفه الناس عن الزعيم مصطفى النحاس	على سلامه
تطور الحركة الوطنية المصرية	شهدى عطية الشافعى
الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ / ١٩٥٢	المستشار طارق البشرى
تطور الحركة الوطنية فى مصر "جزءان"	د . عبد العظيم رمضان
الصراع بين الوفد والعرش	د . عبد العظيم رمضان
مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر	د . عبد العظيم رمضان
المواجهة المصرية الإسرائيلية فى البحر الأحمر	د . عبد العظيم رمضان
الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر	د . عبد العظيم رمضان
أسرار مجلس الوزراء	كامل مرسى
ثورة سنة ١٩١٩ (٤ أجزاء)	عبد الرحمن الرافعى
فى اعقاب الثورة المصرية "٣ اجزاء"	عبد الرحمن الرافعى
مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢	عبد الرحمن الارفعى
دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر	د . سامى أبو النور
الوفد المصرى	د . جلال يحى د . خالد نعيم
محاكمة فؤاد سراج الدين باشا	صلاح عيسى
زعيم مصر الخالد مصطفى النحاس	مستشار محمد سعد الدين
الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩١٩	د . يونان لبيب رزق
ذكرياتى فى عهدين	صلاح الشاهد
الطليعة الوفدية والحركة الوطنية	د .إسماعيل محمد زين الدين
الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية	نجوى كامل
اسرار السياسة المصرية فى ربع قرن	عبد المغنى سعيد
اللدودان الوفد والأخوان	زهير ماردينى
٤ فبراير ١٩٤٢	د . محمد انيس
عروبة مصر قبل عبد الناصر "جزءان"	حسنين كروم
حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية	د . محمد السعيد ادريس
تاريخ الطبقة العاملة المصرية " ٣ اجزاء "	أمين عز الدين
الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية	د . رؤوف عباس حامد
العمال والحركة القومية فى مصر	د . عبد العزيز رفاعى
تاريخ الحركة النقابية فى مصر	عبد المنعم الغزالى
تاريخ الحركة العمالية فى مصر	د . سليمان محمد النخيلى
تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل	محمد فهيم امين

فهرس الكتاب

المؤلف في سطور



محمد فهيم امين

- محامى بالنقض والإدارية العليا والدستورية العليا .
- عضو الهيئة العليا لحزب الوفد الجديد .
- رئيس لجنة الطلبة الوفديين فى الأربعينيات برقى المعارف الثانوية.
- من زعماء الطلبة الوفديين بجامعة القاهرة وفصل لدوره الوطنى عام ١٩٤٨ لمدة عام.
- اعتقلــه محمــود فهمى النقراشى عام ١٩٤٨ فاضرب عن الطعام ٢٤ يوما حتى أفرج عنه .
- عمل محاميا عام ١٩٥٢ فانشأ العديد من النقابات العمالية.
- شكل مع زملائه لجنة الدفاع عن الاتحاد العام للعمال عام ١٩٥٥ حتى تم تكوينه .
- له العديد من المؤلفات فى تشريعات العمل وغيرها منذ عام ١٩٥٥ وأول المؤلفين فى التأمينات الاجتماعية والعاملين بالقطاع العام والاصلاح الوظيفى .
- اعتقله جمال عبد الناصر عام ١٩٥٩ لمدة عام لدفاعه عن العمال والنقابات العمالية.
- حصل على ماجستير فى العلوم السياسية من معهد العلوم السياسية عام ١٩٦٠ .
- سجل رسالة للدكتوراه عن الجامعة العربية فى مايو ١٩٦١ .
- أول سكرتير تحرير لمجلة المحاماة فى يناير ١٩٦٨ .
- انتخب عضوا لمجلس نقابة المحامين خمس دورات منذ عام ١٩٦٩ .
- انتخب أمينا عاما لنقابة المحامين فى دورتين منذ عام ١٩٧٨ .
- صــاحب الندوات الوطنيــة لنقــابة المحــامين التى بدأت سنة ١٩٧٨ عن هضبــة الأهرام وتوصيل ميـاه النيل لإسـرائيل وحرية الصحـافة وقـانون العيب وأثار التطبيع وغيـرها وتوقفت بعد تركه مجلس النقابة.
- انتخب عضوا بالمكتب الدائم للمحامين العرب دورة ١٩٨١ .
- اعتقله انور السادات فى حملة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ .
- شكل مع زمــلائه اللـجنة الوطنيــة للدفــاع عن الحــريات سنة ١٩٨٥ تولت الدفــاع عن المحامين والمعتقلين السياسيين وأقامت الندوات الوطنية مرة أخرى .
- له العديد من المقالات الوطنية فى جريدة الوفد .

الثمن ١٠ جنيهات